الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير الشعبة: علوم تجارية

الاختصاص: تجارة دولية وتنمية مستدامة

من إعداد:
ريم ثوامرية

بعنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 2000-2015

بتاريخ:..... أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد خليل عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 –قالمة	رئيسا
السيد منير خروف	أستاذ محاضر–أ–	بجامعة 8 ماي 1945– قالمة	مشرفا
السيد عمر جنينة	أستاذ التعليم العالي	بجامعة العربي التبسي –تبسة	ممتحنا
السيد هشام بوريش	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باجي مختار –عنابة	ممتحنا
السيد وليد بشيشي	أستاذ محاضر –أ–	بجامعة 8 ماي 1945– قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾
النمل:١٩

الإهداء:

بعد الصلاة على خير الأنام محمد عليه أفضل السلام وأزكى التسليم، أهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بحمد الله عزّ وجّل إلى:

نفسي، والتي حمّلتها فوق طاقتها وأرهقتها وأجبرتها على القيام بأمور تزيد عن قوة تحملها.

أساس الحياة ونبع الحنان، مصدر الأمان والسكينة سبب الوجود والاستمرار، إلى والدي مصدر طاقتي وسر إصراري أدامكما الله تاجا على رأسي.

إلى روح أستاذ ناصح ومعلم مبدع وملهم وصديقة مقربة رحمكم الله.

إلى أخواتي:

رباب، إيمان وأميرة المزيد من التألق والنجاح.

إلى:

كل عائلتي من صغيرها إلى كبيرها.

إلى:

كل صديقاتي ألفا مرفوعا اسمها أو مفتوحا أو مكسورا، أو باء بسمة ترسم على كل الشفاه، أو ياء شامخا عاليا في السماء أم منبسطا وما بين ذلك.

إلى كل من يعرفني ويدعمني أهديكم هذا العمل المتواضع.

ريم.

شكر وعرفان:

الحمد لله حمدا كريما طيبا مباركا فيه كما يحب الله ويرضى، الشكر والحمد لله عزّ وجلّ الذي بقدرته تم هذا العمل.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور خروف منير، شكر موصول بصفات الرسول على دعمك وتشجيعك لي وثقتك بقدراتي.

إلى كل أستاذ وكل شخص قدم لي الدعم أو المشورة.

ريم

By:Mohammed.T.S

الملخص: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي، لذلك تسعى جميع دول العالم إلى استقطابه إلى أراضيها، كما أن مستوى التنمية المستدامة الذي يحققه كل بلد يعتبر الأداة التي تجذب أو تطرد هذا النوع من الاستثمار، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الظاهرتين في الجزائر ومعرفة فيما إذا كان التحسّن الكبير الذي عرفته مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر راجع إلى الاستثمار الأجنبي أم لا وذلك باستخدام برمجية Eviews 10 وباعتماد نموذج الانحدار البسيط ومنهجية ARDL.

وقد أفرزت النتائج أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر أثّر على معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية بصورة سلبية على المدى القصير وبمعدل ضعيف جدا، في حين كان أثره موجبا على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، أما بالنسبة للمؤشر البيئي والمتمثل في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فقد كان أثره سلبيا على المدى القصير وموجبا على المدى الطويل، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نسبة كبيرة التغيرات الحاصلة في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، وأنّ معظم التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية ترجع إلى التحسن في أسعار البترول، ولكن هناك إمكانية حدوث تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على المدى الطويل في حال تبني السلطات الجزائرية للإجراءات التصحيحيّة المناسبة، بالنظر لوجود علاقة طويلة الأجل بينهما وذلك بفعل عوامل أخرى وسيطة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، منهجية ARDL، الانحدار البسيط، الاقتصاد الجزائري، مناخ الاستثمار.

Resumé : L'Investissement Direct Etranger (IDE) compte parmi les sources de financement les plus importantes au niveau international. C'est pourquoi, tous les pays du monde cherchent à l'intégrer sur leurs territoires. L'attraction ou non de ce type d'investissement dépend du niveau du développement durable atteint par chaque pays.

Cette étude fournit un éclairage sur la réalité des deux phénomènes cités : l'IDE et le développement durable en Algérie. Elle cherche à savoir si l'amélioration significative des indicateurs de développement durable en Algérie (durant la période 2000-2015) est liée aux investissements directs étrangers ou non. Pour ce faire, l'étude recourt à la méthodologie ARDL et au modèle de régression simple. Les données sont traitées à l'aide du logiciel Eviews 10.

Les conclusions de l'étude font ressortir un impact très faible, à court terme, des IDE sur le taux de croissance économique et l'indicateur de développement humain en Algérie. Par contre, à long terme, l'IDE a un effet positif sur le taux de croissance économique. Concernant l'indicateur environnemental (quantité d'émissions du CO_2), l'impact de l'IDE est

négatif dans le court terme et positif à long terme. Ainsi, l'IDE peut impacter les variations des émissions du CO_2 en Algérie. Cependant, une bonne partie des variations du taux de croissance économique et de l'indicateur de développement humain en Algérie est plutôt liée à l'amélioration des prix du pétrole.

Néanmoins, les IDE peuvent impacter positivement le développement durable à long terme en Algérie pour peu que les autorités adoptent les mesures correctives nécessaires, d'autant que les deux variables sont en corrélation à long terme grâce à d'autres facteurs intermédiaires.

Mots clés : Investissement Direct Etranger, Développement durable, méthodologie ARDL, Regression simple, Economie algérienne, Climat d'investissement.

Abstract : Foreign direct investment is considered to be a crucial and important funding source، that is why many countries do their best to attract it، in addition، the level of sustainable development achieved by each country is the tool that attracts or expels this type of investment ، therefore ، this study aims to shed light on the reality of the two phenomena in Algeria and know whether the significant improvement in the indicators of sustainable development in Algeria is due to FDI or not، using Eviews 10 software and the simple regression and ARDL models.

The results had concluded and showed that foreign direct investment had effected the economic growth rate and the human development index negatively on the short term and at a very low rate، but on the long term it had a positive effect on the economic growth rate. However، on when it came to the effects on environment index represented by the amount of Co_2 emissions released in environment the research had found it negative on the short term and positive on the long term، And that foreign direct investment accounted for a significant proportion of changes in the amount of carbon dioxide emissions in Algeria and that most of the changes in the rate of economic growth and human development index due to the improvement in oil prices ، However ، the impact of foreign direct investment on sustainable development can be significant in the long term if the Algerian authorities adopt appropriate corrective action given their long-term relationship due to other intermediate factors.

Keywords : FDI، Sustainable Development، Simple Regression، ARDL Model، Algerian Economic، Investment Climat.

قائمة المحتويات.

العنوان	الصفحة
القرآن الكريم.	
الإهداء.	
شكر وعرفان.	
الملخص.	
قائمة الاختصارات.	
قائمة الجداول والأشكال والملاحق.	
المقدمة العامة.	أ-ي
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.	01-111
تمهيد.	02
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.	03-23
المطلب الأول: الاستثمار: تعريفه، أهدافه وأنواعه.	03
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.	10
المطلب الثالث: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.	18
المبحث الثاني: دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه ومحدداته.	23-53
المطلب الأول: دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه.	23
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.	30
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	44
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.	53-82
المطلب الأول: التفسير التقليدي.	53
المطلب الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق.	68
المطلب الثالث: نظريات المنظمة والحماية والنظريات التجميعية.	73
المبحث الرابع: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، حوافز ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته.	82-109
المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثماري.	83
المطلب الثاني: حوافز ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.	93
المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.	105

خلاصة.	110
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.	213-112
تمهيد.	113
المبحث الأول: ماهية التنمية.	135-114
المطلب الأول: من النمو إلى التنمية.	114
المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية، وأهدافها.	128
المطلب الثالث: أنواع التنمية.	130
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة وخصائصها.	152-136
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.	136
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة.	147
المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة.	150
المبحث الثالث: أساسيات التنمية المستدامة.	177-152
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.	152
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.	161
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.	168
المبحث الرابع: نظريات التنمية المستدامة، مصادر تمويلها والتحديات التي تواجهها.	211-177
المطلب الأول: نظريات التنمية المستدامة.	177
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المستدامة.	195
المطلب الثالث: المدخل البديل لتحقيق التنمية المستدامة، الأطراف الفاعلة في تحقيقها، والتحديات التي تواجهها.	204
خلاصة.	212
الفصل الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.	319-214
تمهيد.	215
المبحث الأول: الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر.	248-216
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة.	216
المطلب الثاني: زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل التدفقات الأخرى.	223
المطلب الثالث: اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر.	230
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية المستدامة.	287-248
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.	249

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.	269
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي والسياسي للتنمية المستدامة.	282
المبحث الثالث: الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات.	316-287
المطلب الأول: الإطار النظري للشركات متعددة الجنسيات.	288
المطلب الثاني: ماهية المسؤولية الاجتماعية والإدارة البيئية.	300
المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات متعددة الجنسيات.	308
خلاصة.	317
الفصل الرابع: الدراسة القياسية.	430-320
تمهيد.	321
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة 1962-2015.	359-322
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة 1962-1989.	322
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة 1990-1999.	325
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة 2000-2015.	331
المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر 1962-2015.	394-359
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 1962-1999.	361
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2015.	370
المطلب الثالث: البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2015.	381
المبحث الثالث: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة القياسية.	428-395
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.	395
المطلب الثاني: الجانب النظري لاختبارات الدراسة.	400
المطلب الثالث: الاختبارات والنتائج.	406

خلاصة.	429
الخاتمة العامة.	431
المراجع.	440
الملاحق.	490

قائمة الجداول.

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي.	10
(2-1)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر.	77
(3-1)	أنماط اختراق الأسواق الأجنبية وفق النموذج الانتقائي OLI.	79
(4-1)	أشكال الحوافز المالية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.	97
(5-1)	أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.	99
(1-2)	التطور التاريخي للتنمية المستدامة.	138
(2-2)	تكامل أبعاد التنمية المستدامة.	157
(3-2)	أهداف التنمية المستدامة.	167
(4-2)	مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	172
(5-2)	مؤشرات التنمية البشرية.	174
(1-3)	إجمالي تدفقات الموارد إلى بلدان العالم الثالث 1990-1996.	227
(2-3)	التدفقات الرأسمالية للدول النامية 1992-2000.	229
(3-3)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر 1996-2000.	230
(4-3)	تطور التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الجغرافية في العالم 1992-2000.	231
(5-3)	التدفقات الصادرة حسب المجموعة الجغرافية في العالم 1992-2000.	233
(6-3)	مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي المباشر 1990-2002.	233
(7-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2001-2006.	234
(8-3)	تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2001-2003.	235
(9-3)	التدفقات الصادرة 2001-2006.	238

(3-10)	واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2001-2005.	239
(3-11)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا 2007-2011.	241
(3-12)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة 2014-2016.	241
(3-13)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر 1990-2004.	243
(3-14)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر 2005-2011.	244
(3-15)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ونسبة النمو 2011.	245
(3-16)	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات 2009-2011.	246
(3-17)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر 2016-2017.	247
(3-18)	العناصر الأساسية التي تستبعد من القوى العاملة والتي تقع ضمنها.	270
(3-19)	السياسات المقترحة من طرف المدارس الاقتصادية لعلاج مشكلة الفقر.	276
(3-20)	المصطلحات التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات.	290
(3-21)	أكبر 20 شركة غير مالية في العالم حسب الأصول الأجنبية 2005.	293
(3-22)	أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم حسب الأصول لعام 2015.	295
(3-23)	مقارنة للمواصفات الرئيسة لنظام الإدارة البيئية.	305
(4-1)	تطور حجم وبنية الاستثمارات 1963-1966.	323
(4-2)	حجم الإنفاق الاستثماري حسب القطاع 1967-1977.	324
(4-3)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 1981-1989.	325
(4-4)	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 1990-1999.	327
(4-5)	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الجزائر 1993-1999.	327
(4-6)	وضعية ميزان مدفوعات الجزائر 1997-1999.	328
(4-7)	تطور ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف 1993-2000.	329
(4-8)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-1999.	330
(4-9)	تطور الميزانية العامة 1993-1998.	330
(4-10)	تطور معدلات التضخم 1990-2000.	331
(4-11)	بعض المقومات التي تزخر بها الجزائر.	334
(4-12)	الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر 2000-2010.	340

(4-13)	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر 2000-2012.	341
(4-14)	تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر 2008-2013.	341
(4-15)	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مناخ الأعمال 2013.	342
(4-16)	تطور مؤشر الخطر السياسي في الجزائر 2000-2012.	343
(4-17)	تطور مؤشر الخطر الاقتصادي في الجزائر 2000-2012.	344
(4-18)	تطور مؤشر الخطر المالي في الجزائر 2000-2012.	344
(4-19)	تطور مؤشر الشفافية في الجزائر 2009-2014.	345
(4-20)	تطور مؤشر المخاطر القطرية للجزائر 2005.	345
(4-21)	مؤشر التنافسية العالمية للجزائر 2008-2010.	346
(4-22)	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي 2011-2014.	347
(4-23)	تطور نسبة التكوين الرأسمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي 2000-2012.	348
(4-24)	مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2010.	350
(4-25)	العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي 2004-2011.	350
(4-26)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2000-2013.	351
(4-27)	تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام 2000-2015	352
(4-28)	تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2002-2015.	353
(4-29)	توزيع اليد العاملة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية 2002-2015.	354
(4-30)	تطور معدل الادخار الوطني وحجم الاستثمار كتراكم عام من الناتج المحلي الإجمالي 1999-2005.	355
(4-31)	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات 2002-2004.	356
(4-32)	مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات في الجزائر 2008-2013.	357

(4-33)	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي 1994-1998.	365
(4-34)	بعض المؤشرات الاقتصادية 1986-1988.	368
(4-35)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 1993-2000.	369
(4-36)	توزيع الصادرات خارج المحروقات لعام 2007.	370
(4-37)	الصادرات الإجمالية للجزائر 2003-2015.	372
(4-38)	قائمة المنتوجات الجزائرية المصدرة حسب تصنيف 4 أرقام لسنة 2014.	372
(4-39)	تطور ميزان مدفوعات الجزائر 2000-2015.	373
(4-40)	تطور المديونية في الجزائر 2000-2003.	374
(4-41)	تطور مؤشرات الدين الخارجي للجزائر 2004-2010.	375
(4-42)	حجم الدين الخارجي للجزائر 2009-2013.	376
(4-43)	مؤشرات الدين الخارجي 2008-2013.	376
(4-44)	تطور نسبة البطالة في الجزائر 2000-2015.	377
(4-45)	تطور معدل التضخم في الجزائر 2000-2015.	378
(4-46)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2000-2015.	383
(4-47)	تطور معدل الفقر وعدد الفقراء في الجزائر 1988-2006.	384
(4-48)	تطور معدل الفقر في الجزائر 2008-2013.	384
(4-49)	أهم المؤشرات الديمغرافية للجزائر 2000-2015.	385
(4-50)	التطور الحاصل في سلك الصحة 2000-2013.	387
(4-51)	تطور التعليم في الجزائر 2000-2010.	387
(4-52)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2015.	407
(4-53)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2015.	408
(4-54)	تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائر 2000-2015.	408
(4-55)	تطور كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر 2000-2015.	409
(4-56)	نتائج اختبار ADF.	410
(4-57)	نتائج اختبار الحدودBounds Test للنموذج الأول.	412
(4-58)	نتائج نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الأول.	413
(4-59)	نتائج اختبارات التشخيص للنموذج الأول.	415
(4-60)	نتائج اختبارات الحدود Bounds Test للنموذج الثاني.	419
(4-61)	نتائج نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الثاني.	419

(4-62)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.	420
(4-63)	نسبة الأثر القصير الأجل وطويل الأجل في مقدرات نموذج ARDL.	421
(4-64)	نتائج اختبارات التشخيص للنموذج الثاني.	422
(4-65)	اختبار سببية غرانجر للنموذج الثالث.	425
(4-66)	اختبار درجات التأخير للنموذج الثالث.	425
(4-67)	نموذج الانحدار الخطي البسيط للنموذج الثالث.	426

قائمة الأشكال.

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم 2000-2010.	16
(2-1)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	53
(3-1)	دورة حياة المنتج الدولي.	72
(1-2)	تعريف وأبعاد التنمية المستدامة.	152
(2-2)	علاقة التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.	157
(3-2)	علاقة الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة الخمسة.	160
(1-3)	تطور التدفقات المالية المختلفة 1978-1982.	224
(2-3)	التدفقات الرأسمالية المختلفة 1982-1989.	225
(3-3)	تطور التدفقات المالية العالمية 1990-1995.	226
(4-3)	تدفقات الموارد المالية الخارجية إلى البلدان النامية 1996.	227
(5-3)	التوزيع الجغرافي لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين المجموعات الثلاث 2006.	237
(6-3)	الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.	259
(7-3)	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	282
(8-3)	أبعاد المسؤولية الاجتماعية.	301
(1-4)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إلى حصة سونطراك لعام 2012.	357
(2-4)	التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية.	398
(3-4)	التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية.	399

(4-4)	مختلف الاختبارات وفقا لدرجة الاستقرارية.	406
(4-5)	المجموع التراكمي لتكرار البواقي Cusum للنموذج الأول.	416
(4-6)	المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي Cusum Of Squares للنموذج الأول.	417
(4-7)	المجموع التراكمي لتكرار البواقي Cusum للنموذج الثاني.	423
(4-8)	المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي Cusum Of Squares للنموذج الثاني.	424

قائمة الملاحق.

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لاختبار ديكي-فولر الموسع.	491
2	نتائج اختبارات التشخيص للنموذج الذي يمثل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.	496
3	نتائج اختبارات التشخيص للنموذج الذي يمثل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.	497
4	يوضح نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل للمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).	498
5	يوضح نتائج اختبار الحدود للمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون).	499
6	يوضح نتائج تقدير معادلات نموذج ARDL للنموذجين الأول والثاني.	499

قائمة الاختصارات:

الاختصار	التسمية بالأجنبية	التسمية بالعربية
ANPE	Agence nationale de protection de l'environnement	الوكالة الوطنية لحماية البيئة
GDP	Gross domestic product	الناتج الداخلي الخام
FDI	Foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
CNI	Conseil national de l'investissement	المجلس الوطني للاستثمار
ANDI	National agency of investment development	الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار
ANIREF	Agence nationale d'intermediation et de régulation fonciére	الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري
ICRG	The international country risk guide	التقييم الدولي لخطر البلد
FBCF	Gross fixed capital formation	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
SN	Saving national	الادخار الوطني
ISO	International organization for standardization	المنظمة العالمية للمواصفات والتقييس
UNFCCC	United nations framework convention on climate change	اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي
UNICED	United nations conference on environement and development	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
UNIDO	United nations industrial development organization	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNCTAD	United nations conference on trade and development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
OCDE	Organization for economic co-operation and development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تطورات ملحوظة، حيث برزت إلى الوجود ملامح اقتصاد دولي جديد بفعل تنامي ظاهرة العولمة، وما تقتضيه من إزالة للحواجز بين الدول، وزيادة التشابك بين الاقتصادات من خلال تعاظم حجم التجارة العالمية وزيادة حجم التدفقات المالية، فضلا عن اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، واستحواذ الشركات متعددة الجنسيات على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالجانب الإنتاجي أو التسويقي أو المالي، وتحولت بذلك العلاقات الاقتصادية الدولية إلى علاقات تتميز بالعالمية، عالمية من حيث الطلب والعرض وحتى عالمية من حيث المنافسة.

وبناء على هذه التطورات حاولت الدول النامية التكيف مع التغيرات الدولية بهدف تحقيق تنميتها واللحاق بركب الدول المتقدمة والتفاعل مع محيطها الخارجي، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ويضمن لها الاندماج الفعال في النظام الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال وضع سياسات تنموية كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة، هذه السياسات تنطوي على العديد من المشاريع التي يتطلب إنجازها توفير مصادر تمويل كافية، فالتمويل هو الأساس الذي تبنى وتقوم عليه مختلف المشاريع والخطط التنموية، ومن دونه لا يمكن لأي بلد تحقيق تنميته، حيث يمكن التمييز بين نوعين من مصادر التمويل: الأول داخلي ويكون الادخار المحلي أهم مصادره، والثاني خارجي يشمل جملة من المصادر منها القروض والمساعدات.

وعلى اعتبار أن الدول النامية تعاني من قصور في مصادر التمويل الداخلي، وعدم وجود مشاريع محلية مدرة للأموال، وعدم القدرة على الاعتماد على القروض بشكل كامل بسبب الأقساط المرتفعة والفوائد على الدين التي تتحملها الدول النامية في حال لجوئها للاقتراض، وهذا ما يسبب لها المزيد من الضغوط وعدم النجاح في تحقيق مشروعات ذات أبعاد تنموية مستدامة، لذلك كان لزاما عليها البحث عن مصادر تمويل بديلة، لا تشكل عبئا عليها، وتساهم في الوقت عينه في تمويل خطط ومشاريع التنمية المستدامة في هذه البلدان، وكان الحل متمثلا في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد من أهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي، كما يعتبر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن حركة لرأس المال، التكنولوجيا، والمهارات الفنية والتسويقية والتنظيمية، إذن فهو عبارة عن حركة لمنظومة متكاملة من العناصر التي تساعد على تحقيق

التنمية المستدامة في أي اقتصاد، وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا كبيرا في دعم الاستثمار المحلي في الدول المضيفة له، كون هذه الدول تعاني من نقص حاد في حجم الادخار المحلي بسبب التوجه نحو الاستهلاك لا نحو الادخار، وكل ذلك راجع إلى ضعف الدخول في الدول المضيفة خاصة النامية منها، حيث تشهد هذه الدول أوضاعا اقتصادية متردية بسبب تخلفها في جميع الميادين نتيجة للفترات الاستعمارية التي عاشتها ثم أزمات المديونية الخانقة التي مرت بها، ومن هنا يظهر الدور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن القروض وكمصدر للتمويل طويل الأجل وكأداة فعالة للنهوض باقتصادات هذه الدول، وهو ما برز خلال عقد التسعينات وخاصة بعد أزمة المديونية العالمية سنة 1982، حيث تغيرت وجهة نظر البلدان النامية للاستثمار الأجنبي المباشر من كونه استعمارا جديدا إلى أهم مصدر تمويل على الصعيد العالمي، لذلك سعت هذه الدول لاستقطابه وذلك بوضع جملة من الحوافز وسن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بغرض جذبه إلى أراضيها، لذلك شهدت حقبة التسعينات تصاعدا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة، نتيجة لتسابق الدول من أجل الحصول عليها.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر وما ينتج عنه من تنمية ودعم للاقتصادات دليل واضح على مدى تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذا على مجمل الظروف الاجتماعية والمؤشرات البيئية، حيث يساهم في خلق مناصب الشغل ومنه تحسين الوضع المعيشي لأفراد الدول المضيفة، فضلا عن إنشاء مشروعات تساهم في تطوير البنية الأساسية بالأقطار المضيفة والتي تؤدي إلى تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما يدفع بعجلة التنمية بهذه الدول ويساعد على تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما ينعكس إيجابا على مختلف الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أما بالنسبة للجانب البيئي فهذا النوع من الاستثمار يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا متقدمة تعمل على الحفاظ على هذه الموارد من الاستنزاف، كما وتساعد الشركات حاملة لواء هذا النوع من الاستثمار على إنتاج منتجات صديقة للبيئة وبالتالي تساعد على الحفاظ على التوازن والتنوع البيولوجي ومنه المساهمة في الحفاظ على التوازن البيئي والحفاظ على سلامة الكائنات الحية.

إن الجزائر وكونها من البلدان النامية، فقد مرت بفترات صعبة، حيث كان اقتصادها منهارا تماما بعد الاستقلال، وبناها التحتية مدمرة، لذلك سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا للنهوض

بالاقتصاد الوطني عبر استهدافها للقطاعات التي ترى فيها القاعدة الأساسية لبنائه، وقامت بتبني جملة من التعديلات والتصحيحات الهيكلية، وكذا وضع سلسلة من برامج الإنعاش لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، كما وقامت بسن جملة من التشريعات بهدف تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رأس المال الأجنبي عبر وضع جملة من الحوافز لجذبه، كون هذا الأخير أصبح أداة هامة لتحقيق ودعم التنمية المستدامة في أي اقتصاد نظرا للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات والتي تجعل منها القوة الاقتصادية رقم واحد في العالم والضلع الرابع إضافة إلى مؤسسات بريتون وودز، وفي ظل سعي الجزائر تنويع اقتصادها والخروج من دائرة التبعية للبترول وأمام الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار المحروقات وما نتج عن ذلك من انخفاض في حجم الاحتياطات الجزائرية من العملة الصعبة، وما نتج عن ذلك من تعليق إنجاز بعض المشاريع التي تساعد على تحقيق التنمية للاقتصاد الجزائري بسبب عدم كفاية مصادر التمويل المحلية، لذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة الأفضل لدعم التنمية المستدامة في الجزائر بأبعادها المختلفة.

أولا- الإشكالية: لقد عرف الاقتصاد الجزائري المرور بعدة مراحل، فمن النظام الاشتراكي وما صاحبه من مخططات تستهدف تحقيق التنمية وما نتج عنه من مديونية، إلى النظام الحر وما تضمنه من شروط، دفع بالدولة الجزائرية قصرا للاندماج في الاقتصاد العالمي والتماشي مع ما تفرضه متطلبات العولمة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه عن طريق تبني نهج الصناعات التصديرية وتحرير تجارتها الدولية، وبالنظر إلى الضعف الذي تعاني منه المؤسسات الوطنية من ناحية الاستثمار المحلي وكذا نقص الخبرة والكفاءة، كان لزاما على الدولة سن جملة من التشريعات المدعمة للاستثمار المحلي وكذا تهيئة أرضية ملائمة لاستقطاب رأس المال الأجنبي المتمتع بمختلف خصائص الكفاءة والخبرة بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني، وهو ما يبين لنا مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح التساؤل الرئيس على النحو التالي:

إلى أي مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟

انطلاقا من التساؤل الرئيس يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي مراحل تدويل الشركات الأجنبية، والنظريات المفسرة لدوافع هذه الأخيرة في تصدير رؤوس أموالها نحو الخارج؟
2. ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
3. ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة؟
4. ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر؟

ثانيا- فرضيات الدراسة: بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، تم وضع الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الرئيسة:** يمكن صياغتها كما يلي:

هناك أثر ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، في حين يوجد أثر كبير ومعنوي له على البعد البيئي، ولكن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة المختارة على المدى الطويل.

2. **الفرضيات الفرعية:** ويمكن صياغتها على النحو التالي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن انتقال تام للعملية الإنتاجية، بمعنى انتقال لرؤوس الأموال، والتكنولوجيا والمهارات التسويقية والتنظيمية والإدارية.
- تتأثر قرارات تصدير رأس المال الاستثماري بمحددات "مناخ الاستثمار" في الدولة المضيفة، الذي يعني مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية والاجتماعية، المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية.
- التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة ظاهرتان يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر سواء كان ذلك بالإيجاب أم بالسلب.
- يعود التحسن في مجمل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر لارتفاع أسعار المحروقات ولا يعود للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس.

ثالثا- منهج الدراسة: بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، وتحليل طبيعة الظاهرة والعلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة المختارة، كما تم استخدام المنهج التاريخي لإبراز تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة،

والمنهج المقارن خاصة لإبراز الاختلافات بين الدول في حجم التدفق أو مؤشرات الظاهرتين محل الدراسة، وكذا إبراز علاقة التأثر والتأثير بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام برمجية Eviews.

رابعا- أهمية الدراسة: يكتسي موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة أهمية خاصة، وذلك من خلال ما يلي:

1. أهمية هذا الاستثمار بحد ذاته، حيث لا يزال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى بحيز وافر ضمن الدراسات الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي يلعبه في سد الفجوة الادخارية فضلا عن أنه يسد فجوة النقد الأجنبي للدول المضيفة، سيما في ظل تراجع حجم المساعدات الدولية وانخفاض حركة الإقراض الدولي.
2. لا تقتصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب التمويلي فحسب، بل تعداه ليشمل تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة، سيما وأن موضوع التنمية المستدامة بات هو الآخر من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية بالنظر لتعدد الأبعاد التي يشملها موضوع التنمية المستدامة وبالنظر لترابط هذه الأبعاد وتأثير كل منها على الآخر، فضلا عن كون مستوى التنمية المستدامة التي وصل إليه كل بلد يعتبر الأداة الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.
3. إن الجزائر وعلى غرار الدول النامية الأخرى عاشت لعقود طويلة وهي تتخبط في أزمات خانقة ومتعددة الأبعاد وهو ما تطلب ويتطلب من السلطات إيجاد الحلول المناسبة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال السعي لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني أولا ثم الأجنبي كداعم له حتى تتجنب الوقوع في تبعية لرأس المال الأجنبي بعد أن وقعت في فخ التبعية للمحروقات.

خامسا- أهداف الدراسة: إن الموضوع يدور حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر، وعليه فإن هدف الدراسة لن يخرج عن هذا السياق، ويمكن إبرازه من خلال ما يلي:

1. التعرف على موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.
2. تحليل مسار تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
3. تحديد العلاقة النظرية والتطبيقية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

4. طرح جملة من التوصيات على ضوء النتائج التي ستسفر عنها الدراسة.

سادسا- حدود الدراسة: يمكن توضيحها كما يلي:

1. **الحدود المكانية:** الدراسة تدور حول الاقتصاد الجزائري.

2. **الحدود الزمنية:** لقد تم تحديد فترة الدراسة من 2000 إلى 2015 لكون هذه الفترة هي فترة مهمة للاقتصاد الجزائري، حيث شهدت هذه الفترة تبني الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وما نتج عنها من انتعاش في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن سن جملة من التشريعات المشجعة للاستثمار الأجنبي لذلك يمكن ملاحظة تطور حجم التدفقات الواردة للجزائر خلال هذه الفترة، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول وما نتج عنها من ارتفاع في حجم الاحتياطات وما نتج عنها من توسع في حجم الإنفاق الاستثماري، بالرغم من التراجع الذي شهده حجم هذا الإنفاق خلال الفترة الأخيرة بفعل تراجع أسعار المحروقات.

سابعا- الدراسات السابقة: لقد تمت معالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في العديد من البحوث والدراسات، سواء تعلق الأمر بماهية الظاهرتين أو من خلال أثر كل منهما على الآخر من الناحية النظرية، أو دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أحد مؤشرات التنمية المستدامة نظريا أو قياسيا والعكس، ومن بين هذه البحوث والدراسات ما يلي:

1. **عبد الكريم بعداش:** الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، قام الباحث من خلال هذه الدراسة بالتطرق لماهية الاستثمار وسياساته، ثم تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أشكاله والنظريات المفسرة لأسباب قيامه، ثم أوضح آثاره على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وكذا المخاطر التي تواجه المستثمر الأجنبي وسبل علاجها، ثم أوضح واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال إبراز مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي والعوائق التي تواجهه عند الاستثمار في الجزائر، فضلا عن تبيين حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز آثاره على جملة من المؤشرات الاقتصادية.

وقد أفضت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثر على المجاميع الاقتصادية في الجزائر، وأن التحسن الذي عرفه الاقتصاد الجزائري يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول وليس لتدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود إمكانية للتأثير في المدى البعيد بشرط اتخاذ السلطات الوطنية للإجراءات المناسبة.

2. **محي الدين حمداني:** حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل–دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، وفيها تناول الباحث مدخلا نظريا حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ثم تطرق للجوانب الفكرية للتنمية المستدامة من حيث النشأة، المبادئ، المؤشرات والاستراتيجيات، ليوضح فيما بعد أثر السياسة التنموية في الجزائر على الاستدامة، وذلك بإبراز الآثار الاجتماعية والنقدية لهذه السياسة، فضلا عن استعراض الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وإبراز مختلف التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر.

وأفضت النتائج إلى أن سياسة التنمية في الجزائر قد حققت نتائج مقبولة في المراحل الأولى للاستقلال، وأن الجهود الحكومية كانت منصبة على الرفع من معدل النمو الاقتصادي دون الاكتراث للنوع، فضلا عن عدم تعديل الجوانب السلبية للاستراتيجية التنموية الغير متكاملة ما أدى إلى التأثير سلبا على مختلف مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

3. **رفيق نزاري، هارون الطاهر:** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2016، وكان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة 1980–2012، وذلك باستخدام منهجية ARDL.

وقد أفرزت النتائج عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما تؤكده العلاقة النظرية بينهما، حيث تبين وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف في الأجلين القصير والطويل.

كما أوضحت الدراسة ضرورة تطبيق الجزائر لسياسات تنموية واضحة وتوفير بيئة أكثر ملاءمة للاستثمارات الأجنبية ذات التوجه التصديري.

4. **مهدي سهر الجبوري وآخرون:** تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 2، العدد 4، 2010، وفيها تطرق الباحثون لمفهوم كل

من الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة والتلوث البيئي وأنواعه، ثم أوضح الباحثون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة من الناحية النظرية وإبراز بعض المؤشرات الاقتصادية والبيئية لمجموعة من الدول (العربية، الأوروبية، الآسيوية، الإفريقية والأمريكية)، ليقوم الباحثون بتوضيح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة من خلال إجراء دراسة قياسية تهدف إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة ممثلة في معدل انبعاث غاز ثائي أكسيد الكربون في البلدان المختارة.

وقد أفرزت النتائج إلى أن نموذج البلدان العربية أوضح أن انخفاض حجم التدفقات الواردة إلى البلدان العربية أدى إلى عدم تعرض البيئة إلى أضرار بيئية، في حين أن زيادة حجم التبادل التجاري يؤدي إلى زيادة حجم التلوث البيئي في البلدان العربية.

أما بالنسبة لنموذج المجموعة الأوروبية فقد أبرز معنوية النموذج ككل، وأن حجم السكان أثر طرديا على التلوث البيئي في هذه الدول.

وبالنسبة للمجموعة الآسيوية فقد أبرز الأثر الموجب والطردي للاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي.

أما عن المجموعة الإفريقية–الأمريكية فقد أوضح أن العلاقة عكسية بين متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والتلوث البيئي.

انطلاقا من الدراسات التي تم ذكرها، يمكن ملاحظة ما يلي:

1. أن هذه الدراسات أبرزت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري نظريا دون إبراز درجة هذا الأثر قياسيا، وهذا من شأنه أن يؤثر على مصداقية النتائج المتحصل عليها، وذلك نظرا لأن كل باحث قد يفسر سبب حدوث ارتفاع أو انخفاض نسبة التدفق أو الأثر الناتج عنه من وجهة نظره الخاصة، وهذا ما يؤدي إلى تضارب الآراء، أما إذا تم تقديم الآثار الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني من الناحية القياسية، فستكون النتائج أكثر دقة وبالتالي سيكون التحليل موحدا وغير قابل للتضارب.
2. فضلا عن أن هذه الدراسات أوضحت أثر السياسة الوطنية للتنمية المستدامة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نظريا كما وأهملت الجانب البيئي الذي يعتبر أساس التنمية المستدامة، كما لم توضح درجة التأثير قياسيا، حيث أن التطرق لهذا الأثر نظريا يؤدي إلى تعدد أسباب الفشل أو النجاح، أما إذا كانت الدراسة قياسية فهي ستوضح درجة تأثير كل متغير وفيما إذا كان هناك أثر أم لا، وإن كان هناك أثر فهل هو إيجابي أو سلبي.

3. كما يمكن ملاحظة أن هذه الدراسات اقتصرت على دراسة مؤشر واحد من المؤشرات الاقتصادية أو البيئية الممثلة لأبعاد التنمية المستدامة، في حين أن التنمية المستدامة تضم ثلاثة أبعاد وهي اقتصادية واجتماعية وبيئية، وبالتالي إذا أردنا معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة لا بد من دراسة هذا الأثر على الأبعاد الثلاثة من خلال انتقاء أبرز المؤشرات حتى لا نقع في مشكلة الارتباط الخطي والتي تؤثر على مصداقية النتائج.

وهذا ما أخذت به دراستنا في الحسبان، حيث قمنا من خلالها بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة نظريا، واستشهدنا ببعض الدراسات الموضحة لذلك، ثم قمنا بدراسة ذلك الأثر من الناحية القياسية بالإسقاط على حالة الجزائر.

ثامنا- أسباب اختيار الموضوع: يعود السبب وراء اختيار هذا الموضوع لـ:

1. رغبة الباحث في دراسة مواضيع تتعلق بالاقتصاد الدولي.
2. الأهمية الكبيرة التي يكتسيها الموضوع، حيث بات محل نقاش العام والخاص.
3. صلة الموضوع باختصاص الدراسة: التجارة الدولية والتنمية المستدامة.
4. الرغبة في البحث في اقتصادات الدول النامية ومحاولة اكتشاف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في الجزائر وأهم إفرازاته على التنمية المستدامة فيها.
5. قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة وخاصة من منظور قياسي.

تاسعا- هيكل الدراسة: بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، كان لا بد من تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** وبعنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، تم تقسيمه إلى أربعة مباحث وفي كل مبحث ثلاثة مطالب، وتحت عنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم المبحث الأول إلى ثلاثة مطالب، وتم التعرض لتعريف الاستثمار وأهدافه وأنواعه في المطلب الأول، ثم التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية هذا الأخير على الساحة الدولية، ثم في المطلب الثالث تم التطرق لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، أما عن المبحث الثاني والمعنون بدوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه ومحدداته، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، حمل المطلب الأول عنوان دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه، أما عن المطلب الثاني فتم فيه إبراز أنواع الاستثمار الأجنبي

المباشر، في حين تم التعرف على مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الثالث، أما عن المبحث الثالث ففيه تم عرض مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المبحث الرابع فتم التطرق للمناخ الاستثماري، وحوافز ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته.

- **الفصل الثاني:** وتحت عنوان الإطار النظري للتنمية المستدامة تم التعرف على ماهية التنمية في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني والمعنون بماهية التنمية المستدامة وخصائصها فتم إبراز التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة وعرض أبرز التعريفات التي حظي بها فضلا عن تبيان الخصائص التي تتمتع بها، وبالنسبة للمبحث الثالث والمعنون بأساسيات التنمية المستدامة فتم التطرق فيه لأبعاد التنمية المستدامة، مبادئها وأهدافها إضافة إلى مؤشراتها، ليتناول في المبحث الأخير والمعنون بنظريات التنمية المستدامة، مصادر تمويلها والتحديات التي تواجهها، مختلف نظريات التنمية المستدامة وكذا مصادر تمويلها إضافة إلى التحديات التي تواجهها.
- **الفصل الثالث:** المعنون بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، وفي المبحث الأول منه تم التطرق للدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المبحث الثاني فتم التعرض لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية المستدامة، في حين تم التعرض للإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في المبحث الثالث.
- **الفصل الرابع:** والذي يحمل عنوان الدراسة القياسية والمقسم إلى ثلاثة مباحث، تم التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة خلال الفترة 1962-2015، أما بالنسبة للمبحث الثاني فتم فيه إبراز واقع التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1962-2015 وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد خصص للتعريف بالجانب النظري للدراسة القياسية ومختلف الاختبارات الخاصة بها، فضلا عن التوصل إلى النتائج.

عاشرا- صعوبات الدراسة: كأي دراسة أخرى، فلقد صادفت دراستنا العديد من الصعوبات تتمثل أبرزها في:

1. نقص المراجع التي تتناول ذات موضوع دراستنا.
2. صعوبة تجميع الإحصائيات وتضاربها، وكذا صعوبة إيجاد الإحصائيات اللازمة للقيام بالدراسة القياسية خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي أو المؤشرات البيئية التي تمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة.
3. فضلا عن صعوبة إجراء الدراسة القياسية واختيار النموذج المناسب والاختبارات الملائمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار

الأجنبي المباشر

الفصل الثانـي:

الإطار النظري

للتنمية المستدامة

الفصل الثالث:

العلاقة بين

الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

الملاحـق

المراجع

تمهيد: يشغل موضوع الاستثمار الأجنبي حيّزا هاما في الدراسات الاقتصادية، بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه في السياسات التنموية لأي بلد، حيث يعتبر مكونا أساسيا من مكونات الطلب الكلي، ويسهم في زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع وتنشيط مختلف القطاعات وتوفير السلع والخدمات على أنواعها، سواء بغرض الاستهلاك أو بغرض التصدير، كما ويسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي عن طريق مساهمته في تحسين رأس المال الاجتماعي وتوظيف العمالة وتوفير الأجور وضمان التكوين والتدريب، كما ويمكن التمييز بين نوعين للاستثمار الأجنبي: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وأبرز هذين النوعين هو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث زاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة، وأصبح من أهم الموضوعات التي تتعرض لها الدراسات الاقتصادية، كما وأضحى محل نقاش لدى الهيئات الدولية المختصة. وباعتبار الظاهرة ظاهرة حديثة قديمة فالآراء حولها متضاربة ومختلفة ما بين مؤيد ومعارض، وما بين مفسر لهذه الظاهرة على أنها استثمار مباشر أو غير مباشر، وهو ما يعكس تشعّب الظاهرة وتفرعها وامتدادها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذا أهمية بالغة، بحيث أنه من أهم مصادر التمويل الخارجي، فهو مصدر بديل عن القروض لا ينتج عنه أي أعباء ولا يستحق في تاريخ معين كما هو الحال بالنسبة للقروض، كما وتعددت النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب تطورها واتخاذها أشكالا تختلف من دولة إلى أخرى، كما وتنوعت الأسباب الكامنة وراء قيام وتطور هذه الظاهرة، وتعددت العوامل المحددة لقراره، بحيث يرجع ذلك إلى المناخ الاستثماري للقطر المضيف وما يحويه من متغيرات متشابكة ومعقدة، كما وتفرعت الآثار التي تنتج عنه، فمنها الإيجابية ومنها دون ذلك.

انطلاقا مما تقدم، سيتم تسليط الضوء في هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه ومحدداته.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته، حوافزه ومخاطره.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر التي شغلت حيزا كبيرا في الدراسات والأبحاث التي تطرق لها الاقتصاديون، وذلك بالنظر لتعدد الجوانب التي تتكون منها الظاهرة، فأسباب قيامه متعددة بالنظر إلى الزاوية التي ينظر إليه منها، وأشكاله مختلفة بالنظر للهدف الذي يسعى أطراف التعاقد إلى تحقيقه، ومحدداته عديدة ومتنوعة تتوقف على البيئة الاستثمارية للقطر المضيف، وآثاره تنعكس على جميع الأطراف الداخلة في العلاقة التعاقدية تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب.

المطلب الأول: الاستثمار: تعريفه، أهدافه وأنواعه.

يعتبر الاستثمار واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا ومثارا للاهتمام، ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين، بل من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي في كل وقت من الأوقات، لأنه يسهم بدور مهم، وهو ركن بارز من أركان الحياة الاقتصادية، ويعتبر سبيلا بالغ الأهمية في تحقيق أدنى درجات التطور والتنمية الاقتصادية.

وقد امتازت مفاهيم الاقتصاد بالاختلاف والتباين فيما بينها تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة والمتعلقة به[1].

أولا- تعريف الاستثمار: لقد تعددت محاولات تعريف الاستثمار من قبل رجال الاقتصاد، واختلفت مفاهيمه من نظام لآخر، فلكل نظام مفاهيمه وخصائصه ورؤياه الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك أن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقا لضوابط معينة.

1. **تعريف الاستثمار لغة:** الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر، والثمر حمل الشجر وأنواع المال.
2. **تعريف الاستثمار اصطلاحا:** الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة[2].
3. **التعريف الاقتصادي للاستثمار:** عرّف الاقتصاديون الاستثمار بعدة تعريفات، منها:

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 15.

[2] https://googlegroups.com/group/…/DE87~1.doc ? 2-2-2017 14 :54 :03

أ- الاستثمار هو التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، فقد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية[1].

ب- الاستثمار هو توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته، سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية[2].

ت- الاستثمار هو الحصول على حقوق ترتبط بأصول مادية أو معنوية (غير مادية) بغية الحصول على دخل عاجل أو آجل كما يتراءى للمستثمر، أو يتلاءم مع حاجته أو رغبته.

ث- ويعرف الاقتصادي الإنجليزي جون ماينرد كينز الاستثمار بأنه قيمة الإنتاج الجاري في السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون السلعي من السلع النهائية، أو هو المكائن والمباني والمخزون السلعي[3].

4. **التعريف المحاسبي للاستثمار**: يعرف على أنه مجموعة من الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية منها المنقولة وغير المنقولة التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها لنفسها ليس بهدف بيعها أو تحويلها، وإنما لاستعمالها كوسيلة استغلال بهدف زيادة الطاقة الاستثمارية للمشروع [4].

5. **التعريف المالي للاستثمار**: من الناحية المالية ينظر للاستثمار على أنه تبديل قيمة مالية حالية مقابل أمل تحقيق إيرادات مستقبلية.

كما يعني التخلي عن إيرادات مالية سائلة مقابل توقع الحصول على مكاسب مالية بديلة في فترات زمنية لاحقة.

وبمعنى آخر، يمكن أن نقول بأنه يمثل مقدار التضحية التي يتحملها المستثمر بمنفعة حالية يمكن تأجيل تحقيقها إلى المستقبل بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر من تلك التي يمكن إشباعها الآن.

---

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 13.

[2] سيد الهواري، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية–الاستثمار**، الجزء 6، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، 1982، ص 16.

[3] ثامر علوان المصلح، **تقييم قرارات الاستثمار**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 15.

[4] www.mouwazaf-dz.com/t1214-topic 5-8-2018 18 :28

على ضوء التعريفات المقدمة، يمكن تعريف الاستثمار على أنه التخلي عن أموال يملكها المستثمر في الوقت الحاضر مقابل الانتظار لفترة زمنية مستقبلية بهدف الحصول على تدفقات مالية لاحقة تعوض عن القيمة الحالية لهذه الأموال وكذلك على النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم*، إضافة إلى الحصول على عائد مجز مقابل تحمل الخطر الناجم عن تغير الظروف واحتمالات عدم تحقيق التدفقات الداخلة المتوقع الحصول عليها في المستقبل.

ثانيا– أهداف الاستثمار: قد تكون الأهداف المتوخاة من الاستثمار من أجل النفع العام (كالمشروعات التي تقوم بها الدولة)، أو من أجل تحقيق العائد والربح (كالمشروعات الخاصة)، ومن أهداف الاستثمار ما يلي:

1. **تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع:** فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد وربحية*مناسبة من أجل ضمان استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره لتحقيق الربح، ماعدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي، وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية.
2. **المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية:** وذلك من خلال الاختيار بين المشاريع، والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن، بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات الأسواق، لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.
3. **استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته:** يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، ويقلّل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.
4. **ضمان السيولة اللازمة:** يحتاج أي نشاط استثماري أو اقتصادي إلى السيولة والتمويل اللازم لمواجهة المصاريف اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع، لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخير في تحقيق أهدافه [1].
5. **القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي:** ويكون ذلك من خلال الطرق التالية:

---

* هو كل زيادة في النقود المتداولة يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة دون زيادة العرض مما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار.

* الربحية هي الأرباح التي يمكن أن ينتجها أصل من الأصول، وتحسب بقسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على مجموع الموجودات.

[1] هشام أحمد عبد الحي، **الصناديق والصكوك الاستثمارية–دراسة تطبيقية فقهية**، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه للطباعة والنشر، مصر، 2010، ص 31.

أ- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد.

ب- اعتبار الأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع فرضا يجب القيام بها لحاجة المجتمع إليها.

ت- وجوب توجيه المدخرات نحو الاستثمار وتحريم الاكتناز.

ث- ضمان حد الكفاية للفرد، وضرورة توفير مشروعات البنية الأساسية بما يحقق تنمية العنصر البشري الذي يعد أساس التنمية[1].

وحتى تتحقق الأهداف التي يسعى المستثمر لتحقيقها، فإنه يستخدم جملة من الأدوات تعرف بأدوات الاستثمار، والتي يمكن تعريفها بأنها ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار، يمكن إبرازها على النحو التالي:

1. **الأوراق المالية كأداة للاستثمار:** تعرف الأوراق المالية بأنها حصة أو مشاركة أو أي مصالح أخرى في ممتلكات أو منشأة الطرف الذي يصدرها، أو التزام من جانب من يصدرها، وتكون:

أ- في شكل صك يصدر لحامله أو صك اسمي، أو تسجيل في دفاتر يحتفظ بها لغرض إثبات تحويلات من جانب الطرف المصدر أو من ينوب عنه.

ب- من النوع الذي يتم تبادله عادة في أسواق الأوراق المالية أو يتم الاعتراف بها كأداة للاستثمار في مكان إصدارها أو تبادلها عندما تكون في شكل صكوك.

ت- في شكل وحدة أو مجموعة أو سلسلة، أو يمكن تقسيمها إلى مجموعة أو سلسلة من الحصص أو المشاركات أو المصالح أو الالتزامات[2].

2. **العقارات كأداة للاستثمار:** تعرف العقارات الاستثمارية بأنها الممتلكات (قطعة أرض أو بناية أو جزء من بناية أو كلاهما) التي يملكها المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي من أجل تحصيل الإيجارات أو تثمين رأس المال أو كلاهما بدلا من:

أ- استخدامها في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو لغايات إدارية.

ب- البيع في مسار العمل الاعتيادي[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص 31.

[2] لجنة معايير المحاسبة، **معيار المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية-الفقرة 137-138**، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، السعودية، ديسمبر 1998، ص ص 1514-1516.

[3] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم-العقارات الاستثمارية**، المادة 2-16، IFRS، لندن، 2009، ص 5.

3. **المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار:** إن المشروعات الاقتصادية يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منها ما هو صناعي وزراعي وتجاري، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية، كالآلات والمعدات والمباني، ووسائل النقل والعمال والموظفين، وبالتالي مزج كل هذه العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي إلى خلق قيمة مضافة، وتنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام للوطن، لهذه الأسباب فالمشروعات الاقتصادية لها علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع[1].

4. **العملات الأجنبية كأداة للاستثمار:** تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، وظهرت أهمية هذه السوق بعد إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب واستخدام نظام تعويم أسعار العملات الأجنبية بعضها تجاه البعض الآخر وخاصة الرئيسية منها، ويعتمد سوق العملات الأجنبية على الأسعار المعروضة من قبل أشهر البنوك العالمية في سوق نيويورك، لندن، طوكيو وفرانكفورت، وهو سوق يعمل على مدار الساعة وتتحدد أسعار العملات حاليا مقابل بعضها في أسواق حرة تسمى سوق القطاع الأجنبي، وبفعل تأثير قانون العرض والطلب تتحدد أسعار الصرف الأجنبي، وعند التعامل بالعملات الأجنبية كأدوات استثمارية، يجب العلم بأنها أداة استثمارية حساسة جدا وتتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية وسياسية وغيرها، وهذا ما أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر للتعامل فيها، ويتعرض الاستثمار في العملات الأجنبية إلى ثلاثة أنواع من المخاطر:

أ- مخاطر سعر الفائدة والناجمة عن التغير في أسعار الفائدة المصرفية.

ب- مخاطر السيولة وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم توفر السيولة عند حلول موعد الاستحقاق.

ت- مخاطر الائتمان أو مخاطر التسديد وتأتي هذه المخاطر بسبب عدم تسديد الطرف المشارك في عملية الشراء للعملة الأجنبية نتيجة الإفلاس[2].

5. **المعادن النفيسة كأداة للاستثمار:** لقد أصبحت المعادن النفيسة كالذهب والفضة والبلاتين، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء والبيع المباشر،

---

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 45-46.

[2] صلاح الدين شريط، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية-دراسة تجربة جمهورية مصر العربية مع إمكانية تطبيقها على الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر3، 2012، ص 60.

وإيداع الذهب لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية[1].

6. **صناديق الاستثمار كأداة للاستثمار:** تعرّف صناديق الاستثمار بأنها وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية[2].

وتعرّف أيضا بأنها وسيلة لتمويل عمليات الاقتصاد الوطني عن طريق ربط المدخرات الوطنية بأسواق المال بما يحقق حماية للمستثمرين، فهي وجدت خصيصا لخدمة فئة معينة من المستثمرين وبخاصة صغار المدخرين حيث مكنتهم من إيجاد وسيلة لتنويع استثماراتهم بصورة لا تتاح إلا بوجود محفظة مالية كبيرة.

ونميز بين وجود صناديق استثمار مفتوحة، وصناديق استثمار مغلقة[3].

وعليه يمكن اعتبار صندوق الاستثمار كأداة استثمار مركبة، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها، حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتجارة بالأوراق المالية بيعا وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع وإلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة.

ثالثا- أنواع الاستثمارات: ثمة أنواع كثيرة ومختلفة للاستثمارات تختلف باختلاف النظرة إليها، وأبرزها تلك الاستثمارات التي صنفت على أساس الجنسية، حيث يمكن التمييز بين:

1. **استثمار محلي أو استثمار وطني:** وهذا النوع من الاستثمار يكون مصدر تمويله من داخل البلد أي محليا سواء كان من القطاع الخاص أو العام، ويقوم بإدارته وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات[4].
2. **الاستثمار الأجنبي:** استثمار يكون مصدر تمويله خارجيا أي من خارج حدود البلد، وهذه الاستثمارات تهدف إلى جني الأرباح وزيادة المنافع المتحققة، فهو إذن استثمار من خارج الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة.

---

[1] عبد القادر بابا، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] أحمد يوسف وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد الأول، السودان، 2015، ص286.

[3] فاطمة بودية، فتيحة كحلي، **طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، تونس، 27-29 جوان 2013، ص ص 3-4.

[4] كريم عبيس حسان العزاوي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي-الأهمية والفرص المتاحة**: مقالة منشورة عبر الرابط: www.uobabylon.edu.iq/edition7/economy7_6.doc 2-2-2017 14 :52 :56

ويمكن التمييز بين نوعين للاستثمار الأجنبي:

أ- **استثمار أجنبي غير مباشر:** وهو الاستثمار المحفظي، وقد أطلق أول مرة من قبل ماثيو سايمون عام 1967، إذ ركز وأعطى اهتماما خاصا للشركات الأم التي تمارس نشاطها في الدولة الأم ولها نشاطات إنتاجية في الخارج، ويتضمن كل أنواع التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع القروض المصرفية وجميع أنواع الأسهم[1].

وعليه يمكن تعريف المحفظة الاستثمارية على أنها مجموعة من الأصول أو الأدوات الاستثمارية التي يحتفظ بها المستثمر في سلة واحدة، ويتكون رأس مال المحفظة من أدوات استثمارية حقيقية ومالية.

أما الأصول الحقيقية فهي الأصول التي لها قيمة اقتصادية مادية ملموسة تترتب عليها منفعة اقتصادية غير حيازتها مثل المعادن والعقارات والسلع.

أما الأصول المالية فهي الحقوق على الثروة التي تعطي صاحبها الحق المالي بالمطالبة بأصل حقيقي ويكون مرفقا بصك أو مستند قانوني كالأسهم وسندات الخزينة وشهادات الإيداع وغيرها[2].

بمعنى آخر أن الاستثمار المحفظي يتمثل في امتلاك غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمنشآت وطنية، دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري مقابل حصولهم على عائد نظير المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات[3].

ب- **استثمار أجنبي مباشر:** هو كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في أسواق الأوراق المالية، وهي استثمارات شركات مسجلة في الدولة الأم وتعمل في الخارج(سيتم التطرق للاستثمار الأجنبي المباشر بتفصيل أكثر)[4].

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 32.

[2] موسى نوري شقيري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 245-246.

[3] أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص ص 18-19.

[4] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **مرجع سابق**، ص 31.

وفيما يلي جدول رقم (1-1): يوضح الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي.

المعيار	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار المحفظي
الملكية	10 % حد أدنى	أقل من 10 %
تركيبة الموجودات	مالية وغير مالية	مالية
الهدف	الوصول إلى الكفاءة والأسواق والموارد	أعلى الأرباح
طبيعة النشاط	إنتاجي + خبرات تسويقية تكنولوجية وتنظيمية	استثمار في الأوراق المالية فقط
المدى الزمني	طويل الأجل	قصير الأجل
قنوات الحركة	الشركات متعددة الجنسيات	الأفراد، وسطاء السوق
الاستقرار	تقلبات أقل نسبيا	تقلبات أكثر
مضمون الاستثمار	التوظيفات المالية في الموجودات الثابتة	التوظيفات المالية في السندات + القروض+ الأسهم

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بظاهرة جديدة، ولم يكن من ظواهر القرن العشرين، بل إنه يرجع في أصوله إلى أبعد من ذلك، حيث تناوله المختصون في مجال الاقتصاد في منتصف القرن التاسع عشر باسم حركة رأس المال، وتطرقوا إليه في بدايات القرن العشرين باسم قاعدة الذهب، وأطلق عليه أيضا الاستثمار الدولي، وفي عام 1930 سمي بالاستثمار المباشر. غير أنه يمكن القول بأن الاستثمار لم يشهد تطورا ورواجا كبيرا إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، ثم أخذ ينمو ويتطور منذ ذلك الوقت نموا مضطردا.

ويعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية[1].

وعليه فإن تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى فترة قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن 19م، -لأنه قبل هذا التاريخ لم تصل كل الاقتصادات إلى مرحلة التشغيل الكامل بالمفهوم الكلاسيكي-، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة وما صاحبه من زيادة في

[1] أحمد عبد اللاه المراغي، **الحماية الجنائية للاستثمارات الأجنبية-دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص ص 67-68.

حجم ونوعية المنتجات إلى اتساع التجارة، وإلى فتح الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا، وكانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعة للدول الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة ذات الجدوى الاقتصادية فيها[1].

أولا- التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر: لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها الاقتصادية، مما أثر على حجمه وطبيعته وهيكله، ويمكن إيجاز تلك المراحل في النقاط التالية:

1. **المرحلة الأولى: مرحلة الهيمنة البريطانية على الاستثمارات الدولية من 1850 إلى 1914:** يمكن القول أن الثورة الصناعية الأوروبية أولا، وبعدها الحركات الاستعمارية الأوروبية للدول النامية في بداية القرن التاسع عشر قد ساهما في ظهور الاستثمارات الدولية التي ساهمت في مضاعفة القوة الصناعية الأوروبية.

وعرفت هذه المرحلة هيمنة بريطانيا على الاستثمارات الدولية، حيث كانت أول وأكبر دولة مصدرة لهذه الظاهرة في العالم إلى مستعمراتها في آسيا، وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، أين أنشأت شركاتها الاستثمارية بها والتي كان أغلبها مسيرا من خلال فروع تابعة للشركات الأم في بريطانيا، وكانت غالبية استثماراتها مركزة حول المواد الأولية النباتية والمعدنية ثم تحولت تدريجيا إلى استثمارات صناعية قبيل الحرب العالمية الأولى-لم تكن استثمارات منتجة بل كانت استثمارات ريعية-.

وإن كانت الهيمنة البريطانية جلية في هذه المرحلة، فهناك دول أوروبية أخرى كفرنسا، وألمانيا وهولندا كذلك كانت لهم مشاركة في هذه الظاهرة، بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، فكلهم ساهموا إلى حد ما في ميلاد ظاهرة الاستثمارات الدولية[2].

2. **المرحلة الثانية: مرحلة الانحطاط الاقتصادي الأوروبي والازدهار الأمريكي في ميدان الاستثمارات الدولية من 1914 إلى 1945:** تسببت الحرب العالمية الأولى في فقدان كثير من الدول المصدرة لرأس المال مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب، أم التدمير المادي أم بالمصادرة، وتتميز هذه الفترة بظهور دول أخرى في

[1] جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1998، ص 5.

[2] عبد القادر علي عيسى لطرش، **النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية-دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 33.

مجال الاستثمار الأجنبي كالولايات المتحدة، حيث بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج في متوسط العقد 1920-1929 حوالي 2000 مليار دولار سنويا.

وقد شهدت هذه الفترة تراجعا بسبب الحربين العالميتين وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي ساد فترة ما بينهما، كما أن الظروف الاقتصادية الدولية في تلك الفترة لم تكن تسمح بنمو أكبر للاستثمارات الأجنبية، بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا نتيجة التضخم الذي ساد معظم الدول الأوروبية في العشرينات، وبسبب الكساد الاقتصادي الكبير الذي حل بالنظام الرأسمالي، فضلا عن ذلك غياب تنظيم قانوني موحد للتجارة الدولية، ولا سيما في ما يتعلق باختلاف السياسة الجمركية من دولة إلى أخرى، والذي كان يشكل هو الآخر عائقا أمام نمو الاستثمارات الأجنبية[1].

والاستثمار خلال هذه الفترة كان مرتكزا على الاستثمارات النفطية، وتزايد الاستثمارات لبناء السكك الحديدية المخصصة لهذا الغرض[2].

3. **المرحلة الثالثة: مرحلة الهيمنة الأمريكية على الاستثمارات الدولية من 1945 إلى 1978:** وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أين شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا وبالأخص بعد منتصف الخمسينات مع ازدهار ونمو التجارة الدولية، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي نحو الصناعات التحويلية.

ونشير إلى أن قابلية العملات للتحويل في ظل اتفاقية بريتون وودز كان إجراء ماليا لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية[3].

وقد تصاعدت قوة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة وتراجعت سيطرة المملكة المتحدة على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت و. م. أ المصدر الرئيس لهذه الظاهرة نحو الدول المتقدمة والنامية في آن واحد، وذلك راجع إلى عدة أسباب(إعمار أوروبا بعد الحرب، عداء الدول النامية ذات التوجه الاشتراكي للاستثمار، الثورة التكنولوجية الأولى، التمويل بالعجز ...).

---

[1] رمضان علي عبد الكريم دسوقي عامر، **الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور التحكيم في تسوية المنازعات الخاصة بها (FDI)**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2011، ص ص 13-14.

[2] علي نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ماي 2005، ص 103.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 103-104.

4. **المرحلة الرابعة: مرحلة أزمة المديونية العالمية من 1980 إلى 1990:** عرفت هذه المرحلة أزمة المديونية العالمية التي طالت دول أمريكا الجنوبية، حيث أن نظرة الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر اختلفت بعد حدوث الأزمة من اعتباره استعمارا جديدا ومساسا بالسيادة الوطنية، ومنه فرض قيود على هذه الاستثمارات واللجوء إلى القروض البنكية، لأنها حسب وجهة نظرهم تعتبر أقل تكلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن القروض وأداة للتمويل طويلة الأجل لا ينجر عنها أي أعباء، لذلك عملت الدول النامية خلال هذه الفترة على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب قصد استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لدعم خطط وبرامج التنمية المسطرة في هذه الدول، خاصة لكونها دولا حديثة العهد بالاستقلال، فهي بذلك تمتلك خزائن فارغة ومهارات منعدمة، وكان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الخيار الأمثل بعد حدوث أزمة المديونية العالمية.

5. **المرحلة الخامسة: مرحلة الاتجاهات الحديثة للاستثمارات الدولية من 1990 إلى منتصف 2007:**

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات، حيث حل محل المعونة الرسمية الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولي، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر، وحلت تدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد هذه القروض، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة، بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.

وحسب التقارير الدولية فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 1998 قد بلغ حوالي 440 مليار دولار، وهي بذلك حققت زيادة قدرها 10 % مقارنة بعام 1997، وإذا تحدثنا عن تقسيم هذه الاستثمارات بين الدول، فقد بلغت حصة الدول النامية 37 % وحصلت الدول التي هي في مرحلة الانتقال على 5%[1]، كذلك فقد أشارت الإحصائيات الدولية إلى أن حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة بلغت حوالي 1119 مليار دولار عام 2000 أي بزيادة تقدر بـ 14 % مقارنة بعام 1999، قدرت حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 80 % أي ما يقارب 899 مليار دولار، بينما بلغت حصة

[1] UNCTAD ،**World Investment Report 1998** ، New York، Geneva ،1999، p 10.

الدول النامية 17 %، أما الدول المنتقلة حوالي 3 % أي ما يقارب 30 مليار دولار[1]. هذه الأرقام تشير إلى أن التدفقات الاستثمارية المباشرة تزايدت بحجم كبير خلال هذه الفترة.

كما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي خلال السنوات 2001، 2002 و2003 نحو 824، 651 و559.6 مليار دولار على التوالي، مسجلا بذلك انخفاضا كبيرا مقارنة بالعام 2000، ليعود ويرتفع عام 2004 ويسجل 648.1 مليار دولار، ليستمر في الارتفاع عام 2005 ويسجل حوالي 916.277 مليار دولار أي بمعدل نمو قدّر بـ 29 %[2]. لتعرف سنة 2006 تعافيا كبيرا وعودة التدفقات الرأسمالية إلى الارتفاع مسجلة 1306 مليار دولار أي بزيادة قدرت بـ 38 %[3]، ليصل إلى ذروته عام 2007 مسجلا ما قيمته 1833 مليار دولار أي بمعدل نمو تجاوز 30 %[4].

وقد أرجعت الأونكتاد نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2007، للأسباب التالية:

أ- الأداء الاقتصادي القوي لفئات الاقتصاد الثلاث (متقدمة، نامية وانتقالية، رابطة الدول المستقلة).

ب- تزايد أرباح الشركات ما أسفر عن ارتفاع في أسعار أسهمها.

ت- زيادة قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود تدعيما للزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حيث زادت هذه المعاملات عام 2006 من حيث القيمة لتبلغ 880 مليار دولار أي بنسبة 23 %، ومن حيث العدد بنسبة 14 % أي ما يعادل 6974 عملية[5].

6. المرحلة السادسة: مرحلة الأزمة المالية العالمية وبعدها من منتصف 2007 إلى الآن: لقد بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية تظهر بدءا بالنصف الثاني لسنة 2007، حيث انطلقت الأزمة من

---

[1] UNCTAD، **World Investment Report 2000**، New York،Geneva ،2001، p 36.

[2] لبيبة جوامع، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص 65-66.

[3] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشرى، الاسكندرية، مصر، 2010، ص ص 108-110.

[4] منير خروف، ليندة فريحة، **مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة نظرية ميدانية حالة الجزائر**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، لبنان، 2016، ص 96.

[5] علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص ص 63-65.

الو. م. أ لتشمل معظم الدول المتقدمة في ظرف قياسي. لتنتهي سنة 2007 بانخفاض في نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتصل إلى ما معدله 23 %، لتتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثرا شديدا في جميع أنحاء العالم والذي يتشكل من مجموع 96 دولة تحوز على 91 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين العامين 2007 و2008 نتيجة للأزمة التي أصبحت اقتصادية بعد أن كانت مالية، حيث هبطت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14 % من 1979 مليار دولار عام 2007 إلى 1697 مليار دولار عام 2008[1]، حيث أن أزمة 2008 والتي كان سببها الرئيسي القطاع المالي أدت إلى تراجع كبير عن الاستثمار في هذا المجال، وأدت إلى هبوط كبير في الاستثمار في قطاع الخدمات الذي كان مسؤولا عن معظم الانخفاض الذي حدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الأزمة، وفي المقابل ارتفع نصيب قطاع التصنيع، بيد أنه داخل قطاع التصنيع نفسه انخفضت الاستثمارات الحساسة لدورة الأعمال التجارية، وظلت الصناعات الكيميائية تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة[2].

كما عرفت كل من سنتي 2009 و2010 استمرارا في الانخفاض، حيث بلغ حجم هذه التدفقات 1200 و1400 مليار دولار على التوالي متأثرة بتراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي بلغ -1.3% عام 2009[3]، وذلك نظرا لما يمثله معدل النمو الاقتصادي العالمي من أهمية، حيث يعد من العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أشارت الأونكتاد إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفعت ارتفاعا متواضعا بنسبة 5 % لتصل إلى 1.24 تريليون دولار عام 2010، أي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 قد ظلت أدنى بنحو 15 % من مستواها القائم قبل الأزمة، وأدنى بنسبة 37 % تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغتها في عام 2007[4].

---

[1] منير خروف، ليندة فريحة، **مرجع سابق**، ص 96.

[2] بختة بطاهر، **أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 5.

[3] حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 84.

[4] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2010**، نيويورك، جنيف، 2011، ص1.

والشكل الموالي يوضح تطور التدفقات الداخلة خلال الفترة 2000-2010.

شكل رقم(1-1): يوضح التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم 2000-2010.

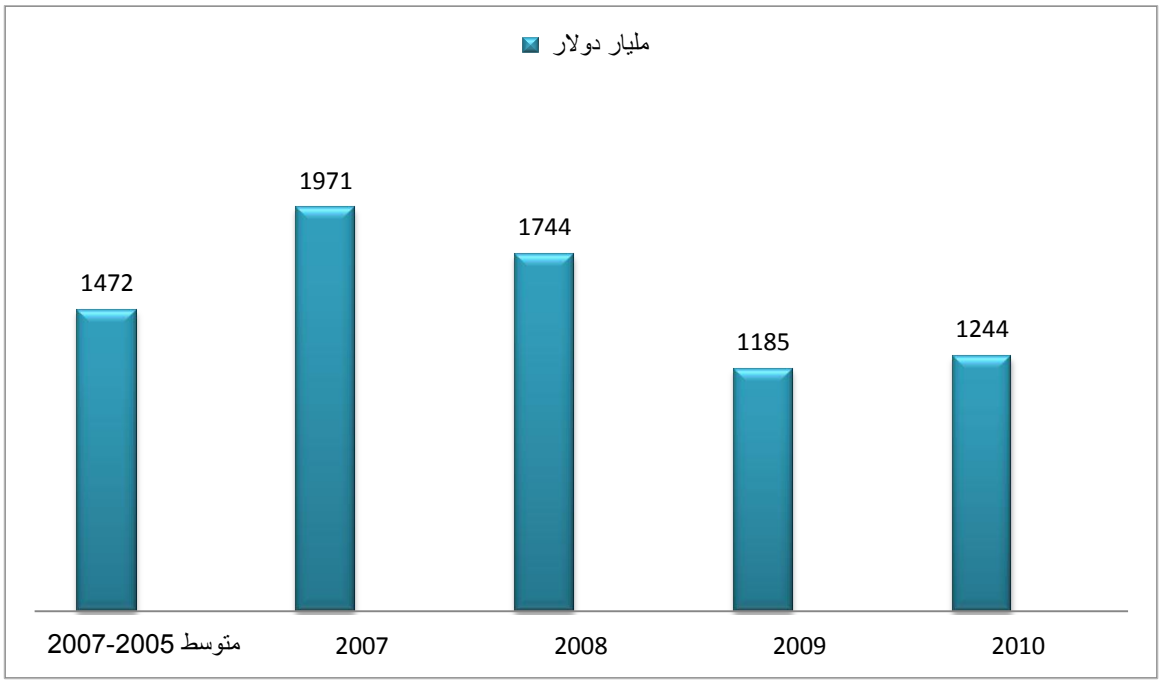

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

UNCTAD، **World Investment Report 2010** ،New York، Geneva،2011،p1.

أما عن عام 2011، فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16 % مقارنة بالفترة 2005-2007 ليبلغ 1.6 تريليون دولار[1]، ليعرف تراجعا عام 2012 بنسبة 18 % مسجلا 1.35 تريليون دولار، وذلك راجع إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة[2]، ليستعيد نموه عام 2013 بما يعادل 1.45 تريليون دولار[3]، وبنسبة نمو قدرها 9 % مقارنة بالعام 2012، لتعود إلى الانخفاض عام 2014 مسجلة 1.33 تريليون دولار أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 16 %[4]، وذلك راجع إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة فضلا عن عمليات سحب الاستثمار الكبيرة.

[1] UNCTAD، **World Investment Report 2011**، New York،Geneva، 2012، p 15.

[2] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2012**، نيويورك، جنيف، 2013، ص 1.

[3] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2013**، نيويورك، جنيف، 2014، ص 1.

[4] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2014**، نيويورك، جنيف، 2015، ص 1.

وعرفت سنة 2015 نموا في الاستثمار الأجنبي المباشر قدر بـ 1.76 تريليون دولار بما يعادل 38 % مقارنة بعام 2014[1]، في حين بلغ 1.75 تريليون دولار عام 2016 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 2 % مقارنة بعام 2015.

ثانيا- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، إضافة إلى تقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين[2]، حيث يمكن إبراز أهميته في النقاط التالية:

1. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.
2. انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة[3].
3. يعتبر عاملا مهما لتحسين الخدمات المقدمة للسكان، مثل الخدمات الصحية، الكهرباء، الأنشطة التجارية... والأكثر من هذا فتحقيقها يتم بأسعار معقولة بالإضافة إلى توزيعها الكفء[4].

---

[1] UNCTAD، **World Investment Report 2015**، New York، Geneva ،2016، p1.

[2] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي-دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 28.

[3] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية-دراسة مقارنة: تركيا، كوريا الجنوبية، مصر**، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص ص 20-21.

[4] عبد الحق طير، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، منشورة، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012، ص 17.

4. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم في حل جزء من مشكلة البطالة.
5. تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان مدفوعاتها[1].
6. تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في كسر الاحتكار المحلي وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية عن طريق تحفيز التصدير وفتح الأسواق وإنتاج السلع الجديدة التي تحقق أعظم الأرباح في حالة المشاركة، مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الضرائب وزيادة حجم التجارة الخارجية للدولة المضيفة، مما يساعد على تكوين المدخرات وتحويلها إلى استثمارات، كما تزيد من تحسين الأجور وتأهيل القوى العاملة والقدرات العالية[2].
7. بعد تجسيد المشاريع على أرض الواقع يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الناتج المحلي الذي يأخذ في الاعتبار الإنتاج من السلع والخدمات وخلق القيمة المضافة[3].

المطلب الثالث: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك عدة تعريفات حظي بها الاستثمار الأجنبي المباشر، منها ما يلي:

1. يعرف ألبرت فيس *Albert Feis الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي لا يؤثر في أسواق الأوراق المالية.
2. كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، وهذا فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار

---

[1] نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي-دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في بحوث العمليات، منشورة، جامعة سانت كليمانتس، 2012، ص 32.

[2] سميرة العابد، **آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1991-2005 دراسة تحليلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص 14.

[3] نسرين زيدان غربي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المناولة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

*هو أول من استخدم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1930.

المشترك joint venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع wholly owned investment، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة Host Countries[1].

3. كما يعرف بأنه تملك 10 % أو أكثر من رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها[2].

4. يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات في مشروعات داخل بلد ما، يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تتراوح بين 10 % إلى 100 %، ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة[3].

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[4].

5. وقد عرفه المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي بأنه كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة المؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة[5].

---

[1] دينا أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، العراق، 2007، ص 136.

[2] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العام الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 3.

[3] أميرة إدريس، مريم بوحسون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 5.

[4] عبد الحفيظ خزان، آسيا بن عمر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 2.

[5] محمد نوارة، علي باكرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 5.

6. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في بلد آخر[1].

7. يعرف جون دينغ J.Dunning الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه يكتسب طبيعة مختلفة من حيث المبدأ مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، فهو لا يعني وجود تصدير رأس مال خاص، أي في صورته المالية فحسب، وإنما يعني عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات، وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الكوادر، كما يؤكد دينغ أن الخاصية الفردية في حركة رأس المال الدولي الخاص تتركز في أنه غالبا ما يكون مالكا للخبرات والمعارف التي لا يمكن أن تجتاز الحدود الوطنية بطريقة أخرى[2].

من خلال التعاريف المقدمة يمكن استخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن جملة من المشاريع التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي وذلك إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لملكيته المشتركة له مع مؤسسة وطنية بحيث تتساوى بينهما الملكية والإدارة، وحتى نقول على الاستثمار أنه استثمار أجنبي مباشر يجب أن يمتلك المستثمر الأجنبي على الأقل 10 % من قيمة الاستثمارات مع وجود القدرة على الإدارة، بحيث تعطيه هذه الحصة الحق في اتخاذ القرارات.

انطلاقا من التعاريف المقدمة، يمكن استخلاص الخصائص التالية للاستثمار الأجنبي المباشر:

1. **انخفاض درجة التقلب:** إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب

[1] سمية بوغدو، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص4.

[2] ميرونوف، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة: علي تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 92.

المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء[1].

2. **توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن الخاصية الثانية للاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، والنسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول آسيا وأمريكا اللاتينية[2].
3. **معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر:** عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا مطردا خلال العقود الأخيرة، حيث انتقل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من 4.9 % سنة 1980 إلى 8.9 % عام 1990 ليصل إلى 19 % خلال عقد الألفين وما زال يعرف نموا كبيرا لحد يومنا هذا.
4. يكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للمشروع تكون قليلة، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورن باستثمار المحفظة المالية[3].
5. يعتبر وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشيء للمديونية.
6. الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تسد فجوة كمية، ولكنه عبارة عن آلات ومعدات متطورة وخبرات تنظيمية ومالية وفنية وإدارية وأيضا تسويقية.
7. يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب الاحتياجات المالية.

---

[1] جمال مدات وآخرون، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

[2] أحمد جميل، عاشور حيدوشي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 5.

[3] سمير عماري، جمال الدين يخلف، **سمات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومتطلبات ترقيته**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 4.

8. الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية[1].
9. يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب[2].
10. **خضوعه لاتفاقيات دولية:** الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بين طرفين الأول أجنبي والثاني وطني (سواء كان عموميا أو خاصا) وذلك ضمن اتفاقية دولية تحتوي على بنود متفق عليها من قبل الطرفين والأهم من ذلك يتم التوقيع عليها حتى تكون سارية المفعول، لأنه في حال أخل الطرف الأول أو الثاني ببنود الاتفاقية يحق للطرف الآخر اللجوء إلى المحكمة الدولية المختصة في فض منازعات الاستثمار.
11. **عدم المتاجرة في أسواق السيولة الدولية:** بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر غير قابل للاتجار ولا يعامل معاملة السلعة في أسواق السيولة الدولية.
12. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ببقية الاستثمارات الأخرى هي علاقة تكميلية وليست علاقة بديلة[3].
13. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
14. يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة، وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

---

[1] شعبان فرج، فهيمة حدادو، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 4.

[2] ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 103-104.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 237.

على ضوء التعريفات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء على ما يتميز به من خصائص، يمكن إبراز مكوناته من خلال النقاط التالية:

1. **الحصة المملوكة في رأس المال (رأس المال السهمي) Equity Capital:** وتتمثل في قيام المستثمر المباشر بشراء أسهم إحدى المنشآت التي تقع في دولة أخرى بخلاف دولته.
2. **الأرباح المعاد استثمارها Reinvested Earnings:** وتشتمل على حصة المستثمر في الأرباح وفقا لنسبة مساهمته في رأس المال أو لما تم الاتفاق عليه، وهذه الأرباح لا يتم توزيعها كعائد على الأسهم أو لا يتم تسليمها للمستثمر ويتم احتجازها وإعادة استثمارها[1].
3. **القروض داخل الشركة Intra-Company Loand:** وتتضمن هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة، وتعزى إلى الاستدانة قصيرة وطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (غير البلد المضيف) فضلا عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين[2].

المبحث الثاني: دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه ومحدداته.

حتى يكون هناك استثمار أجنبي مباشر لا بد أن تتوفر جملة من الشروط أو الدوافع لدى كل من البلد المضيف، المستثمر الأجنبي وحتى البلد الأم تدفع بهم لاتخاذ قرار الاستثمار، هذا القرار يتوقف على جملة من المحددات التي إن توفرت بالشكل المرغوب تم اتخاد قرار الاستثمار في ذلك القطر، وإن لم تتوفر فإن المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في ذلك القطر ويختار بلدا آخر، عوامل الجذب فيه تكون أفضل وأكثر تحفيزا، وبناء على ذلك يقرر المستثمر الأجنبي أي نوع من الاستثمار سوف يتخذ.

المطلب الأول: دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه.

حتى يتخذ المستثمر الأجنبي قراره بالاستثمار خارج حدود بلده الأم، لا بد من توفر جملة من الأسباب التي تدفعه للقيام بذلك، وكذلك إمكانية تحقيق سلسلة من الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، نفس الشيء ينطبق على القطر المضيف، فحتى تفسح الدولة المجال للمستثمر الأجنبي وتفتح أبوابها له

[1] مدحت أيوب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي**، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ابن دسمال، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 13.

[2] هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية–الصين نموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص 23.

لا بد من وجود دوافع تحركها وتجعلها تقوم بذلك بغرض تحقيق جملة من الأهداف، والتي تختلف من دولة إلى أخرى وحسب الدافع المحرك لكل طرف.

أولا- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك العديد من الأسباب والعوامل التي تدفع بالمستثمر الأجنبي وبالأقطار المضيفة للقيام بعملية الاستثمار، ومن الناحية التاريخية يمكن ملاحظة العديد من العوامل التي أدت إلى تصاعد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وانتشاره على صعيد أوسع، ومن بين العوامل التي أدت إلى تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يلي:

1. **الأزمة الصناعية:** بدأت بوادر تدهور الصناعة في العالم في بداية الستينات من القرن الماضي، حيث كانت نسب التبادل الدولي تسير في غير صالح الصناعة ولصالح القطاعات الأخرى، وخاصة لصالح القطاع الخدمي.

وقد بدأ التدهور يظهر جليا خلال الفترة 1967-1971، حيث صاحب الانخفاض المستمر في الأسعار النسبية للصناعة انخفاض في إنتاجية العامل الصناعي، بسبب تراجع تكوين رأس المال وتحول الاستثمارات من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي[1].

لقد دفعت هذه الأزمة بالشركات إلى تدويل نشاطها خارج حدودها الوطنية سعيا منها إلى:

أ- **الهروب من الركود الاقتصادي:** فقد أدى تدهور معدلات نمو الاقتصادات الصناعية الكبرى وارتفاع تكلفة الأجور وانخفاض ربحية القطاع الصناعي وإنتاجيته، إلى لجوء الشركات المحلية بهذه الدول للاستثمار الخارجي بهدف:

- زيادة نصيبها من السوق.
- تقليل المخاطرة (توزيع المخاطر على عدة دول).
- البحث عن فرص استثمار أكثر ربحية خارج حدودها الوطنية.
- استغلال الطاقة العاطلة (أي تراكم السيولة النقدية والرغبة في استثمارها)[2].

ب- **إيجاد حل بديل عن التصدير:** لجأت الشركات المحلية إلى الاستثمار المباشر في الخارج بعد أن وجدت نفسها نتيجة للأزمة الصناعية، غير قادرة على الحفاظ على نصيبها من السوق العالمي أو زيادته من خلال قنوات التصدير، وقد يرجع هذا إلى:

---

[1] سميرة العابد، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2] محمد سيد أبو السعود جمعة، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج في مصر-دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص ص 13-14.

- فرض قيود حمائية عديدة ومتنوعة.
- صعوبة مواجهة الوضع التنافسي للدول الصناعية الكبرى الخاص بالمنتجات الصناعية العادية في الأسواق العالمية[1].

2. **الأزمة النقدية:** قد تمثلت هذه الأزمة في نهاية العمل بنظام الصرف الثابت، وظهرت هذه الأزمة كنتيجة للأزمة الصناعية[2]، وقد ساعد في حدوث هذه الأزمة مجموعة من العوامل، وهي:

أ- ازدياد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي بعد انتهاء العمل بنظام بريتون وودز.

ب- ارتفاع التضخم نتيجة تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي على حرب الفيتنام.

ت- انخفاض معدلات النمو.

ث- حدوث توسع نقدي تضخمي في الدول التي تستخدم الدولار كعملة احتياطية نتيجة التوسع الأمريكي في الإصدار التضخمي للدولار لتمويل العجز.

كل هذا دفع بالشركات لتدويل إنتاجها والقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هروبا من التضخم وكذا الاستفادة من نظام إلغاء الرقابة على الصرف وما نتج عنه من حرية لحركة رؤوس الأموال.

3. **أزمة النفط 1973:** اندلعت هذه الأزمة عام 1973 بعد أن قامت دول أوبك بالتوقيع على اتفاقية مفادها عدم إمداد النفط للو. م. أ وإلى الدول المساندة لإسرائيل، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 11.9 %[3] عن المستوى القديم، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية بشكل كبير، ما دفع بالشركات المحلية إلى تدويل نشاطها بحثا عن الربح وهروبا من التضخم والركود الاقتصادي.

4. **أزمة المديونية العالمية 1982:** في عام 1982 بدأت أزمة الديون الخارجية بالظهور عندما بدأت بعض الدول كالمكسيك والأرجنتين بالتوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وزاد بعد ذلك عدد الدول التي تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، وما زاد من حدة هذه الأزمة أثر الكساد والركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الرأسمالية، ووجدت نفسها غير قادرة على استرداد تلك المبالغ التي أقرضتها للدول المتخلفة، ومن هذا المنطلق حرصت الدول الدائنة والهيئات الدولية كصندوق

---

[1] سميرة العابد، **مرجع سابق**، ص ص 16-17.

[2] مي محسن مبروك إبراهيم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر 1991-2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص 23.

[3] Ar- mideast youth.com 7-7-2017 11 :33

النقد الدولي والبنك الدولي على البحث عن الحلول التي تمكنها من استعادة أموالها، وبدأت الدول المدينة في البحث عن الطرق التي يمكن أن تخرجها من هذه الأزمة[1].

وكان الحل الوحيد هو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تغيرت وجهة نظر هذه الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من كونه استعمارا جديدا إلى مصدر تمويل دائم لا يشكل عبئا ويساهم في نفس الوقت في تمويل خطط التنمية، لذلك سعت هذه الدول لتهيئة البيئة الملائمة للمستثمرين الأجانب قصد استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى أراضيها.

5. **الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى:** لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة ميلاد معظم هذه التكتلات، والتي تتميز بسياسات تجارية واستثمارية موحدة تجاه الدول الأخرى، وعليه ساهمت هذه التكتلات في رسم الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية، وتحرير التجارة وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مما شجع على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وتزايد حجمه.

6. **تبني الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي:** لقد حصلت الدول النامية على استقلالها بداية من الخمسينات وامتدت حتى الستينات، وكان الوضع العام لها مزريا والنشاط الاقتصادي فيها في أسوء حالاته، ولم تكن هذه الدول تمتلك من الموارد المالية ولا حتى الكفاءة البشرية أو حتى السياسات الاقتصادية ما يساعدها على النمو والتطور، فقد كان الوضع الاقتصادي مزريا لدرجة أن المؤشرات الاقتصادية تميزت باللاستقرار وعدم الثبات، لذلك لم يكن أمام هذه الدول خيار سوى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية قصد الحصول على قروض واستشارة فنية، وكان نتيجة لذلك تبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية، والتي تهدف بالأساس إلى فتح المجال أمام شركات الدول الأجنبية للعمل بالدول النامية، وهو ما تحقق فعلا خاصة بعد خوصصة هذه الدول لمؤسساتها وسنها لتشريعات محفزة للاستثمار.

أما بالنسبة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر فهي متباينة، تراوحت ما بين دوافع تخص المستثمر الأجنبي، ودوافع تتعلق بالقطر المضيف.

1. **دوافع المستثمر الأجنبي:** هناك العديد من الدوافع التي تجعل المستثمر الأجنبي يتخذ قرار الاستثمار خارج حدود بلده الأم، وأهم هذه الدوافع ما يلي:

أ- الرغبة في النمو والتوسع وتعظيم العوائد والأرباح.

[1] Islamfin.go-forum.net 7-7-2017 12 :09

ب- السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة والتي تهدف من ورائها إلى اختراق أسواق الدول الأخرى والهيمنة عليها.

ت- رخص العمالة في الدول النامية[1].

ث- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها[2].

ج- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: إذ أن هناك بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم قيام المنتج بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها مباشرة والإنتاج فيها[3].

ح- التقرب من المواد الأولية اللازمة لاستخدامها في المشروع ومن ثم انخفاض التكلفة.

خ- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها، فهي تعتبر فائضا وتعجز عن تسويقه[4].

د- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية، ومنه فإن انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر[5].

ذ- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة.

ر- التخلص من التكنولوجيا المتقادمة ومن مخلفات الإنتاج بالبلد المضيف[6].

ز- استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.

---

[1] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2013، ص ص 55-60.

[2] فرحات عباس، وسيلة سعود، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

[3] نبيلة عرقوب، محمد بوشة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 8.

[4] سامية خرخاش وآخرون، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص الشغل في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 4.

[5] **المرجع نفسه**، ص 4.

[6] ياسمين دروازي، فتيحة الجوزي، **المناطق الحرة الصناعية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 4.

س- التغلب على البطالة المقنعة في البلد الأصلي[1].

ش- البحث عن العمالة الماهرة والكفؤة[2].

2. **دوافع البلد المضيف:** تلجأ الدول النامية إلى تشجيع جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها عاملا محركا لعجلة التنمية المستدامة، ولهذا تسعى الدول النامية من وراء ذلك لتحقيق عدة أهداف، أهمها:

أ- الحصول على التكنولوجيا الحديثة[3].

ب- سد فجوة الادخار وتحسين ميزان المدفوعات.

ت- زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني.

ث- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية وأيضا الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

ج- تخفيض مستوى البطالة[4].

ح- **تنويع الصادرات:** إن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لا سيما الدول النفطية وتكون أسعارها عرضة للتقلبات، أي أن اقتصادياتها أحادية الجانب، أما الاستثمار الأجنبي فيساهم في خلق صناعات متنوعة مثلا تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية وكذلك السلع التي تعتمد على القطن كمادة أولية، ويمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس والمنسوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن والصوف كمادة أولية، وهذا ما يساهم في زيادة الدخل الوطني وتوفير السلع للمستهلك بأسعار منخفضة[5].

ثانيا- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن إبراز الأهداف المتوخاة من الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

---

[1] رزيقة مخوخ، **الاستثمارات الأجنبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 8.

[2] محمد براق، نور الدين كروش، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 4.

[3] عبد الحفيظ خزان، آسيا بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[4] أمال تخنوني، بلال ملاخسو، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، 18-19 نوفمبر 2015، ص 9.

[5] فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 43.

1. **أهداف المستثمر الأجنبي:** لا يفرق المستثمر الأجنبي بين دولة متقدمة ودولة نامية أثناء اتخاذه لقرار الاستثمار ما دام أن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها سوف يتم الوصول إليها، وأبرز هذه الأهداف:

أ- استغلال الميزة التنافسية للدولة المضيفة، والتي تتمثل في انخفاض كلفة الأيدي العاملة أو كلفة الموارد الطبيعية أو توفر التكنولوجيا والعمالة المدربة، بما يقلل تكاليف الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى[1].

ب- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها من أجل استخدامها في صناعتها.

ت- إيجاد أسواق جديدة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها[2].

ث- تملّك أصول استراتيجية كملكية حق التعدين أو شركات الكهرباء والماء والاتصالات في الدولة بقصد زيادة نفوذها للحصول على امتيازات خاصة، نظرا لتملّكه مشاريع البنية التحتية للدولة والتي تقدم منتجات لا يمكن الاستغناء عنها[3].

ج- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها لتكنولوجيا متطورة.

ح- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر.

خ- الاستفادة من القوانين والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها[4].

د-العمل كمسوق لمنتجات الدولة المضيفة في السوق الدولي مما يزيد من أرباح المستثمر الأجنبي.

---

[1] أحمد مخلوف، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في استمرار منظمات الأعمال-دراسة تطبيقية،** الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

[2] علي حبيش، نسيمة بن يحي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية،** الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

[3] أحمد مخلوف، **مرجع سابق،** ص 6.

[4] علي حبيش، نسيمة بن يحي، **مرجع سابق،** ص ص 4-5.

ذ- يعمل كمساعد للدولة في جمع أو تطوير إيراداتها بما يزيد من قدرتها على تقييم وتصنيف الائتمان في الدولة، إذا كان المستثمر مقرضا للدولة وهذا يكفل إدارة القرض بما يتناسب مع مصالحه خاصة في ظروف الركود والكساد[1].

2. **أهداف البلد المضيف:** تتمثل الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها، في:

أ- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ب- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية والمتوفرة لدى هذه الدول.

ت- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها[2].

ث- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

ج- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.

ح- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي.

إن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافهما، وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر[3].

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر، وذلك وفقا لما تقتضيه حاجة كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي، ويمكن توضيح أهم هذه الأنواع والتي تمخضت نتيجة للعولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية، كما يلي:

أولا- حسب الجهة الممولة له: يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

---

[1] أحمد مخلوف، **مرجع سابق**، ص 6.

[2] سكينة شيخ، مراد بودية، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة نعمة أم نقمة؟**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 3.

[3] لويزة فرحاتي، نرجس معمري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص ص 4-5.

1. **الاستثمار الأجنبي المشترك/الثنائي joint venture:** تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هذا النوع من الاستثمار على أنه إتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشئه ويديره المشتركون[1].

وعليه فالاستثمار المشترك يتميز بجملة من الخصائص، يمكن إيضاحها كما يلي:

أ- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

ب- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

ت- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

ث- طرفا الاستثمار تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال رأس المال، التكنولوجيا، الخبرة والمعرفة، العمل، المعلومات، المعرفة التسويقية...إلخ[2].

ج- حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار المشترك يكون بنسب متفاوتة ومختلفة حسب اتفاق الشركاء وقوانين الدولة المضيفة، فهناك بعض الدول التي تشترط أن تكون نسبة المستثمر المحلي 51 % حتى تكون الإدارة من حقه لحماية الاقتصاد الوطني من سيطرة الأجانب عليه[3].

أ- **مزايا الاستثمار المشترك:** يحقق الاستثمار المشترك ما يلي:

- يساعد على خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.
- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، والذي يعني الرفع من درجة استقلالية هذه الدول.

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[2] مصطفى يوسف، **عولمة الأسواق المالية المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 119-120.

[3] حسام شحاتة عبد الغني، **الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطر الصرف الأجنبي-دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2012، ص 16.

- يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد[1].
- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادي مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة.
- نظام المشاركة يحقق الاستمرار في الإنتاج حتى في حالة انفصال الشريك الأجنبي[2].

ويعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول، ويرجع هذا لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين[3].

ب- **عيوب الاستثمار المشترك:** يؤدي الاستثمار المشترك إلى:

- حرمان الدول المضيفة من المزايا سابقة الذكر إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني بالاستثمار.
- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك.
- إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل أو قصيرة الأجل[4].

---

[1] طلال زغبة، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، المسيلة، الجزائر، 2011، ص 201.

[2] مولود طابوش، **أثر الشركة متعددة الجنسية على التشغيل في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 37-38.

[3] عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر 2002–2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 79.

[4] إسمهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 66.

وتجدر الإشارة إلى أن المستثمر الأجنبي يفضل المستثمر الخاص المحلي لاعتقاده بأن هذا الأخير أكثر استعدادا للعملية الإنتاجية مقارنة بموظفي المشروع العام الحكومي[1].

2. **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي wholly owned FDI:** ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام هذه الشركات الأجنبية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة[2]، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات[3]، بالنظر لإتاحته للمستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها[4]، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي[5].

أ- **مزايا الاستثمار المملوك بالكامل:** يمكن إيجازها فيما يلي:

- يؤدي إلى زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدول المضيفة والمساهمة الكبيرة في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات، مع احتمال وجود فائض للتصدير أو التقليل من الواردات.
- المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير.
- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي، وسياسة الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.
- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، والتي ينجم الجزء الأكبر منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة[6].
- التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات[7].

ب- **عيوب الاستثمار المملوك بالكامل:** يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 145.

[2] عبد الحق طير، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مبادئ وسياسات الاستثمار**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 474.

[4] ماجد أحمد عطا الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[5] يحي محمد جويدة، **المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017، ص 25.

[6] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 44.

[7] مصطفى يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 127.

- الملاحظ أن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمار وذلك تخوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات، إلا أن هناك دولا نامية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية فإنها تسمح بهذا النوع من الاستثمارات مثل: كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك...إلخ.
- هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة.
- الأخطار غير التجارية التي يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة، خصوصا إذا كان الاستثمار في الصناعات الاستخراجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية...إلخ[1].

3. **المناطق الحرة Free Zones:** أصبحت المناطق الحرة في يومنا هذا ضرورة حتمية لمواجهة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، سيما في ظل تطور مفهوم العولمة وما صاحبه من تطورات وجب التكيف معها بهدف تحقيق التنمية.

أ- **تعريف المناطق الحرة:** يمكن تعريفها كما يلي:

- تعرف المناطق الحرة بأنها مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول[2].
- كما تعرفها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بأنها مناطق صغيرة نسبيا ومتفرقة جغرافيا داخل الدولة وتهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإنشاء صناعات تصدير من خلال سياسات خاصة محفزة للاستثمار[3].

ب- **خصائص المناطق الحرة:** انطلاقا من التعريفين السابقين، يمكن توضيح خصائص المناطق الحرة، كما يلي:

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 126-128.

[2] عبد القادر لطرش علي عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[3] محمد عثمان عبد الواحد السيد، **إمكانية تفعيل نظم المناطق الحرة لتحقيق أهداف السياسة الجمركية المصرية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2016، ص 24.

- **العزل:** بمعنى أن المنطقة محصورة عن بقية إقليم الدولة المضيفة لها، وفي حالة الضرورة يمكن وضع عازل غير ممكن اقتحامه، كما لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يأتي للإقامة فيها باستثناء الأيدي العاملة[1].
- **الخروج عن الإقليم الجمركي:** إن المنطقة الحرة توجد خارج الإقليم الجمركي للدولة المضيفة لها، بمعنى أن العمليات بداخلها لا تخضع للتشريعات والأنظمة الجمركية والقانونية والقيود المطبقة بالنسبة إلى الأنشطة ذاتها داخل الإقليم الجمركي.
- **التعطيل الضريبي:** إذ أن الميزة الأساسية للمناطق الحرة تكمن في نظامها الضريبي الذي يخضع له المتعاملون، ومن خلال مختلف العمليات التي تجري داخل المناطق الحرة، ذلك أن المنطقة الحرة لا يمكن تحديدها كما هي، إلا إذا منحت أنظمة تشريعية مشجعة وخاصة من الناحية الضريبية مقارنة بالمحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله[2].
- **العالمية:** مفتوحة لكل المتعاملين من بقاع العالم الراغبين في الاستثمار فيها دون أي تفرقة، وذلك دون النظر إلى الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة.
- **المساواة:** كل المتعاملين في المنطقة الحرة يعاملون بمساواة، حيث تمنح الامتيازات للجميع فليس هناك تفضيل في المعاملة داخل المنطقة نفسها.
- **تيسير الإجراءات الإدارية:** تتميز هذه المناطق بسرعة ومرونة الإجراءات الإدارية داخلها وبساطتها[3].

ت- **نشأة المناطق الحرة:** منذ زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية، وتاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، وكانت أول

---

[1] منور أوسرير، محمد مداحي، **إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير-المنطقة الحرة بلارة نموذجا**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 4.

[2] منير خروف، ريم ثوامرية، **التجارب الإقليمية والعالمية في مجال المناطق الصناعية الحرة للتصدير-تجربة إيرلندا، المغرب وماليزيا**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 5.

[3] هشام ذباح، سمية حاجي، **التحفيزات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي-حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 3.

منطقة حرة معروفة هي جزر Delos في بحر إيجا، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية.

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة: منطقة جبل طارق 1704، ومنطقة سنغافورة 1819، ومنطقة هونغ كونغ 1842، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، التموين، الشحن وإقامة المخازن الخاصة بذلك[1].

ومع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20، بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، وبعد ح. ع. 2 عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية، وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير.

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما، وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم التخطيط لاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف، وقد بدأت المنطقة الحرة في شانون بإيرلندا عام 1959 في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم، من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي، حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية والتي يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة، وتعمل على صادرات الدولة إلى العالم الخارجي، وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصدير متقدم بها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي قامت في هذه الفترة: باتان Bataan الفليبين، ماسان Massan اليابان، وبيان ليباس

[1] منير خروف، ريم ثوامرية، **المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 25-26 أفريل 2017، ص 4.

Bayan Lepas ماليزيا، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين في نفس الوقت لتكون مناطق حرة تجارية وصناعية[1].

ث- **أنواع المناطق الحرة:** عرف العالم على مر العصور عدة أنواع للمناطق الحرة، وهي:

- المناطق الحرة بالموانئ البحرية.
- المناطق الحرة بالموانئ الجوية.
- مناطق التجارة الحرة.
- مناطق الاستثمار.
- المناطق المصرفية الحرة.
- المناطق الصناعية العلمية.
- مناطق التصدير الصناعية الحرة.
- مناطق التخزين.
- مناطق التجارة العابرة.
- المناطق الحرة العامة.
- المناطق الحرة الخاصة.
- المدن الحرة.
- النقط الحرة.
- مناطق التجارة الخارجية.
- المناطق الحرة للتأمينات[2].

ج- **أهداف المناطق الحرة:** يكمن الهدف وراء إنشاء المناطق الحرة بأنواعها، فيما يلي:

- حفز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

---

[1] منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة-مشروع منطقة بلارة**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 40.

[2] وريدة لرجان، زهوة خلوط، **الدور الإيجابي لإنشاء المناطق الحرة-إشارة لتجربة العراق والسودان**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص ص 3-4.

- إدخال التكنولوجيا الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم[1].
- خلق روابط بين صناعات المناطق الحرة والاقتصاد المحلي[2].
- توفر فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة.
- توفر المناطق الحرة نافذة عرض لقدرات ومنتجات الشركات والقوى العاملة الوطنية[3].

بالرغم من أن ظاهرة الاستثمار الدولي بالمناطق الحرة لم تعد مجرد استثناء دولي، وبالرغم من إجماع النظم القانونية الاقتصادية الداخلية للدول على أن الاستراتيجية الاقتصادية للمناطق الحرة قائمة على أساس عزل هذه المناطق واستقلالها اقتصاديا عن القوانين الاقتصادية الداخلية، إلا أن مفهومها الاقتصادي والقانوني لم يعد تقليديا، الشيء الذي ساعد على تنوعها، وعلى استقطابها لحصة معتبرة من الاستثمارات الدولية، وعلى مساهمتها في رفع التحدي التنموي للعديد من الدول السائرة في طريق النمو[4].

لقد أصبحت المناطق الحرة من أفضل البيئات المستقطبة لرأس المال الأجنبي بالنظر لما توفره من حوافز وإعفاءات يبحث عنها المستثمر الأجنبي، لذلك نلاحظ تصاعدا كبيرا لرؤوس الأموال الداخلة لتلك المناطق، ويتجلى ذلك بصفة كبيرة في مناطق الاستثمار التي تنشأ بغرض جذب وتنمية الاستثمار الخاص–الوطني على وجه الخصوص–أكثر منها لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه على إقامة مشروعات في المناطق الراكدة اقتصاديا، وتعتبر مناطق الاستثمار من الأشكال الحديثة للمناطق الحرة، وقد عرفت لأول مرة في بريطانيا عام 1977 عندما أقامت الحكومة البريطانية ثلاث عشر منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا–الحضرية والريفية–، وفي الفترة من عام 1981–1984 أنشأت الو. م. أ أكثر من مائتي منطقة وذلك بموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصادر عام 1980، حيث أتاح

---

[1] ياسين حريزي، **أداء التجارة العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016، ص 6.

[2] محمد ساحل، **المنطقة الحرة في الجزائر بين الإلغاء ومقومات وإيجابيات الإحياء**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016، ص 6.

[3] عبد اللاوي عقبة وآخرون، **المناطق الحرة الصناعية للتصدير كمدخل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية–دراسة تجربة الهند في إقامة المناطق الحرة**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016، ص 7.

[4] عبد القادر لطرش علي عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

القانون حوافز مختلفة للاستثمارات التي تستقر بالمناطق التي ينتشر بها الفقر والبطالة ومؤشرات التخلف الأخرى. ويسيطر على هذه المناطق خليط من الأنشطة التجارية والصناعية، وتتمثل الحوافز التي تتمتع بها الاستثمارات في هذه المناطق في الإعفاءات الضريبية على أرباحها وتخفيف الإجراءات أكثر منها الإعفاءات الجمركية، ويتمثل العائد الاقتصادي في هذه المناطق في تحقيق التنمية الإقليمية بالمناطق المتخلفة اقتصاديا وتنمية العمالة[1].

4. **مشروعات عمليات التجميع:** تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقيات بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتجا نهائيا تام الصنع، وفي بعض الحالات وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه[2].

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[3].

ثانيا- حسب معيار الوجهة: ويمكن التمييز بين:

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج:** أو الصادر، وهو كل ما يتم استثماره من رأس مال محلي في سوق أجنبي، أو هو استثمار مباشر في الخارج من قبل مقيم في اقتصاد معين، ويمكن قياسه بالتدفقات الصادرة أو الرصيد الصادر[4].

---

[1] تهاني فهمي أحمد شمولة، **دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية-دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول النامية مع دراسة خاصة عن مصر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1992، ص 24.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية-منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 185.

[3] وهيبة بن داودية، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب وتونس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005 ، ص 17.

[4] يحي مصلة، **دور تحسين مناخ الاستثمار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 10.

2. **الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل:** وهو الاستثمار الذي يتم من خلاله استثمار رؤوس أموال أجنبية في الاقتصاد المحلي، ويمكن التعبير عنه بالتدفق الوارد.

ثالثا- حسب الهدف من الاستثمار: وفيه:

1. **استثمار المجال الأخضر:** هو الاستثمار اللازم للحد بقدر كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والانبعاثات الملوثة للهواء، وقد يأخذ عدة أشكال منها: الاستثمارات التي تجعل توليد الطاقة أقل تلويثا، الاستثمارات التي تقلل استهلاك الطاقة، والاستثمارات في الطاقة المتجددة، وأصبحت الاستثمارات الخضراء ظاهرة عالمية ومحركا رئيسيا لقطاع الطاقة. وأصبحت الصين صاحب أكبر استثمارات في الطاقة المتجددة في 2009 وفاقت استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة استثمارات أوروبا بأسرها في 2010[1].
2. **الدمج والامتلاك:** هو انتقال الأصول من الشركات المحلية إلى الشركات الأجنبية، وهو أحد أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويحدث الاندماج عبر الحدود عندما يتم تجميع الأصول والعمليات من عدة دول وعدة شركات لتأسيس شركة جديدة، أما الامتلاك عبر الحدود فيحدث عندما تمتلك شركات أجنبية أصول شركات محلية، بحيث تصبح الشركات المحلية فرعا للشركة الأجنبية.
3. **الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:** يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج المنتج أو المنتجات نفسها التي تنتج في البلد الأم، ولذلك فهو يعتبر تنويعا جغرافيا لخط إنتاج الشركة.
4. **الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي:** فهو يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج سلع وسيطة والتي تشكل مدخلات أو عناصر إنتاج تستعمل في عملية الإنتاج المحلية.
5. **الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط:** وهو الاستثمار الذي يجمع بين النوعين السابقين أي مزيج بينهما[2].

رابعا- حسب الحافز من الاستثمار: ويشمل:

1. **الاستثمار الباحث عن المصادر:** تسعى الشركة عبر الوطنية إلى الحصول على الموارد من أجل تلبية احتياجاتها لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج كأنشطة التكرير أو الصناعات التحويلية،

[1] حسام شحاتة عبد الغني، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[2] لويزة فرحاتي، نرجس معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

ولبيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو الأسواق الدولية، أو لتأمين المتطلبات الاستراتيجية لبلد منشئها فيما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى[1].

2. **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** هو ذلك الاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلية للدولة المضيفة عن طريق إحلال العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم، حيث تقوم الشركة الأجنبية بإنشاء وحدات إنتاجية تابعة في البلد المضيف، لإنتاج السلع نفسها والخدمات التي تنتج في المقر الرئيسي للشركة الأم[2].
3. **الاستثمار الباحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية[3].
4. **الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:** يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية[4].

وهناك أنواع حديثة للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن إيضاحها كما يلي:

1. **عقود الإجازة:** يقوم المستثمر الأجنبي بتقديم المعرفة والتكنولوجيا وبعض الأجهزة للطرف المحلي مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي، سواء عن طريق مبلغ جزافي أو عن طريق نسبة من المبيعات أو باشتراك المتعامل الأجنبي في رأسمال الطرف المتلقي، ومنه يشتري المتعامل الأجنبي المواد بأسعار تفضيلية، وعادة ما تنص عقود الإجازة على وجوب إعلام الطرف المتنازل عن التحسينات والصيانة التقنية، ويساعد هذا النوع من العقود على العمل التطبيقي لاستعمال التكنولوجيا فهو يحقق منافع ذات أهمية للبلاد الصناعية[5].
2. **عقود التراخيص Licencing:** ينصرف مفهوم عقد الترخيص إلى علاقة تعاقدية بين حائز للتكنولوجيا وطرف آخر يرغب في الحصول عليها، ويتم ذلك بناء على شروط يتم الاتفاق عليها مسبقا، فعقد الترخيص يعد من العقود الناقلة للتكنولوجيا، إذ يتمكن من خلاله المرخص له من الحصول على حق استغلال التكنولوجيا المملوكة للمرخص لمدة معينة، وبمقابل مادي يتم الاتفاق عليه، وبالمقابل

---

[1] أشرف السيد حامد قبال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 23-24.

[2] www.aleqt.com 10-7-2017 15 :17

[3] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[4] إسمهان خاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

[5] الجيلالي بوضراف، **التجديد ونقل التكنولوجيا**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 9، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2011، ص ص 39-40.

يحصل المرخص على مقابل مادي من المرخص له لقاء السماح له باستغلال التكنولوجيا محل العقد[1].

3. **عقود الامتياز Franchise:** هو عقد يتكفل بموجبه شخص يدعى المانح بتعليم شخص آخر يدعى الممنوح له المعرفة العلمية والتي تشمل نقل المعرفة الفنية وتقديم المساعدة التقنية، وتخويله استعمال علامته التجارية وتزويده بالسلع. أما الممنوح له فيتكفل باستثمار المعرفة العلمية واستعمال العلامة التجارية والتزود من الممون، بالإضافة إلى التزام الممنوح له بدفع الثمن والالتزام بعدم المنافسة والمحافظة على السرية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن حسنات ومساوئ الترخيص الامتيازي تعتمد إلى حد كبير على فحوى اتفاقية الترخيص الامتيازي[3]، وذلك لوجود عوامل مشتركة ومتوازنة بين أطراف العقد، ما يحتم ضرورة توضيح الفوائد التي تنجم عن هذا النوع من العقود، وذلك على النحو التالي:

أ- الفوائد التي يحققها للمانح: وتشمل:

- التوسع والانتشار السريع في الأسواق المستهدفة دون تحمل تكاليف عالية.
- توزيع السلعة أو الخدمة بأسلوب محدد ومنظم.
- إفادة المانح المادية من المبالغ التي تدفع له من الممنوح له.
- إفادة المانح المادية من عملية تزويد محلات الممنوحين بالمواد، لأنه وفق شروط النظام وللمحافظة على الجودة، فإن الممنوح يقوم بشراء معظم المواد من المانح الذي يستطيع أن يوفرها بسعر منافس.

ب- الفوائد التي يحققها للممنوح له: يمكن إيجازها فيما يلي:

- إفادة الممنوح من اسم المانح وعلامته وشهرته وخبرته.
- استغلال الممنوح له بصفته مستثمرا ومالكا للمشروع.
- إفادة الممنوح من قيمة المواد الي يوفرها المانح بأسعار تنافسية.
- يفيد الممنوح من التدريب النوعي والمستمر المقدم من المانح (تجنب الأخطاء وتعظيم الأرباح).

---

[1] أحمد طارق بكر البشتاوي، **عقد الترخيص باستغلال براءة الاختراع**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011، ص 9.

[2] دعاء طارق بكر البشتاوي، **عقد الفرنشايز وآثاره**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص 22.

[3] مصطفى سلمان حبيب، **الاستثمار في الترخيص الامتيازي الفرانشايز**، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 37.

- سهولة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية لثقتها في نجاح المشروع المجرب من قبل.
- يتمتع الممنوح له بحماية من المنافسة، إذ يحدد له منطقة جغرافية خاصة به[1].

4. **عقود المفتاح في اليد:** حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة جدوى المشروع، وتقديمه وتشغيله والتكنولوجيا اللازمة له وصيانته، وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسب العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج[2].
5. **عقود الإدارة:** عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية التي تقوم بمقتضاها الشركة متعددة الجنسية بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين، أو مقابل المشاركة في الأرباح[3].
6. **عقود التصنيع:** عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدولة المضيفة، بمقتضاها يقوم الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة، وهذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل، ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته المختلفة[4].
7. **التعاقد من الباطن:** وهي عقود امتياز أو إنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي، وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعهما مثلا) على أن يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يستخدمها في إنتاج منتوجاته النهائية وبعلامته التجارية، وقد يقوم الطرف الأول

---

[1] http:// preneur-masr.com 17-11-2014 19 :40

[2] أحمد هدروق، سليم موساوي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 5.

[3] زوينة ريال، أمال بوقاسي، **الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 8.

[4] أحسين عثماني، **استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003، ص 89.

(الأصيل) بتزويد المقاول من الباطن ببعض احتياجاته اللازمة لتصنيع السلع النهائية، ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصول[1].

8. **عقود الإنتاج:** وتتمثل عقود الإنتاج في وجود اتفاق بين دولتين أو شركتين، بحيث يتم تصنيع منتجات في الخارج وفقا لمواصفات معينة تناسب سوق الدولة المضيفة، ويتم توزيع المنتجات في الدول المضيفة[2].

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف، تعتمد على العديد من العوامل التي تحدد القرار الاستثماري، هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري[3]، كما يلعب مناخ الاستثمار دورا في جذب أو طرد رأس المال الأجنبي، هذا من ناحية البلد المضيف، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فهناك جملة من العوامل التي تدفعه لاتخاذ قرار الاستثمار خارج بلده الأم، هذه العوامل تختلف باختلاف نوع النشاط وكذا الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها.

أولا- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي: هناك العديد من العوامل التي يتخذها المستثمر كمرجع لاتخاذه قرار الاستثمار، يمكن إيجاز هذه المحددات في النقاط التالية:

1. **معدل العائد:** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة[4].

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[2] رضا مصيلحي أحمد اسماعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، مصر، 2005، ص 17.

[3] نورة بيري، عبود زرقين، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب محددات وآثار-دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جوان 2014، ص 108.

[4] عبد الكريم كاكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

2. **سعر (معدل) الفائدة:** إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الاستثمار والادخار، وهذا ما يحسن من إمكانية النمو الاقتصادي، وتؤدي سلبية أسعار الفائدة إلى:

أ- هروب رؤوس الأموال المحلية وتشجيع الاستثمارات كثيفة رأس المال.

ب- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية وهذا ما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات مما يساعد على الارتفاع في أسعار الصرف[1].

3. **التسويق:** يقوم التسويق بدور لا يمكن إغفاله في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركة على معرفة الطلب على منتجاتها، وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية، كذلك يساعد التسويق الشركات المختلفة على تنويع منتجاتها[2].

4. **تكاليف الإنتاج:** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج[3].

5. **التكنولوجيا:** تمتلك الشركات متعددة الجنسية قدرات تكنولوجية هائلة، وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج باستمرار بمنتجات جديدة. هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها[4].

ثانيا- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم: يمكن إيجازها كما يلي:

1. رغبة البلدان الأم في السيطرة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي.

---

[1] منير خروف، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.

[2] فاتح حركاتي، **إسهامات الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية-حالة مصر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

[3] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات-دراسة مقارنة: كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين**، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 14.

[4] عبد الكريم كاكي، **مرجع سابق**، ص 65.

2. رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها.
3. نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، وبالتالي يسهل احتواءها.
4. فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
5. تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم.
6. تقوم الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات، حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما.
7. معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العوائد المحققة من الاستثمار[1].

ثالثا- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المضيف: هناك العديد من المحددات التي تحكم قرار الاستثمار في البلد المضيف، وهي تتراوح ما بين المحددات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية...إلخ، والتي يمكن إبرازها كما يلي:

1. **الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فإنه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي، ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل التالية:

أ- **الاستقرار السياسي المحلي:** ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف، ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارس، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.

ب- **المخاطر الإقليمية:** تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.

ت- **العلاقات الدولية:** وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملا لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية[2].

2. **المحددات الاقتصادية:** متعددة يمكن إيضاحا كما يلي:

أ- **سعر الصرف:** إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد أن كوشمان Cushman أوضح في دراسة قام بها عام 1985 وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات، أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد

[1] **المرجع السابق**، ص ص 65-66.

[2] نورية عبد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 52-53.

حدوث تخفيض في العملة، أو عندما تتوقع تضخما في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية، وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى[1].

كما أن دراسة كافس Caves سنة 1996 قد أوضحت أن هناك ارتباطا سلبيا بين معدل الصرف الاسمي* والحقيقي** وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل الدراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف[2].

ب- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير قابلة للاتجار، ذلك أن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم، ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة دينغ

---

[1] محمد نوارة، علي باكرية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 6-7.

* هو السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة، فلا تعتبر هذه الصيغة معيارا ميدانيا يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية بسبب إهمالها لعنصر التضخم.

** يعتبر مؤشرا تجاريا مرجحا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، وهو يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، ويحسب: سعر الصرف الحقيقي= سعر الصرف الاسمي× مؤشر الأسعار المحلية/ مؤشر الأسعار الأجنبية.

[2] ريم ثوامرية، منير خروف، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014**، دار النور للنشر، ألمانيا، 2017، ص 41.

Dunning عام 1980 عن الاستثمار الأجنبي المباشر للو. م. أ أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وفي دراسة أجرتها الأونكتاد عام 1988 والتي شملت 42 دولة نامية حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بها، اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي يلعب دورا كبيرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ت- **معدل التضخم:** إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما تتأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة[2]، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، من هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10 % سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف إلى ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه إلى الأنشطة قصيرة الأجل ويفر من الاستثمارات طويلة الأجل[3].

ث- **الإصلاح الاقتصادي:** يقوم مفهوم الإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع.

وفي هذا الإطار نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول أمريكا اللاتينية قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات في تلك الدول وذلك راجع إلى تخفيض القيود الحمائية، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية، نجد أن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات، قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل قد يكون للإصلاح الاقتصادي دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي[4].

---

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 51.

[2] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، ط 4، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 76.

[3] سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص 66.

[4] جمال مدات وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

ج- **الاستقرار الاقتصادي:** يعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن القرار الاستثماري لا يتوقف فقط على دراسة مؤشرات مناخ الاستثمار الحالي، كطبيعة النظام الاقتصادي، درجة التضخم، أسعار الصرف، شروط التجارة الخارجية، وغيرها من العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين الأجانب، وإنما يعتمد كذلك على دراسة إمكانيات تغير هذه المؤشرات في المستقبل، حتى تتشكل للمستثمر الأجنبي صورة واضحة حول الوضع الحالي والمستقبلي للمناخ الذي يتم فيه إنشاء المشروع الاستثماري، وكلما اتسمت المؤشرات الاقتصادية للبيئة المحيطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار كلما كان ذلك أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، ذلك أنه يضمن لهم قدرا أكبر من الأمن ويقلل من مخاطر الاستثمار[1].

ح- **المديونية:** تشكل المديونية تهديدا للاستثمار، لأن البلد المضيف يكون أمام مسألة تسديد جزء من الديون (أقساط وفوائد) في أوقات محددة، مما يجعل هذا البلد عاجزا عن تسديد ذلك، فيلجأ إلى إعادة جدولة ديونه، وهذا يشكل عبئا ثقيلا على ميزان مدفوعاته وبالتالي تقييد حركة رأس المال الأجنبي الوارد إليه[2]، لأن الدول التي تعاني من مديونية تعرف مؤشراتها الاقتصادية تذبذبا وعدم استقرار، فعلى سبيل المثال يكون معدل التضخم مرتفعا، والتضخم يعتبر من المؤشرات التي يأخذ بها المستثمر الأجنبي أثناء دراسته لمناخ الاستثمار لقطر ما، فإذا كان البلد يعاني من معدلات تضخم مرتفعة فإن ذلك سوف يؤثر على معدل الأرباح التي يتوقع المستثمر الأجنبي تحقيقها، ومن ثم فإنه يحجم عن الاستثمار في ذلك القطر، أما إذا قرر الاستثمار فيه بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم فهو سيقوم بالاستثمار في مشاريع قصيرة الأجل سريعة العائد، وعليه فإن البلد المضيف يشهد في البداية دخولا لرؤوس الأموال الأجنبية التي تساعد على تحسين ميزان المدفوعات، لكن بعد فترة قصيرة تخرج أموال بقيمة أكبر من التي دخلت وهذا ما يؤدي إلى تفاقم حدة العجز في ميزان المدفوعات في ذلك البلد، لذلك تعمل الدول التي تعاني من المديونية على وضع قيود لخروج رؤوس الأموال بهدف حماية اقتصادها.

---

[1] خديجة خرافي، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 73.

[2] عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص 362.

خ- **مرونة سوق العمل:** من الأسباب الشائعة لتدويل الشركات لمنتجاتها ما يتعلق بالاستفادة من المزايا النسبية للعمل خاصة بعد ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة، وتمتع العمال بكثير من الحقوق العمالية كالإضراب وتزايد نفوذ نقابات العمال...إلخ، لهذا تتجه الشركات إلى الدول التي تتمتع بمرونة كبيرة في سوق العمل.

ومن مظاهر مرونة سوق العمل توفر اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب للتطورات العلمية والتكنولوجية وانخفاض معدل الأجور[1].

ر- **حجم السوق وديناميته واحتمالات نموه في المستقبل:** يمثل حجم السوق المحلي أحد أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، فاتساع حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات.

ز- **البنية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية من أهم المحددات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى كثير من المستثمرين، فوجود بنية قوية يساهم في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمرين[2].

س- **التحرير التجاري:** يعرف التحرير التجاري بأنه إزالة كافة القيود التجارية على تدفقات السلع والخدمات في المجرى العالمي للتجارة الدولية، ومن ثم فإن التساؤل يشير إلى أي مدى يؤدي التحرير التجاري من عدمه إلى التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وفي هذا الشأن أوضحت الدراسات التطبيقية أن العلاقة ما بين التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر غير واضحة المعالم، ولعل ذلك يرجع في الأساس إلى اختلاف أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى هذا الأساس فوفق الاختلاف في أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف العلاقة ما بين التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي، حيث تكون العلاقة عكسية والاستثمار الراغب في السوق أو الاستثمار الأفقي، حيث التحرير التجاري سيترتب عليه المزيد من المنافسة من قبل كيانات اقتصادية أخرى عن طريق إزالة القيود، وما يترتب عليها من انفتاح السوق المحلي أمام العالم الخارجي. وهناك علاقة طردية ما بين التحرير التجاري والاستثمار الرأسي بنوعيه، وذلك لاستغلال حرية المبادلات التجارية

[1] نفيسة بامحمد، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص 47.

[2] فاتح حركاتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

في إدخال وإخراج المدخلات والمخرجات وفق التعامل مع الدول الأخرى، لا سيما التي تدخل في علاقات تجارية أو تكتل اقتصادي مع الدولة المضيفة[1].

ش- **ميزان المدفوعات:** حيث أن ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا الميزان في حالة عجز فهو يكون عنصر تقييد لهذا الاستثمار[2].

وعلى اعتبار أن الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات، فهو يؤثر به إيجابا أو سلبا، ونتاج التأثير الذي يكون على الميزان التجاري ينعكس ليصبح نتاجا للتأثير على الميزان ككل.

3. **الإطار التشريعي والتنظيمي:** إن وجود الأنظمة الاستثمارية والتشريعات الواضحة المستقرة أحد الجوانب المهمة التي يوليها المستثمر على المستوى المحلي والدولي عناية خاصة في دراسته للحدود والأمان والضمان ودرجة الاستقرار التي سيعمل في إطارها. كما تعد الإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار من المحددات الرئيسية الشائكة التي يقع عليها عبء نجاح أو فشل جذب الاستثمار وتحفيزه، فالمستثمر كثيرا ما يدخل في اهتماماته سرعة الإجراءات البنكية والتسهيلات والتخليص الجمركي وسرعة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات والسجل التجاري ووضوح هذه المتطلبات والشفافية في آليات تطبيق تلك الإجراءات[3].

4. **العوامل القانونية:** يهم المستثمر الأجنبي الطبيعة القانونية لمعاملة الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة، خاصة من جهة الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم هذه المنازعات التي تحدث بين المستثمرين والجهات الحكومية، هذا إضافة إلى طبيعة القوانين التي تحكم دخول الاستثمارات وتحدد الشكل القانوني المسموح به لها. كما أنه من أكثر الأمور التي تجعل المستثمر يحجم عن الاستثمار في دولة ما هو عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي[4].

---

[1] محمد شعباني، حمزة كبلوتي، **الاستثمار الأجنبي المباشر-العوائد والمحددات**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 11.

[2] سمية بوغدو، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[3] يحي عبد الغني أبو الفتوح، **تحليل معوقات الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية-بحث ميداني**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مجلد 46، العدد 2، جامعة الاسكندرية، مصر، جويلية 2009، ص ص 78-79.

[4] لبيبة جوامع، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

5. **البيئة الثقافية والدينية:** إن الشركات الأجنبية تهتم بالوضع الاجتماعي والثقافي والديني للبلد المضيف والتي ترغب بالاستثمار به، حيث ينصب اهتمامها على أذواق المستهلكين ونمط الاستهلاك، مستوى التعليم، مستوى المعيشة، العادات والتقاليد، اللغة، التاريخ، مستوى الإعلام، دور النقابات العمالية والأديان الموجودة والسائدة بهذا البلد.
6. **قوانين البيئة:** تضع بعض الدول قوانين تمنع الشركات الأجنبية العاملة في بعض الصناعات الملوثة من الاستثمار فيها، تضطر هذه الشركات للانتقال من هذه الدول (المتقدمة خاصة) التي تكلف المؤسسة كثيرا إلى بلدان الجنوب الأقل تشديدا في الإجراءات التي تخص حماية البيئة أو إلى البلدان التي طورت المعارف لإعادة استعمال البقايا والنفايات أو تحسينها[1].
7. **العوامل البشرية:** كتوافر الخبرات الفنية والإدارية والأيدي العاملة المدربة اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية[2].
8. **موقف الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر**: إذا ما كان الرأي العام الداخلي مناهضا للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار[3].
9. **الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري:** إن وجود الشفافية في المعاملات، وعدم وجود الرشوة يعدان عنصرين هامين بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة ويؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي، كما تؤدي الإجراءات البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر.
10. توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة[4].

---

[1] وسيلة بوراس، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر–حالة الصين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 68.

[2] شعبان فرج، فهيمة حدادو، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[3] سمير يحياوي، ليلى معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[4] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية وإدارية، العددان 43–44، 2008، ص ص 110–111.

وفيما يلي شكل رقم (1- 2): يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

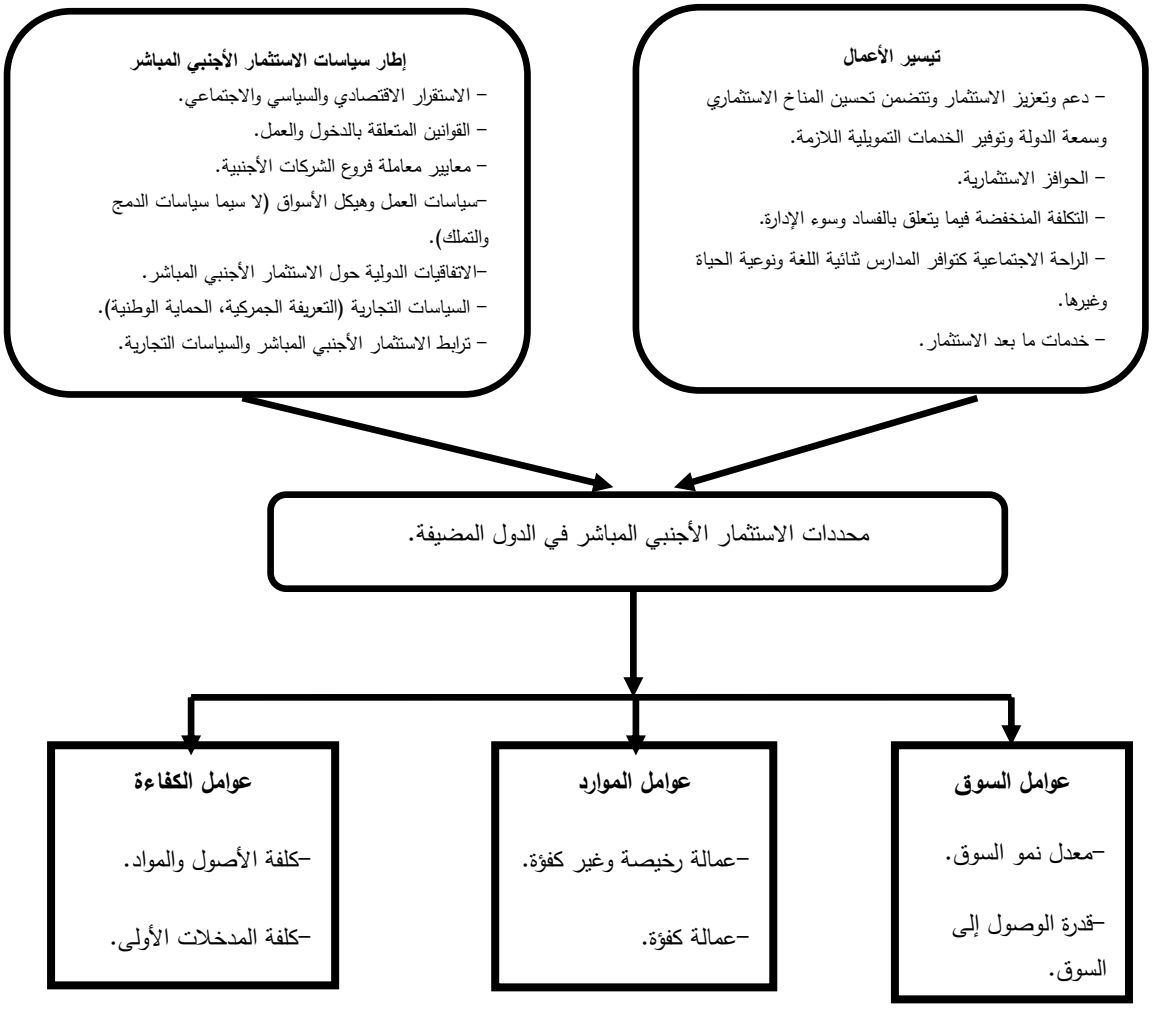

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العام الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص7.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر التي شغلت حيزا كبيرا في الدراسات والأبحاث التي تطرق لها الاقتصاديون، ومن الشواهد التي تدل على ذلك تعدد النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الدولي، والتي يمكن تبيينها كما يلي.

المطلب الأول: التفسير التقليدي.

لقد ظهرت العديد من التفسيرات التي حاولت إعطاء مفهوم لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه التفسيرات اختلفت وفقا لوجهة نظر كل اقتصادي وللمنظور الذي تنظر به كل مدرسة لظاهرة الاستثمار الدولي، ويمكن إبرازها على النحو التالي.

أولا- المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

لقد نشأت النظرية الكلاسيكية في واقع الأمر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطور الأوضاع الاقتصادية في إنجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على أساس تعاليم المذهب التجاري، وينطلق الكلاسيك من مجموعة من الفروض أثناء تحليلهم لظاهرة الاستثمار الدولي، وهذه الفروض تتمثل فيما يلي:

1. الحرية التامة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
2. المنافسة التامة في السوق.
3. عدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج[1].

كما يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركة متعددة الجنسية، والاستثمارات من وجهة نظرهم[2] هي بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم إن لم يكن في كل الحالات. أو بمعنى آخر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ أكثر مما تعطي[3].

ويستند الكلاسيك إلى عدد من المبررات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمار.
2. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من استثمارها في الدولة المضيفة.
3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

---

[1] عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية- استخدام طريقة تحويلات جونسون لتقنية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان 1991-2010**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 61.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، ط 2، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1991، ص 22.

[3] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 52.

4. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية، ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية[1].
5. إن ما تنتجه هذه الشركات يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك قد لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول المضيفة.
6. خلق التبعية الاقتصادية للدول الأم لهذه الشركات[2].
7. يؤثر وجود بعض هذه الشركات على سيادة الدول المضيفة واستقلالها السياسي والثقافي[3].

وقد ساهمت المدرسة الكلاسيكية بمجموعة من النظريات في هذا المجال، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. **النظرية النسبية لريكاردو:** تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال قياساً على حركة التجارة الدولية، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر، وافترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود، وأن الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري، ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار، والاستثمار الأجنبي المباشر يعد انتقالاً لعوامل الإنتاج، ويتم التبادل الدولي عن طريق الشركات متعددة الجنسيات نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثرها قوة[4].

ومفاد هذه النظرية أن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي له تفوق نسبي في إنتاجها وهي السلعة التي ينتجها بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بالبلدان الأخرى، لذلك نجد أن اختلاف النفقات النسبية شرط ضروري وكاف للقيام بالتبادل التجاري، وعليه فإن الفائدة تبقى قائمة من هذا التبادل التجاري وحتى إن كانت إحداهما تتميز بإنتاج السلعتين بنفقات مطلقة أقل.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، ما يلي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 368.

[3] حسام شحاتة عبد الغني، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[4] محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 25.

أ- عدم تحديد معدل التبادل بين البلدين.

ب- أنها تخص التجارة الدولية أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشترط أن تتخصص البلدان المصدرة في تصنيع منتجات تكون لها ميزة نسبية فيها، إلا أنها لا تفسر أسباب اختلاف هذه النفقات، فهي تحدد متى تقوم التجارة الدولية ولا تفسر لماذا تقوم.

ت- أنها تعتمد على فرضية عدم حركة عوامل الإنتاج، وفي مقابل ذلك تنتقل المنتجات، فهذه الفرضية كانت مبررة في القرن التاسع عشر، أما حاليا فلم يعد النظر إليها قائما[1].

2. **نظرية أسعار عوامل الإنتاج (هكشر-أولين):** اتفق الاقتصاديان(هكشر-أولين) على فكرة اختلاف النفقات النسبية، ويرجع هذا الاختلاف إلى الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وهكذا سوف يتخصص كل بلد في إنتاج وتصدير السلع التي تتطلب جزءا كبيرا من عوامل الإنتاج التي تمتاز بالوفرة النسبية، فإذا أخذنا عامل رأس المال مثلا، فإنه يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، لذلك يكون الاتجاه من بلد يتمتع بوفرة رأس المال إلى بلد آخر يتمتع بندرته النسبية[2].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: يمكن إبرازها في النقاط التالية:

أ- أنها تتناقض مع واقع أن النصيب الأكبر من الاستثمارات المباشرة تتحرك داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تتقارب المستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال، إلى جانب ذلك فهي لا تميز بين الاستثمار المباشر وغير المباشر.

ب- من بين الفوائد في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الجزء الأكبر من العوامل المفسرة لهذه الحركة يرتبط برغبة الشركات في الاستفادة من اختلاف ظروف العمل والإنتاج بين البلدان، حيث أن الاختلافات في تكلفة العمل إحدى الدوافع الكبرى للاستثمار في البلدان ذات تكلفة العمل المنخفضة، كما هو سائد في البلد الأم، ويتيح بذلك فرصة الحصول على معدل أعلى للربح.

ت- إن عملية الإنتاج تتأثر بأكثر من عاملين(العمل، ورأس المال) فهناك الأرض، ورأس المال البشري والمناخ الاجتماعي والثقافي[3].

3. **نظرية معدل الفائدة (النظرية النيوكلاسيكية):** لقد تزامن ظهور النظرية المالية النيوكلاسيكية مع مشروع مارشال، والتي قامت بتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتحركات الدولية لعنصر

---

[1] صادق مدحت، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 89.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 23.

[3] غازي محمد الطائي، **الاقتصاد الدولي**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1999، ص 81.

رأس المال المادي بدافع مالي بحت، بحيث يقوم على تحقيق الأرباح والاستفادة من الفروق النسبية في معدلات العائد على رأس المال بين دول العالم، وذلك نتيجة للوفرة والندرة النسبية الخاصة بعنصر رأس المال المادي[1].

ولقد كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي في عام 1933، وفي عام 1960 تم تحليل الاستثمار الأجنبي كنظرية أيضا على يد ماكدوجال وأيضا كيمب فيما بين 1960-1964.

وتفترض هذه النظرية المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات، وتفسر تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف أسعار الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد[2].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- لم تفرق النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي، فالنظرية ركزت على تحليل الاستثمار الأجنبي من منطلق مالي بحت، وأهملت أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشتمل على انتقال رؤوس الأموال فحسب بل ويضم انتقال المعدات والآلات والتكنولوجيا والمهارات التسويقية والتنظيمية والإدارية والفنية.

ب- فشل النظرية في التعامل مع الواقع الاقتصادي لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر بافتراضها المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات، وعجزها في الوقت نفسه عن تفسير حدوث الاستثمار من وإلى دولتين في آن واحد، فضلا عن عجزها في تفسير أسباب انتهاز بعض الشركات الفرصة لتصبح شركة متعددة الجنسية في الوقت الذي لم يفعل البعض الآخر ذلك.

ثانيا- التفسير الماركسي: يعتبر كارل ماركس أول من لاحظ الملامح الجديدة في ميل رأس المال نحو الاحتكار، وكان ذلك في السنوات الأخيرة من حياته حيث لاحظ ثلاثة ظواهر جديدة في وضع الرأسمالية[3]:

1. ظاهرة تركز رأس المال ويتجلى ذلك بإلغاء المنافسة الكاملة.

---

[1] علاء حامد داود نصر الدين، **أثر رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2012، ص 40.

[2] نسرين محمد المحمدي، **دور الدولة في تعزيز القدرة التنافسية في مجال جذب الاستثمار المباشر مع الإشارة إلى حالة مصر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية العامة، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2015، ص 23.

[3] عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2007، ص 75.

2. ظهور الاحتكارات.

3. ارتباط متزايد بين رأس المال الصناعي ورأس المال البنكي.

وعلى ضوء هذه المؤشرات ظهرت عدة إسهامات في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر منها إسهامات رودولف هلفردينج Rudolf Hilferding، مساهمة روزا لوكسمبورغ Rosa Luxemberg، مساهمة نيكولاي بوخارين Nikolai Bukharin ومساهمة فلاديمير لينين V.I. Lenin ، بحيث حاول رواد هذا الاتجاه وخاصة لينين تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولا سيما عند مرحلة الاحتكار، وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه المرحلة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي.

أما الماركسيون الجدد أمثال سفيتر Svetter، ماغدوف Magdoff، وبران Baran فيرون أن قيام وتوسع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي هذه الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية وإقصاء المنافسين لها من الأسواق[1].

– وبذلك فهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية لعبة صفرية النتيجة، بمعنى أن مكاسب المستثمرين الأجانب تعني في الوقت نفسه خسارة البلد المضيف (الدول النامية)، كما يرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بنفس الدور الذي قامت به الدول المستعمرة في القرنين 18 و19 م، وذلك من خلال إحكام السيطرة الإمبريالية وإعاقة التنمية في البلدان النامية، كذلك فإن معظم الأنشطة البحثية تتم في الدول الأم مصدر الاستثمارات الأجنبية–[2].

وهكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية وذلك للأسباب التالية:

1. تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول النامية، حيث تساهم في زيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد الكثير من المخاوف نتيجة النفوذ الكبير الذي سيكون لدول هذه الشركات على البلدان المضيفة، ولأنه قد يمتد تأثير الأزمات الاقتصادية التي قد تشهدها الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة للاستثمارات.

[1] Palma. G. Dependency ، **A Formal Theory Of Underdevelopment Or Methodology For The Analysis Of Concreate Situations Of Underdevelopment In World Development**، Vol 1، 1978 ، P 909.

[2] ريم ثوامرية، خروف منير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 19–20.

2. يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انخفاض الإنتاج الوطني بسبب خروج بعض الشركات الوطنية من السوق لعدم القدرة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات، لما لها من خصائص ومزايا لا تتوفر لدى الشركات الموجودة في الدول النامية.
3. أن الشركات الأجنبية تقوم بممارسات غير قانونية في مجال التهرب الضريبي وتحويل الأرباح للخارج، وتقديم الرشاوى للمسؤولين عن القرار في سبيل بسط نفوذها، وهذا ما يجعل الحكومات عاجزة عن فرض رقابتها على هذه الشركات[1].
4. تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا سلبيا في التأثير على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك نتيجة ضعف الروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد الوطني، حيث يمكن أن تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج والذي يؤدي إلى آثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة، وكذلك على موازين المدفوعات لتلك الدول بسبب زيادة عجزها التجاري مع العالم الخارجي.
5. تقوم الشركات الأجنبية بتوطين بعض نشاطاتها ذات الخطر البيئي في البلدان النامية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مشكل تلوث البيئة[2].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: يمكن إجمال أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية في النقاط التالية:

1. حاولت النظرية توضيح الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولم تستطع البحث في كيفية نشأة وتطور الظاهرة.
2. ترجع هذه النظرية أسباب حدوث الاختلالات في الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهمل أثر العوامل الداخلية والسياسية والاقتصادية المحلية التي تقلل من الأثر الإيجابي لهذه الاستثمارات.
3. اكتفت هذه النظرية في التحذير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بيد أنها لم تحاول طرح بديل عنها.
4. إن التنافس الدولي على استقطاب هذا النوع من رؤوس الأموال دليل على وجود بعض المزايا التي تتركها مثل هذه الاستثمارات على البلدان المضيفة، وهذا ما ينفي ما جاء به الماركسيون حيث اعتبروا الاستثمار الأجنبي المباشر مباراة صفرية النتيجة والعائد يرجع على حاملة لوائه وليس على مستقبليه.

[1] Seersd، **The Political Economy Of Nationalism**، London University Press،London، 1983، P 68.
[2] Frank AG، **Critique Andanticritique**، Essay On Dependence And Reformism، London، 1984، P 234.

ثالثا- التفسير الكينزي: حسب كينز فإن التعادل بين الادخار والاستثمار شرط أساسي لتوازن الدخل الوطني[1]، لكن المشكلة الأساسية التي تواجه النظام الاقتصادي، هي أنه مع تزايد الدخل الوطني يتزايد الميل الحدي للادخار (بالتالي ينقص الميل الحدي للاستهلاك) مما يستدعي زيادة الميل للاستثمار حتى يتحقق التوازن، حيث أنه مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار، تبدأ الكفاية الحدية لرأسمال (التي تعبر عن معدل الربح عند الكلاسيك وماركس) في الانخفاض مما يجعل الميل للاستثمار ينخفض كلما ازداد الدخل، وهنا تلوح في الأفق مخاطر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، وتظهر بالتالي آفاق انخفاض مستوى الدخل الوطني وظهور شبح البطالة والركود بسبب وجود فائض ادخاري لا يجد مجالا استثماريا، فكل رواج اقتصادي حسب كينز مهدد إذن على الدوام بالانهيار، وأن ضعف الحافز على الاستثمار كان في كل زمان مفتاح المسألة الاقتصادية.

وطبقا لتحليل كينز فإن الدخل الوطني يمكن أن يتوازن عند مستويات أقل من مستوى التشغيل الكامل[2]، لأن كمية الادخار (الدخل الذي لم يستهلك)، والتي تتناسب مع مستوى التشغيل الكامل دائما تكون أكبر من الكمية المستثمرة الأمر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات، والنتيجة المهمة التي توصل إليها كينز هي أن الاقتصاد الرأسمالي وهو يمر بحالة الكساد والبطالة يعجز أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه، ولما كان تحليله قد تم في إطار فرضية الاقتصاد المغلق (أي استبعاد قطاع التبادل الخارجي)، فإن حل لغز الادخار الفائض عنده لم يتم من خلال الاقتراح بتصديره واستثماره في الخارج، وإنما من خلال التدخل الحكومي للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لاستيعاب وتشغيل هذا الفائض[3].

وفي هذا السياق اقترح كينز تخفيض سعر الفائدة، وتخفيض معدلات الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الخدمات والأشغال العامة، حتى ولو تطلب الأمر توظيف عمال لحفر الأرض ومن ثم ردمها، فكل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق ومن ثم زيادة الاستثمار وفرص التوظيف ونادى بعكس ذلك إذا كان النظام يواجه التضخم الزاحف*.

---

[1] تومي صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المنامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 193.

[2] رمزي زكي، **العولمة المالية-الاقتصاد السياسي لرأسمال المالي الدولي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 30.

[3] تومي صالح، **مرجع سابق**، ص 194.

* التضخم الزاحف هو ارتفاع الأسعار بشكل بطيء ومتوقع ويكون أقل من 10 بالمئة.

وقد تبنت معظم البلدان الصناعية الرأسمالية أفكار كينز غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث توسع الإنفاق الحكومي وزاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتمت عمليات واسعة لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح زيادة الميل للاستهلاك (دولة الرفاه).

وعقب السنوات التي تلت انتهاء الحرب مباشرة تزايدت معدلات النمو الاقتصادي في القارة الأوروبية بسبب التوسع في عمليات إعادة الإعمار، وهو الأمر الذي تطلب استثمارات متزايدة في مختلف المجالات، ومن ثم لم تظهر في هذه الدول في تلك الآونة مشكلة فائض رؤوس الأموال، بل على العكس من ذلك كانت هذه الدول في احتياج لاستيراد رؤوس الأموال، وهو ما تسنى لها من خلال مشروع مارشال الأمريكي والقروض المقدمة من البنك الدولي[1].

آراء الكينيزيين الجدد: يمكن الاستشهاد بآراء الكينيزيين الجدد، من خلال ما يلي:

1. **نظرية الركود طويل المدى:** وهي النظرية التي طرحت مجددا مشكلة فائض رؤوس الأموال والمشكلات التي تسببها وكيفية معالجتها من وجهة نظر كينيزية بحتة، حيث برع الاقتصادي الأمريكي ألفن هانسن Alvin Hansen في تفسير ذلك، وتتلخص هذه النظرية في أن البلدان الصناعية الرأسمالية تمتعت في القرن 19 بفرص استثمارية ضخمة وأكبر من حجم الادخار الذي كانت تحققه عند مستوى التشغيل الكامل، مما ترتب عليه نمو مستمر وتوظيف كامل للقوى العاملة وللطاقات الإنتاجية، لكن تلك الفرص الاستثمارية قد بدأت في الانخفاض منذ ثلاثينيات القرن 20 وأصبحت أقل من أن تستوعب حجم الادخار الوطني المتعلق بالتوظيف الكامل، ولذا أصبحت هذه البلدان في الظروف العادية تعجز عن أن تحقق التوظيف الكامل، وأصبحت تعاني من وجود فائض ادخاري بسبب البطالة المستمرة والركود الاقتصادي الدائم، وذلك أمر يدعو إلى التشاؤم بالنسبة لمستقبل النظام الرأسمالي[2].

ولو تأملنا في صلب هذه النظرية فسوف نرى أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى نمو الادخار نموا كبيرا، ومجموعة أخرى من العوامل التي تتعلق بخفض وتدهور الفرص الاستثمارية في القرن العشرين، وفيما يتعلق بالزيادة التي حدثت في الادخار حسب أنصار هذه النظرية، فإنه من الممكن تفسيرها بالعوامل الآتية:

---

[1] Polloix Christian، **L'internalisation Du Capital** ، Eléments، Critique ،Paris ،1975 ،P75.

[2] رمزي زكي، **العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأسمال المالي الدولي، مرجع سابق**، ص 33.

أ- زيادة الحجم المطلق للادخار المحلي مع زيادة حجم الدخل الوطني، حتى بفرض ثبات الميل الحدي والميل المتوسط للادخار عبر الزمن.

ب- نمو مدخرات قطاع الأعمال التي تتمثل في الاحتياطات والأرباح غير الموزعة في شركات المساهمة، وهذه المدخرات تكونها هذه الشركات بهدف دعم عمليات التمويل الذاتي للتخلص من تكلفة السوق المالي، وغالبا ما تقوم تلك الشركات بتكوين مدخرات أكبر من الاستثمارات المخطط لها فيبقى بالتالي جزء منها معطلا.

ت- نمو ما يسمى بالمدخرات التعاقدية وهي المدخرات التي تتجمع في شركات التأمين ومؤسسات التأمينات الاجتماعية، وهيئة المعاشات، وأجهزة تجميع المدخرات الأخرى، وهذه الهيئات التي تقوم بتجميع هذا النوع من المدخرات عادة لا تقوم بالاستثمار ومن ثم يظل جزء كبير من مدخراتها معطلا.

وفيما يتعلق بالعوامل المسؤولة عن تناقص الفرص الاستثمارية، فقد أولاها هانسن أهمية خاصة في تحليله لأنه كان يعتقد أن مشكلة جيلنا هي قبل كل شيء مشكلة عدم وجود منافذ ملائمة للاستثمار، وتتمثل العوامل المسؤولة عن قلة منافذ الاستثمار أو خفض الفرص الاستثمارية، فيما يلي:

- تدهور النمو السكاني، حيث أن ميل السكان في الدول الرأسمالية للتزايد بمعدل متناقص ابتداء من نهاية القرن 19 وهذا معناه تناقص نمو عدد المستهلكين، وانخفاض نمو الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية وهو الأمر الذي يؤدي إلى غلق أبواب كثيرة أمام الاستثمار[1].
- أسهم توقف استغلال المناطق الجديدة في اختفاء كثير من الفرص الاستثمارية، سواء داخل الدولة بعد استكمال تنمية مختلف المناطق الجغرافية، أو في الخارج بالاستثمار في المناطق المتخلفة بعد أن زادت فيها موجة العداء للاستثمارات الأجنبية بسبب الدور الذي لعبته في استغلالها وتخلفها، ويضاف إلى ذلك أيضا انفصال أجزاء واسعة من العالم عن النظام الرأسمالي بعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا 1917 وتوسيع رقعة الدول الاشتراكية في دول شرق ووسط أوروبا فضلا عن الصين الشعبية.
- ويضاف إلى ما تقدم عامل مهم وهو أثر التقدم العلمي الحديث الذي أدى إلى توفير استعمال رؤوس الأموال في المخترعات الجديدة، حيث أصبح من الممكن إنتاج كثير من السلع بكمية أقل من رؤوس

[1] Michal Kalecki، **Theory of economic dynamic، an essay on cyclical and long-run changes in capitalist economy**، George Allen &unwind، London ،1954 ، p 161.

الأموال الثابتة، بينما الوضع في القرن 19 غير ذلك، حيث كانت الاختراعات الجديدة (كالسكك الحديدية مثلا) تؤدي إلى زيادة استخدام رأس المال مما أدى إلى إضعاف فرص الاستثمار.

- زيادة درجة الاحتكار في الاقتصاد الوطني، حيث يعوق الاحتكار التوسع في الاستثمار والوقوف ضد استخدام المبتكرات التكنولوجية الجديدة، حتى يمكن الحفاظ على تعظيم حجم الأرباح الاحتكارية.
- زد إلى ذلك حالة اختلال التوازن بين العمل ورأس المال، أو بمعنى آخر سيطرة رأس المال على جل إن لم يكن كل عناصر الإنتاج، وخاصة بعد الحرب الباردة، وذلك باستخدام الإنفاق التكنولوجي، الذي هو أساسا سلعة تحررت بعد الحرب الباردة، أو كما يقول المفكر أمير السعد صاحب نظرية القطع والتقاطع في التجارة الدولية (سلعة تحت السيطرة)[1].

مما تقدم يتضح أنه طبقا لنظرية الركود طويل الأجل، فإنه في الوقت الذي تتزايد فيه المدخرات عبر الزمن مما يستدعي استيعابها في مجالات استثمارية مختلفة حتى يتحقق التوازن وتستمر عمليات زيادة الدخل والنمو والإنفاق والتوظيف، فإن فرص الاستثمار تميل إلى التناقص بفعل العوامل الأربعة السابقة مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد الوطني عاجزا عن تحقيق التوظيف الكامل، وهو ما ينعكس في وجود بطالة مستمرة وحالة من الركود المزمن، ومن الملاحظ على تحليل هانسن هو أن وجود هذا الفائض الادخاري الذي هو انعكاس لانخفاض الفرص الاستثمارية، لا يعود إلى أسباب كامنة في طريقة عمل الجهاز الاقتصادي للرأسمالية وإنما إلى فعل عوامل خارجية عنه[2].

وقد قدم هانسن وأنصار هذه النظرية على ضوء الأفكار الكينيزية مجموعة من السياسات المقترحة لمعالجة الركود طويل الأجل، وهي سياسات تتمحور حول كيفية إنقاص الفروق بين حجم المدخرات المتحققة وبين فرص الاستثمار الحقيقية، فهناك سياسات مقترحة لإنقاص حجم المدخرات مثل تقليل التفاوت في توزيع الدخول، فرض ضرائب مرتفعة على الأرباح غير الموزعة التي لا يعاد استثمارها وإلزام شركات تعبئة المدخرات باستثمار نسبة من مدخراتها في شراء الأسهم، وهناك مقترحات بزيادة الفرص الاستثمارية مثل قيام الحكومات باستثمارات عامة، ومحاربة الاحتكار، وتشجيع البحوث العلمية المفضية لمخترعات جديدة تزيد من الإنفاق الاستثماري، كذلك يقترح أنصار هذه النظرية ضرورة تشجيع

---

[1] عبد الأمير السعد، **العولمة ... مقاربة في التفكير الاقتصادي**، سلسلة كتب المستقبل العربي: العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص 86-87.

[2] زكريا أحمد نصر، **التطور الاقتصادي-عرض لبعض النماذج التحليلية**، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، مصر، 1952، ص ص 106-107.

وتصدير رؤوس الأموال الفائضة لاستثمارها في الخارج، وبالذات في المناطق النامية التي يرتفع فيها معدل الربح، وكل هذه السياسات سواء تلك التي تهدف إلى إنقاص المدخرات أو تلك التي تستهدف زيادة الفرص الاستثمارية لن تتحقق بشكل تلقائي أو عفوي، بل ستحتاج إلى تدخل حكومي واع.

2. **نموذج جون روبنسون:** لقد قدمت جون روبنسون John Robinson في كتابها الشهير "تراكم رأس المال" الذي صدر عام 1956 بحثا حول التناقضات ونقاط الضعف التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي في ظل المرحلة الاحتكارية التي يمر بها، وقد انطلقت في ذلك من فرضية أساسية وهي أن التنظيم التنافسي للاقتصاد الرأسمالي كان يوفر منافذ كافية تمتص الفائض الاقتصادي في ظروف التشغيل الكامل، أما في حالة الاحتكار فإن الأمر مختلف تماما، حيث أثبتت أن الاحتكار يمثل عقبة أساسية تؤخر النمو في النظام الرأسمالي وتشده دوما لمصيدة الركود والبطالة والفائض غير المستغل[1].

ففي حالة المنافسة يكون من الممكن التغلب على تناقضات إعادة الإنتاج الموسع بسبب اتجاه الأجور للتزايد مع تزايد إنتاجية العمل، وفي هذا السياق تقول روبنسون: "إذا كان التقدم التكنولوجي حياديا وظل دائما مع بقاء مراحل الإنتاج كما هي، وظلت آلية المنافسة تعمل بشكل فعال، فإن القوى العاملة من الممكن أن تجد لها فرصا منتجة للعمل حتى ولو افترضنا أن السكان سوف يميلون للتزايد بشكل مستمر، وذلك لأن معدل التراكم سوف يستمر بوتيرة معينة، وسيظل معدل الربح ثابتا على المدى الطويل، كما أن مستوى الأجر الحقيقي سوف يميل للزيادة مع الارتفاع الذي يطرأ على إنتاجية العمل، وبهذا الشكل لن توجد تناقضات داخلية في النظام"[2].

وبذلك توحي جون روبنسون من تحليلها هذا بأنه في حالة المنافسة الكاملة لن توجد مشكلة خاصة بنقص حجم الطلب الفعال ولا بانعدام الحوافز للتراكم وتحقيق التقدم التكنولوجي وسيكون النظام في حالة توازن مصحوب باستقرار سعري[3].

أما في حالة الاحتكار، فإنه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي فإن عملية الإنتاج الموسع، ومن ثم النمو الاقتصادي تكون أمرا ممكنا من الناحية النظرية فقط على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي، لكن تخفيض معدل الأجر الحقيقي لا يلبث أن يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي الذي يؤثر بدوره على عملية التراكم، ومن هنا ينخفض معدل الربح ويقل الاستثمار وتظهر البطالة، حيث أن زيادة درجة

---

[1] John Robinson ، **The Accumulation Of Capital**، Macmillan، London، 1956، P 118.

[2] **Ibid**، p 120.

[3] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة–دراسة في أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1987، ص 238.

الاحتكار في الاقتصاد الوطني غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع نصيب الأرباح من الدخل الوطني، ولكن على حساب انخفاض دخل عنصر العمل، الذي يؤدي بالتبعية إلى قصور الطلب الاستهلاكي وإعاقة تصريف المنتجات وإلى الركود.

ولم تحاول روبنسون في نموذجها أن تجد مخرجا لأزمة توازن النظام الناجمة عن قصور الطلب الكلي بسبب انخفاض الأجور الحقيقية، عن طريق تصدير الفائض للخارج (كما ذهبت إلى ذلك روزا لوكسمبورغ)، وإنما من خلال العمل على زيادة نصيب الأجور من الدخل الوطني، وكانت تعتقد أن نضال نقابات العمال لزيادة الأجور ونجاحها في ذلك يعوقان الميل نحو الركود والبطالة، وإن كان ذلك أمرا ممقوتا للرأسماليين، وانتهت في تحليلها إلى ضرورة إيجاد صيغة للتعاون بين ممثلي الاحتكارات وممثلي نقابات العمال للاتفاق بشكل طوعي على زيادة الأجور حتى يمكن مواجهة مشكلة فائض الإنتاج ونقص العمالة في الرأسمالية الاحتكارية[1].

ومهما يكن من أمر فإنه خلال الفترة ما بين 1945–1970 وهي فترة الازدهار اللامع التي شهدتها مختلف اقتصادات العالم (البلدان الصناعية المتقدمة والدول التي كانت اشتراكية والبلاد النامية) تراجع النقاش بشكل عام حول مشكلات فائض رؤوس الأموال في النظام الرأسمالي وإشكاليات تصديره، وخلال هذه الفترة أصبحت الأزمات الدورية للرأسمالية أقل حدة وأقصر أمدا واتسمت بسهولة مواجهتها والسيطرة عليها في ضوء ما أوصت به "الوصفة الكينيزية"، ويبدو أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة والتضخم خلال تلك الفترة كان لها تأثيرها في تحويل مجالات الاهتمام النظري نحو قضايا أخرى[2].

وعلى ضوء ذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن العمل النظري الجاد الذي ظهر في عام 1966 لبول باران Paul A .Baran وبول م. سويزي Paul M . Sweezy تحت عنوان "رأس المال الاحتكاري" قد انطلق في التحليل من مقولة "تزايد الفائض الاقتصادي" في الرأسمالية الاحتكارية وليس من قانون اتجاه

[1] رمزي زكي، **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة–مساهمة نحو فهم أفضل**، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة للمعهد العربي للتخطيط، دار كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص 28.

[2] **المرجع نفسه**، ص 29.

معدل الربح نحو التناقص على المدى الطويل، ولم تعط لمسألة تصدير الفائض من رؤوس الأموال أهمية تذكر كعلاج لمشكلات عدم التوازن الاقتصادي في الرأسمالية الاحتكارية[1].

ففي رأي باران وسويزي أنه في ظل الرأسمالية الاحتكارية يتجه الفائض الاقتصادي (الفرق بين ما ينتجه المجتمع وبين تكاليف الإنتاج) نحو التزايد–من حيث نسبته إلى الدخل الكلي–عبر الزمن، ويوجد بشكل عام ثلاث مجالات أساسية لاستيعاب هذا الفائض وهي: الاستثمار، الاستهلاك، التبديد[2].

غير أنه في إطار علاقات الإنتاج للرأسمالية الاحتكارية لا توجد المنافذ الكافية الاستثمارية والاستهلاكية لامتصاص هذا الفائض المتزايد واستيعابه على النحو الأمثل الذي يتفق وقواعد الرشد والمعقولية، ولما كان الفائض الاقتصادي الذي لا يمكن امتصاصه لن يجري إنتاجه مرة أخرى، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض النمو وإلى زيادة البطالة والركود، فإن الرأسمالية الاحتكارية تخلق من داخلها قوة مضادة تعمل في الاتجاه المعاكس للحيلولة دون وقوع النظام في براثن الركود المزمن، وهذه القوى هي عبارة عن كافة الأشكال والمجالات التي يمكنها أن تستوعب هذا الفائض وتنشط الطلب الكلي، ومن هذه الأشكال:

أ– امتصاص الحكومة لجزء من الفائض عن طريق الإنفاق العسكري.

ب– امتصاص جزء من الفائض عن طريق النشاط التسويقي والإعلاني والخدمات الكثيرة المختلفة التي تنطوي على كافة أنواع السخافات والضياع واللامعقولية[3].

فمن خلال هذه الأشكال يتسنى إعادة إنتاج هذا الفائض مرة أخرى وهكذا دواليك، ويرى باران Baran وسويزي Sweezy أنه من الممكن تصدير جزء من الفائض للخارج للاستثمار في المناطق ذات الأرباح العالية، ولكنهما لا يعولان كثيرا على مسألة امتصاص الفائض عبر هذا المجال، إذ يعتقدان أن الاستثمار الأجنبي لا يؤدي ولا يمكن توقع أن يؤدي دورا مهما، فالحقيقة أن الاستثمار الأجنبي ربما باستثناء فترات قصيرة صدرت فيها رؤوس أموال كبيرة على نحو غير عادي من البلاد المتقدمة، ينبغي

---

[1] حسين فهمي مصطفى، **رأس المال الاحتكاري–بحث في النظام الاقتصادي الاجتماعي الأمريكي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر،1971، ص 110.

[2] منير خروف، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[3] **المرجع نفسه**، ص 56.

أن يعتبر وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادي من المناطق المختلفة وليس منفذا يوجه خلاله الفائض إليها[1].

ويشير باران وسويزي إلى تأكيد حجتهما في هذا الخصوص إلى تجربة تصدير رؤوس الأموال البريطانية خلال الفترة 1870–1913 وتجربة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية في الستينات، ففي هذه الفترات سرعان ما عوّض انسياب العائد من فائدة وأرباح الأسهم وغيرها من تحويلات الاستثمار الأصلي أضعافا مضاعفة، وظل ماضيا في صب الفائض في خزائن الدولة الأم، وفي ظل هذه الظروف يكون من الواضح بالطبع أن الاستثمار الأجنبي يزيد من مشكلة امتصاص الفائض حدة أكثر مما يساعد على حلها، وتأسيسا على ذلك لا يكون هناك مجال لاستيعاب الفائض الاقتصادي المتزايد حتى يمكن إعادة إنتاجه مرة أخرى سوى زيادة الإنفاق العسكري وزيادة أشكال التبديد الاقتصادي[2].

ومهما يكن من أمر فإن شواهد التاريخ تشير إلى أنه خلال الفترة 1954–1970 لم تحدث حركات يعتد بها في تصدير رؤوس الأموال من الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود فوائض ضخمة في رؤوس الأموال الأوروبية واليابانية بسبب زيادة معدلات الاستثمار المحلي لتنفيذ خطة مارشال، كذلك يبدو أن الزيادة الضخمة التي حدثت في الإنفاق العسكري (وبالذات الأمريكي) بسبب الحرب الباردة استوعبت قدرا كبيرا من فوائض رؤوس الأموال في تلك الفترة، كذلك تشير وقائع التاريخ إلى أن رأس المال المالي الدولي في تلك الفترة والذي تجسد في حركة إقراض البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية ذات النشاط الدولي لم يكن منغمسا في أنشطة مضاربية يعتد بها، بل كان متجها بشكل رئيسي لتقديم القروض القصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل احتياجات التجارة الدولية، وقد لعب استقرار نظام النقد الدولي في تلك الآونة (ثبات أسعار الصرف ونمو السيولة الدولية بمعدلات منضبطة فضلا عن انضباط الأوضاع المالية والنقدية في غالبية دول العالم) أدوارا هامة في الحد من النزعة المضاربية لرأس المال المالي الدولي آنذاك.

وأخيرا فإن المدرسة الكينيزية في مجملها تركز على العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، حيث كلما كان معدل الربح أعلى من سعر الفائدة، كلما تقدم المستثمرون للدخول في استثمارات مباشرة، وأن سعر الفائدة يتأثر بالميل الحدي للادخار، فكلما كان الميل الحدي للادخار

[1] حسين فهمي مصطفى، **مرجع سابق**، ص 113.

[2] **المرجع نفسه**، ص 113.

مرتفعا أدى إلى وفرة المعروض من المدخرات في سوق رأس المال وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

إذا كان الميل الحدي للادخار مرتفعا في الدول الصناعية المتقدمة، ومنخفضا في الدول المتخلفة، فإن سعر الفائدة يتجه نحو الانخفاض في الدول الأولى ونحو الارتفاع في الدول الثانية.

إذا كان رأس المال يسعى دائما وراء سعر الفائدة المرتفعة عندها أصبح واضحا أن المدخرات سوف تنتقل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول المتخلفة للاستفادة من العائد المرتفع المتمثل في سعر الفائدة، مما يؤدي إلى قيام الشركات الموجودة بالدول المتقدمة بالاستثمار المباشر في الدول المتخلفة ذات الكفاية الحدية العالية للاستثمار، وتعتبر الاقتصادية البريطانية "روبنسون" أكثر المدافعين عن هذا التفسير[1].

المطلب الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق.

هناك العديد من النظريات التي أدرجت تحت هذا الإطار، يمكن إبرازها كما يلي:

أولا- نظرية عدم كمال السوق: تم صياغتها من طرف الاقتصادي الكندي ستيفان هايمر Stephane Hymer، في محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عدم كمال الأسواق[2].

تبنى هذه النظرية على عدة افتراضات وهي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة ونقص في السلع، وتدني في الخدمات، بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية، وعدم قدرتها على منافسة الشركات متعددة الجنسية، لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة، وتقنيات تكنولوجية متقدمة ودقيقة[3]، بالإضافة إلى تقنيات الإدارة والتسيير الحديثة التي تملكها، والأيدي العاملة المؤهلة.

كما تفترض هذه النظرية كما يقول هودوينج Hoodyoung وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه استثمارات تلك الشركات إلى تلك الأسواق، ويتفق في ذلك مع كل من باري Barry وكافس Caves، حيث يؤكد على وجود ارتباط وثيق بين كل من تدفق الاستثمارات الأجنبية

---

[1] منير خروف، ليندة فريحة، **مرجع سابق**، ص ص 57-58.

[2] محند شلغوم عميروش، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسين العصرية للنشر، لبنان، 2012، ص 45.

[3] عبد الكريم كاكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

المباشرة من الشركات متعددة الجنسيات وبين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة[1].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، ما يلي:

1. أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
2. أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسية للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات، في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق...إلخ[2].

ثانيا- نظرية تدويل الإنتاج: تؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة، وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية، فقد أوضح رغمان Rugman 1981-1982 بأن عملية الإنتاج هي عملية جعل السوق الدولي محل سيطرة الشركة أو أن الشركات العابرة للقارات تعبر الحدود لاستغلال ميزاتها في صورة الحجم الكبير وحماية أسرارها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي تراخيص لاستخدام براءات الاختراع الخاصة بها، لأنه سيساء استخدامها[3].

ثالثا- نظرية الميزة الاحتكارية Monopolistic Advantage Theory: لقد ظهر النموذج الاحتكاري في دراسة هايمر Hymer للشركات متعدية الجنسيات في عام 1960. فوفقا لهايمر، إذا كانت الشركات متعدية الجنسية تقدر على منافسة الشركات المحلية التي تتوافر لديها معلومات جيدة عن السوق والبيئة المحلية في الدول المضيفة، إنما يكون ذلك بسبب أن الشركات متعدية الجنسية تمتلك قدرات وميزات المنافسة غير الكاملة، انخفاض تكلفة الوحدة بسبب اقتصاديات الحجم الكبير، التدخل الحكومي والقدرات

---

[1] رضا مصيلحي أحمد اسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 21-22.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 52-53.

[3] رفيق نزاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

التكنولوجية والإدارية والمهارات التسويقية التي تتميز بها الشركات المتعدية الجنسية. وباستحواذ هذه الشركات على تلك المميزات والقدرات، ستفضل إمداد السوق الأجنبي بالاستثمار الأجنبي المباشر وليس عن طريق الصادرات. كما قدم كيندلبجر Kindleberger في عام 1969 تعديلا طفيفا على تحليل هايمر، فبدلا من أن سلوك الشركات متعدية الجنسية هو الذي يحدد هيكل السوق، نجد أن هيكل السوق–المنافسة الاحتكارية–هو الذي سيحدد سلوك الشركات عن طريق تدويل إنتاجها[1]. وتم تطوير تحليل مشابه لما سبق على يد كافس Caves في عام 1971، يبين فيه أن هيكل السوق هو الذي يملي سلوك الشركات متعدية الجنسية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تحدث بالدرجة الأولى في القطاعات التي تتميز وتتصف باحتكارات القلة، فإذا كان هناك تمييز للمنتجات ستحدث الاستثمارات الرأسية في قطاعات بعيدا عن الحلقة الإنتاجية للشركات Behind In The Productive Chain Of Firms، ويرى كافس أيضا أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا كبيرا بالقيود التجارية، كطريقة لتجنب النقص في الإمدادات Supplies، أو كطريقة لفرض قيود على الشركات الجديدة في السوق الخارجي[2].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: إن أبرز هذه الانتقادات تمثلت في الآتي:

1. لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحده لقيام الشركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، إضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.
2. لم تقدم هذه النظرية تفسيرا لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة التي لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

رابعا– نظرية دورة حياة المنتوج Product Life Cycle Theory: وضعت هذه النظرية من طرف فرنون R.Vernon عام 1966 لتفسير مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر من طرف شركات الو. م. أ إلى الدول الأوروبية بعد ح. ع. 2 في الصناعات التحويلية[3].

---

[1] هاني محمد الدمرداش، عماد محمد الليثي، **محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية–دراسة تطبيقية باستخدام نماذج** الـ **Panel Data**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد 3، جامعة طنطا، مصر، سبتمبر 2015، ص ص 257–258.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 257–258.

[3] Denisia Vintilia، **Foreign Direct Investment Theories : An Overview Of The Main FDI Theories** ، European Journal Of Interdisciplinary Studies، Volume 2، Essue 2، December 2010، P 106.

وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي هو أن هناك تفاوتا بين الدول في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها لموارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به. ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن استراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة.

ويميز فرنون بين 3 مراحل في دورة حياة المنتوج الدولي:

1. مرحلة المنتج الجديد New Product.
2. مرحلة المنتج الناضج Maturity Stage.
3. مرحلة المنتج النمطي Standarlized Product [1].

ويمكن توضيح مراحل دورة حياة المنتج الدولي في الشكل التالي.

[1] Vernonn R، **International investment and international trade in the product cycle**،quartly journal of economics harvard graduate school of business administration، p190 .

شكل رقم (1-3): يوضح دورة حياة المنتج الدولي.

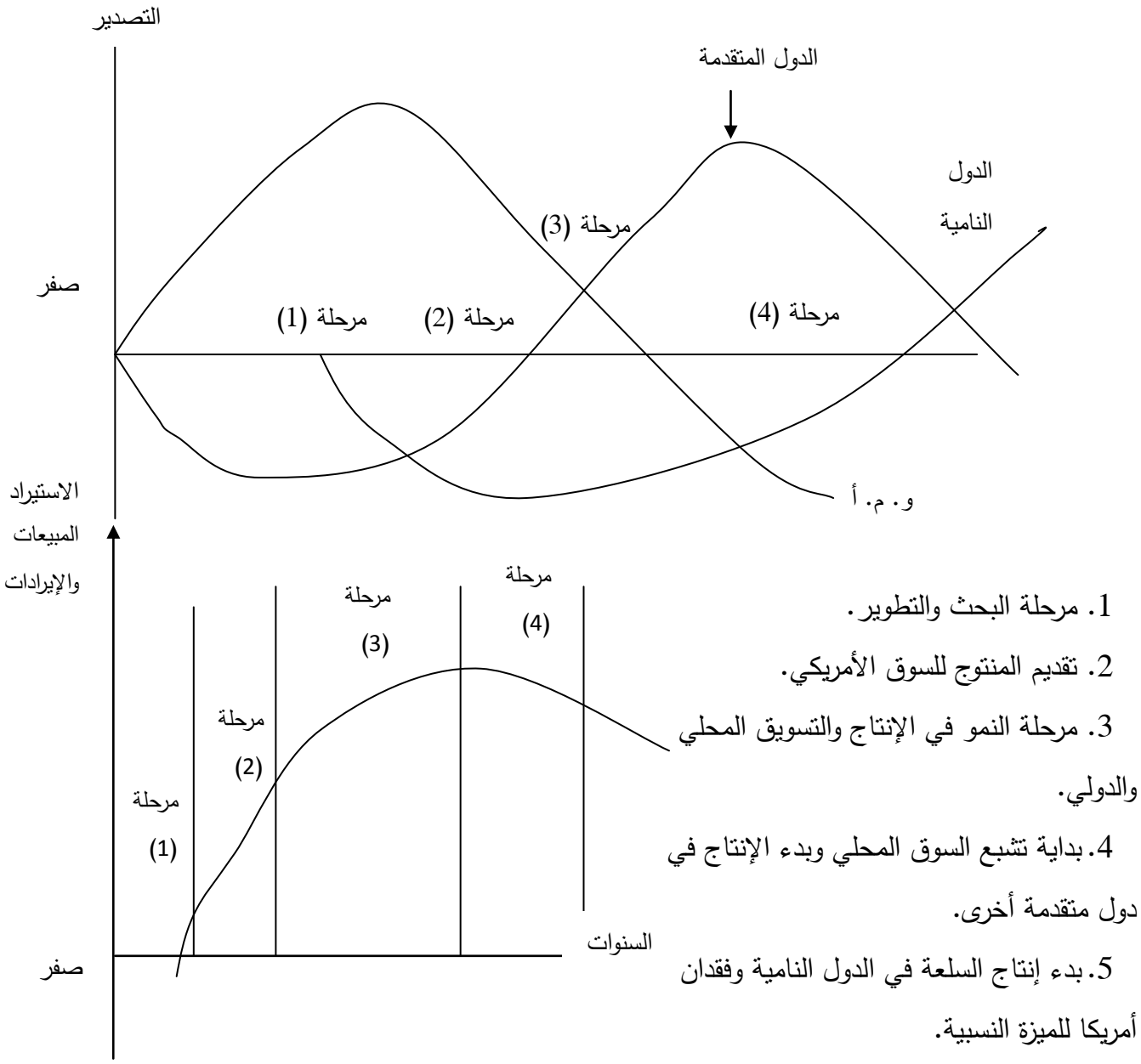

1. مرحلة البحث والتطوير.
2. تقديم المنتوج للسوق الأمريكي.
3. مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.
4. بداية تشبع السوق المحلي وبدء الإنتاج في دول متقدمة أخرى.
5. بدء إنتاج السلعة في الدول النامية وفقدان أمريكا للميزة النسبية.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 56-57.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: بالرغم من تقديم النظرية تفسيرا للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ونجاحها في شرح سبب نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا وكذلك الدول النامية، إلا أنها أغفلت العديد من الجوانب، والتي يمكن توضيح أبرزها في النقاط التالية:

1. أن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة حياة المنتوج، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة وهي المرحلة التي تفقد فيها الشركة صاحبة الابتكار الميزة النسبية التكنولوجية، فتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا.
2. لا يصلح تحليل دورة حياة المنتوج على الاستثمارات في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الدولة الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدول المضيفة.
3. هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتوج، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية.
4. لا يمكن تطبيق النظرية على السلع التفاخرية.
5. يمكن اللجوء إلى طرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي لا معنى لقيامه بالأساس.
6. النظرية وضعت في فترة محددة، ولم يتم تحديد حدود كل مرحلة زمنية والعوامل المتحكمة فيها[1].

المطلب الثالث: نظريات المنظمة والحماية، والنظريات التجميعية.

ويمكن إبرازها كما يلي:

أولا- نظرية الحماية: ظهرت هذه النظرية نتيجة الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق[2].

ويقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها[3].

---

[1] نبيل براهمية، **نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر-نظرية دورة حياة المنتوج**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر في مقياس الاستثمار الأجنبي المباشر، تخصص تجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، 11-1-2015.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[3] خيرة خيالي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2000-2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص ص 22-23.

تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بالبحث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى[1].

ويرى هودوينج ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة أو الاختراعات...إلخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد شركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة.

يمكن للشركات متعددة الجنسية أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها والتي يقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو المستقلة[2].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: إن ممارسة الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، ومن ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من أجل حماية أنشطتها.

ثانيا- نظرية المنظمة (المنشأة الصناعية): يرى أصحاب نظرية المنشأة أمثال بوكلي Buckly، فرنون Vernon، بان Bain، وهايمر Hymer أن قيام المنشآت المحلية بالاستثمارات المباشرة الخارجية إنما يرجع إلى أسباب تنبع من داخل المنشأة ذاتها، وبذلك يصبح الاستثمار المباشر الخارجي اختيارا تقوم به المنشأة وفقا لهدف المنشأة ذاتها، وطريقة تنظيمها وسلوكها، متأثرة في ذلك بطبيعة السوق الذي تعمل فيه، والذي عادة ما يكون سوقا لاحتكار القلة، والذي تعطي خصائصه الهيكلية ميزة احتكارية للمنشأة تساعدها على تدويل نشاطها وتسمح لها بالبقاء في السوق[3].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: علاوة على قيام هذه النظرية بتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها قامت في إطار تفسيرها للاستثمارات الأجنبية المباشرة بإضافة عنصرين جديدين، هما: رغبة

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق**، ص 54.

[2] فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 25.

[3] محمد سيد أبو السعود جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 21-22.

المسيرين من جهة والاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة من جهة أخرى، غير أن هناك انتقادات وجهت لها منها[1]:

1. لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج، وإنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم للاستراتيجية الهجومية أو الدفاعية، لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات المتعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم، وهو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية.
2. أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسية والتي لا تسمح باستخدامها لدواعي متنوعة، إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ثالثا- نظرية السياسة العامة The Theory Of Political General: تعتمد هذه النظرية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأفكار المركانتيلية، التي ترى أن الاقتصاد يخضع للسياسات الحكومية، وأن الشركات متعددة الجنسية هي أدوات للسياسة الخارجية للبلد الأم، ووفقا لهذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي للشركات الأجنبية لم يحدث نتيجة ضرورات اقتصادية، وإنما كان سياسة اختارتها الشركات للاستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومات الأم، لتغري شركاتها بالاستثمار في الخارج[3].

وداخل إطار هذه النظرية يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف، الموقف الأول يؤكد على أهمية المعاملة الضريبية للعوائد المتولدة من المشروعات التابعة والتي تقدمها الحكومات الأم لشركاتها، والثاني يركز على أثر السياسة المحلية في بنية الاقتصاد في الدولة الأم، وأثر ذلك على حوافز الاستثمار في الخارج، والموقف الثالث يروّج للدور المهم الذي تمارسه الشركات الأجنبية في تنفيذ السياسة الخارجية للبلد الأم، أي الوظيفة السياسية للشركات في استراتيجية الدولة[4].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: قوبلت هذه النظرية بالعديد من الانتقادات كونها لا تتوافق مع الواقع ولا مع المنطق النظري السليم، فالشركة متعددة الجنسية قامت بأنشطة أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة بالدول الأم، على غرار إنشاء فروع لها بالخارج قصد التهرب من الرقابة الحكومية المفروضة عليها في بلدها الأم، أو تهربها من تنفيذ بعض القوانين التي لا تتماشى ومصالحها الشخصية.

---

[1] عبد الكريم كاكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 92.

[3] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[4] **المرجع نفسه**، ص 52.

رابعا- النظريات التجميعية (التوفيقية): هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذه النظريات حاولت تفسيره من منظور واحد وأهملت عدة جوانب أخرى، وبناء على ذلك ظهرت نظريات حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة زوايا، وعملت على التوفيق ما بين العديد من الجوانب، وأهم هذه النظريات ما يلي:

1. **نظرية الموقع The Site Theory:** تركز هذه النظرية على العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي العوامل المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وهي تؤثر على قرار كل من الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وأيضا على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير أو بيع التراخيص لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة[1]، بمعنى أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على العرض والطلب وقرارات الاستثمار، وتشمل[2]:

أ- **العوامل التسويقية:** والمتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.

ب- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى...إلخ[3].

ت- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

ث- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد[4].

ج- **عوامل السوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونموه في الدولة المضيفة.

---

[1] جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص 50.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[3] إسمهان خاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

[4] جمال بلخباط، **مرجع سابق**، ص 51.

ح- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل الاتجاه العام نحو الاستثمارات الأجنبية والاستقرار السياسي، والقيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب[1].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: لقد ركزت هذه النظرية على الجوانب المكانية للبلد المضيف، غير أنها أهملت المزايا المتعلقة بالمستثمر الأجنبي والتي تدفعه لاتخاذ قرار الاستثمار.

2. **نظرية الموقع المعدلة:** تم تقديم هذه النظرية من طرف الاقتصاديين سيموندس Simmonds وروبوك Robock حيث توصلا من خلالها إلى تحديد ثلاثة عوامل مؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في[2]:

أ- **العوامل الشرطية:** وتشمل خصائص السلعة، خصائص الدولة المضيفة والعلاقات الدولية (الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الأم والدولة المضيفة).

ب- **العوامل الدافعة:** وتتعلق بالخصائص المميزة للشركة والموضع التنافسي لها.

ت- **العوامل الحاكمة:** وتتعلق بخصائص الدولة المضيفة، وخصائص الدولة الأم، ومجموعة العوامل الدولية كالمواثيق المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

وفيما يلي جدول يوضح العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم (1- 2): يوضح العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

العوامل الشرطية	أمثلة
أ) خصائص المنتج السلعة (Product- Specific)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة الحداثة/متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية...إلخ.
ب) الخصائص المميزة للدولة المضيفة – Country) Specific)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري (Tech-Cultural) خصائص البيئة الاقتصادية...إلخ.
ج) العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية (حركة رؤوس الأموال، المعلومات، البضائع، الأفراد، التجارة الدولية...إلخ).
العوامل الدافعة أ) الخصائص المميزة للشركة Firm – Specific	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، مرجع سابق،** ص 42.

[2] نفيسة بامحمد، **مرجع سبق ذكره،** ص 94.

[3] وسيلة بوراس، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 24-25.

ب)المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية ...إلخ.
العوامل الحاكمة أ)الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...إلخ.
ب)الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج...إلخ.
ج)العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989، ص ص 61-63.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات الأخرى بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر التي ترجع للدولة الأم، خاصة تلك التي تتعلق بالحوافز والضمانات التي تمنحها الحكومات لشركاتها المحلية من أجل دعمها وتشجيعها للقيام بمشاريع استثمارية وتسويقها خارج حدودها[1]، أي أن هذه النظرية ركزت على العوامل الموقعية المؤثرة في قرار الاستثمار، حيث أهملت القدرات والمزايا الاحتكارية المرتبطة بالشركات ورغبتها في التوسع والسيطرة على الأسواق الخارجية، حيث أن مزايا الموقع لوحدها لا تكفي للقيام بعملية الاستثمار في الخارج.

3. **النظرية الانتقائية J. Dunning:** تم صياغة النموذج الانتقائي من طرف جون دينغ، ويعد بمثابة نظرية شاملة لتفسير الأنشطة التي تتم على المستوى الدولي، سواء الصادرات أو اتفاقيات التعاون، أو الاستثمار الدولي.

أكد دينغ على أن توجه الشركة إلى تدويل أنشطتها في الخارج بإحدى الصيغ السابقة يرجع في الأساس إلى امتلاكها لميزة احتكارية في إنتاج منتج معين ناتجة عن المزايا الخاصة بها، كالتكنولوجيا المتطورة، والموارد المالية الكبيرة، والكوادر البشرية المؤهلة، وفي إطار توسيع نشاطها في الخارج، فإنها تفاضل ما بين القيام بذلك بنفسها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير، وما بين بيع تلك الميزة من خلال اتفاقيات التعاقد كمنح التراخيص، وكل ذلك في إطار استراتيجية كلية تهدف من ورائها إلى تعظيم أرباحها[2].

وحتى يتخذ المستثمر قراره فإنه يفاضل ما بين الصيغ السابقة الذكر من خلال جملة من العوامل المعروفة بعوامل الجذب، والتي يمكن إيضاحها كما يلي:

[1] نفيسة بامحمد، **مرجع سابق**، ص ص 94-95.

[2] محند شلغوم عميروش، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

أ- **التقارب الثقافي:** قد تتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول مثل أفراد دول أوروبا الغربية والو. م. أ أو كندا، لهذا فإن الشركات الأمريكية تتوسع بنشاطها في كندا وأوروبا الغربية والعكس.

ب- **حجم السوق:** رغبة الشركة في تعظيم الاستفادة من قدراتها الفنية والتكنولوجية قد تدفعها للقيام بالاستثمار في الخارج حتى مع وجود مخاطر بالدولة المضيفة، وذلك للاستفادة من الحجم الكبير للسوق في تلك الدولة، على الرغم من ذلك فإن حجم السوق ربما يكون على جانب كبير من الأهمية للشركات التي تنتج بهدف خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة، ولكن بالنسبة للشركات التي تنتج من أجل التصدير فإن حجم السوق بالدولة المضيفة لن يكون على ذلك القدر من الأهمية.

ت- **تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي:** ميزة الخطوة أو المضاربة الأولى يمكن أن تفقد أهميتها إذا ما دخل المنافسون السوق الخارجي، فالمنافسون يسعون دائما إلى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى، فبداخل أي مدينة كبيرة يوجد عدد محدود لفروع الشركات العملاقة، فكلما عظم اهتمام الشركة بالتوسع الدولي كلما كان ذلك حاسما في سيطرتها على الأسواق الخارجية خاصة عند وجود منافسين حتى ولو كانوا من ذات الدولة الأم.

ث- **التقارب الجغرافي:** تتجه العديد من الشركات الدولية إلى التوسع خارجيا وذلك نحو الأسواق الأقرب، فكلما كانت الدولتين قريبتين جغرافيا، كلما كان هناك احتمال كبير في أن تتشابه ثقافيا أيضا. كما أن التقارب الجغرافي يعني رقابة وسيطرة أكبر مع تكاليف اتصال أقل في علاقة الشركة الأم بالفروع[1].

وبناء على عوامل الجذب يتخذ المستثمر قراره، إما بالاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو بمنح تراخيص في إطار الاتفاقيات الدولية، ويكون ذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (1 -3): يوضح أنماط اختراق الأسواق الأجنبية وفق النموذج الانتقائي OLI.

أنماط الدخول إلى السوق	المزايا الاحتكارية (O)	مزايا الموقع (L)	مزايا التدويل(I)
الاستثمار الأجنبي المباشر	+	+	+
التصدير	+	-	+
التراخيص	+	-	-

[1] منير خروف، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 72-73.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محند شلغوم عميروش، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسين العصرية للنشر، لبنان، 2012، ص53.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

- لماذا تدويل الإنتاج؟
- أين يتم تدويل الإنتاج؟
- كيف يتم الدخول للأسواق الخارجية؟

إلا أن هناك الكثير من المسائل التي لم تتمكن النظرية من حلها، منها:

- افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا، يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا.
- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها الشركات الدولية والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا.
- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية[1].

4. **نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:** يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين كوجيما Kojema وأوزاوا Asawa، إذ حولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية وتكنولوجية تختلف عن نظيرتها في أوروبا والو. م. أ، وطورا نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأحوال المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي، وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد المدرسة اليابانية على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، ولذلك توحي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية، فهذه النظرية تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر،

[1] نورية عبد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

وبرهن كوجيما Kojema على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية[1].

فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة وأن معظم تلك الاستثمارات تتم من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتركز في البلدان الآسيوية.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: كغيرها من النظريات الأخرى لم تسلم النظرية النسبية من الانتقادات، والتي كان من أبرزها، ما يلي:

أ- هناك من الاقتصاديين من اعتبروا أن تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجا كلاسيكيا غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية.

ب- أكد دينغ عام 1988 والذي انتقد كوجيما في كون الاستثمارات اليابانية لم تتركز فقط في الدول الآسيوية بل تعدت إلى دول أوروبا وأمريكا وحتى إفريقيا، وأن كبرى الشركات اليابانية تستثمر في البيئات العالمية الأكثر ملاءمة للإنتاج والتسويق[2].

5. **التحليل التجميعي لميشيلي L'analyse Synthèsetique De Mucchielli:** يرى الاقتصادي الفرنسي **ميشيلي** Jean-Louis Mucchielli أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتشابه إلى حد كبير مع محددات التبادل السلعي (نظرية التبادل الدولي)، وقد أحصى تلك المحددات كما يلي:

أ- اختلاف المستوى التكنولوجي.

ب- الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

ت- اختلاف أو تشابه الطلب.

ث- وفورات الحجم.

ج- عدم كمال سوق السلع.

ح- عدم كمال أسواق عناصر الإنتاج.

واعتبر أن هذه المحددات أو مجموعة منها هي المسؤولة عن اختلاف نفقات الإنتاج والأسعار النسبية للسلع بين الدول، وبالتالي فهي تدفع الدول المندمجة في النظام العالمي إلى التبادل والحصول

[1] عدنان داود محمد العذاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[2] رفيق نزاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

على السلع من الخارج بأسعار أقل نسبيا مما لو أنتجتها على أرضها[1]، كما أن هذه المحددات نفسها تدفع ببعض الدول للقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أن توفر كل محدد قد يكون السبب في قيام الشركات بتمويل أنشطتها[2].

كما اعتمد ميشيلي في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث مستويات من التحليل:

- **مستوى التحليل الكلي (Macro) (الميزة النسبية للدولة الأصلية):** يرى ميشيلي أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين، ويرجع امتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، وفرة عناصر الإنتاج، وفورات الحجم، أما من جانب الطلب فتظهر تلك الميزة في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع أو حجم سوق كبير أو لتنوع الأذواق.
- **مستوى التحليل الجزئي (Micro) (الميزة التنافسية للمؤسسة):** إن المؤسسة ومن خلال دمجها واستغلال الموارد المتاحة تكتسب ميزات تنافسية ذاتية مثل: تخصيص الموارد، المستوى التنظيمي والهيكلي، عمليات البحث والتطوير وامتلاك تكنولوجيا جديدة أو إنتاجها لسلعة جديدة.
- **مستوى هيكل الصناعة أو القطاع:** يظهر كمستوى وسيط بين المستويين السابقين، حيث يعتبر أن منتجا كثيفا في التكنولوجيا يكون له سوق احتكاري بينما المنتج العادي له سوق عادي.

وعليه فإن توفر الارتباط أو الانفصال في الميزة التنافسية للمؤسسة والميزة النسبية للبلد تحدد طريقة اندماج البلد في النظام العالمي بالاتجاه نحو التبادل السلعي أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو إلى إبرام عقود التعاون[3].

المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر: مناخ استثماري، حوافز ومخاطر، منافع وتكاليف.

حتى يتخذ المستثمر الأجنبي قراره بالاستثمار في بلد آخر غير بلده الأم، فإنه يقوم بدراسة دقيقة حول جملة من المؤشرات والمتغيرات، وكذا الحوافز والمخاطر التي قد يحصل عليها أو يتعرض لها إذا ما اتخذ قرار الاستثمار في بلد ما، لذلك فإن دراسة المناخ الاستثماري بما يحتويه من متغيرات وبما يشمله من مؤشرات يعتبر الأساس لقيام أي استثمار، ولذلك نجد أن آثار هذا الاستثمار تختلف من بلد

[1] J.L Muchielli، M Sollofaub ، **L'échange International Fondements Théoriques Et Analyses Empiriques**، Economica، Paris، 1981، P 151.

[2] J.L Muchielli، **Les Firmes Multinationales : Mutation Et Nouvelles Perspective**، Economica، Paris ،1985 P 12.

[3] ريم ثوامرية، منير خروف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 27-28.

إلى آخر، وما بين آثار إيجابية وأخرى سلبية تعود على أطراف العلاقة التعاقدية، فإن عملية الدراسة تعتبر الأساس الذي تنجر عنه باقي التبعات.

المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثماري.

قبل الخوض في الحديث عن المناخ الاستثماري لا بد من تعريف البيئة الاستثمارية، والتي عرفتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنها البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[1].

أولا- تعريف المناخ الاستثماري: لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري لأن المستثمرين الأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ، لذلك يمكن ملاحظة التعدد الكبير في التعاريف التي حظي بها مفهوم المناخ الاستثماري، والتي من بينها ما يلي:

1. يعرف المناخ الاستثماري على أنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية، ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات وتشمل هذه الظروف الأوضاع والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية[2].
2. كما يعرف على أنه مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة استثنائية لجلب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار، وهو يشمل جميع جوانب النشاط والمحيط الذي تنشأ فيه الشركة[3].
3. كما يعرف بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والقانونية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية لبلد معين[4].

---

[1] فاضل محمد العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[2] الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، **الاستثمارات الأجنبية في السودان والرؤيا المستقبلية**، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى الاستثمار الزراعي الأول، الخرطوم، السودان، مارس 2005.

[3] سمير سعيفان، **مقالات في الاقتصاد والإدارات في سوريا**، سوريا، 2000، ص 108.

[4] الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، **مرجع سابق**.

انطلاقا مما تقدم يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه السياسة الاستثمارية بالمعنى الواسع، والتي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، إضافة إلى كونه جملة من الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والقانونية التي تشكل حوافزا وقيودا وفرصا استثمارية ومخاطر مختلفة متولدة عن تفاعل هذه المتغيرات مع بعضها البعض.

وعليه يمكن استخلاص أن مفهوم البيئة الاستثمارية أوسع من مفهوم المناخ الاستثماري، أي أن المناخ الاستثماري يعتبر جزءا من البيئة الاستثمارية، لذلك سيتم التركيز في هذه الدراسة على المناخ الاستثماري ومختلف الجوانب المتعلقة به.

ثانيا- مكونات المناخ الاستثماري: تتعدد المحددات-وربما المتغيرات-التي تستخدم في مجال الحديث عن مناخ[1] الاستثمار، لذلك فالمناخ الاستثماري يرتكز على جملة من المقومات، يمكن إبراز أهمها، فيما يلي:

1. **المناخ الاقتصادي:** ويضم:

أ- **البنية التحتية:** يعتبر توافر البنية التحتية من شبكة المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة، بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق المحرومة في القطر المعني.

ب- **الجهاز المصرفي والمالي:** إن الجهاز المالي والمصرفي يلعب دورا في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات التقليدية والجديدة التي يقدمها، كما أن مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي، وتساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

ت- **حجم السوق واحتمالات نموه:** يعتبر حجم السوق من العوامل المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي، إذ يعمل كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع على زيادة تدفقه، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي، باعتباره مؤشرا للطلب الجاري.

---

[1] حاتم عبد الجليل الفرنشاوي، **الاستثمار في ظل العولمة-التوجهات والمتطلبات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، 2006، ص 21.

[2] طلال زغبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

- عدد السكان، إذ يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق ولاحتمالات نموه في المستقبل[1].

ث- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي واتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، ويستدل على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الوطني، حيث كلما ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، ويستدل أيضا بنسبة الصادرات إلى الناتج الوطني، حيث كلما كانت كبيرة دلت على جاذبية الاقتصاد الوطني والعكس صحيح[2].

ج- **السياسة المالية:** تعد من أهم الأدوات الاقتصادية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها.

ح- **السياسة النقدية:** تشير إلى التغير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم.

خ- **مستوى الاستقرار الاقتصادي:** ونقيس الاستقرار الداخلي من خلال معدل البطالة وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي مقاسا بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

د-درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

ذ-درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر[3].

2. **المناخ السياسي:** ويتمثل في مدى ما تتمتع به الدولة من استقرار في النظام السياسي ومدى قوة المعارضة الوطنية فيه وطبيعتها إن وجدت، وطبيعة التغيرات السياسية المحتملة مستقبلا وكذلك طبيعة الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية التي لها تأثير على مجريات الأحداث السياسية في

---

[1] يحي ولد محمود ولد جدو، **الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 31.

[2] عمر يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 8-9.

[3] نفسية ناصري، **أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية-دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 40.

هذه الدولة، ويرى البعض أن العوامل السياسية من أكثر العوامل تأثيرا وحضورا في اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة، فالمستثمر وهو بصدد اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة به، لا بد أن يأخذ في الحسبان جملة المخاطر غير الاقتصادية مثل احتمال التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، والتدخل الحكومي السافر في الأنشطة الاقتصادية وحجم القطاع العام ومدى ما تتمتع به مشروعات القطاع العام المنافسة لنظيرتها من القطاع الخاص من دعم ومحاباة...إلخ[1].

3. **المناخ الاجتماعي والثقافي:** يتمثل هذا العنصر في كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من ناحية الكم، أو الكفاءة، فهو يتركز في النقاط الآتية:

أ- دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها.

ب- السياسات التعليمية ومدى ملاءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.

ت- معدل الزيادة السكانية ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان.

ث- الوعي الصحي والبيئي.

ج- مدى ترحيب الرأي العام باستضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

4. **المناخ القانوني:** حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد، تنافس دول العالم مع بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط أن لا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد الوطنية والأخذ من سيادة الدولة ومكانة الدولة المضيفة[3].

5. **المناخ الإداري:** يتمثل المناخ الإداري في الإجراءات الإدارية وتصرفات الأجهزة والمنظمات الحكومية التي تقوم بتنفيذ القوانين واللوائح وأسلوب تطبيقها، وهو بشكل عام يشمل النظام الإداري للدولة. وكلما كان هناك اهتمام بالمؤسسات التي تعنى بالاستثمار وتنمية الموارد البشرية المرتبطة بالتطوير

---

[1] رمضان الشراح، **مجالات وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية-حالة الكويت**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد3، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص 59.

[2] عبد الحميد برحومة، عنترة برباش، **مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد 2000-2012**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص ص 230-231.

[3] خيرة خيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

المؤسسي وكفاءة أداء المؤسسات، وتسهيلات إدارية وسرعة في الإنجاز وسهولة وتبسيط في الإجراءات، عمل ذلك على تحسين المناخ الاستثماري، مما يشجع ويجذب المستثمرين، ويشمل المناخ الإداري أيضا تحسين وتطوير قدرات وفاعلية الأجهزة المعنية بترويج الاستثمار، والاعتماد على أساليب حديثة لترويج القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية[1].

6. **نظام المعلومات الاستثمارية:** كلما توافر نظام يتيح البيانات والإحصاءات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بشكل مفصل ودقيق، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس[2].

7. **عوامل أخرى:** عوامل موضوعية يصعب تقييمها وترتبط بعلم النفس والاجتماع، العوامل العملية أو التشغيلية، أطراف التعامل، المنظمات والأجهزة والتنظيمات الحكومية، مدى احترام المعايير الدولية وغيرها[3].

ثالثا- مؤشرات قياس المناخ الاستثماري للدولة المضيفة:

لا تتوقف عملية الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذ قرار الاستثمار فقط، وإنما على اختيار البلد المضيف، وتتم عملية الاختيار هذه بناء على عدة معايير تستهدف كلها قياس وتحديد طبيعة المناخ الاستثماري في البلد المضيف، ونظرا لأهمية الموقع الاستثماري وارتباطه بمدى تحقيق النتائج المرجوة منه، فقد ازدادت أهمية ودور هذه المعايير والمؤشرات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية المناخ الاستثماري، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات

---

[1] حيدر علوان كاظم، **أثر نظم ضمان الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 8، العدد 23، العراق، ص 195.

[2] مسعود كسرى، علي طهراوي دومة، **تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر– دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-12/10/ 2014، ص 26.

[3] محي الدين مكاحلية، سمية سريدي، **تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر ومدى استقطابه للاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 5.

لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة إلا أن رجال الأعمال وصانعي القرار يسترشدون بنتائجها[1].

هناك العديد من المؤشرات التي تصدر عن الهيئات الدولية بهدف تقييم مناخ الاستثمار في جميع أنحاء العالم، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1. **مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر:** يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 2001، ويهدف هذا المؤشر إلى التعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والأجنبي، وإيجاد وظائف في سوق العمل[2].

أ- **مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقيس هذا المؤشر الوضع القائم للدولة من حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا نسبة إلى حصة الدولة من الناتج الداخلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط الثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ووفقا لهذا المؤشر فعند حصول الدولة على معدل 1 فما فوق فإن ذلك يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويقاس هذا المؤشر= (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر/تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا)/(الناتج الداخلي الإجمالي للدولة من الناتج الإجمالي العالمي)[3].

ب- **مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر:** يشتمل على ثمانية عوامل هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا، التصنيف السيادي للبلد، ويتراوح الرصيد بين الصفر والواحد،

---

[1] لبيبة جوامع، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2] عمار زيتوني، خديجة تافساست، **مؤشرات تقييم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن 2009-2014**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص 43.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 43- 44.

ويحسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة له وأدناها.

وانطلاقا من مقارنة المؤشرين يمكن تصنيف الدول إلى أربع مجموعات:

- مجموعة الدول السباقة حيث يكون فيها مؤشر الأداء مرتفعا ومؤشر الإمكانات مرتفعا.
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها يكون فيها مؤشر الأداء مرتفعا ومؤشر الإمكانات منخفضا.
- مجموعة الدول ما دون إمكانياتها يكون فيها مؤشر الأداء منخفضا ومؤشر الإمكانات مرتفعا.
- مجموعة الدول ضعيفة الأداء يكون فيها كل من المؤشرين ضعيفا[1].

2. **مؤشر التنافسية العالمي The Global Competitiveness Index GCI:** تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004، يصنف التقرير الدول حسب معيار التنافسية العالمي المصمم من قبل زافيير سالا مارتن وإليسا أرتادي، حيث يتم تقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها، وهذا يعتمد على قدرة الدولة على الاستفادة من مصادرها المتاحة، ويقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور.

ينقسم التقرير إلى ثلاث مجموعات تضم 12 محورا رئيسيا ينطوي تحتها 112 مؤشرا فرعيا، حيث يقدم ترتيبا لجميع المجموعات والمحاور والمؤشرات مع الاختلاف في أهميتها النسبية، وفيما يلي المجموعات والمحاور الرئيسية التي يعتمد عليها المؤشر:

أ- **مجموعة المتطلبات الأساسية:** وتضم:

- محور المؤسسات Institutions.
- محور البنية التحتية Intrastractive.
- محور استقرار الاقتصاد الكلي Macroeconomic Enviroment.
- محور الصحة والتعليم الأساسي Health And Primary Education.

ب- **مجموعة محفزات الكفاءة:** ويشمل:

- محور التعليم العالي والتدريب Higher Education And Training.
- محور كفاءة السوق Good Market Efficiency .

[1] يحي مصلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

- محور كفاءة سوق العمل Labor Market Efficiency.
- محور كفاءة الأسواق المالية Finanacial Market Development .
- محور الجاهزية التكنولوجية Technological Readness.
- محور حجم السوق Market Size.

ت- **مجموعة عوامل الابتكار والتطوير:** وفيها يوجد:

- محور تطوير بيئة الأعمال Business Sophistication.
- محور الابتكار Innovation[1].

3. **مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index EFI:** أصدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام 1995 هذا المؤشر، بحيث يقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغيرا، يشمل:

أ- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية).

ب- نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).

ت- حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

ث- أداء القطاع المصرفي والتمويلي.

ج- ملاءمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

ح- الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

خ- السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم).

د- وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية.

ذ- مستوى الأجور والأسعار.

ر- نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزانا نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

[1] وزارة تطوير القطاع العام، **أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها**، الأردن، أذار 2015، ص ص 12-13.

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناء على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات، بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي: (1-1.95): يدل على حرية اقتصادية كاملة، (2-2.95): يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، (3-3.95): يدل على حرية اقتصادية ضعيفة، (4-5.00): يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا[1].

4. **مؤشر كوف للعولمة** 2006: صدر عن معهد كوف KOF السويسري المتخصص بالدراسات الاقتصادية يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

ومن أهم المؤشرات التي حددها كوف، ما يلي:

أ- **المناخ الاجتماعي والثقافي:** ويضم كلا من دور النقابات العمالية ومدى فاعليتها، السياسات التعليمية ومدى ملاءمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل، معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان، التركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر، الوعي الصحي والبيئي، مدى تفاعل الرأي العام وترحيبه باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

ب- **المناخ القانوني والتنظيمي:** القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ت- **المناخ السياسي:** الاستقرار السياسي.

ث- **المناخ الاقتصادي:** توفر العمالة الماهرة...إلخ[2].

5. **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** ويصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، وتقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر والتي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية التي تندرج تحت ثلاث مجموعات، هي: (المخاطر السياسية، الاقتصادية والتمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشرا للمخاطر الإجمالية للدولة،

[1] عبد الكريم أحمد عاطف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، مجلة القانون والعلوم الإدارية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، مارس 2014، ص 5.

[2] جعفر شريقي، **دور المناخ الاستثماري في جلب الاستثمارات-حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 12.

وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على هذه المؤشرات قبل اتخاذ قراره بالاستثمار، بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى[1].

6. **مؤشر Coface:** يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية، ويقيس مخاطر عدم قدرة الدول على السداد ويعكس مدى تأثر التزامات الشركات العاملة في هذه الدول بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، ويقسم هذا المؤشر الدول إلى مجموعتين كبيرتين تندرج تحت كل واحدة منهما مجموعات فرعية، وتتمثل في:

أ- مجموعة الدول الاستثمارية: تضم أربع مجموعات فرعية A_1، A_2، A_3، A_4.

ب- مجموعة الدول المضاربة: تضم ثلاث مجموعات فرعية B، C، D.

7. **مؤشر اليوروميني Euromoney:** يصدر هذا المؤشر عن مجلة Euromoney مرتين في السنة، ويقيس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية رأس المال المستثمر وأرباحه، وتستند نتائج المؤشر إلى تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات والعكس في حالة انخفاض قيمة المؤشر، فذلك يعني ارتفاع مخاطر عدم الوفاء[2].

رابعا- أهمية تحسين مناخ الاستثمار: ترجع أهمية تحسين مناخ الاستثمار إلى تحقيق الثقة للمستثمر الأجنبي المباشر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وإقناعه وتوجيه تدفقاته الاستثمارية المباشرة إلى دولة معينة دون أخرى، وبذلك يحقق المناخ مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما حققته من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.

---

[1] صبرينة بوطبة، أحمد رشاد مرداسي، **محددات مناخ الاستثمار وعلاقتها بالتنافسية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

[2] يحي مصلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

وبالتالي يمكن القول أن للدولة المضيفة المحتضنة لمناخ استثماري دورا كبيرا في تكوينه وبنائه على أحسن وجه بما يضمن جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية إليها بما توفره من مناخ استثماري متكامل[1].

المطلب الثاني: حوافز ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

قبل أن يتخذ المستثمر الأجنبي قراره بالاستثمار في قطر ما، فإنه يقوم في البداية بدراسة معمقة، يتعرف من خلالها على الحوافز الممنوحة والمزايا التي يحصل عليها إذا قرر الاستثمار في بلد ما، وبالموازاة مع ذلك فإنه يدرس أيضا المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها في حالة اتخاذه لقرار الاستثمار في قطر دون الآخر، وبناء على هذه الدراسة فإنه يقوم بالمفاضلة واختيار القطر المانح لأكبر قدر ممكن من الحوافز والشامل لأقل عدد ممكن من المخاطر.

أولا- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر: تتنوع الحوافز التي تمنحها تشريعات البلدان المستقبلة للاستثمارات الأجنبية لحفز هذه الاستثمارات للعمل داخل البلاد وفق التوجهات والقواعد التي تضمنها هذه التشريعات، وتمنح هذه الحوافز للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمنح أيضا للمستثمرين الوطنيين لحفزهم على استثمار أموالهم داخل البلاد بدلا من استثمارها بالخارج[2].

وقبل الشروع في ذكر مختلف الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي، لا بد من إعطاء تعريف لمفهوم الحوافز، بحيث لا يوجد تعريف موحد لها، فبصفة عامة تعتبر الحوافز نوعا من أنواع المساعدات التي تمنحها الدولة للمستثمرين، حيث تعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحافز بأنه كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها، ومنه يمكن إعطاء تعريف شامل لحوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، ولتعويض النقص الحاصل في بيئة الأعمال ولتوجيه الاستثمارات نحو

---

[1] أسماء كرغلي، مريم قلال، **تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 103.

المناطق النائية، بهدف تنشيطها وترقيتها اقتصاديا، وعلى العموم، فإن هذه الحوافز وضعت في الأساس لخدمة التنمية، والاستفادة من التأثيرات الخارجية الإيجابية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ويمكن إبراز أهم الحوافز الممنوحة للمستثمر، فيما يلي:

1. **الحوافز المالية:** وتضم:

أ- **الحوافز غير الضريبية:** هي تلك الحوافز التي تؤدي إلى انخفاض تكاليف المستثمر سواء في مرحلة الإنشاء وتأسيس المشروع أو في مرحلة مزاولة النشاط، وتضم:

- **توفير الأمن والاستقرار للمستثمر ورأس المال:** من خلال سن الدولة المضيفة لقوانين واضحة وصريحة تنص على عدم مصادرة أو تأميم أملاك المستثمر إلا إذا قام بمخالفة قوانين البلاد، وأيضا حرية تحويل أرباحه أو إعادة استثمارها متى أراد ذلك، وتوضيح الطريقة والجهة الخاصة بتسوية النزاع في حال حدوثه، وإنشاء هيئات مختصة للتعامل مع المستثمر، وتوفير كل المعلومات التي يحتاج إليها، وتأمين رأس المال المستثمر من المخاطر والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك.
- توفير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لقيام المستثمر بمهامه بكل يسر وسهولة وعدم التسبب في إهداره لرأس ماله على مشاريع البنية التحتية، والتركيز على توجيه أمواله إلى المشاريع التي تساعد على تحقيق التنمية.
- **الإعانات المالية:** والتي تعد من أبرز وأهم الحوافز غير الضريبية، وتنقسم إلى:

✓ **إعانات الإنتاج:** حيث تمنح الدولة هذه الإعانات للمشروعات الاستثمارية بهدف تشجيعها على زيادة إنتاجها في نوع أو أنواع معينة من المنتجات، حيث تخصص هذه الإعانات في فرنسا لصالح زراعة الكتان وغزل الحرير وزراعة العنب، وفي بريطانيا وإيرلندا تعطى بالنسبة لصناعات السكر...إلخ.

✓ **إعانات التصدير:** حيث تمنح الدولة هذه الإعانات للمنتجين بهدف الوصول بالإنتاج إلى مرحلة التصدير، لما يحققه التصدير من منافع أهمها تحسين ميزان المدفوعات للدولة.

وتأخذ إعانات التصدير أشكالا متعددة منها: توفير مصادر تمويل للمشروع بقروض ذات فائدة أقل، أو بلا فائدة...إلخ.

[1] عبد القادر بابا، خيرة أجري، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014، ص 16.

- ✓ **الإعانات الرأسمالية:** حيث تمنح الدولة المشروع الاستثماري إعانات تمكنه من تغطية نفقات الإنشاء أو لإقامة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق تقديم رأس المال مجانا أو إقراضه بسعر فائدة منخفض أو بشروط منخفضة[1].

ب- **الحوافز الضريبية:** بتتبع المفاهيم المختلفة للحوافز الضريبية يتضح أن جميعها تدور حول اعتبارها نظاما يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية الوطنية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني وزيادة الدخل الوطني نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة[2].

فالحوافز الضريبية تلعب دورا هاما في تحسين مناخ الاستثمار نظرا لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع المشروعات على الاستثمارات في المجالات المرغوب فيها اقتصاديا أو اجتماعيا للدولة، وتتمثل هذه المزايا في الإعفاء من الضريبة، أو تطبيق الأسعار الضريبية التمييزية أو المنخفضة، أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة، أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمة لإنشائه أو تشغيله أو للتوسع فيه[3].

حاولت أدبيات في وقت مبكر تقييم ما إذا كانت السياسة الضريبية السخية يمكن أن تعوض عن العقبات الأخرى في بيئة الاستثمار من عدمه، وعن إمكانياتها في جذب الشركات متعددة الجنسيات.

وفي منتصف الثمانينات، تحركت الأدبيات خطوة أخرى من خلال محاولة استكشاف نوعية الأدوات والحوافز الضريبية التي ينبغي أن يكون لها أكبر أثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات، ووضعت هذه الأدبيات لهذه الخطوة أهمية خاصة إلى دوافع الشركات متعددة الجنسيات والسلوك الضريبي لها.

ومع بداية الألفية، أدت عملية العولمة إلى ظهور قضايا جديدة، ليس فقط لكون العولمة أدت إلى أن الشركات تميل لتصبح أكثر قدرة على الحركة، ولكنها أيضا أدت إلى دفع الحكومات للتعامل مع هذا البعد الجديد في تصميم السياسة الضريبية الوطنية. فالقضاء التدريجي على العوائق التي تحول دون

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص ص 107-109.

[2] **المرجع نفسه**، ص 112.

[3] **المرجع نفسه**، ص 114.

انتقال رؤوس الأموال حفزت الحكومات للتنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق العالمية، فضلا عن تعزيز دور السياسة الضريبية في هذه العملية[1].

هذا الاتجاه التنافسي الأخير بين الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يقابله زيادة الضغط على حكومات هذه الدول لتنسيق سياستها الضريبية في إطار اتفاقيات إقليمية أو دولية.

وهناك قضية هامة وهي الاعتراف بأن السياسات الضريبية لدول منشأة للاستثمار والدول المضيفة مترابطة، وأن هذا الارتباط يؤثر على سلوك الشركات متعددة الجنسيات.

فالسياسة الضريبية في الدولة الأم ودون شك تؤثر على كلا من سلوك الشركات متعددة الجنسيات، وفعالية السياسة الضريبية في الدول التي تعمل فيها هذه الشركات[2].

ولذلك يتعين عقد اتفاقيات ضريبية ثنائية أو دولية اللازمة لمنع الازدواج الضريبي ليكون الحافز الضريبي الممنوح للمستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة ذا قيمة للمستثمر، وهي قضية هامة لتفعيل مبدأ السياسة الضريبية الانتقائية النابعة من مبدأ قاعدة الضرائب الوظيفية. على أن يمتد هذا التفعيل من المستوى المحلي للدولة المضيفة إلى المستوى الدولي أو العالمي في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. وهو مبدأ مفضل عن مبدأ حيادية رأس المال وحيادية تصدير رأس المال المطلوب لتفعيل مبدأ الحيادية من مستوى الدولة المضيفة إلى الحيادية على المستوى الدولي أو الإقليمي أو العالمي[3].

فالجدل ما زال قائما حول مسألة ما إذا كانت الحوافز الضريبية تعتبر كأداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، بحيث تعتبر الحوافز الضريبية أداة لتعظيم الأرباح فهل تشكّل بذلك عامل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

ويمكن توضيح ذلك من خلال:

- دراسة هيلينر عام 1973، ويلس 1986، ورولف عام 1993 حيث ذهبت لإعطاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدولة المضيفة اهتمام أكبر الشركات، وأهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية.

---

[1] محمد حامد محمد فتيحة، **المفاضلة بين التنافس الضريبي والتنسيق الضريبي في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الإشارة إلى مصر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المالية العامة، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2016، ص 58.

[2] **المرجع نفسه**، ص 58.

[3] **المرجع نفسه**، ص 59.

لكن من خلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف والتي جرى الإعداد لها في إطار أعمال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية الحوافز الضريبية كعنصر مؤثر في القرارات طويلة الأجل للشركات متعددة الجنسيات، وكذا انتقاد بعض المنظمات الدولية، حيث اعتبروا أن المغالاة في منح الحوافز الضريبية يعتبر هدرا للموارد المالية للحكومة، كما أن تجارب بعض الدول النامية في مجال منح الحوافز الضريبية لاستقطاب الاستثمارات لم تأت ثمرها.

وانطلاقا من هذا فقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية، ومن هذه الدراسات نذكر:

- دراسة ليم Lim 1983، والتي أفرزت عن وجود علاقة عكسية بين الحوافز المالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة توي Toye، شاه Shah عام 1978، توصلت إلى أن الحوافز الضريبية لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الدول المضيفة تستعملها كغطاء لتغطية عوامل أخرى لها دور أكبر في قرار الاستثمار[1].

وفيما يلي جدول رقم (1- 4): يوضح أشكال الحوافز المالية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

طبيعة الحوافز	مضمون الحوافز
الحوافز المالية ذات الطابع الضريبي Fixal Incentives	**1. الممنوحة على الأرباح.** - تخفيض معدل الضريبة على الأرباح. - الإعفاء الكلي المؤقت من الضريبة. **2. الممنوحة إلى رأس مال الاستثمار.** - الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية. - إعفاء جزء من الأرباح المعاد استثمارها. **3. الممنوحة للعمال.** - تخفيض اشتراكات الضمان. - الاقتطاع الإضافي من الضريبة بالتناسب مع عدد العمالة المستخدمة. **4. الممنوحة للمبيعات.** - تخفيض ضرائب المبيعات حسب الحجم. **5. الممنوحة للاستيراد.**

[1] محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008، ص ص 318-319.

	– إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية وضرائب الواردات. – إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة. **6. الممنوحة للتصدير.** – إعفاءات معاملة تفضيلية للدخل الناتج عن التصدير. – تخفيض الرسوم عن نشاطات الصرف الأجنبي. – تخفيض الرسوم عن الصناعات التصديرية. – قبول مقاصة ضريبية بين المبيعات الداخلية، وتلك الموجهة للتصدير. – قبول الدين الضريبي (التأجيل) لصافي المكون المحلي عند التصدير. **7. الممنوحة للمصاريف الخاصة.** – تخفيض ضريبة دخل الشركات المرتبطة بأنشطة التسويق والترويج. **8. الممنوحة لفوائض القيمة.** – تخفيضات في ضرائب دخول الشركات المحققة لفوائض القيمة. – منح تأجيلات في دفع الضرائب (صافي المكون المحلي للمخرجات الإنتاجية). – ضمان ائتمان ضرائب الدخل المتأتية من صافي القيمة المحققة.

المصدر: ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 60.

2. **الحوافز التمويلية:** وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

أ– تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها.

ب– تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة[1].

3. **الحوافز الجمركية:** وتتمثل فيما يلي:

أ– إعفاء المستثمر الأجنبي كليا أو جزئيا من الرسوم الجمركية على التجهيزات والآلات والمواد الخام الضرورية للمشروع.

ب– تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات.

[1] محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقال–نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 120.

ت- إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما بعد مرحلة تشغيل المشروع[1].

ث- وضع تعريفات جمركية حمائية للمنتجات التي تقوم بإنتاجها المشروعات الأجنبية في الداخل.

ج- إعانات صريحة أو مستترة لتصدير هذه المنتجات[2].

4. **حوافز أخرى:** وتمنح هذه الحوافز وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها، مثل:

أ- عدم فرض قيود على التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات الاستثمارية.

ب- السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات.

ت- تخفيض قيمة إيجار العقارات والأراضي الخاصة بالاستثمارات.

ث- السماح بتحويل الأرباح وأجور الأجانب إلى الخارج وفق نسب معينة.

ج- تقديم مساعدات خاصة للبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة.

ح- إقامة أنظمة المناطق الحرة[3].

وفيما يلي جدول رقم (1-5): يوضح أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

طبيعة الحوافز	مضمون الحوافز
الحوافز التمويلية Finanacial Incentives	**حوافز الاستثمار.** 1.تقديم الدعم الحكومي المباشر لتغطية جزء من رأس مال المستثمر، أو لتغطية التكاليف الإنتاجية والتسويقية للمشروع. 2.منح قروض وائتمانات لتشجيع عمليات الاستيراد. 3.ائتمان حكومي مدعم، لتغطية مخاطر تجارية مرتفعة مثل مخاطر تذبذب أسعار الصرف، انخفاض قيمة العملة المحلية، تغطية مخاطر تجارية مثل التأميم والمصادرة (وتكون عادة من خلال هيئة دولية).
الحوافز الأخرى.	**1. حوافز تنظيمية Regulatory Incentives .** أ- تخفيض التقيد بمعايير بيئية، ومعايير الصحة والعمل. ب- إعفاء مؤقت أو دائم من الامتثال للمعايير المطبقة والمعمول بها. ت- إقرار بنود لضمان تعديل التشريعات التي تضر بمصالح المستثمرين.

[1] إسمهان خاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص ص 391-392.

[3] وهيبة بن داودية، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

	2. تقديم الدعم الحكومي للخدمات. أ–دعم البنى التحتية مثل الكهرباء، الماء، وسائل الاتصالات، النقل وتوفير هذه الخدمات بأقل من سعرها التجاري (السوقي). ب–دعم الخدمات من خلال المساعدة في تزويد المستثمر بمعلومات مصادر التمويل ودراسات السوق والمعلومات التسويقية، توفير السلع الرأسمالية وتقديم النصح في مجال عمليات الإنتاج، وتقنيات وقنوات التسويق. ت–التدريب والتأهيل الخاص باليد العاملة، وكل التسهيلات المتعلقة بتنمية المهارات. **3. امتيازات خاصة بالسوق.** أ– صفقات حكومية تفضيلية. ب–الحماية من منافسة الاستيراد. ت–إغلاق السوق أمام أي منافسين جدد، وضمان حق الاحتكار. **4. امتيازات الصرف الأجنبي.** أ– ضمان معدلات صرف تفضيلية. ب–استبعاد مخاطر الصرف عن القروض الأجنبية. ت–منع القطع الأجنبي مقابل عمليات التصدير. ث–منح امتيازات خاصة للعوائد ورأس المال.

المصدر: ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 60.

ثانيا– مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل علاجها:

يقصد بمخاطر الاستثمارات الأجنبية تلك المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، والتي تكون ناتجة عن عوامل سياسية، قانونية...إلخ. هذه المخاطر لا تنصب على أصل الاستثمار فقط بل تقع أيضا على دخله، ولا يقصد بالمخاطر احتمال الخسائر فقط لأن المخاطر تنطوي أيضا على احتمال الربح ولا يمكن لأي مستثمر أن يرسم خطته على أساس سليم إلا إذا كان ملما بالمخاطر التي يتعرض لها استثماره[1].

1. **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر**: لكل استثمار مخاطره والتي تختلف وتتنوع حسب نوع الاستثمار وهيكله وموقعه، ويمكن إبراز أهم هذه المخاطر في:

[1] نفيسة ناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

أ- **المخاطر السياسية:** تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع والإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تحد من نشاطه أو تمنعه مؤقتا أو بصفة نهائية أو النزع التعسفي لملكيته (التأميم) وهو أشد هذه الأخطار.

وتختلف هذه المخاطر من بلد لآخر وهي ثلاثة أنواع: مخاطر تؤثر على الأرواح والممتلكات، مخاطر تؤثر على التشغيل، وأخرى تؤثر على العمليات المالية كتحويل الأرصدة.

وعادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي إلى هذه المخاطر نتيجة تغير النظام الحاكم وما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية والاقتصادية للنظام الجديد، والمخاطر الناجمة عن حالات عدم الاستقرار مثل: حوادث الشغب. كذلك قد تدفع الشركة الدولية ثمن سوء العلاقات بين دولتها وبين الدولة المضيفة[1].

ب-المخاطر الاقتصادية: ويمكن التمييز بين المخاطر التجارية والمخاطر المالية.

- **المخاطر التجارية:** وتضم:

✓ **خطر العائد على الاستثمار:** إن الهدف وراء قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار خارج بلده الأم هو تعظيم العائد، بمعنى أن العائد المتوقع تحقيقه في البلد المضيف يفوق الذي يحققه في البلد الأم، غير أن عدم توفر المعلومات في البلد المضيف يجعل توقعات تحقيق العائد غير مؤكدة ومضطربة.

✓ **خطر المنافسة:** عادة ما يقوم المستثمر الأجنبي بالاستثمار خارج حدود بلده الأم هروبا من المنافسة الداخلية، وبحثا منه عن السيطرة والاحتكار في السوق المضيف.

غير أنه لا بد له من دراسة وضعه التنافسي في الحاضر دون أن يغفل إمكانية دخول منافسين آخرين في المستقبل.

✓ **قيود الاستيراد:** قد يضع البلد المضيف قيودا على المستثمر الأجنبي تجعله يخفض من إنتاجه ومنه ارتفاع التكلفة الوحدوية، وذلك من خلال وضع قيود على النقد الأجنبي للحد من قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، أو قد يضع البلد المضيف قيودا على كمية الواردات من بعض المواد المتوفرة في السوق المحلي بهدف تجنب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

- **المخاطر المالية:** وتشمل:

[1] عبد الكريم بعداش، **مرجع سبق ذكره**، ص 122.

- ✓ **مخاطر سعر الصرف:** تتعرض الشركات متعددة الجنسيات والمصدرون والمستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها مخاطر سعر الصرف أو التبادل، ترجع أساسا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم بسبب عوامل أخرى، وكما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح كوشمان Cushman أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض العملة، أو عندما تتوقع تضخما في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، حيث أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها[1].
- ✓ **أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل:** عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الاستثمار أو باستبدال الاستثمار في مكان الاستثمار، في هذه الحالة، الحوادث يجب أن تكون أسبابها سياسية أو طبيعية وتكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤمن إلى آخر[2].
- ✓ **الازدواج الضريبي:** بمعنى خضوع الأرباح المحولة من طرف المستثمر الأجنبي إلى بلده الأم إلى الضريبة على الدخل مرة ثانية، بعدما خضع لها في البلد المضيف، مما يقلص من صافي أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.آليات إدارة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر: المقصود بإدارة المخاطر هي العملية التي يتم بموجبها قياس وتقييم المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة المالية ومحاولة السيطرة عليها وتخفيضها أو نقلها إلى جهة أخرى أو تجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها[3].

وهناك عدة خطوات لإدارة المخاطر، يمكن إيضاحها كما يلي:

أ- **التحضير:** الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر هي التخطيط للعملية، ورسم خريطة نطاق العمل.

---

[1] نفيسة ناصري، **مرجع سابق**، ص 48.

[2] وهيبة بن داودية، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[3] طارق الله خان، أحمد حبيب، **إدارة المخاطر-تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، ترجمة: عثمان بايكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003، ص 141.

ب- **تحديد المخاطر:** أي التعرف على المخاطر ذات الأهمية. والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. وعندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها. والطرائق الشائعة للتعرف على المخاطر، هي:

- **التحديد المعتمد على الأهداف:** إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرّض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة.
- **التحديد المعتمد على السيناريو:** في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرقا بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة.
- **التحديد المعتمد على التصنيف:** وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- **مراجعة المخاطر الشائعة:** في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة[1].

ت- **التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها. وصعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها، حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة. وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادةً ما يكون صعبا في حالة الموجودات غير المادية.

ث- **التعامل مع المخاطر:** بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

-**النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود، وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.

-**التجنب:** هي عملية أو محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلاً لجميع

[1] كاسر نصر المنصور، **إدارة المخاطر واستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 نيسان 2007، ص 6.

المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

-**التقليص:** طريقة للتقليل من حدة الخسائر الناتجة، ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي[1].

-**القبول (الاحتجاز):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها. وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

ج- **وضع الخطة:** وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرائق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر. وكمثال على ذلك يمكن تخفيف مخاطر الفيروسات التي تتعرض لها الكمبيوترات من خلال استخدام برامج مضادة للفيروسات.

ح- **التنفيذ:** ويتم في هذه المرحلة اتباع الطرائق المخطط أن تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين، وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة، كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.

خ- **مراجعة وتقييم الخطة:** إن الخطط المبدئية لإدارة المخاطر غير كاملة، فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع، تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط، واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة[2].

التأمين كأداة لإدارة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر: مع ازدياد أهمية إدارة المخاطر كعامل وكوسيلة لرفع درجة الأمان عملت المجتمعات على إيجاد هيئات تنظيمية إدارية مختصة بإنتاج وتطوير عامل الأمان، وعرفت هذه الهيئات بهيئات التأمين.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 7.

[2] **المرجع نفسه**، ص 7.

تعمل هيئات التأمين على توفير الأمان في مختلف النشاطات، لكن الأمان الذي توفره هذه الهيئات لا يحمل الصفة الوقائية من الأخطار، إنما يحمل الصفة العلاجية للأخطار في حال حدوثها، ومع تزايد السيولة على المستوى العالمي، تم فتح مجالات وفرص للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، ومن ثمّ ازدادت الحاجة إلى منتجات وأدوات وآليات جديدة لتغطية المخاطر وبغرض دعم التدفقات الرأسمالية إلى أسواق جديدة، وعليه توسعت الشركات والوكالات الكبرى في تقديم خدمات ومنتجات جديدة بغرض الوفاء بالاحتياجات المتلاحقة في سوق التأمين العالمي، وكنتيجة لزيادة الطلب على التأمين استمر الاتجاه التصاعدي لأسعار التأمين[1].

في دراسة أجرتها شركة كوفاس COFACE الفرنسية، شملت مسحا وزع على 120 عميلا لديها، اتضح فيها أن قطاع الأعمال ينظر إلى صناعة التأمين بإيجابية كأداة مهمة في تحسين كفاءة الأعمال وإدارة مخاطر القروض ووضع الموازنة وتعزيز القدرة على الحصول على الموارد المالية بكفاءة.

وعلى صعيد الآليات الجديدة للتأمين طورت العديد من وكالات التأمين مواقعها الإلكترونية بغرض تقديم خدمات التأمين عبر الوسائل الإلكترونية، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لإنجازها، ومن ثم خدمة المشاريع صغيرة الحجم.

وفي هذا الإطار قامت وكالة ميجا بتطوير موقعها الإلكتروني ليشمل تشجيع الاستثمار الأجنبي ومشاريع الخصخصة وتبادل المعلومات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال بوابة واحدة تحت عنوان FDI.NET مما يتيح للمستثمر الإطلاع مباشرة على فرص الاستثمار المتاحة والتحليل الموضوعي الذي يدعم اتخاذ قرار الاستثمار[2].

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تفضيل مختلف الدول للاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية يعود إلى إدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها منه، وعلى الجانب الآخر لا يمكن أن يخلو من العيوب، كذلك ينطبق الأمر على البلد الأم والشركات المستثمرة.

أولا- انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المضيف: الاستثمار الأجنبي المباشر سلاح ذو حدين له مزايا وسلبيات على البلد المضيف، يمكن إبرازها على النحو التالي:

---

[1] يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2008، ص 184.

[2] **المرجع نفسه**، ص189.

1. **المنافع:** يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات الجديدة وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية[1].

ب- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات (فجوة المدخرات، فجوة النقد الأجنبي، الفجوة التكنولوجية، الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة)[2].

ت- ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني ككل نتيجة لمحاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية وعلاقات التشابك بين المشروعات الأجنبية وبقية مشروعات الاقتصاد الأخرى، مما يؤدي في النهاية لارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي[3].

ث- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق بمصادر التمويل الأجنبية الأخرى مثل المنح والقروض[4].

ج- تسارع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية[5].

ح- تأثر ميزان المدفوعات للدول المضيفة بالاستثمارات الأجنبية، واستقطاب العملة الصعبة إليها، وذلك من خلال لجوء الشركات لبيع العملة الصعبة لديها لتسديد التزاماتها المحلية، وزيادة فرص التصدير والحد من الاستيراد.

خ- يؤدي الاستثمار الأجنبي المشترك إلى تنمية القدرات الفنية وزيادة خبرة المدراء والفنيين المحليين[6].

د-الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير مناصب الشغل وهذا ما يخفف من شبح البطالة.

---

[1] مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 9، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، ص 136.

[2] ماجد أحمد عطا الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 108-110.

[3] محيي محمد سعد، **الاستثمار والأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010، ص 19.

[4] يحي محمد جويدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[5] عبير محمد علي عبد الخالق، **العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطية، مصر، 2007، ص 53.

[6] عبد المعطي رضا أرشيد، نواف أحمد سالم الغصين، **أثر مخاطر الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تحليلية 2000-2010**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 13، العدد 2، الجزء 2، بورسعيد، مصر، 2012، ص 559.

ذ-زيادة إيرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على هذه المشاريع عند إقامتها أو على نشاطها عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية[1].

ر- إشباع السوق المحلي بمنتجات متنوعة وذات جودة وبأسعار معقولة.

2. **التكاليف:** وهي على النحو التالي:

أ- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف مما قد ينتج عنه كساد أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة أو صغيرة الحجم.

ب- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.

ت- استخدام المستثمر الأجنبي طرقا ملتوية من أجل التهرب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية...إلخ[2].

ث- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، خاصة إذا كان الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية.

ج- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل[3].

ح- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة.

خ- يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه وأجور العاملين إلى البلد الأم ومنه خروج النقد الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعات البلد المضيف.

د-خلق عادات استهلاكية جديدة لا تتماشى وعادات وتقاليد القطر المضيف.

ذ-قد يقوم المستثمر الأجنبي بالاستثمار في قطاعات لا تؤدي إلى تحقيق التنمية في القطر المضيف (أي لا تتماشى وخطط التنمية في القطر المضيف).

ر- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا المتقادمة إلى البلدان المضيفة، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف استخدامها وعدم الاستفادة منها وأيضا تلويث البيئة.

---

[1] بلعيد بعلوج، **الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002، ص ص 8-9.

[2] عبد الحفيظ خزان، آسيا بن عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[3] لويزة فرحاتي، نرجس معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

ثانيا- انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد الأم: إن اتخاذ الشركات قرار الاستثمار خارج الوطن الأم ليس بقرار عشوائي بل يتم بعد دراسة معمقة يكون نتاجها تحقيق مزايا للشركة في الدولة الأم، ولكن لا يعني ذلك عدم وجود جوانب سلبية للاستثمار خارج البلد الأم.

1. **المنافع:** تتمثل فيما يلي:

أ- استغلال المواد الأولية واليد العاملة بأقل تكلفة، مع السيطرة على عناصر الإنتاج.

ب- تحسين وضعية ميزان مدفوعاتها، من خلال العوائد والأرباح المتأتية من القيام بالاستثمار والتي تحول إلى البلد الأصلي، وهذا على المدى المتوسط والبعيد.

ت- إيجاد أسواق لتصريف منتوجاتها، وتبادل الخبرة مع الوحدات المحلية.

ث- تحقيق معدلات عالية من الأرباح، وزيادة قيمة الأصول الإنتاجية.

ج- الحصول على الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي وكمثال على ذلك الامتيازات الضريبية والجمركية.

ح- تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في الدول الأصلية ونقلها إلى الدول المضيفة[1].

2. **التكاليف:** تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

ب- تصدير فرص العمل.

ت- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات[2].

ثالثا- انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المستثمرة بالإيجاب، كما ويؤثر بالسلب.

1. **المنافع:** يمكن إيجازها كما يلي:

أ- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، وهذا ما يسمح لها باستغلال ميزتها التنافسية كاملة.

---

[1] حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص 79.

[2] زياد محمد عرفات أوليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، الأردن، 2003، ص17.

ب- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة.

ت- تسهيلات الحصول على مختلف الضمانات والحصول على القروض والمواد الخام المحلية أو المستوردة والإجراءات البيروقراطية.

ث- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة والمتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية، وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد الاستثمارات.

ج- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصاداتها[1].

ح- فرض سياستها التنظيمية والتسويقية.

خ- الحصول على اليد العاملة المؤهلة والرخيصة.

د-الانتقال من جو المنافسة إلى جو الاحتكار مما يسمح لها بتعظيم حصتها السوقية.

ذ-الأموال المستثمرة تحول في شكل أرباح مضاعفة على المدى المتوسط والطويل.

2. **التكاليف:** تتمثل في:

أ- المخاطر التجارية وغير التجارية.

ب- عدم توفر الخبرات الفنية اللازمة لدى المستثمر المحلي يؤثر على المشروع ككل ويؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة.

ت- الاستثمار خارج البلد الأم يؤدي إلى التخلي عن السوق المحلي للمنافسين.

ث- القيود المفروضة من قبل الحكومات المضيفة تعرقل نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتؤثر سلبا عليها.

[1] عبد الرؤوف بوشمال، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص 110-111.

خلاصة: من خلال دراسة هذا الفصل يتضح بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر القديمة الحديثة، فقد كان ظهوره الأول كنوع من أنواع الاستثمار متزامنا مع الثورة الصناعية البريطانية، ليتطور ويأخذ أشكالا وصورا متعددة مع مرور الزمن وهو ما يظهر جليا في الأشكال التي بات يتخذها في وقتنا الراهن والتي تختلف عن تلك التي ظهرت أول مرة، وفي ظل هذا التطور الذي يعرفه الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أصبح بذلك مجالا واسعا للنقاش والبحث والتحليل لأسباب قيامه من قبل الاقتصاديين على مختلف مدارسهم.

فرواد المدرسة الكلاسيكية على اختلاف إيديولوجياتهم، وعلى حسب المرحلة التي تم فيها تفسير حركة رأس المال، يرون في انتقال رأس المال الدولي أنه مباراة صفرية النتيجة والفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات والخاسر الوحيد هو البلد المضيف وبالأخص الدول النامية، بمعنى أدق وهذا حسب ما أجمع عليه رواد المدارس الاقتصادية الكبرى، فرأس المال يخرج من البلد الأم إلى أقطار أخرى بسبب انخفاض معدلات الأرباح في البيئات الأصلية وارتفاعها في البلدان المضيفة للاستثمار.

كما أن النظريات الحديثة ركزت في تفسيرها لانتقال رأس المال نحو الخارج إلى الميزات التي تمتلكها الشركات الحاملة للواء الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى جاذبية الموقع، وعدم كمال الأسواق في الخارج سيما في البلدان النامية، ورغبة هذه الشركات في البحث عن أسواق جديدة والسيطرة عليها واستغلال الميزات الاحتكارية التي تمتلكها سواء كانت مالية، أو فنية، أو تكنولوجية، أو إدارية أو حتى تسويقية، وكذا استغلال الحوافز الممنوحة من طرف القطر المضيف، وبناء على ما تقدم يمكن استخلاص ما يلي:

-أن الكلاسيك والنيوكلاسيك ركزوا في تفسيرهم على أسباب ومقومات التجارة الدولية، ولم ويولوا الاستثمار الأجنبي المباشر أية أهمية، والدليل على ذلك الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية والتي تقضي بعدم انتقال عناصر الإنتاج في التجارة الدولية، قاموا بإسقاطها مباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر ولم يتكبدوا عناء وضع افتراضات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن النيوكلاسيك لم يفرقوا أثناء تفسيرهم للاستثمار الأجنبي المباشر بينه وبين الاستثمار المحفظي.

-أن المدرسة الماركسية أرجعت سبب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاختلاف في معدلات الأرباح المحققة في الخارج والتي تكون مرتفعة مقارنة بالبلد الأم، وليس إلى عدم القدرة على استثمار هذه الأموال في الداخل، وأن التدويل يمس فقط السطح لا العمق، وأنه يجب أن يكون في بيئات أخرى غير بيئاته الأصلية.

-وحسب المدرسة الكينيزية فمشكلة الفائض الاقتصادي الذي هو عبارة عن عدم التوازن بين القدرات اللامحدودة الناتجة عن تجميع المدخرات والاستثمارات المحدودة جدا، يرجع بالأساس إلى أسباب خارجية، وأن الحل يكمن في التدخل الحكومي الداخلي بدلا من الاستثمار في الخارج بهدف تقليص الفجوة بين الاستثمار والادخار بهدف حث الطلب الفعال.

ومن هذا الاختلاف في تفسير أسباب نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر جاء الاختلاف في التعاريف التي حظي بها، وذلك راجع إلى الاختلاف الفكري للمدارس الاقتصادية وكذا نظرا للتطور الكبير الذي شهدته الظاهرة، كل هذا أدى إلى اختلاف أسباب ودوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الدوافع ما يرجع إلى البلد المضيف ومنها ما يرجع إلى البلد الأم، وأخرى تخص الشركات المستثمرة، هذا وتنوعت أشكاله ما بين مشاريع ذات صلة بالملكية ومشاريع أخرى ذات علاقة بالنشاط الاقتصادي، هذا الاختلاف في الأشكال راجع بالدرجة الأولى إلى المناخ الاستثماري الذي هو عبارة عن جملة الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والقانونية وجملة الحوافز الممنوحة والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، وانطلاقا من دراسة المناخ الاستثماري بمكوناته ومؤشراته يتم الحكم عليه إذا ما كان مناخا جاذبا أو طاردا للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى ضوء هذه الدراسة يتخذ المستثمر قراره بالاستثمار من عدمه، فإن قرر الاستثمار فهذا معناه توليد آثار إيجابية أو سلبية على جميع الأطراف المتعاقدة.

وبناء على النتائج التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر، تضع الدول المضيفة خططها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة التي هي عبارة عن استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثلا بهدف إشباع الحاجيات الحالية للأجيال الحالية، مع الإبقاء على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو عبارة عن استثمار إنتاجي طويل الأجل في مشاريع إنتاجية، مع توفر رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، والمهارات التسويقية والتنظيمية والفنية والإدارية، مع اعتماده على أسلوب الإدارة البيئية وإنتاج المنتجات الصديقة للبيئة، وبناء على هذا الأساس فإن هدف الدول الأم، والدول المضيفة والشركات المستثمرة لتحقيق التنمية المستدامة يمكن تحقيقه من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها وعلى الوجه المطلوب.

تمهيد: احتل موضوع التنمية مكانة مرموقة في الدراسات الاقتصادية، واستحوذ على اهتمام الاقتصاديين والسياسيين سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وما عزّز من هذه المكانة التي حظي بها مفهوم التنمية إنشاء منظمات دولية والتي أقامت المؤتمرات وأصدرت التقارير والإحصائيات عن واقع وآفاق التنمية في العالم، لكن ما فتئ مفهوم التنمية أن وقع في تناقضات، حيث برز اختلاف بين الاقتصاديين حول تعريفها ومحتواها، ولم يقتصر هذا الاختلاف على ذلك إنما تعداه إلى الاختلاف في الاستراتيجيات المتبعة لتحقيقها.

لكن مع بداية الستينات أدرك العالم أن النمو الاقتصادي ليس هو نفسه التنمية، وأن نماذج التنمية المتبعة هي نماذج غير مستدامة، تهتم فقط بالجانب الاقتصادي وتهمل الجوانب الاجتماعية والبيئية، وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتزايد عدد الفقراء عبر العالم، فضلا عن الأضرار البيئية التي لحقت بالمجتمع الدولي وتفاقمت يوما بعد يوم، والتي كلفت العالم خسائر باهظة، ما دفع بدول العالم إلى الاستنفار بهدف الحفاظ على الموروث البيئي الذي هو مصدر النمو الاقتصادي، إضافة إلى الحفاظ على الموروث الاجتماعي الذي هو مصدر التنمية وأساسها وهدفها، وكان ذلك من خلال عقد سلسلة من اللقاءات والقمم التي تتناول موضوع الاستدامة، والتي أصبحت الشغل الشاغل للدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 حول بيئة الإنسان وصولا إلى مؤتمر باريس 2015.

انطلاقا مما تقدم، يمكن تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنمية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أساسيات التنمية المستدامة.

المبحث الرابع: نظريات التنمية المستدامة، مصادر تمويلها، والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية التنمية.

لطالما ربط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي، بل حتى أنها في مفهومها الضيق كانت تتماثل إلى حد كبير بمفهوم النمو الاقتصادي[1]، أي أن التنمية قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز[2]، ومع صدور تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد مفهوم التنمية مقتصرا فقط على النمو الاقتصادي، بل تعداه للتأكيد على ضرورة تحسين ظروف ونوعية الحياة المادية والمعنوية والحريات السياسية وباقي الجوانب ذات العلاقة بالحياة الإنسانية[3].

المطلب الأول: من النمو إلى التنمية.

لقد كان ينظر إلى النمو والتنمية بنظرة واحدة، حيث اعتبر الاقتصاديون بأن كلا المفهومين متماثلان، كما ورأى البعض الآخر بأن مصطلح النمو الاقتصادي يطلق على الدول المتقدمة، في حين أن مصطلح التنمية يطلق على الدول النامية، ولكن الرأي الأصح هو وجود اختلاف بين المصطلحين، لذلك لا بد من توضيح ذلك في هذا المطلب.

أولا- مفهوم النمو الاقتصادي: هناك العديد من الصعوبات التي واجهت الباحثين أثناء محاولتهم إعطاء تعريف للنمو الاقتصادي، خاصة وأن الكثير منهم عادل بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية، كما وذهب البعض الآخر للتمييز بين المصطلحين على أساس تقسيم العالم إلى عالم متقدم وعالم متخلف.

1. **تعريف النمو الاقتصادي:** هناك العديد من التعريفات التي حظي بها مصطلح النمو الاقتصادي، والتي يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

أ- يعرف سيمون كوزنتس S. Kuznets النمو الاقتصادي للدولة بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[4].

ويدل هذا التعريف على ما يلي:

---

[1] إلياس بومعراف، عمار عماري، **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 27-28.

[2] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير-دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 13.

[3] إلياس بومعراف، عمار عماري، **مرجع سابق**، ص 28.

[4] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص 5.

- الاستمرار في الزيادة في الناتج الوطني هو دليل على النمو الاقتصادي، والقدرة على خلق توليفة متنوعة من السلع دليل على النضج الاقتصادي.
- تعتبر التكنولوجيا شرطا أساسيا لاستمرار النمو الاقتصادي.
- لضمان تحقيق النمو المتوقع المصاحب للتكنولوجيا، لا بد من القيام بجملة من التعديلات المؤسسية والإيديولوجية اللازمة لذلك.

ب- كما ويعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وليس النقدي، حيث أن: **الدخل الحقيقي= الدخل النقدي/المستوى العام للأسعار**[1].

ت- أما جوزيف شومبتير Joseph. L. Schumpter فإنه يرى أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، مع اعترافه بالفكر الماركسي فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي والصراع الطبيعي (الصراع الطبقي)، لكنه لا ينادي بإلغائه ويرى أن التنافس بين الرأسماليين دفعهم إلى إحلال أصول الابتكار محل أصول الاستهلاك لتحقيق أقصى ربح ممكن فيزداد الإنتاج بفضل الابتكار ويزداد الدخل فيزداد الطلب على السلع الإنتاجية، لكن النمو يعتمد على عاملين هامين، هما:

- العامل المنظم.
- الائتمان المصرفي[2].

انطلاقا مما تقدم، يمكن ملاحظة الاختلاف الكبير في التعاريف المقدمة للنمو الاقتصادي، حيث أن كل اقتصادي تناوله من زاوية مختلفة عن الزاوية التي قدمه في خلالها اقتصادي آخر، وعليه يمكن اعتبار النمو الاقتصادي تلك الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الإجمالي التي تنتج عنها زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، مع القدرة على توفير السلع اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين من قبل الدولة بصفة دائمة، وتوفير كافة الشروط اللازمة لذلك، سواء تعلق الأمر بسن التشريعات المناسبة أو تغيير توجه الدولة، أو من خلال توفير التكنولوجيا المساعدة على زيادة القدرة الإنتاجية، وتقديم سلع

[1] جمال بلخباط وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 4.

[2] محمد رحالي، **النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية-دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص ص 43-44.

مبتكرة، بهدف ضمان الزيادة في الإنتاج التي تنتج عنها زيادة في الدخل الذي يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك والطلب على السلع، ومنه الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي وهكذا دواليك.

2. **محددات النمو الاقتصادي:** إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة، في ضوء الممارسات العلمية، تكشف عن عدة عوامل أساسية التي تؤثر في عملية النمو، أهمها ما يلي:

أ- **الادخار ورأس المال المادي والبشري:** أغلب البحوث التطبيقية وبالأخص تلك المقدمة من قبل لوفين Levine، ورونات Renett، وأوستيرلي Eusterly، ولويزا Loayza ومونسيال Montiel سنة 1997، تشير إلى أن الادخار والاستثمار المادي يرتبطان إيجابيا ومعنويا بمعدل النمو، في حين أن القليل من البحوث من حاولت الأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار في الدراسة. هذا وقد أظهرت الأزمة الآسيوية بوضوح أن معدل الاستثمار المرتفع لا يقود إلى نمو مستمر[1].

فيما يخص دور رأس المال البشري، يوضح بارو Barro سنة 1991 أن معدل النمو يتوقف إيجابيا على المستوى المبدئي لرأس المال البشري الذي يقاس بمعدلات التمدرس، كما قام بارو Barro ولي Le عام 1993 بدراسة معدلات النجاح الدراسي بالنسبة لفئة البالغين عند المستويات المختلفة (الفئة غير متعلمة، الفئة التي تلقت التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، والتعليم الجامعي) على عينة تضم 129 بلدا خلال الفترة 1960-1985، توصل الباحثان إلى التأثير القوي والمعتبر لمستويات التعليم، أي أن التعليم ينتج عنه آثار إيجابية ومباشرة على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام[2].

ب- **النمو السكاني:** يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك هناك خلاف فيما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي؟

---

[1] محمد جبوري، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 244.

[2] **المرجع نفسه**، ص 245.

ولقد أجريت دراسة في عام 1986 حول علاقة السكان بالتنمية قام بها المجلس الوطني للبحوث National Research Councel في الولايات المتحدة انتهت إلى استنتاج أن النمو السكاني ليس له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي العام[1].

ت- **التقدم التكنولوجي:** يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي وهي: التكنولوجيا المحايدة، والتقدم التكنولوجي الموفر للعمل، والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال[2].

3. **نظريات النمو الاقتصادي:** حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الباحثين والاقتصاديين، ومن ثم فقد تناوله المفكرون والاقتصاديون خلال فترات زمنية مختلفة، واختلف تفسيرهم له وذلك طبقا للزاوية أو المنظور الذي نظر له من خلاله، لذلك نلاحظ تنوعا كبيرا وتعددا في النظريات التي حاولت تفسيره، ومن أبرز هذه النظريات ما يلي:

أ- **النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:** ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

-سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

-التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

-الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

-ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

-حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي

[1] رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص ص 49-50.

[2] **المرجع نفسه**، ص 50.

للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون[1].

وعليه فإن النظرية الكلاسيكية بقيادة آدم سميث Adam Smith تعتبر أن هناك عوامل أساسية للنمو، وأهمها عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية مع توفير بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية.

ركزت المدرسة الكلاسيكية على القطاع الصناعي في عملية النمو وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن تقسيم العمل، الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمال في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الزراعي الذي لا يعتبر حسب سميث القطاع الوحيد المنتج كما كان يرى الفيزيوقراط، ويبقى للقطاع الزراعي دور أساسي في عملية النمو الاقتصادي.

ثم قدم ريكاردو D. Ricardo الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، استنادا إلى آراء سميث، هذه الحالة قد تنتج عن القطاع الزراعي الذي يشهد المردودية المتناقصة من جراء عدم تساوي نوعية الأراضي، ويعطي ريكاردو كذلك أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.

أما توماس مالتوس Thomas Malthus–والمعروف بنظريته الشهيرة عن السكان–فقد رأى أن التزايد المستمر للسكان يشكل ضغطا على الموارد المتاحة لدى الدول، وبالرغم من أنه أشار إلى الاختراعات كنتيجة لعبقرية الإنسان والتي يترتب عليها زيادة الإنتاج، إلا أنه لم ينظر إلى التزايد السكاني على أنه رأس مال بشري يمكن استغلاله والاستثمار فيه لدفع عملية النمو الاقتصادي، بل إنه حذّر من

[1] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، الألوكة للنشر والتوزيع الإلكتروني، http://www.alukah.net/library/0/74320/، 8-8-2018، ص ص 11-12.

حدوث زيادة في النمو السكاني والتي قد تشكل ضغطا على سوق العمل وخاصة في حال استمرار التزايد في حجم قوة العمل مع ضعف الطلب على المنتجات وكذلك الطلب على العمالة.

واتفق جون ستيوارت ميل J. S. Mill مع سميث Smith من حيث أهمية تقسيم العمل، كما أدخل ميل Mill المؤثرات الاجتماعية كالعادات والتقاليد والسلوكيات والمعتقدات السائدة في التحليل الاقتصادي، وحدد الخصائص المميزة للتقدم الصناعي في ثلاثة عناصر، هي: الزيادة في رأس المال والسكان والتحسن في الإنتاج[1].

نقد النظرية: من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث على الرغم من اعتراف الكلاسيك بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة.

ب- **نظرية شومبتير:** تقوم نظرية شومبتير Schumpter في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خططا إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين، ولذا فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين، هما: المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي، ومن خصائص هذه النظرية:

- **الابتكارات:** وفقا لشومبتير تتمثل الابتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجودة من منتجات، وتشمل الابتكارات العديد من العناصر، مثل: إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إنشاء مؤسسات جديدة لصناعة أخرى.

- **دور المبتكر:** خصص شومبتير دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماما، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

[1] غادة رياض السيد أحمد محمد عمارة، **تطور معدلات النمو الاقتصادي وأثرها على التشغيل في مصر بالتطبيق على قطاع الصناعات الغذائية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2016، ص 3.

- **دور الأرباح:** وفقاً لشومبتير فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج، ومن ثم لا توجد أرباح.
- **العملية الدائرية:** طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي، فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل، وذلك أنه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها، ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

وعلى خلاف أفكار شومبتير، نجد أن نظرية كينز أقرب في التحليل لمشاكل الدول النامية، حيث انصب الاهتمام أساسا على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، إلا أن بحث إمكانية تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينيزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار[1].

ت- **النظرية الكينيزية:** اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكينيزية هي:

- **الطلب الفعال:** فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز ضرورة حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
- **الكفاية الحدية لرأس المال:** تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- **سعر الفائدة:** هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.
- **المضاعف الكينزي:** يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج)[2].

على عكس الدول النامية التي تتميز بوجود البطالة الإجبارية، واقتصاد شبه صناعي، فضلا عن عدم وجود مرونة في العرض.

---

[1] https:// ar.wikipedia.org 9-3-2016 20 :40 :12

[2] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008، ص 78.

ث- **نظرية مراحل النمو الاقتصادي لوالت روستو Walt. W. Rostow:** لقد كان روستو ينظر إلى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات من القرن العشرين بأنها سلسلة لمراحل متتالية من النمو الاقتصادي، لا بد لجميع البلدان أن تمر من خلالها. واستنادا إلى دعاة النظرية فإنه بإمكان البلدان المتخلفة أن تتحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال تعبئة الادخارات المحلية والمعونات الأجنبية واستثمارها في القطاعات الإنتاجية كما حصل سابقا بالنسبة للدول المتقدمة.

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي روستو كان له تأثير كبير وصريح على مراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1990، وقد بين روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول[1].

ويمكن توضيح مراحل النمو وفقا لروستو، كما يلي:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** يتميز فيها الهيكل الاجتماعي للمجتمعات بالطبيعة الهرمية، حيث أن العائلة والقبيلة تلعب دورا مهيمنا، وتتصف بوجود سقف محدود من الإنتاج يفرضه مستوى العلم والمعرفة، وأن ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة مع تحركات اجتماعية محدودة.
- **مرحلة ما قبل الانطلاق:** حيث تتهيأ ظروف الانطلاق بتوفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، مثل حد أدنى من الاستثمارات تكون موجهة للنقل ولرأس المال الاجتماعي، والذي يجب أن يفوق 10 % من الدخل الوطني، ويكون محكوما برغبة الأفراد واستعدادهم لاقتراض رأس المال وتحمل المخاطر الاستثمارية، مع توفر عدد كاف من المنظمين الذي يحفز على إقامة مجتمع صناعي بتوجيه الفائض الزراعي إلى الصناعة في ظل حكومة معاصرة وفعالة تعمل على تنظيم الاقتصاد وفق مبدأ تقسيم العمل.
- **مرحلة الانطلاق:** وهي المرحلة الفاصلة، حيث يتوقع أن تحدث دفعة قوية سواء كانت ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية تقضي على عوامل الجمود والفشل وتؤسس لإرساء نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته، من ادخار واستثمار ودخل وطني وأسواق داخلية وخارجية. ويشترط روستو أن تكون نسبة الاستثمار على الأقل بين 5 % و10 % من

[1] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية-حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 39.

الدخل الكلي، وأن تكون نسبة الزيادة في الدخل تفوق معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وإنشاء القطاعات القائدة[1].

- **مرحلة النضوج:** هي المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده ويحقق النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القديمة، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن[2].
- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تتسم بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية التي توفر بذلك مختلف الحاجات الأساسية، ويتحول المجتمع إلى إنتاج سلع الرفاهية بكميات كبيرة، هذا إضافة إلى الاهتمام بالمحافظة على البيئة.

نقد النظرية: لقد لاقت نظرية مراحل النمو شهرة لم تلقاها نظرية أخرى، لما لها من تأثير على الفكر والسياسة الاقتصادية، ولكن كغيرها من النظريات لم تسلم نظرية روستو من النقد، حيث أجمع الاقتصاديون على فشل النظرية في أمرين: الأول يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، والثاني هي إمكانية تطبيقها على الدول النامية، حيث أن روستو وضع نظريته استنادا للظروف التي سادت خلال القرنين 18 و19 مستنتجا بذلك أن كل الدول تمر بالمراحل الخمسة للنمو، غير أن الظروف التي سادت وقتها ليس بالضرورة هي نفسها اليوم، كما أن روستو تفاءل حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

ج- **نظرية الدفعة القوية:** تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات، بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.

يفرق روز نشنتين رودان R. Rodan بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة، ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الاستاتيكية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

---

[1] سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 71.

[2] **المرجع نفسه**، ص 71.

انطلق رودان من فرضية أساسها التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا، وتبدأ عملية التصنيع من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، أي على نطاق واسع مما يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل الوطني، لأن الإنتاج ذي الحجم الكبير من شأنه أن يستثمر رأس المال بكفاءة أكبر.

نقد النظرية: إن الشواهد الواقعية تثبت عدم قدرة الدفعة القوية للاستثمارات كعامل ضروري للتنمية في البلدان النامية، لأن الدفعة القوية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية والذي لا تتوفر عليه البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى عدم توفر العدد الهائل من الكوادر المتنوعة في هذه الدول، كذلك ضيق السوق وتنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة[1].

ح- **نظرية النمو المتوازن:** النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين R. Rodan وآرثر لويس Arther Louis، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

خ- **نظرية النمو غير المتوازن:** تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتساوي مع جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها هيرشمان Hershman الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية[2].

ثانيا- مفهوم التنمية وتطورها التاريخي: يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى "بعملية التنمية".

[1] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري-قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص ص 12-13.

[2] politics-constantine.yolasite.com/.../التنمية%20الاقتصادية.docx 5-10-2017 15 :44 :28

ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال–في الستينات من هذا القرن–في آسيا وإفريقيا بصورة جلية، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم[1].

1. **التطور التاريخي لمفهوم التنمية:** لقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ ح. ع. 1، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث Adam Smith في الربع الأخير من القرن 18 وحتى ح. ع. 2 إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن 19، كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization أو التصنيع Industrialization.

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، بالإضافة إلى استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه الاجتماعية[2].

---

[1] نصر عارف، **مفهوم التنمية**، أنظر الموقع:
faculty. Ksu.edu.sa/belaichi/clases/…/ مفهوم% 20التنمية . pdf 27-9-2017 14 :16

[2] نبيلة فالي، **التنمية–من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7–8 أفريل 2008، ص ص 4–5.

2. **تعريف التنمية:** تعرف التنمية كما يلي:

أ- **التنمية لغة:** هي "النماء" أو الازدياد التدريجي"[1].

وفي الإنجليزية يأتي مصطلح Development من الفعل To Develop بمعنى: يوسع، يوضح، يكشف عن، ينمى، يبسط تدريجيا، يتجلى، ينشئ...

ويتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ التنمية من "نما" بمعنى الزيادة والانتشار، أما لفظ النمو من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا.

فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه[2].

ب-**التنمية اصطلاحا:** اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين، ويعود السبب في ذلك إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج الوطني وزيادة في دخل الفرد، يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي[3].

ت- **تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية:** هي مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] محمد بوناب، لطفي بوناب، **واقع وتقييم تجربة التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10 ديسمبر 2014، ص 508.

[2] أمينة فلاح، **دور النيباد في تفعيل دور الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 61.

[3] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن بن سانية، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الإسلامي-الواقع.... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص 3.

والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة الوطنية ولتساهم في تقدم البلاد[1].

كما تعرف التنمية بأنها تلك العملية التي تعبر عن مرحلة تغيير أو إصلاح في:

- النمو الاقتصادي.
- العدالة في التوزيع.
- التغيير الاجتماعي والثقافي.
- التحول الاجتماعي.
- التحضر[2].

ث- كما يمكن تعريف التنمية بأنها: اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية[3].

انطلاقا مما تقدم يمكن وضع التعريف التالي للتنمية: التنمية عبارة عن تلك العملية التي بموجبها يتم تسخير الوسائل والإمكانيات اللازمة قصد استغلال القدرات البشرية والمادية بطريقة تتلاءم مع البيئة العامة وتعمل على توفير مختلف الحاجيات الأساسية وفقا للمتطلبات الحالية والمستقبلية.

ثالثا- الفرق بين التنمية والنمو: يفرق الكثير من الاقتصاديين بين التنمية والنمو من عدة أوجه، حيث يعتبرون بأن التنمية أشمل من النمو، وذلك من خلال الجوانب التالية:

1. من الاقتصاديين من يعتبر أن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة.
2. النمو يحقق تلقائيا دون تخطيط مسبق، أما التنمية فعملية مفتعلة تعتمد على جهد منظم.
3. النمو لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث، معدل العمر، التعليم، الصحة...

---

[1] محمد بالخير، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية-دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنظيم والعمل، منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 10.

[2] www. Cpas- egypy.com/pdf/baher/dr/002.pdf 27-9-2017 15 :41

[3] فؤاد جدو، **التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر**، ملتقى حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 5.

4. يركز النمو على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره[1].

إن التنمية لا تتطابق مع النمو بأي شكل من الأشكال، فالتنمية عبارة عن عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية شاملة، ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط.

وهناك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترافقة بتغيرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال حقبة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات باتجاه التنمية[2].

إذن فالتنمية تنطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع. وهدف التنمية هو إحداث تغير وتحول في البناء الاجتماعي، وفي العلاقات السائدة بين الناس، والتنمية ليست نموا اقتصاديا فحسب، ذلك لأنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع ودون جهود مناسبة للصحة أو التعليم، ودون اهتمامات بحاجيات الريف، والتنمية يقصد بها التدخل المقصود لتحقيق النمو بصورة سريعة الخطى في حدود فترة زمنية معينة تحددها خطط التنمية، فزيادة السكان في مجتمع ما قد تنمو وتتزايد دون تدخل من قبل الدولة أو المجتمع.

والحقيقة أن الفرق بين مفهوم النمو والتنمية كالفرق بين التطور وعملية التطوير المقصودة[3].

رابعا- الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم الأخرى:

هناك العديد من المفاهيم التي يعتقد البعض بأنها تعادل مفهوم التنمية ولكنها ليست كذلك، ومن أهم تلك المفاهيم، ما يلي:

---

[1] محمد اليامين موساوي، **دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية-دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 30.

[2] نصر عارف، **في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها**، أنظر الموقع:
www.wasatia.org/storage/book3/4.pdf 29-9-2017 12 :00

[3] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 33.

1. **التنمية والتغير:** إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.
2. **التنمية والتطور:** إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلاله بمراحل ثابتة ومحددة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.
3. **التنمية والتقدم:** مصطلح يأتي كمرحلة نهائية وأخيرة بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.
4. **التنمية والتحديث:** التنمية تعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية على حل مشاكل التنمية.

أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث لأنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف.

المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية، أهداف التنمية.

مما لا شك فيه أن ظهور مصطلح ما أو مفهوم معين لا يكون عبثا أو من فراغ، وإنما يرجع ظهوره لأسباب وعوامل كامنة برزت إلى السطح لتؤدي إلى ظهور ذلك المفهوم، ونفس الشيء ينطبق على مصطلح التنمية، حيث لعبت جملة من العوامل دورا كبيرا أدى إلى ظهور هذا المصطلح إلى العلن، وببروزه فإنه بذلك أصبح أمرا محتما يستند إلى جملة من المبادئ ويسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، التي تؤدي إلى تحقيق جملة من المزايا للمجتمع، أو تؤدي إلى سلسلة من التكاليف التي يصعب على المجتمع تحملها.

أولا- العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية: هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية، منها:

1. **العامل الأول:** سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.
2. **العامل الثاني:** ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929-1934، الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وما ترتب على ذلك من موجات البطالة والمشكلات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على كافة الوحدات بالمجتمع.

3. **العامل الثالث:** الحرب العالمية الأولى والثانية وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.
4. **العامل الرابع:** حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية تتناسب مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بقضايا التنمية لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة كانت تمر بها هذه الدول، تشمل قضايا البنية الأساسية والبعض الآخر يرتبط بسلوكيات أفراد المجتمع التي ورثها عن الماضي.
5. **العامل الخامس:** التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى، مما دفع العلماء في كثير من التخصصات الاقتصادية والاجتماعية إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.
6. **العامل السادس:** نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي، التي كان لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية[1].
7. **العامل السابع:** ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة التي مست كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية.
8. **العامل الثامن:** النمو السكاني السريع خاصة بعد ح. ع. 1، فهذه الفترة شهدت أكبر فترة استقلال، كما شهدت تطورات كبيرة في مجال الطب، وهذا ما أدى إلى نقص نسب الوفيات وزيادة الولادات[2].

ثانيا– أهداف التنمية: لكل مجتمع موارده وإمكانياته، وبالتالي أهدافه الخاصة به لتحقيق التنمية، لكن هناك جملة من الأهداف المشتركة التي يسعى كل بلد إلى تحقيقها، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1. زيادة إتاحة وتوزيع السلع الأساسية الضرورية للحياة مثل الغذاء والسكن والأمن.
2. **رفع مستوى المعيشة:** متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليما أفضل واهتماما أكبر بالقيم الثقافية والإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا غزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار دنيا للطباعة والنشر، مصر، 2011، ص ص 15–16.

[2] سوسن مريبعي، **التنمية البشرية في الجزائر–الواقع والآفاق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص ص 12–13.

3. توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس والدول، بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية[1].

4. **زيادة الدخل الوطني:** يعتبر من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها وارتفاع معدل نموها الديمغرافي، ومنه لا يمكن الوصول إلى القضاء أو حتى التقليص من هذه العوامل دون الزيادة في الدخل الوطني.

5. **تقليل التفاوت في الدخل والثروة:** تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، إذ أن فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثروة، بينما لا تتحصل غالبية أفراد المجتمع إلا على النسبة الأضعف منها، وهذا الاختلاف والفارق الكبير بين الفئتين يؤدي إلى شعور الأغلبية بعدم وجود للعدالة الاجتماعية، ولهذا فالهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسساتية وسياسية تعمل على تحقيق العدالة، كما تعمل التنمية كذلك على التقليل من التفاوت التكنولوجي مقارنة مع الدول المصنعة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي[2].

المطلب الثالث: أنواع التنمية.

يمكن التمييز بين العديد من الأنواع التي تمثل التنمية، منها ما يلي:

أولا- التنمية الاجتماعية: هي عمليات تغير اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة، بمعنى أنها عملية تغير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم[3].

وبالنسبة لأهمية التنمية الاجتماعية، فتبدو في النقاط التالية:

1. يشعر الأفراد في ظل التنمية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع أو الدولة. وهي تغرس في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركات الوجدانية

---

[1] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر 2000-2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر3، 2012، ص 31.

[2] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية-دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، منشورة، الجزائر، 2012، ص ص 59-60.

[3] https:// ar.wikipedia.org/wiki/ تنمية_اجتماعية 13-10-2017 13 :27

الجمعية. أما المجتمعات التي تقوم على التسلط واستبعاد الفرد أو استبعاد المجتمع لغيره من المجتمعات، فلن يكون لوجودها معنى إيجابي.

2. تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين المجتمع أو الدولة وضمان استقراره وعدم جنوحه إلى الانحراف والالتجاء إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده، وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية، لأن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان على قوة مفروضة على الأنظمة والقوانين الداخلية أو على اتفاقات ومعاهدات دولية، وإنما تقومان على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد، وتوحد أفكارهم ومشاعرهم، وتعمل على تكامل وظائفهم وإتحاد مواقفهم.

3. تعتبر التنمية والإنعاش الاجتماعي عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها، فوظيفة الإنعاش تتعدى حدود الوطنيات للدول، وبذلك يعتبر عاملا أساسيا في تقريب وجهات النظر بين مختلف الدول وتحقيق التفاهم بينها وإشاعة السلام بين ربوعها.

4. تغرس فكرة التنمية الاجتماعية في أفراد المجتمع الفضائل الروحية والمعايير الأخلاقية والمعاني الإنسانية الرفيعة التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع، وحساسية الأفراد وأذواقهم، ذلك أن الاشتراك في برامج الإنعاش والمساهمة في ميدان الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي يخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى آفاق أوسع نطاقا ويدريه على مشاعر وانفعالات مجتمعية أساسها الإيثار وحب الغير والتضحية بالذات، ومثل هذه المشاعر المجتمعية ضرورية جدا لتعزيز الوجود الجمعي، أما الأنانية وحب الذات فهي مبادئ منفرة لا تتفق مع هذا الوجود[1].

ثانيا– التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[2].

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية–اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص 59–62.

[2] حجيلة رحالي، رفيقة بوخالفة، **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، مقالة منشورة عبر الرابط: www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/.../article-3-n3.pdf 27-9-2017 14 :11

أهداف التنمية الاقتصادية: تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى في البلد الواحد، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، ومع ذلك فإن هناك أهدافا أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **زيادة الدخل الوطني:** تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك من خلال إتاحة الفرص للأفراد للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي.
2. **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة، ومن هذا نجد أن هدف رفع مستوى المعيشة إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر[1].
3. تحقيق العدالة في امتلاك وسائل الإنتاج.
4. توفير فرص العمل للسكان لتخفيف الفقر[2].
5. **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي، إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل الوطني وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع المدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عال من دخله الوطني، بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله الوطني، وهذا التفاوت في توزيع الدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع.
6. تعديل التركيب النسبي، ويعني عدم قدرة الدولة على الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل الوطني[3].

---

[1] موسى سعدواي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 4–5.

[2] https:// digiurbs.blogspot.com/2012/blog-post_6734.html 13-10-2017 13 :53

[3] https://www.almesryoon.com/story/413527/ التنمية-الاقتصادية-وكيفية-تحقيقها 13-10-2017 14 :06

ثالثا- التنمية الإدارية: التنمية الإدارية هي عملية حركية مستمرة متطورة ومتجددة وشاملة ومتكاملة تقوم على أركان خمسة متوازنة، هي:

1. فهم العوامل البيئية المؤثرة في المنظمة واكتشاف تفاعلها معها وانعكاساتها عليها.
2. تنمية الموارد البشرية: أي إيجاد العنصر البشري المؤهل الذي تترجم به أهداف الإدارة إلى أفعال.
3. تصميم البناء الإداري القادر على استيعاب أنشطة الإدارة.
4. دراسة أساليب وإجراءات العمل القائمة، والعمل على تبسيطها وكسر حلقات الروتين المعقد.
5. دراسة وتحديث الأنظمة التي تحكم العمل، بحيث تناسب البيئة التي تعمل فيها وتواكب متطلبات العصر[1].

رابعا- التنمية المحلية: تعرف التنمية المحلية بأنها القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا، وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية[2].

عناصر التنمية المحلية: أربعة، هي:

1. **برنامج مخطط:** يرتكز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، ذلك أن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية وإنسانية، لكي تحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.
2. **المشاركة الجماهيرية:** من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية، أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيرا وعملا في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة، عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والادخار.

---

[1] رفيق بن مرسلي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق-دراسة حالة الجزائر 2001-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص ص 23-24.

[2] عثمان بن شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية-دراسة حالة البلدية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 73.

3. **المساعدات الفنية:** وهي ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين، هما: العنصر البشري والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجا كبيرا في الحياة الاجتماعية، ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية، أي المساعدة الفنية البشرية والمساعدة الفنية المادية وكلاهما يكمل الآخر.
4. **التكامل بين الاختصاصات:** من القواعد الأساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض، وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاجتماعية مثلا عن الظواهر الاقتصادية، فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل التأثير والتأثر[1].

أهداف التنمية المحلية: عديدة، منها:

1. وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض به اقتصاديا واجتماعيا.
2. الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي.
3. رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.
4. وضع حلول ناجعة للمشكلات[2].

خامسا- التنمية الشاملة: هي الدمج بين العناصر أو بين التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، فلا تقام المشروعات بمعزل عن المجتمع وعن السلطات المحلية، ويكون مصدر اقتراح المشروعات التنموية هو الحاجيات الأساسية للمستفيدين على المستوى المحلي والإقليمي وعلى مستوى الدولة. كما يتركز على الاهتمام بالموارد المحلية والتدريب وإشراك المواطن المحلي في التنفيذ، وبذلك يتم استيعاب التقنية بما يهيئ لإحداث نهضة شاملة وتغيير في الحياة.

سادسا- التنمية البشرية: وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990، تعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد. ويقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون

---

[1] نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010، ص 25.

[2] عبد الرحمن محمد الحسن، **دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان**، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 116.

مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاث على جميع مستويات التنمية البشرية، هي: أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة[1].

سابعا- التنمية التشاركية: هي مسلسل تواصلي يمكّن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ بعين الاعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية.

بناء على التعريف، فإن أي عمل تشاركي ينبغي أن يتضمن العناصر التالية:

1. عنصر الحوار.
2. عنصر الالتزام الذي هو نتيجة للتواصل والحوار.
3. عنصر الاعتماد على المعنيين المباشرين في تحديد الاحتياجات والأهداف.
4. عنصر وضوح القرارات ودقتها[2].

ثامنا- التنمية السياسية: هي عملية تغيير اجتماعية متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مستوى الدول الصناعية.

تاسعا- التنمية الثقافية: تعني التنمية الثقافية التغيير التقدمي الذي تزيد الثقافة بمقتضاها كما وكيفا وتتوسع آفاقا وأبعادا وتتطور وتزدهر.

ويمكن تعريفها على أنها تلك المنهجية التي تستوعب كل منتجات المجتمع لتحوله في النهاية إلى أنشطة فكرية واجتماعية يتم ممارستها في المجتمع ويتفاعل معها الأفراد بأساليب متفاوتة بحيث تكون في النهاية عنصرا أساسيا في تحديث إدراكهم لواقعهم[3].

عاشرا- التنمية الذاتية: هي استعادة الناس للمبادرة وحقهم في الاختيار، اختيار أهداف الحياة ومعنى التقدم ومضمونه، وحقهم في المشاركة في التنمية وفي بناء مستقبل المجتمع أو الأمة. والتنمية الذاتية هي تمكين أبناء المجتمعات المحلية تنظيميا وعلميا وتكنولوجيا كي يكونوا منتجين ومبدعين[4].

---

[1] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص ص 21-22.

[2] Tazawad.yoo7.com/t14156-topic 13-10-2017 15 :02

[3] زينب زموري، **ماهية التنمية الثقافية-دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، مارس 2014، ص 149.

[4] www. Mahaarat.com/ ?p=785 13-10-2017 15 :20

أما بالنسبة للتنمية المستدامة، فسيتم الحديث عنها بتفصيل أكثر فيما تبقى من مباحث هذا الفصل.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة وخصائصها.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب التطورات الكبيرة التي طالت العالم وخاصة في ظل التزايد المستمر وبصورة خطيرة للتلوث البيئي.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

عرف مفهوم التنمية عدة تطورات، فخلال الأربعينات عرفت التنمية على أنها نمو اقتصادي، حيث كان مفهومها مقتصرا فقط على الجانب الاقتصادي، ولكن مع نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعادا اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو. فقد تجسدت هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، كما تجسدت في نموذج تودارو Todaro الذي تحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية واحترام الذات وحرية الاختيار[1].

وبالتالي خلال هذه المرحلة فقد تطور مفهوم التنمية من كونها زيادة في الناتج الإجمالي الداخلي للدولة الذي ينتج عنه زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، إلى إضافة جانب تقليل الفقر وإزالة عدم المساواة، وعليه يمكن القول بأن هذه المرحلة هي المرحلة التي ظهر فيها مفهوم التنمية الاجتماعية.

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر ستوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، وكان بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة. ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وصدرت وثيقة دولية هي: Report Of United

[1] إلهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية–دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 61.

Nation Conber On The Human Environment وتتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

وبناء على ذلك فقد ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم[1].

وفي عام 1983، اجتمعت الأمم المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيسة الوزراء النرويجية السابقة غرو هارلم، وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أربع سنوات نشرت المجموعة تقريرا لمعالجة هذه القضايا بعنوان "مستقبلنا المشترك" (المعروف أيضا باسم تقرير برونتلاند)، قدم التقرير تحليلا دقيقا لحالة البيئة فضلا عن نشر تعريف للتنمية المستدامة[2].

ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية)، والتنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

وفي عام 2002، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة، إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة عام 2002 ينطوي على تقدم ناضج، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان يعتقد في عام 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصّله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات، فتحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية[3].

ويمكن توضيح التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، من خلال الجدول التالي.

---

[1] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص ص 192-193.

[2] فطيمة مبارك، **التنمية المستدامة-أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، يناير 2016، ص 15.

[3] نبيلة فالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 9-10.

جدول رقم(2-1): يوضح التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

السنة	الحدث
1968	إنشاء نادي روما الذي جمع عددا كبيرا من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
1972	نادي روما ينشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وينشر توقعات سنة 2100، ولعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادي في العالم سوف يحدث خللا خلال القرن الحادي والعشرين بسبب التلوث وتعرية التربة ونضوب الموارد والطاقة...إلخ، وفي نفس السنة تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم، تم فيه الدعوة إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية وكذا ضرورة تهيئة الجنوب.
1987	تم بلورة تعريف حول التنمية المستدامة (تقرير برونتلاند).
1992	على غرار الكوارث الصناعية التي حدثت في العالم (تشرنوبيل* مثلا) وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة فعقدت قمة الأرض في البرازيل في ريو دي جانيرو حضرها أكثر من 100 رئيس دولة و30 ألف مشارك من كل أنحاء العالم.
2002	اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانسبرغ والتوقيع على المعاهدة التي تضمنت وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: حدة فروحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 125-126.

أهم مؤتمرات التنمية المستدامة: يمكن إبرازها كما يلي:

* التي وقعت في مفاعل تشيرنوبيل، تعد أكبر كارثة نووية شهدها العالم. في يوم السبت 26 أبريل من عام1986 حيث كان ما يقارب من 200 موظف يعملون في مفاعل الطاقة النووي بينما كان يتم إجراء عملية محاكاة وتجربة في الوحدة الرابعة التي وقع فيها الانفجار. كما ساهم عامل بنية المفاعل في الانفجار حيث أن التحكم في العملية النووية كان يتم بأعمدة من الجرافيت.

في حين أن رئيس الفريق انتبه إلى الخطر وحاول إغلاق المفاعل مما جعل أعمدة الجرافيت تنزل في قلب المفاعل وتبطئ من سرعة التفاعل النووي وتخفض الحرارة، إلا أن هذه الطريقة جعلت الحرارة تزداد لوهلة قبل أن تشرع في الانخفاض، وبما أن المولد كان غير مستقر والدورة الحرارية مشوشة من آثار الاختبار، كان هذا هو العامل الذي أدى إلى اعوجاج أعمدة الجرافيت وعدم إمكانية إسقاطها في قلب المفاعل وجعل الحرارة ترتفع بشكل كبير وتشعل بعض الغازات المتسربة وتتسبب في الانفجار. نتج الخلل عن تراكم أخطاء بشرية وقلة خبرة المهندسين الشبان الذين قاموا بالمنوابة تلك الليلة، وأدى ذلك إلى حدوث اضطراب في إمدادات الطاقة في جمهورية أوكرانيا السوفياتية، كما أدى إلى إغلاق المصانع وتعطل المزارع وبلغت الخسائر المادية ما قيمته أكثر من ثلاثة مليارات دولار أمريكي، وقد لقي36 شخصا مصرعهم وأصيب أكثر من 2000 شخص.

أولا- مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية عام 1972: يعتبر مؤتمر البيئة الإنسانية الذي انعقد في عام 1972 بداية الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث تمخض عنه إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية، ويعتبر هذا الإعلان أساس الحق في البيئة كحق من حقوق الإنسان، ونص المبدأ الأول منه على أن للإنسان حقا أساسيا في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له العيش في كرامة ورفاهية، وله واجب في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

كما اعترف المؤتمر بحق الدول في حماية واستغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الخاصة بها، وضمان عدم استنزافها، ولتحقيق ذلك فرض البند 13 على الدول تبني سياسة متقاربة ومتكاملة ومتناسقة لتخطيطها التنموي تضمن توافق التنمية مع حماية البيئة وتعزيزها.

كما حدد هذا المؤتمر العلاقة بين التنمية وحماية البيئة، فلكي تكون التنمية مستدامة لا بد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

ومع أن استجابة غالبية الدول لسياسات حماية البيئة كانت بطيئة خلال العقد الذي أعقب مؤتمر ستوكهولم، خاصة بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة المتعلقة بحقوق وواجبات الدول عام 1974، التي أكدت على حق الدول في التنمية، إلا أن نهاية السبعينات وبداية الثمانينات شهدت تجاهلا واضحا للقضايا البيئية في الدول المتقدمة مع انفتاح هذه الأخيرة على السوق، وتخليها عن مسؤوليتها عن الآثار البيئية السلبية الناتجة عن التنمية الاقتصادية لها، ولذا يمكن القول بأن الاتجاه السائد في تلك المرحلة كان بعيدا عن أي إجماع دولي تجاه قضايا البيئة[1].

ثانيا- مؤتمر ريو حول التنمية والبيئة عام 1992: قمة ريو أو **قمة الأرض** هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتنمية، وكان ذلك من 3 يونيو حتى 14 يونيو 1992.

شارك في المؤتمر 172 حكومة، منها 108 دول أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكوماتها، وحوالي 2400 ممثلا لمنظمات غير حكومية و17.000 شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية (بالإنجليزية: NGO "Global Forum") الذي عقد موازيا للقمة وأطلق عليه المركز الاستشاري[2].

---

[1] رشيد مسعودي، **الرشادة البيئية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق وحريات أساسية، منشورة، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2013، ص ص 25-26.

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88 17-10-2017 18 :55

مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو لم يسبق له مثيل على مستوى مؤتمرات الأمم المتحدة من حيث حجمه ومجال الاهتمام. وبعد مضي عشرين عاماً على أول مؤتمر عالمي عن البيئة، تسعى الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير والتنمية الاقتصادية، وإيجاد السبل الكفيلة لوقف تدمير الموارد الطبيعية وتلوث الكوكب. اتّجه مئات الآلاف من الناس العاملين في شتى المجالات إلى ريو دي جانيرو لاتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لضمان كوكب صحي للأجيال القادمة.

رسالة القمة كانت أنه لا شيء أقل من تغيير وتعديل سلوكياتنا وتصرفاتنا–والذي نقله ما يقارب 10 آلاف إعلامي وسمعه الملايين في أنحاء العالم. إن الرسالة تعبّر عن مدى تعقيد المشاكل التي تواجهنا: إن الفقر، وكذلك الاستهلاك المفرط تسبب بالضرر المؤكد للبيئة. سلمت الحكومات بالحاجة إلى إعادة توجيه الخطط والسياسات الوطنية والدولية لضمان أن جميع القرارات الاقتصادية راعت الآثار البيئية. وللرسالة نتائج مثمرة، الأمر الذي جعل الكفاءة الإيكولوجية مسؤولية الحكومات والأنشطة التجارية[1].

في ريو دي جانيرو، الحكومات–108 ممثلا من رؤساء الدول أو الحكومات–اعتمدت ثلاث اتفاقيات رئيسية تهدف إلى تغيير النهج التقليدي في التنمية، وتتمثل هذه الاتفاقيات في:

1. جدول أعمال القرن 21: وضع برنامج عمل شامل للعمل العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة.
2. إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: سلسلة من المبادئ التي تحدد حقوق ومسؤوليات الدول.
3. بيان مبادئ الغابات: وهي مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تم فتح باب التوقيع على اثنتين من الاتفاقيات الملزمة قانونا التي تهدف إلى منع تغير المناخ العالمي والقضاء على تنوع الأنواع البيولوجية، وإعطاء لمحة عالية لهذه الجهود، وتتمثل هاتين الاتفاقيتين في:

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
2. اتفاقية التنوع البيولوجي[2].

[1] **Ibid.**

[2] http://www.arabsciencepedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88 17-10-2017 19 :00

جدول أعمال القرن 21 يتناول المشاكل الملحة اليوم، ويهدف إلى تحضير العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل، وهو يتضمن مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مكافحة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومعالجة الديناميات الديمغرافية)، ولحفظ وإدارة الموارد الطبيعية التي هي أساس الحياة، حماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي، ومنع إزالة الغابات، وتعزيز الزراعة المستدامة على سبيل المثال.

وافقت الحكومات على أن التكامل بين البيئة والشواغل الإنمائية سيؤدي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين المعايير للجميع، وتحسين حماية النظم البيئية وإدارتها على نحو أفضل وأكثر أمانا ومستقبلا أكثر ازدهارا. تنص الديباجة على أنه "ليس هناك أمة تستطيع تحقيق هذا من تلقاء نفسها. معا يمكننا إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة"[1].

برنامج العمل أوصى أيضا بسبل تعزيز الدور الذي تقوم به المجموعات الرئيسية: النساء، ونقابات العمال والمزارعين والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والأوساط العلمية، والسلطات المحلية وقطاع الأعمال والصناعة والمنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية يعتمد جدول أعمال القرن 21 من خلال تحديد حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بهذه القضايا، من مبادئه:

1. أن البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، يحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.
2. أن عدم اليقين العلمي لا ينبغي أن يأخر اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي، حيث توجد تهديدات بأضرار خطيرة أو لا رجعة فيها.
3. أن يكون للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة ولكن لا تسبب ضررا لبيئة الدول الأخرى.
4. أن القضاء على الفقر وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم "لا غنى عنه" من أجل التنمية المستدامة.
5. أن المشاركة الكاملة للمرأة أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] **Ibid.**

6. أن تعترف البلدان المتقدمة بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية والتكنولوجيات والموارد المالية التي تحت تصرفها[1].

ثالثا- قمة كيوتو لتغير المناخ عام 1997 اتفاقية كيوتو Kyoto Protocol : تمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي(UNFCCC or FCCC)، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل في الفترة من 5-14 يونيو1992. هدفت المعاهدة إلى تحقيق تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون التدخل البشري الخطير في النظام المناخي[2].

يقوم بروتوكول كيوتو على أساس اتفاقية قمة الأرض التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992. وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغيرات التي تطرأ على المناخ وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر.

وفي 11 كانون الثاني عام 1997، تم اعتماد هذه الاتفاقية والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة ما بين عامي 2008 و2012 بمعدل لا يقل عن 5 بالمئة مقارنة بمستويات عام 1990. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 16 شباط 2005، وفي تشرين الثاني 2009 وقعت 187 دولة وصادقت على البروتوكول[3].

التزامات الاتفاق: ويتضمن هذا الاتفاق مجموعتين من الالتزامات: المجموعة الأولى عبارة عن عدد من الالتزامات والتي تتكفل بها جميع الدول الأعضاء، وأما المجموعة الثانية فتتحملها الدول المتقدمة عن الدول النامية، وهي كالتالي:

---

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88 **op.cit**

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88 17-10-2017 15 :03 :31

[3] http://kawngroup.com/kyoto-protocol/ 17-10-2017 15 :05 :28

1. قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب مختلفة (ويعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون المسؤول الأول عن هذا التلوث المناخي بنسبة تقارب الخمسين بالمئة بالإضافة إلى كل من غاز الميثان وغاز النتروز (غاز الضحك) والهيدوركربونات المهلجنة وهيكسا فلوريدات الكبريت).
2. المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها كالغابات والتي تعد كمستودع لهذه الغازات، عن طريق امتصاصها وإخراج الأكسجين لأهل الأرض.
3. إقامة بحوث لدراسة نسب انبعاث هذه الغازات وسلبياتها ومشاكلها، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية.
4. التعاون في مجالات التطوير والتعليم لبرامج تدريب وتوعية الناس في مجال تغير المناخ بهدف التقليل من هذه الغازات الضارة.
5. العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.
6. تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والفقيرة.
7. تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية وبطيئة النمو في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتعايش معها[1].

وقد أدخلت الاتفاقية آليات تهدف لربط التلوث البيئي بالجانب الاقتصادي، يمكن ذكرها كما يلي:

1. حيث أن لكل منشأة صناعية الحق بحصة محددة من الغازات المنبعثة، فإذا تعدتها تحتم عليها شراء حصص إضافية من مصانع أخرى أطلقت غازات أقل مما يحق لها، وعليه يمكن للمنشآت التي اقتصدت في كمية الغاز المسموح لها بإطلاقه بيع الحصص التي لا تحتاجها وتحقيق أرباح من وراء ذلك (وقد بدأ الاتجار بحصص الانبعاث في دول الاتحاد الأوروبي) ما يؤدي بالتالي إلى عدم إلزام الدولة المشترية بخفض كميات الغازات المنبعثة من أرضها.

2. تشجع الاتفاقية على إقامة مشاريع بيئية بين الدول الموقعة، فقد أوجدت آلية تدعى آلية النمو الصناعي النظيف.

3. استثمار الدول الصناعية لأموالها في مشاريع بيئية داخل دولة نامية كمشاريع توليد الطاقة من مصادر متجددة، إضافة للترتيبات والتدابير المتعلقة بحماية الغابات في الدول النامية.

[1] **Ibid**.

العقبات في طريق الاتفاقية:

هناك ثلاث عقبات تقف في طريق هذه الاتفاقية، هي:

العقبة الأولى: انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاقية علما أن ربع كمية الغازات المنبعثة في العالم تنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية. وسبق لواشنطن أن وافقت على الاتفاقية تحت إدارة كلينتون لكنها لم تصادق عليها، وفي عهد بوش عادت وأعلنت انسحابها منها.

العقبة الثانية: في الدول التي تقف على عتبة التصنيع مثل الصين والهند والبرازيل، وفي المرحلة الأولى أعفت الاتفاقية هذه الدول من خفض نسبة الغازات المنبعثة بسبب محدوديتها مقارنة بالدول الصناعية، إلا أن صناعاتها آخذة بالتطور وانبعاثاتها تزداد ويجب مشاركتها.

العقبة الثالثة: في الانبعاثات التي تطلقها وسائط النقل البحرية والجوية والتي تطلق كميات كبيرة من الغازات بسبب استهلاكها لكميات ضخمة من الوقود، لذا فإن تجاهل هذا المصدر لإطلاق الغازات سيقلل من حجم النتائج الإيجابية التي تحققها الاتفاقية[1].

لكن الاتفاقية لم تصل لتقليص إجباري للانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري أو تحديد جدول زمني صارم للتفاوض بشأن هذا الموضوع.

انتهت المرحلة الأولى من اتفاقية كيوتو عام 2012، بعد ذلك يُنتظر أن تبدأ مرحلة جديدة بهدف الوصول إلى نسبة أقل من الغازات المنبعثة ونذكر أنه عقد مؤتمر نيروبي وتوجه إلى مراجعة اتفاقية كيوتو ما أثار مخاوف الدول النامية من مطالبات بتقليص كبير في كمية الانبعاثات الغازية، ما قد ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي لهذه الدول. ويقدر العلماء أن النسبة الصحيحة التي يتعين الوصول إليها للحد من الآثار المدمرة للاحتباس الحراري هي خفض انبعاث الغازات بمقدار 50 بالمائة.

[1] http://kawngroup.com/kyoto-protocol/ 7-8-2018 17 :52

وقد أظهرت نتائج تقرير أعدته منظمة "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" غير الحكومية أن الدول العربية سوف تكون أكثر دول العالم تضررا من تغير المناخ، الأمر الذي سينعكس سلبا على القطاع الزراعي فيها والذي يعتمد بشكل كبير على الأمطار[1].

رابعا- قمة جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة 2002: أكد المؤتمر على المبادئ التي نادى بها مؤتمر ريو والإعلان الصادر عنه، واتفقت الدول المشاركة على أن حماية البيئة تعد أساسا للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر، كما أكد المبدآن السابع والحادي عشر على المسؤوليات المشتركة والمتباينة لكل دولة فيما يتعلق بالبيئة، كما تعرض المؤتمر للتحديات البيئية التي تواجه العالم، مؤكدا استمرار التدهور البيئي كتناقص التنوع البيولوجي والتصحر والتغير المناخي وتزايد الكوارث الطبيعية.

وأكد المؤتمر على أن إشباع الحاجات الأساسية وتعزيز الحكم الراشد على الصعيد الوطني والدولي، والسياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية المستجيبة لاحتياجات الناس، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين تعد عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة [2].

كما تم اعتماد خطة عمل لتنفيذ نتائج المؤتمر، تقوم على النقاط التالية:

1. تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات، وتعزيز الطاقات المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.
2. تبني سياسات واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، مع مراعاة خصوصيات كل بلد وقدراته ومستوى تنميته.
3. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
4. التأكيد على دور الدول المتقدمة في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، لا سيما في مجالات الصحة والطاقة والزراعة والتنوع البيولوجي، كما حدد المؤتمر آلية التنمية النظيفة التي يمكن أن تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة والتصدي لظاهرة التغير المناخي.
5. بناء القدرات الوطنية في العلم والتكنولوجيا ومساعدة الدول النامية على الحصول عليها.

[1] http://kawngroup.com/kyoto-protocol/ **op.cit** 17-10-2017 15 :05 :28

[2] رشيد مسعودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

6. التعاون الدولي من أجل قيام نظام اقتصادي دولي عادل ومنفتح يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة المشاكل البيئية في إطار توافق دولي[1].

غير أن نتائج مؤتمر جوهانسبرغ جاءت مخيبة للآمال، حيث لم يقتصر الإخفاق على الفشل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الدول المشاركة باستحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور البيئي وهو ما ترجم من خلال ارتفاع مستويات انبعاثات الغازات الدفيئة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتزايد معدلات التدهور البيئي والفقر العالمي وانتشار أنماط إنتاجية واستهلاكية غير مستدامة[2].

أهمية التنمية المستدامة: تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم.

كما تتجلى أهمية التنمية المستدامة أيضا من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
2. أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
3. تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.
4. تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم بتفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص 29.

[2] **المرجع نفسه**، ص 29.

[3] جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، مقالة منشورة عبر الموقع:
www.univ-alger3.dz/laboslabo_mondialisation...article_3pdf 5-10-2017 15 :37 :24

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة.

قبل الشروع في إعطاء تعريف للتنمية المستدامة، لا بد أولا من تعريف الاستدامة ومستوياتها.

أولا- تعريف الاستدامة: يقصد بالاستدامة الإجراء الذي يتم بموجبه استعمال الموارد الطبيعية والاقتصادية بشكل يتوافق مع الحاجات الإنسانية، وبطريقة تضمن الحفاظ على قدرات الأجيال المستقبلية[1].

فهدف الاستدامة يتضمن التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، فهذا المنهج يرى أن التنمية الدائمة لا يمكن بلوغها في دول العالم الثالث إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، كونها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تقوم عليها التنمية، مما يتطلب اتباع سياسات محلية وإجراءات وحوافز تدفع إلى التشجيع على السلوك الاقتصادي "المرشد بيئيا"، وهو ما يسمح بتحقق المكاسب المرتقبة على كل من المدى القصير والطويل وفق الموارد الطبيعية المتاحة والقابلة للتجدد وإقامة المشاريع التنموية الملائمة بيئيا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية[2]. من هنا فإن تحقق هذا الهدف لا يقتصر على الحاجة للمعرفة المحلية وإنما بالمشاركة الكاملة للمستفيدين في عملية التنمية[3].

بناء على ما تقدم، يمكن توضيح مستويات الاستدامة كما يلي:

1. **الاستدامة القوية:** ترتكز وجهة النظر هذه على فكرة أساسية هي أنه على الإنسان أن يكيف حاجاته على ضوء المتاح من الموارد البيئية وعلى نحو يضمن استدامتها ويحافظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا.

فتكون الاستدامة قوية عندما يقع مجال النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية والتي بدورها تمتد لتقع في الدائرة البيئية وبالتالي فإن تلك النشاطات ستنمو بشكل متضائل ولن يستمر

---

[1] رشيد مسعودي، **مرجع سابق**، ص 53.

[2] بغداد كربالي، محمد حمداني، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2010، ص ص 3-4.

[3] **المرجع نفسه**، ص 4.

نموها على المدى الطويل، إذا ما تم الإضرار بالطبيعة بشكل كبير والتي تزودها بالموارد المادية والطاقوية [1].

2. **الاستدامة الضعيفة:** يجد هذا الاتجاه جذوره لدى النيوكلاسيك فهو وإن كان لا ينفي محدودية الموارد الطبيعية فإنه يعول كثيرا على الدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في إطالة الموارد الطبيعية وتعويض الكميات المستنفذة من الموارد الناضبة، كما يعتقد أيضا هذا الاتجاه أن التقدم التقني سيكون قادرا دائما على تغيير أنماط الإنتاج على نحو يجعلها أقل تلويثا وأكثر مراعاة للاعتبارات البيئية.

وتقوم الاستدامة الضعيفة للتنمية على فكرة بسيطة تتمثل في أن الرأسمال الطبيعي يمكن استبداله مع مرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي على اعتبار أن أنماط رأس المال الطبيعي، الاجتماعي، البشري، المالي والتكنولوجي تعد بدائل لبعضها البعض على الأقل بالنسبة لمستويات الأنشطة الاقتصادية الحالية والموارد المتاحة. وعلى عكس الاستدامة القوية تكون الاستدامة ضعيفة عندما يقع التوسع على حساب الموارد البيئية أي وقوع الحقل البيئي ومجال النشاطات الإنسانية ضمن دائرة النشاطات الاقتصادية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة ستنمو بشكل متسارع على المدى البعيد[2].

ثانيا- تعريف التنمية المستدامة: ظهر هذا المفهوم لأول مرة وتم صياغته من خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج، وهو تقرير شرع في إعداده عام 1983.

وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا، إذ أنه ولأول مرة يتم التطرق إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، واندماج هذه الأبعاد الثلاثة في عملية اتخاذ القرار بحيث يصبح هدف المردودية الاقتصادية مرتبطا ومقترنا بالحفاظ على البيئة الطبيعية، ومرهونا بتحقيق العدالة الاجتماعية، ويؤكد تقرير برونتلاند على الارتباط الوثيق بين هذه الأبعاد، بحيث لا يمكن تطبيق استراتيجية تنمية مستدامة دون دمج هذه المكونات[3].

---

[1] سناء مصباحي، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص ص 103-104.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 104-105.

[3] عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 9، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 218.

لقد حظيت التنمية المستدامة بأكثر من 60 تعريفا، وما هذا إلا دليل على صعوبة إعطاء تعريف موحد لها، ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

1. تعرف الفاو FAO التنمية المستدامة بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[1].
2. في حين عرفها مجلس حكومات أستراليا عام 1992 بأنها استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل[2].
3. وقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.
4. كما وعرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك العملية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.
5. عرف وليام رولكزهاوس W. Ruckelshaus التنمية المستدامة بأنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة[3].
6. إن التنمية المستدامة بمفهومها العامّ عبارة عن رسم الخطط والاستراتيجيّات لتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية في منطقة محدّدة، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعيّة والصحيّة للمجتمع وتحسين مستوى الحياة لديه، والتنمية المستدامة هي استخدام وسائل لاستغلال الموارد الطبيعية مع المحافظة على ديمومتها ومنع استنزاف هذه الموارد[4].

---

[1] عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 13.

[2] نورة العجلان، **أبعاد ومؤشرات التنمية**، أنظر الموقع:
www.lahaonline.com/static/laha.../dimensions_development.pdf 27-9-2017 14 :25

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة–فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 25.

[4] http://mawdoo3.com 29-9-2017 17 :13 :58

انطلاقا مما تقدم، يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية المستدامة: التنمية المستدامة هي تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام الموارد الطبيعية استخداما أمثلا، بهدف تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، وبالتالي العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية بصورة تكفل إشباع الحاجات الإنسانية والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من التلف والاستنزاف.

بناء على التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة، يمكن استخلاص العناصر الأساسية المكونة لها، والتي لا يمكن للتنمية المستدامة أن تقوم دونها، وهي على النحو التالي:

1. ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.
2. ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
3. أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن، الصحة، مستوى البيئة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان)[1].

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة كغيرها من المفاهيم الأخرى، لديها جملة من الصفات التي تميزها عن غيرها من المفاهيم، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا- الاستمرارية: بحيث يتطلب توليد دخل مرتفع يمكّن من إعادة استثمار جزء منه، حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد وصيانة الموارد[2].

ثانيا- اتساع المدى: يفهم من مصطلح التنمية المستدامة بأنها تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر والمستقبل وتحقيق أهداف الجيل الحاضر وتضمن حماية البيئة لتحافظ على حقوق الأجيال في المستقبل، وهي بذلك تجديد في الفكر الاقتصادي التنموي لكي ينظر إلى المستقبل، وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع المدى.

ثالثا- تعدد الأبعاد: تقوم التنمية المستدامة بالإنسان وللإنسان وتهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة آمنة له. لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي، لأنها تنمية شاملة وذات أبعاد استراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتتعدد الأبعاد داخل استراتيجيتها اقتصاديا واجتماعيا

[1] المعز لله صالح أحمد البلاع، **ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012، ص 157.

[2] مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص 136.

وثقافيا وبيئيا وأخلاقيا وقوميا، لأن التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها والذي لا تتوقف أضراره على الإنسان والموارد داخل الدولة وحدها، بل تخترق تلك الأضرار الحدود السياسية وتتحرك بين الدول، الأمر الذي يستدعي أيضا تضافر جهود الحكومات المختلفة من أجل التصدي لها، وهي بذلك تهتم بالبيئة بمعناها الواسع وتتمركز حولها[1].

رابعا– هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات كما أنها تقوم بتنمية تتجاوز معدلات النمو السكاني، حتى لا يعاني المجتمع من عجز أو يلجأ إلى العوز، ويأخذ الفرد نصيبه من الناتج الوطني أو ما يسمى التنمية المستدامة للنمو الاقتصادي، وتتطلب ضرورة انخفاض معدلات استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة لصالح ارتفاع معدلات النمو في جوانب أخرى كالصناعة والزراعة والتجارة.

خامسا– هي تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة، وأيضاً احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء من حيث عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلا، أو من حيث العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلاً، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة أو ما يسمى التنمية المستدامة للموارد البيئية[2].

سادسا– أنها تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية[3].

سابعا– التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها، فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي.

---

[1] حامد الريفي، **اقتصاديات البيئة–مشكلات بيئية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص ص 270–271.

[2] http://www.alukah.net/culture/0/106505/ 29-9-2017 17 :14 :28

[3] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره**، ص 102.

ثامنا– التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام[1].

وعليه فإن التنمية المستدامة هي عبارة عن تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية والمجال الحيوي لكوكب الأرض[2].

المبحث الثالث: أساسيات التنمية المستدامة.

لكل ظاهرة من الظواهر سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية مجموعة من العناصر والركائز التي تقوم عليها، كما ولديها جملة من المبادئ التي تستند عليها وتميزها عن غيرها من الظواهر الأخرى، فضلا عن سعيها لتحقيق سلسلة من الأهداف التي تتعدد وتتنوع وفقا لدرجة تشعب الظاهرة وتوسعها، كما أن بعض الظواهر على غرار التنمية المستدامة لديها جملة من المؤشرات التي تتكون منها، والتي بناء عليها يمكن تحقيق الأهداف التي تصبو إلى الوصول إليها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.

يمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية المستدامة، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي.

شكل رقم (2–1): يوضح تعريف وأبعاد التنمية المستدامة.

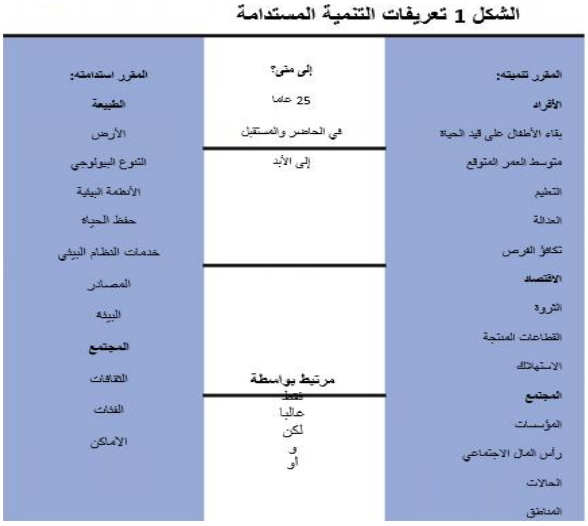

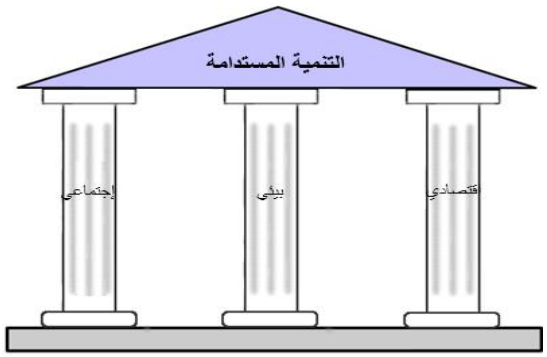

[1] علي فلاق، رشيد سالمي، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية**، مقالة منشورة عبر الموقع:
www.enssea.net/enssea/majalat/253.pdf 29-9-2017 15 :41

[2] هدايا عبد الستار عبد المنعم، **دور السياحة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة–دراسة حالة منطقة البحر الأحمر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2013، ص 67.

المصدر: فطيمة مبارك، **التنمية المستدامة-أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، يناير 2016، ص 14.

أولا- البعد الاقتصادي: إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية هو السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي، كما يلي[1]:

1. **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**: نلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستهلكون بكميات تفوق بكثير ما يستهلكه سكان الدول النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة[2].
2. **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[3].

3. **العدالة في توزيع الموارد**: إن الوسيلة الناجحة للتخفيض من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتجسد هذه الغاية

---

[1] آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول: السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي-التحديات، التوجهات، الآفاق، باجة، تونس، 26-27 أفريل 2012، ص 10.

[2] ياسين عبيدات، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل-دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 9.

[3] www.ausde.org/ausde/750 19-10-2017 14 :45

في العمل على جعل تعادل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد، فغياب العدالة في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية، الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق الأساسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية فهذه العدالة تساعد على تنشيط وتحقيق التنمية المستدامة[1].

4. **تقليص تبعية البلدان النامية:** في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية، حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية، مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها، ولكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان، بالتالي يؤدي ذلك إلى:

أ- استثمارات ضخمة في رأس المال البشري.

ب- التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا الحسنة[2].

5. **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجتها:** تسهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي، ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات.

ويمكن معالجة هذه المشكلات من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة وتوفير الموارد التقنية والمالية الداعمة للتنمية المستدامة.

6. **تقليص الإنفاق العسكري:** تهدف التنمية المستدامة في جميع الدول إلى تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ[3].

ثانيا- البعد الاجتماعي: تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر

---

[1] سناء مصباحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

[2] نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد البيئة، منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص 19.

[3] مؤيد وهيب، **أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة آفاق، المجلد 27، العدد 107، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 153.

على المساواة والإنصاف، ولا بد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة ولجميع فئات المجتمع[1].

ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لذا يمكن القول عنها بأنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم من العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق، أما التنمية بواسطة الناس أي إعطاء فرصة لكل فرد للمشاركة فيها، وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هي الحصول على عمالة منتجة ومأجورة[2].

ومن ضمن المقومات الاجتماعية والجوانب البشرية التي يقوم عليها هذا البعد، ما يلي:

1. **توزيع السكان:** للتوجهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية وتطور المدن الكبيرة عواقب بيئية وخيمة، فالمدن تقوم بتركيز نفاياتها ومواردها فتتسبب في تدمير النظم البيئية المحيطة بها، ومنه فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض بالتنمية الريفية والتثبيت السكاني في المناطق الجبلية وإمدادهم بالمشاريع التنموية التي تتناسب وطبيعة المناطق الريفية كتربية الحيوانات والدواجن وزراعة الأشجار المثمرة واستصلاح الأراضي لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكاني السليم بيئيا[3].
2. **الصحة والتعليم:** إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ووجود قوة حسنة

---

[1] http://mawdoo3.com/ البعد_الاجتماعي 10-10-2017 14 :00

[2] عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 35.

[3] قمير بن ماضي، **دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 63.

للتعليم أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين والفلاحين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع الحيوي حماية أفضل[1].

ثالثا- البعد البيئي: تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية لوجود نشاط بشري والحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي ونقله سليما للأجيال القادمة، ويظهر البعد البيئي في:

1. المحافظة على الجو وذلك بتخفيض التلوث الناتج عن النقل والصناعة والرفع من قاعدة استخدام الطاقة إلى جانب الاعتماد على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، وقوة الرياح...إلخ.
2. حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، لأن فشل صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.
3. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية وهذا من خلال صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.
4. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض وهذا بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، ويتم ذلك بالتعاون بين الدول لمعالجة المخاطر البيئية العالمية.
5. الحد من انبعاث الغازات ويتم عبر الحد من استخدام المحروقات والبحث عن مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية أو استخدام المحروقات بأكفء من البلدان النامية.
6. حماية المناخ من الاحتباس الحراري وهذا لعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية- بزيادة مستوى سطح البحر أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية-يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة[2].

انطلاقا مما تقدم، يمكن إبراز علاقة التداخل بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، فيما يلي.

---

[1] سعاد حفاف، مليكة بوضياف، **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول**، مقالة منشورة عبر الموقع: 40: 18 2017-10-19 www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/.../article-9-n4.pdf

[2] شهرزاد زغيب، لمياء عماني، **البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 6، جامعة مسيلة، الجزائر، 2011، ص ص 250-251.

شكل رقم(2-2): يوضح علاقة التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

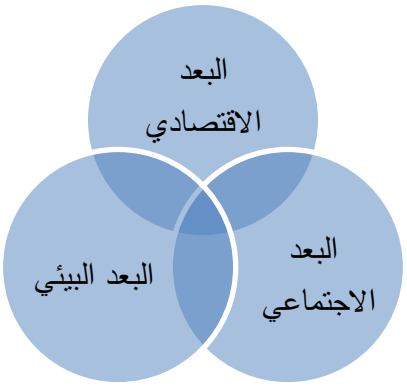

المصدر: من إعداد الطالبة.

انطلاقا من الشكل أعلاه، يمكن الاستدلال على علاقة التداخل بين كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي، بحيث لا يمكن القول بأن هناك تنمية مستدامة إذا غاب أحد هذه الأبعاد، فالأساس في التفرقة بين التنمية المستدامة وباقي أنواع التنمية الأخرى، هو اهتمامها بهذه الأبعاد الثلاثة، وهذا ما لا نجده لدى باقي أنواع التنمية، حيث أن باقي الأنواع كل واحد فيها يركز على جانب واحد ويهمل الجوانب الأخرى، وهذا ما أخذت به التنمية المستدامة في الحسبان.

كما يمكن الاستدلال على علاقة التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة من خلال الجدول التالي.

جدول رقم(2-2): يوضح تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء والماء والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية العذبة والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى	ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء	ضمان الحصول على السكن المناسب	ضمان الاستخدام المستدام أو

والخدمات	لموارد البناء ونظم المواصلات.	بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: أم السعد سراي، **دور الإدارة الصحية في التسيير الفعال للنفايات الطبية في ظل ضوابط التنمية المستدامة بالتطبيق على المؤسسة الاستشفائية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 112.

إلا أن هذه الأبعاد وحدها لا تعبر بصفة كاملة عن مفهوم التنمية المستدامة بالمعنى الكلي، لنقل أنها تمثل هذا المفهوم إلى درجة كبيرة، لكن هناك بعض الأبعاد الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على مسار التنمية المستدامة، كما وتؤثر على كل بعد من أبعادها الأساسية على حدى، ويمكن إبراز هذه الأبعاد، كما يلي:

1. **البعد السياسي:** يؤدي البعد السياسي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وفق مبادئ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وكبح الفساد، حيث تعد التنمية المستدامة مشروعا للسلام باعتبارها قاعدة الحوار بين الدول، حيث يرى العديد من المفكرين أن استدامة التنمية الفعلية تكمن في التقسيم الدولي للثروة وهو ما يفرض طلبات بيئية مختلفة وغير

متساوية بين الدول الفقيرة والغنية، فالعوامل الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تساهم في إعادة توزيع الثروة في العالم بأجياله المتلاحقة[1].

2. **البعد التقني أو التكنولوجي:** هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفء تنقل المجتمع إلى عنصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور، أهمها:

أ- استخدام تكنولوجيا أنظف.

ب- الحد من انبعاث الغازات.

ت- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.

ث- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.

ج- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[2].

والتكنولوجيا المدعومة التي تحافظ على البيئة هي تلك التكنولوجيا التي تقلل التلوث البيئي من خلال التقدم التقني الكبير، ونرى اليوم المجتمع برمته يستفيد من التكنولوجيا التي تصون البيئة.

ويمكن اعتبار التطور التكنولوجي في صالح البيئة والاقتصاد بشكل دائم إذا:

أ- **عمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير:** ويؤدي هذا المعيار إلى حماية صحة الإنسان مع وجود الرفاهية الاجتماعية والبيئية في آن واحد، مما يؤدي إلى خفض تكلفة التلوث والتحكم فيه.

ب- **إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة:** ومعنى ذلك هو أنه يجب على العالم التركيز على الطاقة المتجددة التي تلغي الحاجة إلى الوقود الحفري.

---

[1] أحلام زواوية، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية-دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 141.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 36.

ت- **أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة:** ويعني ذلك أن يكون هناك تكنولوجيا تصون البيئة من خلال التأييد العام لتطوير تكنولوجيا القطاع الخاص، وهذا التطبيق يكون أحد الحلول للمشكلات التقنية أو يجعل حلها ممكنا.

ث- أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية وألا يكون هناك تباين بين الفوائد العامة والخاصة، بمعنى أن يحصل مبتكروا هذه التكنولوجيا على نسبة أرباح تؤدي إلى استرداد عائد الاستثمارات التي أنفقوها على البحث والتطوير.

وبناء على ما سبق فإن البعد التقني يمثل أهمية كبرى لتحقيق التنمية المستدامة من حيث التحول إلى الكفاءة البيئية[1].

ويمكن إبراز علاقة الترابط بين الأبعاد الخمسة للتنمية المستدامة، من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (2-3): يوضح علاقة الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة.

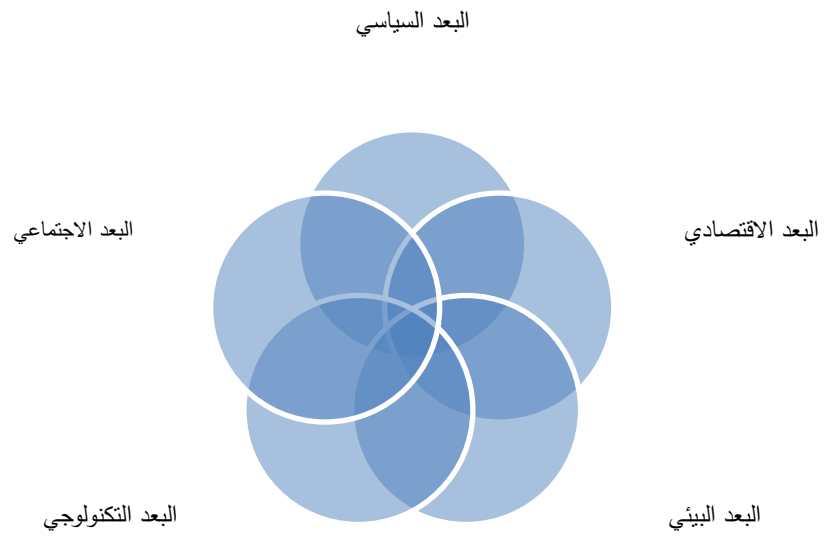

المصدر: من إعداد الطالبة.

حيث يعمل البعد السياسي على توفير الأرضية المناسبة للعمل، من خلال ضمان الأمن والاستقرار، بمعنى ضمان أمن الأرواح والممتلكات، والاستقرار يعني ضمان استقرار الأنظمة السياسية والتشريعات المنظمة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، هذا الاستقرار سيعمل على تشجيع المستثمرين على العمل في كنف هذا الاقتصاد، وبالتالي يزداد حجم الاستثمار، ومنه زيادة الإنتاجية

[1] **المرجع السابق**، ص 37.

وبالتالي توفير المنتجات والإقلال من الاستيراد، وعليه تحسين ميزان المدفوعات، وبالتالي إشباع السوق المحلي والتوجه نحو التصدير ومنه دخول النقد الأجنبي، وعليه هذا يسمح بإنشاء استثمارات جديدة ومنه توظيف يد عاملة أكثر وبالتالي التخفيف من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد صحيا وتعليميا، ومنه تنشيط كافة القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق التنمية، هذا ما يؤدي بالمؤسسات إلى التوجه نحو استخدام الموارد البيئية أكثر فأكثر، فإذا كان النشاط الذي تقوم به مدرا للأرباح، أدى ذلك بهذه المؤسسات إلى استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة ومنه المحافظة على البيئة من التلوث والاستنزاف، وينتج عن ذلك تحقيق التنمية المستدامة، وعليه يمكن استخلاص أن أبعاد التنمية المستدامة مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن لأي بعد أي يكون دون وجود الأبعاد الأخرى.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها، كما ولديها جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولا- مبادئ التنمية المستدامة: لقد خرج مؤتمر ريو ببيان تضمن مجموعة من المبادئ التي تتكون في مجملها من 27 مبدأ، من بين هذه المبادئ ما يلي:

1. حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.
2. لا بد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة.
3. القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
4. حماية البيئة يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها[1].
5. الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح واحتياجات جميع البلدان.
6. لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديمغرافية المناسبة.
7. تلعب المرأة دورا حيويا في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] اليونيسكو، **التربية من أجل التنمية المستدامة**، فرنسا، 2013، ص 5.

8. الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ[1].

كما أن التنمية المستدامة تقوم على المبادئ التالية:

1. **مبدأ التضامن:** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتعبئة وتعاون كل الأطراف من مواطنين، جمعيات، مؤسسات، جماعات محلية، خبراء وغيرهم. وكذلك على مستوى المؤسسة الواحدة، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتضافر جهود كل أفرادها من إدارة، إطارات وعمال بسطاء في جميع المستويات.
2. **مبدأ الوقاية:** يجب أن تكون الحلول التي يتبناها برنامج التنمية المستدامة تسمح بحماية البيئة، تحسين مستوى الحياة وتطبيق طرق إنتاج دائمة. إن المشاريع التي تكون فيها المخاطر كثيرة جدا في واحدة من الجوانب الثلاثة التي تم تقديمها يجب دراستها من جديد، تطويرها أو إهمالها، دون الوقوف كعائق أمام التطورات العلمية والتكنولوجية لأنه من الصعب إيجاد طريقة لتقييم الخطر الناتج عن الآثار السلبية التي يحدثها منتوج مبتكر أو طريقة جديدة للإنتاج[2].
3. **مبدأ الحيطة:** يجب على الحكومات متخذي القرار تطبيق مقاييس الحيطة قدر المستطاع من أجل حماية المحيط الإيكولوجي لتجنب الأضرار الجسيمة التي تهدد حياة البشر، وهذا يستدعي العمل على تغيير آليات التسيير التقليدية واستبدالها بنماذج وآليات جديدة عن طريق المعارف وذلك في إطار استراتيجي بما يضمن استمرار الحياة الإنسانية وفق أحسن الشروط للعيش وتجنب الأخطار البيئية قدر الإمكان.
4. **مبدأ الملوث/الدافع:** تعتبر الجباية البيئية من بين أكثر الطرق فعالية في الحد من التلوث والآثار السلبية، إذ تعمل في إطار هذا المبدأ على إلزام كل طرف يعمل على تلويث المحيط على تحمل

[1] http://political-encyclopedia.org 20-10-2017 15 :50 :03

[2] نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، **ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008، ص ص 3-4.

مسؤولياته، كما تعتبر أداة اقتصادية تسمح بالحصول على التعويضات البيئية وتحميل تكاليفها للملوثين[1].

5. **مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وذلك من منطلق البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي من النظام الكوني ككل. لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة. ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى.

6. **مبدأ المشاركة الشعبية:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكافئ المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير الشكل المناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها[2].

7. **مبدأ تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية[3].

---

[1] علاء الدين بوزناشة، **دور نظم المعلومات التسويقية في إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية ENPEC سطيف**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 5.

[2] سمية مساهل، **دور التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 8.

[3] عبد الرحمن سيف سردار، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

8. **مبدأ الاستفادة من كل دولار:** كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة دون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك). إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصون والاقتصاديون في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية[1].
9. **مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية[2].
10. **مبدأ استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:** إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج[3].
11. **مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال قامت إندونيسيا سنة 1996 بإدخال نظام يتكون من خمس نجوم لتقييم الأداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية[4].

---

[1] عبد الله خبابة، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008، ص 6.

[2] آسيا قاسيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[3] عبد الرحمن سيف سردار، **مرجع سابق**، ص 42.

[4] عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص 6.

12. **مبدأ العمل مع القطاع الخاص:** يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة[1].
13. **مبدأ توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** ينبغي على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني)، والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة[2].
14. **مبدأ تحسين الأداء الإداري والمبني على الكفاءة والفعالية:** فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60 % إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليل، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي[3].
15. **مبدأ إدماج البيئة من البداية:** عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية خير من العلاج بكل تأكيد، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر وتبني ما يعرف بالجدوى البيئية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية[4].

ثانيا– أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من بينها ما يلي:

1. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بالنوع وليس الكم.
2. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل البيئية.

---

[1] آسيا قاسيمي، **مرجع سابق**، ص 13.
[2] عبد الرحمن سيف سردار، **مرجع سابق**، ص 43.
[3] عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص 7.
[4] آسيا قاسيمي، **مرجع سابق**، ص 14.

3. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة[1].
4. **احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
5. **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
6. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات وسبل العيش ووضع الحلول المناسبة لها[2].
7. خلق فرص العمل وسبل العيش والنمو العادل.
8. بيئة عالمية جيدة، وتمويل بعيد الأجل، من خلال التسيير الفعال للطاقات المتجددة الصديقة للبيئة[3].
9. **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
10. **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة

---

[1] إيمان بوشنقير، شبيرة بوعلام عمار، **قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة**، مقالة منشورة عبر الموقع:

rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx 17-10-2017 18 :45 :32

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29-30.

[3] علي فلاق، رشيد سالمي، **مرجع سبق ذكره**.

الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه[1].

11. **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

12. **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

13. **الدخل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص[2].

ويمكن توضيح أهداف التنمية المستدامة من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (2-3): يوضح أهداف التنمية المستدامة.

الهدف	الغاية
1. القضاء على الفقر والجوع الشديدين.	الغاية 1: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا إلى النصف. الغاية 2: خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
2. تحقيق التعليم الابتدائي.	الغاية 3: ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، فتيانا وفتياتا على حد سواء من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين /النوع الاجتماعي وتمكين	الغاية 4: إزالة التفرقة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي.

[1] نبيلة فالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14-15.

[2] كريم زرمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 197-198.

المرأة.	
4. خفض نسبة وفيات الأطفال.	الغاية 5: خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين.
5. تحسين الصحة الإنجابية للأمهات.	الغاية 6: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا والأمراض الأخرى.	الغاية 7: إيقاف انتشار فيروس الإيدز. الغاية 8: إيقاف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية وعكس انتشارها.
7. ضمان الاستدامة البيئية.	الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وعكس الاتجاه في خسارة الموارد. الغاية 10: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام. الغاية 11: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن 100 مليون من القاطنين في المناطق العشوائية بحلول 2020.
8. تطوير شراكة عالمية للتنمية.	الغاية 12: تطوير نظام تجاري ومالي منفتح وغير تمييزي. الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا. الغاية 14: التعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والدول المكونة من الجزر الصغيرة من البلدان النامية. الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير قطرية ودولية لجعل المديونية قابلة للتحمل على الأمد الطويل.

المصدر: رشيدة حمودة، **استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 99.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها للتعرف على مختلف محتويات أو مضمون التنمية المستدامة، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا– المؤشرات الاقتصادية: هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين، هما:

1. البنية الاقتصادية: يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية. يعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في

دولة ما، لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى النمو الاقتصادي من جهة، وانعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى، ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما، ما يلي:

أ- **الأداء الاقتصادي:** يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني.

ب- **التجارة الخارجية:** تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

ت- **الحالة المالية:** تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.

ث- **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** تعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي[1].

2. **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** وهي القضية الرئيسية في التنمية المستدامة نظرا لكون أن أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في العالم هي أنماط غير مستدامة، نجم عنها استنزاف كبير للموارد الطبيعية وإضعاف للقدرة الاستيعابية للبيئة، ومن هنا كان لا بد من إحداث تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر تلاؤما مع البيئة، ومن أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة:

أ- **استهلاك المادة:** تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج.

ب- **استخدام الطاقة:** تقاس بنسبة معدل استهلاك الطاقة السنوي للفرد، نسبة الطاقات المتجددة من الاستهلاك السنوي وكذا كثافة استخدام الطاقة.

ت- **إنتاج وإدارة النفايات:** ويتم قياسها بكمية النفايات الصناعية والمنزلية المنتجة، إنتاج النفايات الخطرة، إدارة النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات[2].

ثانيا- المؤشرات الاجتماعية: تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

---

[1] حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 60.

[2] مريم بوعشير، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 52.

1. **الحد من الانفجار السكاني:** يقصد بالانفجار السكاني زيادة السكان بمعدلات سريعة لا تتواءم مع معدلات التنمية ولا مع طاقات البيئة وإمكاناتها، وهو ما سيحدث ضغطا رهيبا على الموارد الطبيعية وبالتالي ستتدهور هذه الموارد وتستنزف وهو ما يصاحبه–لا محالة–مشاكل بيئية، اقتصادية واجتماعية عديدة.
2. **تحقيق الأمن الغذائي Food Security:** يقصد بالأمن الغذائي توفير المواد الغذائية بأنواعها المختلفة وبالكميات الملائمة وبالقدر الذي يحقق الحد الأدنى الضروري للسكان في جميع الأوقات (العادية أو الاستثنائية) مع وجوب توفر الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق هذا الحد من الأمن[1].

وتشمل مؤشرات الأمن الغذائي، ما يلي:

أ- **التنمية الغذائية المحلية:** هي بعد أساسي من أبعاد الأمن الغذائي، تتحقق من خلال توفير مقومات الإنتاج الغذائي ودعمه ماديا وفنيا لأن الإنتاج الغذائي المحلي يخرج الدولة من دائرة القلق والخوف وعدم الأمن على الرصيد أو المخزون الغذائي اللازم للسكان، وهو مؤشر يجب أن توليه الدول النامية التي تعاني من نقص مواردها الغذائية أهمية خاصة لتأمين الغذاء محليا، لأنه يمثل أهم آلية لضمان الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

ب- العمل على إيجاد مخزون استراتيجي من المواد الغذائية لمواجهة أي تقلبات أو تغيرات في الوضع الغذائي العالمي، أو مواجهة أي تطورات محلية تحول دون توفر الغذاء سواء من مصادره المحلية أو الخارجية.

ت- ضرورة إعادة النظر في السياسة السكانية في الدول النامية وبخاصة الدول التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة انعدام الأمن الغذائي بالعمل على ضبط النمو السكاني وترشيده عند مستوياته المقبولة والآمنة بيئيا وغذائيا للحد من الطلب المتزايد على الغذاء وتقليل الفجوة الغذائية المتنامية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك بقدر الإمكان بما يدعم الأمن الغذائي، وهو مؤشر مهم جدا دونه لا تستطيع غالبية الدول النامية تحقيق أمنها الغذائي، بل سوف تزداد حدة مشكلة عدم توفر الأمن

[1] محمد مسعودي، **آليات دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2، جامعة أدرار، الجزائر، جوان 2014، ص 159.

الغذائي وتفاقم تداعياته البيئية، الاجتماعية والسياسية، لأن الزيادة السكانية الكبيرة والمتسارعة سوف تجهض أي جهد تنموي لتحقيق الأمن الغذائي[1].

ث- **دعم برامج تنظيم الأسرة:** يعتبر النمو السكاني السريع العدو الأول للتنمية المستدامة، ومن ثم علاجه يعني الترشيد والحفاظ على البيئة، ولا بد من التركيز على برامج التوعية لصقل المعرفة والالتزام وتحسين السلوك ليس على مستوى الأسرة الواحدة بل على مستوى المجتمع.

3. **التخفيف من حدة الفقر:** الواقع إذا كان الفقر وسيلة أداء للتدهور البيئي فالفقراء هم في نفس الوقت ضحايا الأضرار بالبيئة ومن ثم فالارتقاء بمستوى معيشتهم في الدول النامية لا يعتبر حتمية أخلاقية إنسانية فحسب بل مؤشرا جوهريا لاستدامة التنمية.

4. **تدعيم دور المرأة في التنمية المستدامة:** إن للمرأة دور في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة باعتبارها هي نصف المجتمع لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية إذا ما استخدمت قدراتها على نحو أفضل على الأقل لحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية، وهي أكثر اهتماما بحالة الأرض ومصير الأجيال وهي مربية مهمة، إذ يأخذ الأطفال الشعور بالانتماء للبيئة من أمهاتهم ويكسبون السلوك اللازم للحفاظ على البيئة، إذ تستطيع الأم "المرأة" المشاركة الفعالة في صنع المستقبل البيئي[2].

5. **الصحة:** يوجد ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والصحة، فالإمداد بكل من المياه المأمونة والصرف الصحي، والتغذية السليمة والغذاء السليم، وبيئة المعيشة الخالية من التلوث، ومكافحة الأمراض، وتوفير الخدمات الصحية يسهم في كفالة الصحة للسكان، وعلى النقيض من ذلك، فإن الفقر ونقص المعلومات والافتقار للتعليم، والكوارث الطبيعية، والانتشار السريع للحضرنة، كلها من العوامل التي يمكن أن تقود إلى تفاقم المشكلات الصحية. وفي كثير من الحالات لم تساير خدمات مكافحة التلوث والحماية الصحية خطة التنمية الاقتصادية، ونتيجة لذلك يرتبط سوء الحالة الصحية بنقص الإنتاجية، خصوصا في القطاع الزراعي المتخم بالعمالة. ولا يمكن للتنمية أن تتحقق أو أن تستدام عندما تكون نسبة كبيرة من السكان لا تتوافر لها مرافق الرعاية الصحية الكافية، وبينما يمكن أن يسهم النمو الاقتصادي والتنمية في تحسين الصحة ومرافق الرعاية الصحية في الدول الأكثر فقرا، وتعتبر نظافة البيئة عنصرا مهما لصحة المواطنين ورفاهيتهم. كما أن النمو الاقتصادي غير

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 53.

[2] أنمار جودت عبد النور، **الإدارة البيئية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 18-19.

المستدام يمكن أن يسبب تدهور البيئة، وإذا اقترن بعدم سلامة الاستهلاك يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على صحة الإنسان[1].

وتتمثل أهم المؤشرات الصحية المرتبطة بالتنمية المستدامة، بالآتي:

أ- الحالة التغذوية للأطفال.

ب- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.

ت- العمر المتوقع عند الولادة.

ث- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة.

ج- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي.

ح- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم الرعاية الصحية الأولية.

خ- التحصن ضد أمراض الطفولة المعدية.

د-معدل انتشار وسائل منع الحمل[2].

وفيما يلي جدول يوضح مختلف المؤشرات الدالة على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة.

جدول رقم (2-4): يوضح مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

القياس	المؤشر
- استهلاك الغذاء بالكيلو/ سعرات للفرد المعدل في اليوم الواحد واستهلاك البروتين بالغرامات للفرد في اليوم الواحد	- استهلاك السعرات. - استهلاك البروتين.
- وزن الطفل عند الولادة.	- تغذية الحوامل.
- كلفة السلع من الحاجات الأساسية الغذائية للعائلة من أربعة أفراد.	- نسبة نفقات الغذاء من ميزانية الأسرة.
- نسبة السكان الذين يحصلون على الماء النقي بالطرق المختلفة.	- الحصول على الماء الصالح للشرب.
- نسبة المساكن التي تحتوي على مرافق عامة.	- المرافق العامة.
- معدلات توقع الحياة بين السكان، الوفيات في فئات عمرية معينة.	- توقع الحياة.
- عدد الوفيات السنوي للأطفال بعمر أقل من سنة/ ونسبتهم إلى 1000 ولادة حية.	- وفيات الأطفال الرضع.

[1] بوزيد سايح، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[2] **المرجع نفسه**، ص 102.

– نسبة الوفيات بسبب أمراض الالتهابات والأمراض الطفيلية.	– الوفاة نتيجة للأمراض الالتهابية.
– عدد الأطباء/ 100 ألف مواطن.	– عدد الأطباء.
– عدد الممرضات/ 100 ألف مواطن.	– عدد الممرضات.
– عدد الأسرة/ 100 ألف مواطن.	– عدد الأسرة.
– نسبة السكان فوق 15 سنة القادرين على الكتابة والقراءة.	– معدلات غير الأميين.
– احتياجات الملبس مقاسة باستهلاك الفرد لعدد من اليادرات من القماش، ويحسب لمعدل العائلة بأربعة أفراد.	الملبس: – نسبة نفقات الملبس من ميزانية الأسرة.
– القابلية الاستيعابية لتعليم المسجلين/ في المدارس الابتدائية مع مواءمة ذلك طبقا لطول فترة المرحلة الدراسية.	
– عدد الأشخاص للغرفة الواحدة في المراكز الحضرية المأهولة.	– الكثافة/ عدد الغرف للفرد الواحد.
– العلاقة بين عدد وحدات المنزل وعدد النزلاء.	– الاستقلالية داخل المنزل.
– الخدمات المتوفرة في السكن (مرافق عامة، تبريد، تدفئة، وسائل كهربائية...).	– نوعية السكن.
– نسبتها من الدخل الإجمالي الوطني.	– النفقات العسكرية.
– عدد سنوات الاستقلال حتى نهاية الفترة المدروسة.	– فترة الاستقلال.
– معدل الوفيات من جراء العنف السياسي خلال الفترة المدروسة.	– الوفيات بسبب العنف السياسي.
– إيجاد تدرج لتكرار حدوث الانتخابات خلال الفترة المدروسة كمؤشر للتنافس والحرية، يتدرج بـ: أ– جو تنافسي صحي وحر. ب– منحرف بشكل واضح عن (أ). ت– منحرف بشكل متطرف عن (أ). ث– لا توجد انتخابات.	– النظام الانتخابي.
– إحصاء السكان الكلي.	– السكان.
– المعدل السنوي المركب محسوبا على عدد السكان في منتصف السنة.	– معدل النمو السكاني.
– نسبة السكان أقل من 15 سنة وأكثر من 65 إلى السكان في سن العمل 15–64 سنة.	– معدلات الإعالة.
– بأسعار السوق.	– معدل دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.
– بأسعار السوق.	– معدل النمو لدخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.
– نسبة الدخل الخاص المستلم من الـ 40 بالمئة الأقل دخلا من العوائل (معامل جيني).	– نسبة الدخل للفئات 40 بالمئة الدنيا.
– الصادرات + الواردات ونسبتها من الدخل الوطني الإجمالي.	– النسبة التجارية.
– نسبتها من مجموع الصادرات.	– تصدير المعادن.
– نسبتها من الدخل الإجمالي المحلي.	– نفقات الاستهلاك الحكومي.

– المساعدات من جميع المصادر/ للفرد الواحد.	– المساعدات الخارجية.
– الالتزامات الثنائية المالية من البلدان الأخرى ونسبتها من مجموع المساعدات التي يستلمها القطر المعين.	– نسبة المساعدات المستلمة من البلدان الأخرى.
– السكان للكيلو متر المربع الواحد من الأرض الزراعية.	– النسبة السكانية في الأرض الزراعية.

المصدر: عثمان أحمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 255–258.

6. **مؤشر التنمية البشرية:** هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة، ويشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، وتصدر تقريرا له منذ سنة 1990، ويتعلق هذا المؤشر بقياس متوسط العمر المتوقع للفرد والتحصيل العلمي مقاسا بتوليفة من معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (ولها وزن مرجح قدره ثلثان)، ونسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي معا (ولها وزن مرجح قدره الثلث)، ومستوى المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)، ولبناء الدليل حددت قيمة دنيا وقيمة قصوى ثابتتان لكل من هذه المؤشرات، هي: معرفة القراءة والكتابة بين الصفر و100 بالمئة، نسبة القيد الإجمالية بين الصفر و100 بالمئة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين 100 دولار و40000 دولار[1].

وفيما يلي جدول يوضح مختلف المؤشرات المتعلقة بمؤشر التنمية البشرية.

جدول رقم (2–5): يوضح مؤشرات التنمية البشرية.

معدل وفيات المولودين Maternal (لكل مائة ألف مولود)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات).
معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (لكل ألف مولود)	معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود)
نسبة الأطفال (أقل من 5 سنوات) ناقصي الوزن.	نسبة الأطفال المحصنين (أقل من سنة)
نسبة الأطفال المولودين ناقصي الوزن.	الأطفال المولودين تحت إشراف طبي.
نسبة السكان المتاحة لهم مياه شرب نقية.	نسبة السكان المتاحة لهم رعاية صحية.
عدد السكان لكل طبيب.	نسبة السكان المتاح لهم الصرف الصحي.
نسبة السكان المدخنين.	عدد السكان لكل ممرض.
الإنتاج الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	الرقم القياسي لإنتاج الغذاء (لكل فرد).
السعرات الحرارية للفرد كنسبة من الاحتياجات اليومية.	السعرات الحرارية للفرد في اليوم.
الواردات من الحبوب.	نسبة الاعتماد على واردات الغذاء.
المعدل السنوي للزيادة السكانية.	المساعدات الخارجية من الحبوب (كنسبة من الواردات من الحبوب).

[1] أحلام زواوية، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان.	إجمالي المساعدات الغذائية الخارجية.
الكثافة السكانية (لكل ألف هكتار).	المعدل السنوي لزيادة سكان الحضر.
معدل الخصوبة.	نسبة الإعالة.
معدل المواليد الخام.	نسبة استخدام موانع الحمل.
نسبة البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة (من بين السكان ذوي العمر 15 سنة فأكثر).	معدل الوفيات الخام.
نسبة العلميين والفنيين (لكل ألف نسمة).	عدد سنوات التمدرس (25 سنة فأكثر).
نسبة الخريجين من التعليم العالي (إلى إجمالي السكان في الفئة المناظرة).	نسبة العلميين والفنيين في مجال البحوث والتنمية (لكل ألف نسمة).
نسبة الاستيعاب في التعليم الأساسي (صاف).	نسبة خريجي الفروع العلمية (إلى إجمالي الخريجين).
نسبة من أكملوا المرحلة الأساسية.	نسبة الراسبين في التعليم الأساسي (إلى إجمالي المقبولين).
نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي (إجمالي).	عدد التلاميذ لكل مدرس (التعليم الابتدائي).
نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي الفني (كنسبة من التعليم الثانوي).	نسبة الاستيعاب في المرحلتين الأساسية والثانوية معا.
دارسوا التخصصات العلمية (كنسبة من إجمالي طلبة التعليم العالي).	نسبة الاستيعاب في التعليم العالي.
عدد أجهزة الراديو لكل ألف نسمة.	الطلاب في التعليم العالي الدارسون في الخارج كنسبة من إجمالي طلبة التعليم العالي.
الصحف اليومية لكل ألف نسمة.	عدد أجهزة التلفزيون لكل ألف نسمة.
نسبة النساء في القوى العاملة.	القوى العاملة (كنسبة من إجمالي السكان).
المعدل السنوي لزيادة أجر المشغل.	نسبة القوى العاملة في الزراعة/ الصناعة/ الخدمات.
مساحة الغابات (كنسبة من إجمالي المساحة الأرضية).	الموارد المائية المتجددة (ألف متر مكعب/ للفرد في السنة).
استهلاك الفرد من الطاقة التجارية (طن نفط معادل).	المعدل السنوي لنقص مساحة الغابات.
الرقم القياسي (Greenhouse).	استخدام الطاقة (بالكيلو) لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.
سكان الريف تحت خط الفقر.	نسبة السكان تحت خط الفقر.
الحصة من الدخل التي يحصل عليها أدنى 20 بالمئة من الأسر.	الحصة من الدخل التي يحصل عليها أدنى 40 بالمئة من الأسر.
معامل عدم المساواة (جيني).	النسبة بين الحصة من الدخل الأغنى 20 بالمئة من الأسر إلى أفقر 20 بالمئة.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
المعدل السنوي للتضخم.	معدل الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي.
نسبة المساعدات الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي.	إجمالي المساعدات الرسمية للتنمية.
نسبة المساعدات الأجنبية المخصصة للخدمات الاجتماعية.	نصيب الفرد من المساعدات الرسمية.
نسبة المساعدات الأجنبية إلى إجمالي الإنفاق على أولويات التنمية البشرية.	نسبة المساعدات الأجنبية المخصصة لمجالات الأولوية في الخدمات الاجتماعية.
الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق على التعليم والصحة.	الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
نسبة القوات المسلحة إلى المدرسين/الأطباء.	نسبة واردات الأسلحة إلى إجمالي الواردات.

المصدر: عثمان أحمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 258-261.

ثالثا- المؤشرات البيئية: تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف، وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. **حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:** وأهم المعايير هي:

أ- الموارد المتجددة/السكان.

ب- استخدام المياه/الاحتياطات المتجددة.

2. **النهوض بالزراعة والتنمية المستدامة:** ويتم رصد التقدم من خلال:

أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

ب- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.

ت- استخدام الأسمدة.

3. **مكافحة إزالة الغابات والتصحر:** ويتكون هذا المؤشر من:

أ- التغير في مساحات الغابات.

ب- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر[1].

رابعا- المؤشرات المؤسساتية: وهي مؤشرات تسمح بمعرفة مدى الاستعداد وتهيئة الظروف وإقامة المنشآت والبنية الأساسية التي تسمح بالاستدامة، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي لاستدامة التنمية حيث يتمثل في الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدول من أجل تحقيق الاستدامة، والإطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي، ضمن إطار من التعاون، طبقا لتوجيهات الأمم المتحدة الواردة في مخطط الأعمال للقرن الحادي والعشرين في بابه الرابع المخصص لوسائل تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة من خلال ثمانية فصول كاملة[2].

خامسا- المؤشرات السياسية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

[1] إلهام شيلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 74-75.

[2] محي الدين حمداني، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

1. **البناء المؤسساتي:** أي وجود مؤسسات فاعلة وتمارس نشاطها بكل حرية.
2. **المشاركة السياسية:** أي مشاركة جميع الفئات العريضة في وضع برامج وخطط التنمية، ومراقبة تنفيذها.
3. **محاربة الفساد:** العراقيل الإدارية، البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة والاختلاسات.
4. الديمقراطية في الوصول إلى مناصب المسؤولية، اختيار المسؤولين على أساس الكفاءة المهنية.
5. **الحريات المدنية:** حرية الصحافة، الحقوق السياسية، حق الإدلاء بالرأي ...إلخ[1].

سادسا- المؤشرات التكنولوجية: إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية.

لخص برنامج الأمم المتحدة عام 2004 مؤشرين رئيسيين هما: مؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الإنجاز التكنولوجي، كما أن هناك مؤشرات البحث والتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي[2].

المبحث الرابع: نظريات التنمية المستدامة، مصادر تمويلها والتحديات التي تواجهها.

لكل ظاهرة نظرية أو مجموعة من النظريات التي تقوم بتفسيرها، وبناء على ذلك التفسير يتم وضع مجموعة من الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق تلك الظاهرة، وفي حالتنا هذه الظاهرة المدروسة هي التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة لكي تتحقق لا بد من مراعاة جملة من الإجراءات والخطوات، وحتى يتم تنفيذ خطط وبرامج التنمية المستدامة بنجاح، لا بد من توفر مصادر تمويلية كافية لتمويل هذه الخطط، حيث تتراوح مصادر تمويل التنمية المستدامة ما بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، بالمقابل هناك جملة من العراقيل التي تقف حاجزا أمام تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: نظريات التنمية المستدامة.

تشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء

---

[1] سارة بوسعيود، **دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 51.

[2] إلهام شيلي، **مرجع سابق**، ص 75.

من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي، وتحسين توزيع الدخل، وتخفيض الأزمات الاقتصادية.

والملاحظ أن هناك آراء مختلفة ظهرت منذ زمن بعيد، متعلقة بالتنمية المستدامة من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع.

فعلماء الاقتصاد التقليديين ميزوها عن النمو والتنمية الاقتصادية، التي لم تكن تتضمن أفكار الاستدامة البيئية التي لفت اهتمامهم إليها علماء الاقتصاد البيئي، كما أشار علماء البيئة والموارد والأحياء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى، مع اعتبار أن النمو أمر ضروري ويمكنه أن يساعد على منع التدهور البيئي، وأشاروا إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية، كما أكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة، وركزوا على استدامة النظم الثقافية والبشرية بما فيها قبول نظريات البيئة، وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقسيم الدولي للثروة وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي[1].

أولا- النظريات الداعية للأولوية البيئية: من بين النظريات التي تندرج تحت هذا الإطار، ما يلي:

1. **نظرية غايا Gaya:** يعتبر جيمس لوفلوك هو مؤسس هذه النظرية[2]، وهي عبارة عن فرضية بيئية تفترض أن الأجزاء الحية وغير الحية من الأرض تبدو كنظام متفاعل معقد يمكن أن يفكر فيه على أنه جسم واحد. تم تسمية هذه النظرية تيمنا بآلهة الأرض اليونانية غايا، تقوم الفرضية على التسليم بأن جميع الأشياء الحية لها تأثير تنظيمي على بيئة الأرض يدعم تشكل الحياة كظاهرة كلية[3].
2. **نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية Deep Ecology**: تفترض هذه النظرية مبدأ أولوية الطبيعة على الإنسان، ولقد روج لهذا المبدأ ألدو ليوبولد Aldo Leopold وبعض الحركات الأنجلوساكسونية،

[1] يحي سعيدي، صورية شنبي، **نظريات التنمية المستدامة**، مقالة منشورة عبر الموقع:
iefpedia.com/.../نظريات-التنمية-المستدامة-د.-سعيدي-يحيى،-شنب 5-10-2017 15 :42 :15

[2] http://www.maaber.org/issue_may04/books6.htm 2-12-2017 20 :40 :38
[3] https://ar.wikipedia.org/wiki 2-12-2017 20 :38 :47

وتقوم هذه النظرية على رفض أية تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية ومن هنا يستوحون فكرة احترام الكائنات غير البشرية والتنديد بكل هيمنة بشرية على الطبيعة[1].

3. **النظرية المتشائمة:** في عام 1798 نشر توماس مالتس Thomas Malthus مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيين ومنهم الفيلسوف نيكولاس كوندروسيه Nicolas De Condorcet، والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل، وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وأن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

ويرى مالتس أيضا أن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحدث فقط حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي، إلا أن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة، ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية.

نقد النظرية: لم يكن نموذج مالتس نموذجا كميا للتنبؤ، كما كانت افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي واشتملت العديد من بنود النموذج على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني[2].

4. **النظرية المتفائلة:** من الاقتصاديين الكلاسيك من هم أقل تشاؤما، وعلى سبيل المثال جون ستيوات ميل J.S. Mill الذي رأى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا

[1] يوسف بالنور، **المقاربات النظرية في معالجة مشكلات التنمية المستدامة**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 119.

[2] https://books.google.dz 2-12-2017 17 :04 :46

على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات[1].

5. **الحركة الأمريكية المحافظة** 1890-1920: لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت Theo Dore Roosevelt ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الإيديولوجي في الو. م. أ خلال الفترة ما بين عامي 1890 و1920، حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، وأن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.

كما كان من أهم معتقدات تلك الحركة المحافظة أنه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان أفضل، كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، وأن الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه[2].

6. **نظرية النضوج:** كان هانسن A.Hansen هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد ح. ع. 2، وتؤكد أن التقدم الاقتصادي على المدى الطويل لا يكون إلا نارا من القش سريعة الانطفاء، ولقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع اكتشافات التقدم الاقتصادي (البخار، الكهرباء...) غذت بصورة مستمرة الآلة وتزايد السكان في الوقت ذاته، ومع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها، وأن تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها، فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج[3].

7. **دراسة برانت ومورس:** في دراسة عن الندرة والنمو الاقتصادي أعدها اثنان من الاقتصاديين الأمريكان هما برانت Brant ومورس Murs سنة 1963، تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية وذلك بهدف اختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية، فكانت النتائج مدهشة

---

[1] صورية شنبي، **مفاهيم حول التنمية المستدامة**، مطبوعة لطلبة الماستر إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 8.

[2] https:// books.google.dz 3-12-2017 17 :17 :21

[3] صورية شنبي، **مرجع سابق**، ص 8.

إلى حد كبير، حيث أكدت أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة من 1870-1957.

ويمكن تبرير هذه النتائج حسب الاقتصاديين على أساس أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى انخفاض في تكاليفها، ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية[1].

8. **نظرية الحالة المستقرة الثابتة Steady State Theory:** في الستينات برز مصطلح الحد المطلق من جديد ولكن بزعامة الديمغرافيين والطاقويين، هذه المرة حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي يكون بصفة مستديمة.

إن الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار بحد ذاته وليس الخضوع لنهاية محتومة، وقد عرف هذا التيار صدى ورواجا كبيرين عام 1970.

نقد النظرية: واجه هذا التيار العديد من الانتقادات على اعتبار أنه يتنكر كليا للحاجات الحالية البشرية وفرضه خيارات أقل ديمقراطية.

وبالفعل فخيار الحالة الثابتة المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة، عندما يفرض عليها أن توقف النمو الاقتصادي بالرغم من أن مسؤوليتها في الأزمة البيئية ضئيلة[2].

9. **نظرية حدود النمو لنادي روما:** يسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو (1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة.

ويسمى النموذج بنموذج نادي روما، لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس Dennis Midoss في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجياMIT.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة[3].

---

[1] يوسف بالنور، **مرجع سابق**، ص 120.

[2] https://books.google.dz 2-12-2017 20 :15 :33

[3] http://www.alukah.net/culture/0/82338/#ixzz508DxDcYJ 6-12-2017 13 :36

نقد النظرية: لقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات، حيث أنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[1].

ثانيا– النظريات الداعية للأولوية الاقتصادية: وتضم النظريات التالية:

1. **نظرية تعديل السوق:** ترى النظرية الاقتصادية الليبرالية أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي.

من هذا المنطلق عوملت النفايات وكذلك الموارد الطبيعية التي كان ينظر إليها على أنها موارد متاحة ومتوفرة بصورة محدودة.

فالإنتاج عبارة عن تحويل للموارد الطبيعية إلى سلع اقتصادية ونفايات، كذلك فإن الاستهلاك لا يعني فقط استخدام تلك السلع ولكن أيضا تحويلها إلى نفايات، ولما تم التعامل مع النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية كانت النتيجة أخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي.

نفس الكلام ينطبق على الموارد الطبيعية كالماء والهواء التي اعتبرت مواد غير منتهية ومن ثم فقيمتها الاقتصادية منعدمة، أي أنها عوامل خارجية لا يمكن أن تؤثر في سير العملية الاقتصادية.

لكن مارشال A. Marshell أكد أن هناك عوامل خارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الاقتصاديين، وقدم مفهوم الاقتصاد الخارجي.

وعليه بات لزاما أخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية وتناولها كمؤشرات فاعلة، ما يتطلب بالتالي تعديل السوق[2].

2. **نظرية الاستدخال لآرثور بيجو Arthur Pigou:** يقترح آرثر بيجو خلال سنوات العشرين أن تصبح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء إنتاج واستهلاك بعض الموارد ومنها الموارد البيئية عن طريق تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية مثل الرسوم والمساعدات، وتمثل هذه الرسوم تعويضات يدفعها المسؤولون عن النفايات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية المستعملة وغيرها من الملوثات المضرة بالبيئة، إذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة وتخصص تلك المساعدات لتسديد مجمل الأشغال لتجميل المحيط والبيئة.

---

[1] **Ibid**.

[2] iefpedia.com/…/wp-content/uploads/2011/12/نظريات... 8-8-2018 15:16

وتمكن النماذج الاقتصادية مثلا من تحديد المبلغ الأمثل للرسوم يدفعها كل شخص يلوث الجو، وكل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية توجه نحو إعادة استعمالها لمكافحة التلوث[1].

3. **نظرية حقوق الملكية:** إن مفهوم نظرية حقوق الملكية ليس جديدا، حيث تطرق له الكثير من الفلاسفة أمثال روسو Rosow عام 1755، وماركس Marcus عام 1867، وبرودون Prodoon عام 1865، الذين لم يتوقفوا عن التفكير في مسألة الملكية، حيث نسبوها إلى الرأسمالية والاقتصاد الحر الجديد، ويدعون أن الملكية هي مصدر الضرر والاختلال الاجتماعي، غير أنه ومنذ أمد قريب فقط أخذت فكرة الملكية العامة معناها بفضل الاقتصاديين المعاصرين، وتمتد جذور نظرية حقوق الملكية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

غير أنه لم يتم صياغة هذه النظرية فعليا إلا في سنوات الستينات، حيث تم صياغتها من طرف كل من هارولد دومسوتس Harold Demsetz وأرمن ألشيان Armen Alchian بالاعتماد على أبحاث رونالد كووس Ronald Coas، حيث اعتبروا أهم مؤسسي نظرية حقوق الملكية.

إن نظرية حقوق الملكية كانت بمثابة تجديد للنظرية الكلاسيكية، إذ تم إعادة النظر في بعض خصائصها، وقد اعتمدت هذه النظرية على الفرضيات التالية:

أ- أن المتعاملين الاقتصاديين يعظمون دوال المنفعة وهم مدفوعون بالبحث عن المصلحة الفردية مهما كان النظام الاقتصادي الذي يعملون به، ومهما كانت حقوق الملكية التي يمتلكونها.

ب- تفضيلات الفرد يتم إظهارها من خلال السوق.

ت- المعلومة ليست كاملة وتكاليف التعاقد تساوي الصفر، هذه التكاليف مهمة لذا يستبعد إهمالها، وهو ما يشكل عنصرا مفسرا للسلوك الاقتصادي للأفراد.

ث- يخضع المتعاملون لقيود تفرضها هيكلة النظام الذي يحكمهم أو يعملون به، فتاريخ المنظمات أظهر ذلك (المتعامل داخل المؤسسة هو متعامل يعمل على تعظيم منفعته).

ج- إن دالة المنفعة للفرد يمكن أن تحوي أمورا أخرى غير تعظيم الربح والثروة، وهي ليست الوحيدة الدالة على دالة منفعة المتعاملين الاقتصاديين، وهذا الفرض لتعظيم الربح هو أساسي في النظرية، إذ

[1] https://books.google.dz/books?isbn=9796500257752 12-12-2017 16 :16 :21

يضاف للربح عوامل أخرى مثل الوقت الحر في أوقات العمل، الهدوء، الأمان، الترفيه وحتى ظروف العمل أيضا[1].

4. **نظرية الموارد الناضبة:** صاحب هذه النظرية هو هالرولد هوتلينغ Harrod Hotling، حيث أنه قام سنة 1931 بنشر دراسة حول اقتصاديات الموارد الناضبة، وهي نظرية تدور حول حق الأجيال القادمة بالانتفاع بخيرات الطبيعة، وتعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في الموارد الناضبة عند القيام بعمليات استغلالها، وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين، ويمكن شرح هذه النظرية بشكل مبسط في التالي: أن قرار إنتاج أي سلعة ناضبة كالبترول مثلا يجب أن يترتب عليه تكلفة الفرصة البديلة*، حيث أن إنتاج برميل نفط اليوم يمنع من إنتاجه في فترة أخرى في المستقبل، وفي هذه الحالة يجب على ملاك الموارد الناضبة أن يأخذوا في اعتبارهم هذا المكون من مكونات النفقة عند اتخاذ قرارهم بالإنتاج[2].
5. **نظرية القيمة الاقتصادية الكلية:** جرت العادة أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة، حيث تتم ملاحظة التغيرات الفيزيائية لوضعية المناطق الطبيعية، ثم التأثيرات والخسائر المنجرة عنها.
6. **نظرية الاقتصاد الإيكولوجي:** من جملة الانتقادات الموجهة لمقاربة الكل للسوق، يبرز تيار جديد يعد بمثابة برنامج عمل أكثر منه إطارا نظريا، يدعو هذا التيار إلى التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية، ومن ثم يتحول إلى مجال جديد لدراسات متعددة الاختصاصات للعلاقات المترابطة بين الأنظمة الاقتصادية، الاجتماعية والإيكولوجية[3].
7. **نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth:** تعتبر نظرية النمو الحديثة والتي يعتبر رومر Romer رائدها مكونا أساسيا في نظرية التنمية للدول الناشئة. وتفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية

---

[1] firmetheories.e-monsite.commediasfiles4.pptx 2-12-2017 20 :18 :15

* وهي العائد الممكن تحقيقه إذا استخدمت الأموال الموظفة في شراء البضاعة المخزنة في أي مجال آخر للاستثمار.

[2] يوسف بالخير، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

[3] صورية شنبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدوافع إلى اكتشاف مصادر الباقي TFP عند سولو Solow [1].

وتفترض النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسنا في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

ويرتكز النمو على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة (حسب لوكاس Lucas) والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة (حسب رومر Romer)، يضاف لذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم Complementary Capital أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير. بالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري (الذي يعتبر أساس التقدم التقني) ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية. إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للتمويل، حيث يعتبر رومر Romer البيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساسا للنمو طويل الأجل.

وردا على النظرية النيوكلاسيكية لا يوجد أثر التقارب Convergence بين الدول الفقيرة والغنية التي لها نفس معدل الادخار والسكان[2].

ثالثا– النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية: ويمكن إبرازها كما يلي:

1. **نظرية التنمية الدائرية المتراكمة: Circular Round Cumulative Causation**: وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي ميردال G. Myrdal، تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز center والذي تمثله

[1] ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، هيئة تخطيط الدولة، 2004، ص 8.

[2] **المرجع نفسه**، ص 9.

عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش periphery والذي تمثله الأرياف، ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة، وهي:

أ- **الآثار الخلفية السالبة Backwash effects:** وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف والهوامش وتتمثل في هجرة منتقاة Selective للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز، والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش.

ب- **الآثار الانتشارية الموجبة Spread Effects :** وهي عمليات تنشط في مناطق المركز باتجاه الهوامش أو الأطراف، وتتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش، فمثلا يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ولكي يتم إشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد، ويتم تصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأرياف تساعد على زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعتمد سرعة ودرجة انتشار الآثار التنموية من المركز إلى الهوامش على المستوى والوضع التنموي للمركز، فكلما كان هذا الوضع أفضل كانت سرعة ونوع وحجم الآثار الانتشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة[1].

تحدث التنمية المتراكمة عن توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة (المفتاحية) في منطقة معينة نظرا لتوفر بعض الإيجابيات الاقتصادية مثل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... إلخ، ويؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي دخول إضافة جديدة وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل مدخلات رئيسية لهذه الصناعات، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة والتي تعمل من أجل تحقيق أرباح إضافية وإشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها، كذلك تعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات المختلفة، وعلى نشوء مؤسسات وشركات جديدة مما يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول إضافة جديدة يتزايد من خلالها الطلب على البضائع والخدمات المختلفة. ويؤدي اتساع السوق وتسارع الطلب على البضائع والخدمات إلى قيام شركات ومؤسسات جديدة لإشباع الطلب المتزايد وهكذا تعود العملية من البداية[2].

[1] iefpedia.com/.../نظريات-التنمية-المستدامة-د.-سعيدي-يحيى،-شنب/ 6-12-2017 20 :20 :03

[2] **Ibid**.

تستمر عملية التراكم بهذا الشكل في المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف (الهوامش) إلى المدينة أو المركز، مما يؤدي لنموه واتساع أسواقه على حساب هوامشه، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الهوامش والمراكز وتكون الازدواجية الاقتصادية واضحة عند المقارنة بين اقتصاد المراكز والهوامش، خصوصا إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط على زيادة وتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش، وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية[1].

2. **نظرية مراكز النمو:** تتشابه نظرية مراكز النمو لهيرشمان Hirshman في تفصيلها إلى حد بعيد مع نظرية التنمية الدائرية المتراكمة لميردال، باستثناء بعض الفروقات البسيطة التالية: أطلق مفهوم الاستقطاب على الهجرة للأيادي العاملة المنتقاة ورأس المال والسلع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدن) وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السلبية عند ميردال، واستبدال مفهوم الآثار الانتشارية الموجبة عند ميردال بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الاقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش. وحسب هيرشمان فإن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما، ويؤكد أن التدخل الحكومي ضروري للحد من انتشار الآثار الخلفية السالبة وضروري لحصول الآثار الانتشارية من المركز إلى الهامش [2].

يتم انتقاد التنمية المدفوعة من الداخل بشدة بسبب أن المناطق المحلية ليست في منأى عن العولمة والتغيرات التي تحيط بها من كل ناحية كالتجارة الخارجية، التدخلات الحكومية، حيث أن مقدرة كافة الفاعلين الخواص أو العموميين في المناطق المحلية على زيادة مجهوداتهم لأجل تحقيق تنمية فعلية قائمة على تحقيق التوافق بين ما هو داخلي وما هو خارجي عن المنطقة المحلية، هذا ما أدى إلى ظهور المقاربة الجديدة القائمة على التنمية المدفوعة من الداخل والخارج والتي تركز على الحوار المتبادل والديناميكي بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية في ظل جميع النزاعات والاختلافات[3].

---

[1] **Ibid**.

[2] فاروق أوشن، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة– دراسة حالة مشروع منطقة إيقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص 50.

[3] **المرجع نفسه**، ص 50.

3. **نظرية الاستقطاب العكسي Reversal Polarization:** صاحب هذه النظرية هو ريكاردسون Richardson الذي يرى أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهيرشمان، والفرضية الأساسية لهذه النظرية تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر بمرحلتين: الأولى استقطابية، تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم، وقد حاول ريكاردسون أن يلخص نظريته في ثلاثة مراحل رئيسية، هي:

أ- مرحلة التحضير (الاستقطاب) Urbanization process .

ب- مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز Intraregional Decentralization.

ت- مرحلة اللامركزية الإقليمية Interregional Decentralization[1].

4. **نظرية القلب والأطراف:** يرى فريدمان Fredman صاحب النظرية أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين، هما:

أ- **القلب:** هي المنطقة الحضرية الرئيسة وعبارة عن قطب أو مركز نمو.

ب- **الأطراف:** وهي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية.

وبذلك طور نموذجا من أربعة مراحل:

- مرحلة النمط المكاني.
- مرحلة القلب أو المركز.
- مرحلة المراكز الفرعية.
- المرحلة الهرمية[2].

5. **نظرية التحيز الحضري Urban Bias:** لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ حاول البريطاني ميخائيل لبتون M. Lipton من خلال نظريته هذه الإجابة على هذا السؤال، وعلى الرغم من أن هذا السؤال قد طرح من

[1] iefpedia.com/.../نظريات-التنمية-المستدامة-د.-سعيدي-يحيى،-شنب 17-12-2017 9 :28 :32

[2] Faculty.ksu.edu .sa 2-12-2017 20 :53 :38

قبل العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية، إلا أن الإجابة عليه ما زالت قاصرة نظر، نظرا لتعقد مشكلة الفقر خاصة في الدول النامية وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها[1].

أما لبتون في نظريته التحيز الحضري، فقد حاول تفسير سبب بقاء ظاهرة الفقر في الريف واستمرارها وتزايدها من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيس مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية، ويرى لبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمال ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية، بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدن. والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية Epuity Or Efficiency بمعنى أن الميزانيات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف، وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات التعليم والصحة، أي أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان في نظريتهما من المدينة وباتجاه الريف، وإن حدثت هذه التدفقات تكون ضعيفة وتصب غالبا في صالح المدينة والمناطق الحضرية الأمر الذي يؤدي باستمرار إلى زيادة المزايا الاقتصادية للمدن وعلى حساب الريف.

ويربط لبتون هذا الوضع بالمؤسسات والجهات المعنية بعملية التنمية وبطبيعة السياسة التنموية التي تتبعها هذه الجهات، ففي كثير من دول العالم النامي يمتاز نظام الإدارة الحكومية بالمركزية العالية، وبالتالي تتركز السلطة في أيدي الحكومة المركزية في العاصمة (المركز)، وهذا معناه أن الحكومة هي التي تقوم بتنفيذ الواجبات الإدارية والتنموية ابتداء من المستوى الوطني وحتى المستوى الإداري المحلي مرورا بالمستوى الإقليمي، وتقتصر سلطة صنع القرار في المستويات الإقليمية والمحلية على تنفيذ بعض الأوامر الإدارية الروتينية القادمة من العاصمة ومن خلال تسلسل وظيفي هرمي[2].

إن تركز السلطة وأدواتها ومؤسساتها في العاصمة وطبيعة الهياكل الإدارية وغياب الحريات السياسية وضعف المشاركة الجماهيرية في وضع الخطط التنموية وتنفيذها، لا يؤدي فقط إلى زيادة

---

[1] نهاد محمد أحمد خضر، **التطور العمراني للتجمعات الواقعة جنوب محافظة جنين واقتراح إقامة مركز خدمات مشترك**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص 39.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 39-40.

الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، وإنما يعمل على إشاعة جو من الإحباط لدى سكان الريف.

ويرى لبتون أن الحكومات في دول العالم النامي تقوم بتجنيد النخب بأنواعها المختلفة في أقاليم الدول من أجل تسهيل تنفيذ المهام الإدارية في هذه الأقاليم، وعادة ما تتركز هذه النخب في المدن والمناطق الحضرية، وتحاول من خلال وجودها في هذه المنطقة وطبيعة وظائفها ومهامها من الحيلولة دون تدفق عوائد التنمية (الآثار الانتشارية الموجبة) إلى الأرياف وذلك من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية[1].

إن كثيرا من الاستثمارات القائمة في المدن يمكن أن تحقق أضعاف أرباحها إذا ما تم استثمارها في الريف، ولكن رغم ذلك يتم استثمارها في المدن والسبب في هذا التحيز الحضري هي مصالح النخب وصناع القرار سواء أكانوا سياسيين أو رجال أعمال، والذين يتحكمون بدورهم ومن خلال مواقعهم في توزيع الموارد ورصدها وخصوصا الحكومية منها، إن النخب الحضرية تمتاز بترابطها وتنظيمها وتحالفها مع بعضها بعضا.

إن سكان الريف في كثير من دول العالم النامي غير منظمين ومشتتين وعديمي التأثير إلى جانب أنهم فقراء، لذلك فإنهم يهاجرون إلى المدن للعمل هناك والحصول على دخول جيدة دون أن يوظفوا ويستثمروا هذه الدخول أو مدخراتهم في مواطنهم الريفية الأصلية، لذلك يتركز رأس المال دائما في المدن ويبقى رأس المال المنقول من المدن إلى الريف محدودا ويقتصر على قطاعات التعليم والصحة، والهدف من ذلك هو ضرورة تخلي نخب المناطق الحضرية عن بعض المكتسبات الاقتصادية حتى لا تفقدها كلها.

لذلك يرى لبتون أن القضاء على الفقر في الأرياف أو التخفيف من حدته يتطلب تطويرا سريعا ومستمرا لقطاع الزراعة بحيث تكثف فيه الأيدي العاملة، وذلك من منطلق أن رخاء المدن والأرياف يرتبط دائما بنظام زراعي سليم[2].

[1] **المرجع السابق**، ص 40.

[2] **المرجع نفسه**، ص 41.

6. **نظرية النظام العالمي الحديث:** لقد جاءت نظرية النظام العالمي لفرشتاين، والتي عبرت عنها كتاباته منذ صدور المجلد الأول لكتابه النظام العالمي الحديث عام 1974 كفتح جديد في حقل العلاقات الدولية، وتغير جديد في الكثير من المسلمات[1].

يقول أصحاب النظرية أن الازدهار الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة، بمعنى آخر أن الدول النامية، والذين يمثلون الكثرة يعانون، في المقابل أن القلة والممثلة للدول المتقدمة تنعم بمستويات معيشة متميزة، وعليه فإن بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقتضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة، وهم بذلك يرددون ما جاء به كارل ماكس.

نقد النظرية: لم تعجب نظرية فالرشتاين الكثير من منظري الغرب خاصة الأمريكيين، ويمكن القول أن جُل النقد كان موجها إلى بنية النظرية ومقارباتها الرئيسة من جهة أساسها الماركسي–اللينيني.

فمثلاً في نقده للنظرية يدّعي فرنسيس فوكوياما في دراسته المعروفة: "نهاية التاريخ والإنسان الأخير 1993 بأن المراقبة للأعجوبة الاقتصادية الآسيوية لم تكن وقفاً على الكتلة الشيوعية، فلقد جرى تحول ملموس في الفكر الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، ففي الخمسينيات عندما كان راؤول باربيش يدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة، كان يسود اعتقاد بأن التخلف في العالم يعود للنظام الرأسمالي بمجمله، وكان يقال بأن رواد الاقتصاد الأوائل في أوروبا وأمريكا بنوا الاقتصاد العالمي لصالحهم وأجبروا الذين جاءوا بعدهم للوقوع في التبعية، لكن في بداية التسعينيات تغيرت هذه الرؤية للأمور بشكل كلي مع مجيء رؤساء مثل كارلوس منعم في الأرجنتين، ساليناس في المكسيك، دي ميللو في البرازيل وبينوشيه في تشيلي، الذين انطلقوا من حالة التخلف كما أن بلدانهم لم تكن رأسمالية بما يكفي، من جهة أخرى تم دحض الأرثوذكسية الماركسية للمفكرين في أمريكا اللاتينية من قبل كتاب مثل فرناندو دوسوتو، فارنماس، وكارلوس رانجيك وبدت الديمقراطية الليبرالية عقيدة الحرية والسيادة الشعبية[2].

لكن تشومسكي وفي دراسته (الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية عام 2004) عارض بشدة ما تحدث عنه فوكوياما، ويرى العكس، ففي المكسيك يدمر السكان، وترتفع نسبة البؤس، وصار معظم المكسيكيين أكثر فقراً من آبائهم، وتم القضاء على الزراعة، من خلال صادرات زراعية

[1] http://www.mominoun.com/articles 5-12-2017 21 :24 :08
[2] http://thaqafat.com/2016/10/66918 5-12-2017 21 :25 :08

مدعومة من أمريكا، وانخفضت القوة الشرائية للمكسيكيين بنسبة 40 % منذ 1994. وفي الحديث عن اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (نافتا) وصفها بأنها أول اتفاقية تجارية في التاريخ نجحت في إلحاق الأذى بشعوب جميع البلدان التي وقعت عليها[1].

وقد يكون من المربك للباحثين في النظرية أن تكون هناك تباينات بين المنظرين السياسيين حول تعريف مفهوم العالم الحديث والعصر الحديث وبداية هذا العالم، لماذا؟ لأن مفهوم "العصر الحديث" يختلف عن "العالم الحديث"، فعمليا انتهى العصر الحديث الذي ابتدأ في القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، وسياسيا ولد العالم الحديث الذي نعيش فيه مع الانفجارات الذرية الأولى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أرندت كانت من أهم المنظرين السياسيين الغربيين الذين نقدوا الماركسية واتهامها بالكليانية[2].

7. **نظرية النمو الاقتصادي الأمثل**: إن نظرية النمو الاقتصادي الأمثل The Theory Of Optimal Economic Growth في صيغتها كما قدمها فرانك رمزي Frank Ramsey وطورها آخرون من بعده هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي، فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن)، وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو أحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل آخر.

وهي ترى أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي–عادة–تعرف على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال.

ولقد واجه المنهج النفعي لاختيارات المجتمع العديد من الانتقادات المؤسسية من جانب جون رولز، حيث يبرهن رولز على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الفقر في المجتمع، أي الرفاهية الاجتماعية–كدالة في منافع الأفراد، وهي على الشكل: .....Uo.....Un ....., أي أن: W=min(Uo ……Un)

[1] **Ibid**.
[2] **Ibid**.

وبذلك فإن تعظيم الرفاهية الاجتماعية لا بد أن يتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع، وهذه الدالة تكون حساسة فقط لأي زيادة أو انخفاض في منفعة أفقر أفراد المجتمع[1].

ويعتقد رولز أنه ليس من الممكن في الوقت الحالي بأي حال من الأحوال أن نعرف حدودا دقيقة لمعدلات الادخار اللازم الوصول إليها للوصول إلى معدل تراكم رأسمالي معين، على اعتبار أن الرفاهية تتحقق من خلال رفع معدلات التراكم الرأسمالي وكيف أن رفع التراكم الرأسمالي ورفع مستويات المدنية

لا بد أن يتم من خلال مشاركة كل الأجيال، ومن هنا فإن تعاليم المنهج النفعي تقول أنه حتى فقراء الجيل الحالي لا بد أن يقدموا تضحيات أكثر، حيث أن تلك التضحيات سوف تؤدي إلى زيادة منافع فقراء الجيل القادم، حيث أنه من البديهي أن الخسائر في منفعة جيل من الأجيال لا بد وأن توازي منافع جيل آخر، والعكس صحيح[2].

انطلاقا من استعراض أهم نظريات التنمية المستدامة، يمكن تلخيص محتوى هذه النظريات كما يلي:

1. **الحاجات الأساسية:** تنطلق نظريات التنمية المستدامة من التزام أساسي بتلبية الحاجات الأساسية للسكان المتزايدة في البلدان النامية وللفقراء في شتى أنحاء العالم، فالنهوض بمستوى المعيشة ومكافحة الفقر وهو نقطة البدء في هذه النظريات، وهو المنطلق الذي صيغت معطيات النظريات بما يتسق معها، وهو الشرط الضروري وإن لم تكن الشرط الكافي وحده لتحقيق هدف النظريات وهو مواصلة التنمية، وأكثر الحاجات الأساسية ضرورة هي الحاجة إلى العمل خاصة مع تزايد حجم القوى العاملة في الدول النامية، بالإضافة إلى الحاجة إلى المزيد من الغذاء، ليس لإطعام أناس أكثر فحسب، بل لمواجهة سوء التغذية السائد في كثير من البلدان النامية.
2. **ضبط حجم السكان:** لا تستقيم التنمية المستدامة دون ضبط حجم السكان، والمعيار في ذلك أن يستقر عدد السكان عند مستوى ملائم لقدرات النظام البيئي، فزيادة السكان تخفض معدل النمو الاقتصادي وتزيد الضغط على الموارد الطبيعية وترفع حجم التلوث، والمشكلة ليست مجرد الحجم الكلي للسكان، بحيث نجد أن الزيادة السكانية المطردة أكثر من معدل النمو الاقتصادي تعرقل جهود التنمية.

[1] iefpedia.com/.../نظريات-التنمية-المستدامة-د.-سعيدي-يحيى،-شنب 7-12-2017 18 :49 :30

[2] **Ibid**.

3. **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** الحفاظ على الموارد الطبيعية فرض أساسي من فروض نظريات التنمية المستدامة، وفرض بديهي لأن التنمية لا يمكن أن تتواصل ما لم تقترن بالحفاظ على الموارد، وقد لا تتسق فرص تلبية الحاجات الأساسية مع فرص الحفاظ على الموارد، أو يصعب الجمع بينهما، ولكنه لا يبلغ حد الاستحالة.
4. **توجيه التقنية:** تستوجب التنمية المستدامة تغيير اتجاه التقنية لتولي العوامل البيئية اهتماما أكبر بما في ذلك تقنية البلدان الصناعية التي لا تتواءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان النامية، ويجب أن تسير عمليات تطوير التقنية في اتجاه الاهتمام بالبيئة في جميع البلدان، الأمر الذي يتوجب معه على المشروعات العاملة تطوير التقنية التي تستخدمها لمراعاة الاعتبارات البيئية فضلا عن وجوب التنمية المستدامة من قبل المؤسسات العاملة في المناطق ذات الحساسية البيئية، وتطوير التقنيات الملائمة وثيقة الصلة بإدارة مخاطرها مثل المفاعلات النووية وشبكات الكهرباء وأنظمة النقل بما يتطلب قيام مؤسسات قومية أو دولية بتقدير الآثار المحتملة للتقنيات الجديدة قبل استخدامها لضمان ألا يؤدي إنتاجها واستخدامها إلى الأضرار البيئية[1].

- **نقد عام لنظريات التنمية المستدامة:** كغيرها من نظريات التنمية التي سبقتها وحتى وإن كانت قد لاقت إقبالا واسعا من الاقتصاديين الذين أيدوا الفكرة التي طرحتها هذه النظريات من وجوب استمرار النمو لتلبية الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر مع ضبط حجم السكان والحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى توجيه التقنية بما يخدم هذه الأهداف التي تصب في مجملها في مصب حماية البيئة، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات خاصة وقد عيب عنها التفاؤل المفرط، ومن بين الانتقادات الموجهة لها:

1. إذا كانت هذه النظريات بينت المتطلبات والفروض الواجب تحققها من أجل استدامة النمو إلا أنها لم تبين كيفية تحقيق هذه الفروض.
2. لم تول هذه النظريات أهمية لمشكلة التلوث واكتفت بالاعتماد على توجيه التقنية كسبيل كاف للحد من التلوث، وهو من بين ما أخذ على هذه النظريات خاصة وأن التلوث من أخطر الظواهر التي تعيق التنمية المستدامة.

[1] عبد القادر عويتان، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص 36.

3. لم تنجح النظريات في تبيين السبيل والمنهج المتبع لتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة في آن واحد، وهذا ما يؤكد أن النظريات سليمة في أساسها، لكن بنائها لم يكتمل بعد وتحتاج إلى جهد علمي ونظري وميداني يبذل[1].

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المستدامة.

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية المستدامة والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار وأن ذلك يحتاج إلى وجود ادخارات حقيقية، أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج. والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية[2].

أولا- تعريف التمويل: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع مشروع خاص أو عام. كما ويعرف على أنه إمداد المشروع بالأموال اللازمة أوقات الحاجة إليها[3].

أو هو عبارة عن توفير السيولة النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع عام أو خاص.

ثانيا- تعريف تمويل التنمية المستدامة: هي استدامة تمويل المشاريع البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تحفظ الثروة للجيل الحالي والأجيال اللاحقة، عن طريق كفاءة ضمان تعبئة المدخرات وفعالية توجيه الاستثمارات نحو مشاريع القيمة الحقيقية مثل البنية التحتية والطاقات المتجددة والبيئة.

وعليه فإن تمويل التنمية المستدامة يقوم على ما يلي:

1. يقوم تمويل التنمية المستدامة على معايير ومؤشرات موضوعية مرتبطة بالقدرة التنافسية والكفاءة التشغيلية للمشروع، بالإضافة إلى الكفاءة التشغيلية والفعالية في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تخدم الأهداف التنموية في المجتمع.
2. الاستقرار المالي والأمن من المخاطر المفتعلة نتيجة المراهنات والمقامرات في الأسواق المالية العالمية، ومقاومة الأزمات المالية والدورات الاقتصادية بالشكل الذي لا يؤثر على خطط التنمية واستمرارية تنفيذ الأهداف الإنمائية.

---

[1] مريم بوعشير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 60-61.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 187.

[3] Ibrahem-assalea-3abber.com/post/150946 29-10-2017 13 :58

3. الكفاءة التمويلية، بمعنى سلامة الإجراءات والأهداف سواء من ناحية تغير المصادر المالية المتاحة والمرتبطة بالملكية الحقيقية، أو من ناحية الأهداف والمشاريع الإنمائية محل التمويل على أساس القيمة المضافة الحقيقية.
4. يجب أن يمتلك تمويل التنمية المستدامة صفة الاستثمار الحقيقي في المشاريع الإنمائية ذات القيمة المضافة في المجتمع سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.
5. تطبيق نظام الأولويات الإنمائية أثناء تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية، منها مشاريع البنية التحتية، مشاريع الطاقة والإنتاج النظيف، المشاريع الاجتماعية...إلخ[1].

ثالثا- مصادر تمويل التنمية المستدامة: يمكن التمييز بين مصدرين هما: تمويل داخلي وتمويل خارجي.

1. **مصادر التمويل الداخلي:** تعتبر المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل، وذلك بالاستخدام الأمثل لهذه المدخرات. ويرجع التركيز على التمويل الداخلي لكون التدفقات الخارجية للموارد قد لا تكون مؤكدة وثابتة، كما أنها تخضع لاعتبارات مختلفة وعديدة يصعب التحكم فيها.

ويقصد بالمصادر الداخلية للتمويل جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة، ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية[2].

وتتمثل مصادر التمويل الداخلية، فيما يلي:

أ- **الادخار:** هو ذلك الجزء من الدخل الغير مخصص للاستهلاك والذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية والحسابات لأجل..). والادخار هو أيضا حفظ السيولة لأغراض الاستخدام على المدى القصير (مصاريف غير متوقعة، السفر، شراء الأثاث..إلخ)[3].

ويرتبط مفهوم الادخار بالعديد من المعاني، يمكن إجمالها فيما يلي:

- أن الادخار يعني تجنيب جزء من مقتنيات الفرد مع المحافظة على هذا الجزء لوقت الحاجة إليه.

---

[1] هدى بدروني، نصيرة قريش، **أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 10، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص ص 90-91.

[2] عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية-دراسة حالة الجزائر 1970-2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص 13.

[3] www.ammc.ma/ar/espace-epargnants/difference-entre-epargne-et-investissement 29-10-2017 14 :33

- أن الادخار عملية يمارسها الفرد في الحاضر من أجل تحقيق أهداف آجلة مرغوب فيها ومنها تأمين الفرد لمستقبله...أي أنه وسيلة الاحتياط والتأمين للمستقبل.
- أن الادخار يعتمد على التدبير أي على التفكير الواقعي المنظم لدى إنفاق الفرد لماله مع التحكم في تصرفه، ليس فقط من أجل تجنب العواقب غير المرغوب فيها، بل ومن أجل تحقيق الأهداف التي ينشدها.
- أن الادخار يرتبط بالتوفير أي الإكثار من المدخرات عن طريق الاستمرار المنظم في اقتطاعها من الدخل مع استثمارها بما ينميها، وبالتالي يحقق زيادة في الإنعاش الاجتماعي للفرد والمجتمع.
- أن الادخار لا يتحقق مع الإسراف، ومرد ذلك أن الادخار لا يمكن أن يتم دون تنظيم للإنفاق الفردي، ومن مقوماته الامتناع الاختياري عن استهلاك جزء من الإنتاج، في حين أن الإسراف يرتبط بتجاوز الإنفاق، أي الصرف على أبواب قد لا تكون في ذاتها ضرورية... ولكن الفرد يتجاوز فيها حد الاعتدال المرغوب فيه.
- أن الادخار لا يستقيم مع الاكتناز من حيث أن الاكتناز هو تصرف يتضمن جمع المال وإخفائه وإبعاده عن الاستثمار الذي يحقق الغاية من الاستهلاك، كما أن الاكتناز لا يحقق للمكتنز غايته من جمع النقود فهو إما أن يخفيها وبذلك تصبح بالنسبة إليه راكدة لا ينتفع بها، وإما أن يخرجها فينفعها في أغراض استهلاكية دون استثمارها وتوفيرها[1].

ويمكن التمييز بين وجهين للادخار:

- **الادخار الاختياري:** وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا وبمحض رغباتهم. كما ويقصد به ذلك الجزء من الدخل الذي يوفره الفرد طواعية، أي دون إلزام تشريعي بغرض تلبية حاجات مستقبلية[2].

ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال، على النحو التالي:

- **مدخرات القطاع العائلي:** تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وبالمعنى السابق يلاحظ أن الادخار العائلي

[1] محمد يسري إبراهيم دعبس، **الادخار والعوامل المؤثرة فيه**، سلسلة المعارف الاقتصادية والإدارية، العدد 7، 1997، ص ص 3-4.

[2] رحيم حسين، **نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية-إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، ص 79.

يتمثل في كونه ادخارا اختياريا نظرا لأنه يعتمد على رغبة القطاع العائلي في توفير جزء من دخله المتاح بدلا من إنفاقه على الاستهلاك الخاص، وعلى ذلك فإن العلاقة بين الاستهلاك والادخار هي علاقة عكسية بمعنى أن زيادة الاستهلاك سيترتب عليها انخفاض الادخار والعكس صحيح.

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، والتي تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف.
- الاستثمار المباشر كاقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر، حيث يصبح المدخر هو نفسه المستثمر.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة[1].

✓ **محددات الادخار الشخصي الاختياري:** يمكن إيجازها فيما يلي:

- حجم الدخل.
- عدالة توزيع الدخل الوطني[2].
- المستوى العام للأسعار.
- حجم الثروة.
- أسعار الفائدة/الإعفاء الضريبي.
- عوامل ديمغرافية واجتماعية.

أما أغراض الادخار العائلي، فتتمثل فيما يلي:

- قد يدخر الفرد لغرض الإنفاق في المستقبل على شراء منزل أو شراء سيارة أو بعض الأثاث.
- قد يدخر لكي يؤمّن نفسه ضد ماديات الزمن.
- قد يدخر لأنه يتطلع إلى ترك ثروة إلى ذريته بعده.
- وقد يدخر لأنه يسعى للاستمتاع بجمع المال حبا في المال.
- وقد يدخر لأنه يتطلع إلى القوة والجاه والأمان مما ينطوي عليه جمع الثروات واقتناء المال الوفير.

[1] www.elbassair.net 18-10-2017 19 :22 :56

[2] موسى رحماني، نجاة مسمش، **نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي كأداة للتراكم–إشارة خاصة إلى الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص ص 80–81.

- وقد يدخر لأن التوفير والاعتدال في الإنفاق عادة متأصلة في نفسه لها قيودها وانعكاساتها على سلوكه الاقتصادي[1].
- **مدخرات قطاع الأعمال:** يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها أي الأرباح المحتجزة وغير المحولة إلى ميزانية الدولة والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات.

وتنقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى نوعين، هما:

- ✓ **مدخرات قطاع الأعمال العام:** هو عبارة عن الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها، أي تتمثل في أرباح المشروعات التي يملكها القطاع العام ويهدف إلى إشباع الحاجات العامة، وتعتبر الربحية أحد المعايير للحكم على كفاءة إدارة هذا القطاع ومدى نجاحه في ترشيد استخدام الموارد المحدودة، ولا يتسنى ذلك إلا بتخفيض النفقات وزيادة الإنتاج، على الرغم من الدور الفعال الذي قد يحققه هذا القطاع في التطور الاجتماعي إلا أنه ظهر جنبا إلى هذا القطاع القطاع الخاص[2].
- ✓ **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** تعتبر ادخارات هذا القطاع مصدرا مهما للدول المتقدمة في حين نجده في الدول النامية لا يقوم بدور مهم في تمويل التنمية، وذلك لأنها طبقة ذات اتجاهات إنتاجية، بالإضافة إلى قلة الحافز على مشروعات الأفراد وهذا راجع لمجموعة من الاعتبارات، منها:

- من أجل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والتداول المالي يجب أن تكون هناك سوق مالية نشطة وهو الشرط الذي لا يتوفر في الدول المتخلفة التي تفتقر لسوق مالية منظمة.
- عادة لا يغامر الخواص بالقيام بنشاطات استثمارية غير مربحة لأن من طبيعة الرأسمالي أنه جبان.
- يستعمل القطاع الخاص مدخراته في التمويل الذاتي في أنشطة تبتعد عن ميادين تنموية حقيقية.
- في كثير من الأحيان هناك تجاهل مقصود من القطاع الخاص في التمويل والقيام باستثمارات تنموية حتى لا يصل هذا القطاع إلى تكوين احتكارات كبيرة مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني[3].

---

[1] حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد–الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص 13.

[2] عبد الله بلعيدي، **التمويل برأس المال المخاطر–دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 15.

[3] جلول مقاتل، **أثر انتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014، ص ص 45–46.

- **الادخار الإجباري:** هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم ويتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي[1]، إضافة إلى التمويل التضخمي.
- **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الجارية، وبالتالي يتمثل الادخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية، حيث تتميز البلدان النامية بانخفاض معدل الادخار الحكومي ومع ذلك فإنه يعد عنصرا هاما من عناصر تكوين المدخرات الوطنية في هذه البلاد، ومن المعلوم أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة، فالبلاد التي قطعت مرحلة كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية يرتفع بها معدل الادخار الحكومي عن غيرها من الدول التي ما زالت في المراحل الأولى للنمو.

وفيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى رفع نسبة الادخار الحكومي في الدول النامية:

- تطوير النظام الضريبي بإعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل.
- استحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي حتى يتحقق ركن العدالة.
- ترشيد الإنفاق العام.
- الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.
- التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى[2].
- **الادخار الجماعي:** هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة، ويحتل هذا النوع من الادخار مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، ويتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات[3].

---

[1] معتز أكرم حسن فروانة، **تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995-2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنمية الاقتصادية، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 65.

[2] عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر 1994-2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007، ص 8.

[3] www.albassair.net 20-10-2017

- **التمويل التضخمي:** يعتبر التمويل التضخمي من أهم السياسات والإجراءات التي تنتهجها الدول في العصر الحالي لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات، وتعود فكرة اللجوء إلى التمويل التضخمي إلى عجز مصادر التمويل العادية (المدخرات والفوائض) سواء الإجبارية أو الاختيارية لتغطية الفجوة بين الإنفاق الحكومي والمصادر التمويلية، وقد اعتبر التمويل التضخمي نوعا من أنواع الادخار الإجباري، وهو يعتبر وسيلة سهلة قياسا بالضرائب والرسوم.

وعليه فإنه في حالات زيادة حجم الاستثمارات المطلوبة عن حجم المدخرات الإجبارية والاختيارية فإن الدولة تلجأ إلى تمويل موازنتها عن طريق التمويل التضخمي أي زيادة الإصدار النقدي[1].

أما عن موقف الاقتصاديين من التمويل التضخمي، فيمكن إبرازه من خلال ما يلي:

- **موقف الفكر الاقتصادي التقليدي:** حارب الفكر الاقتصادي التقليدي أسلوب التمويل بالعجز، وبيّن أنه يسبب العديد من الآثار السيئة، منها:

✓ يؤدي إلى تدخل الدول في الحياة الاقتصادية مما يخل بالتوازن التلقائي ويؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار.

✓ يضر بأصحاب الدخل الثابت لأن دخولهم لا تزداد بنسبة زيادة دخول أصحاب المهن والحرف الصناعية والتجارية، مما يزيد التفاوت في الدخول المختلفة.

✓ يبدل من نوعية الإنتاج، فيتجه المستثمر إلى إنتاج السلع الكمالية مثلا التي يزداد الطلب عليها، أو يزيد من المخزون ليجمد قيمة مدخراته.

✓ يزيد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بسبب زيادة الاستيراد من جهة، وعدم القدرة على التصدير من جهة ثانية، حيث يتم استهلاك السلع المنتجة وطنيا في السوق الداخلية[2].

- **موقف الفكر الاقتصادي الحديث:** يجيز الفكر الاقتصادي الحديث لجوء الدولة إلى استخدام أسلوب التمويل بالعجز، وعّد أن الفرضيات التي وضعها الفكر التقليدي وتوصل من خلالها إلى الآثار السيئة للتمويل بالعجز هي غير صحيحة ومخالفة للواقع.

ويبين الفكر الاقتصادي الحديث أن أسلوب التمويل بالعجز لا يؤدي دوما إلى آثار سلبية، وخاصة بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي تعاني من البطالة، وأنه يؤدي إلى إيجاد كمية إضافية من النقد

[1] site.iugaza.edu.ps/arafati/files/2010/02/1السياسة-النقدية.doc 18-10-2017 19 :17 :21

[2] زياد زنبوعة، منى خالد فرحات، **بدائل تمويل عملية التنمية في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص 292.

في السوق، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي زيادة الطلب وزيادة الإنتاج والعودة إلى التوازن.

ويؤدي أسلوب التمويل بالعجز في الدول المتخلفة–إذا تحققت بعض الشروط مثل بدء الدولة بالمشروعات سريعة التنفيذ ومرتفعة المردود، ووجود موارد بشرية عاطلة–إلى زيادة عرض السلع الضرورية لتقابل الطلب المتزايد، ويرفع من الإنتاجية الاقتصادية للدخل الوطني[1].

ب- **فائض حصيلة التجارة الخارجية:** تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل التنمية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محددا لقدرة البلد على الاستيراد، ومن ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال، ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية، ومن ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادرات ما يترتب على الاقتراض الخارجي من سداد الأعباء ولذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي اعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية[2].

2. **مصادر التمويل الخارجي:** يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

أ- **الاقتراض الخارجي:** ويشمل القروض الحكومية الثنائية والتي هي عبارة عن القروض التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أسس تجارية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقى القرض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد هيئاتها العامة أو الخاصة، وعلى الرغم من أن هذا النوع من القروض يتم في أغلب الأحوال على أسس تجارية بحتة من ناحية سعر الفائدة ومدة السداد، إلا أنها تتأثر في توجيهها بالاعتبارات السياسية، إضافة إلى القروض الخاصة التي يمكن تعريفها على أنها تلك القروض التي ترد إلى الدولة من الأفراد أو الهيئات الأجنبية الخاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقام بها عن طريق السندات التي تحمل فائدة مرتفعة[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص 293.

[2] عبد الباسط بوزيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] فيصل زمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، منشورة، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2004، ص ص 45-46.

وعليه يمكن القول بأن هناك نوعين من الاقتراض، اقتراض من الداخل، وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويمثل رصيد مديونيتها تجاه المصارف الوطنية. ليس ضروريًا عمومًا أن يكون كل الدين العام المحلي موجهًا إلى الاستثمار، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية. أما الدين الخارجي فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية. وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية وتأخذ شكل تقديم الأموال التي تدرجها الدولة ضمن موازنتها، فتستخدمها في مشاريع تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية، وقد تكون في شكل عون فني أو شكل تدريب وتمويل دراسات عدة. ولا شك في أن هذا يساعد في عمليات التنمية من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية. ويتوقف نجاح سياسة القروض على شروط منح القرض من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة السداد، هذا إلى جانب كيفية استخدام القروض ووجهتها ومدى الاستفادة منها، وعما إذا كانت توجه إلى استثمارات حقيقية من عدمه. إن عبء المديونية من أهم المشكلات التي تقابل الدول المقترضة، وهو أمر يرتبط بطاقة الدول المدينة على تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الالتزامات المترتبة على الديون، ومدى تأثير ذلك في الأوضاع الاقتصادية، فالالتزامات جزء من الناتج الوطني يُحوّل إلى الخارج، ومن ثم فهو يؤثر في الاستهلاك ومستوى المعيشة كما في الادخار والاستثمار. لذا، فمن الأهمية بمكان التوقّف عند آثار الاقتراض في استقلال الدولة المدينة سياسيًا[1].

ب- **المنح والمساعدات الرسمية:** تعني المنح والمساعدات الرسمية تلك التي تمنحها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى، وكذلك التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وقد تطورت أشكال الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها في توفير المنح والمساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية، حيث تراوحت بين المنح والقروض الميسرة بدرجة كبيرة، والقروض التي تقترب في شروطها من القروض التجارية، وزاد عدد الجهات المانحة للمعونة والمساعدات بحيث شملت الدول المتقدمة في معظمها[2].

ت- **الاستثمار الأجنبي:** يحتل الاستثمار الأجنبي مكانة بارزة في اقتصاديات الدول النامية، وذلك لعدم كفاية المدخرات المحلية لمقابلة نفقات الاستثمار المحلي.

[1] https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content 19-10-2017 19 :59 :31

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 233.

والاستثمار الأجنبي هو انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى، كما يعرف بأنه امتلاك فرد أو شركة أصولا في دولة ما[1].

ويمكن التمييز بين نوعين للاستثمار الأجنبي:

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**: ويتمثل فيما يلي:

✓ **القروض الخاصة:** وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد، وكبار المصدرين، وغيرهم من الموردين الأجانب لتوريد سلع وخدمات للدول المقترضة، أو تلك التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية الخاصة كتسهيلات مصرفية لتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي.

✓ اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم أو السندات التي تصدرها الدولة المقترضة، أو تلك التي تصدرها المشروعات التي تقوم بها الدولة على أن لا يكون لهؤلاء المستثمرين الحق في الحصول على نسبة من الأسهم التي تعطيهم الحق في إدارة المشروع[2].

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار، وأن كلمة مباشر تعني سيطرة كاملة أو جزئية على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف، وبعبارة أخرى هو الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب، سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع الشركات الأجنبية في الخارج[3].

(سيتم التطرق إلى الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر بتفصيل أكثر في الفصل الثالث).

المطلب الثالث: المدخل البديل لتحقيق التنمية المستدامة، الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي.

---

[1] حمودي بن عباس، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الصين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 17.

[2] موسى سعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

أولا- المدخل البديل لتحقيق التنمية المستدامة: ظهر هذا المدخل كنتيجة لعدم تبني الحكومات للمداخل السابقة وذلك لتركيزها على الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، تاركة أهم الأسس التي تؤدي إلى التنمية، فقبل البحث عن الاستدامة لا بد من تحقيقها أولا، وهذا بالتحديد ما يسعى المدخل المقترح PSDA إلى تحقيقه.

ويقوم هذا المدخل على ما يلي:

1. **عناصر مدخل الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة PSDA:** ويضم ما يلي:

أ- الوقوف على مستوى التنمية، وكذلك المستوى التكنولوجي للبلد محل الدراسة.

ب- الوقوف على ما لدى للدولة من رأس مال مادي.

ت- الوقوف على ما لدى للدولة من رأس مال بشري.

ث- تحديد رصيد الدولة من الموارد الطبيعية.

ج- الوقوف على درجة اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.

ح- الوقوف على درجة قوة المؤسسات.

2. **كيفية تطبيق مدخل الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة PSDA:** ويتكون هذا المدخل من ثلاث خطوات رئيسة، هي:

أ- **الخطوة الأولى:** وفيها يتم تحديد إلى أي مجموعة تنموية تنتمي الدولة محل الدراسة. ووفقا لهذا المدخل، يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول:

C: الدول شديدة الفقر.

B: الدول الأقل فقرا.

A: الدول الصناعية المتقدمة.

ب- **الخطوة الثانية:** وفيها يتم تحديد إمكانيات النمو وذلك بالاستناد على ما يتوافر فيها من رؤوس أموال بشرية ومادية بالإضافة إلى ما لديها من موارد طبيعية ودرجة قدرة المؤسسات.

ت- **الخطوة الثالثة:** وفيها يتم تحديد الأهداف التنموية ووضع الأولويات، وبالطبع فإن الأولويات تختلف وفقا لاختلاف المجموعة التي تنتمي إليها الدولة محل الدراسة. وفي كل الأحوال فإن الخطط

التنموية يجب أن تأخذ في الحسبان ثلاث متغيرات رئيسة، هي: النمو الاقتصادي، كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة[1].

ثانيا- دور فئات المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة: لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لا بد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد، فدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل، فلا بد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة، وهي:

1. **دور الفرد في التنمية المستدامة:** إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له، وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه، أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته، أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية[2].
2. **دور الأسرة في التنمية المستدامة:** للأسرة دور كبير في خلق جيل واع ومنتم إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح.

[1] علي عطية مسعود، **التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 36، السنة 21، جامعة أسيوط، مصر، يونيو 2004، ص ص 92-95.

[2] عبد الرحمن محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-2011/11/16، ص 10.

ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر، فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئتها فإن أفرادها سيكونون كذلك، فالأسرة هي المعلم الأول لمبادىء التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على الآخرين كما نحرص على أنفسنا[1].

3. **دور المجتمع في التنمية المستدامة:** يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال وجود مجتمع واع ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت يهيئ أجيالا تحافظ على بيئتها ومحيطها، وتحرص على أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا به في بيئة سليمة. ويقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وتفويض السلطة للمجتمع لكي ينمي نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها[2].

4. **دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة:** إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي تتحدد من خلاله الأهداف التنموية، فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد.

فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي، وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تراعي الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه، وتؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي، ولا نختلف

[1] **المرجع السابق**، ص 10.

[2] **المرجع نفسه**، ص 10.

في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

ظهر القطاع الخاص كطرف عالمي فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا، وتستطيع الحكومات أن تؤدي في هذا الشأن دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية. وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص، كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنه ثقافة جديدة تدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، ومؤشرات الأداء البيئي، والإبلاغ عن هذا الأداء، واتباع نهج تحوطي في اتخاذ المقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا، ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها وكذلك ببذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً[1].

5. **الدور الحكومي في التنمية المستدامة:** إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات، ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها، بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة، فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد لا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة، يكون كل منها مدعما ومكملا للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية أن يكون منسجما مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية، وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع

[1] **المرجع السابق**، ص 11.

استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تضعها وتطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها[1].

6. **دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها:** اجتمع في الفترة من 18 إلى 20 آب/أغسطس عام 2002 أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، وذلك في جوهانسبرغ–جنوب أفريقيا، لتأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة.

على الرغم من أن هذا الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعّلة كجزء من الجهاز الرقابي، فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية. هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. كذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع[2].

ثالثا– تحديات التنمية المستدامة: تواجه التنمية المستدامة العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنوطة بها، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

1. **المعوقات الاجتماعية:** أهمها ما يلي:

أ– **الفقر:** يعتبر الفقر المأساة الإنسانية الأكثر تداولا على ألسنة وكتابات المفكرين سواء الاقتصاديين أو غيرهم، ولارتباطه بكثير من القضايا الأخرى (الصحة، التعليم، حق الحياة...إلخ)، تعددت النظرة إليه والحلول المطروحة لمكافحته. وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات المخيفة المثبتة في التقارير الرسمية (المحلية والدولية)، فإنه قد صار تحديا صارخا لنجاح استراتيجيات التنمية المستدامة، سواء على صعيد التعاون العالمي أو على صعيد السياسات المحلية.

[1] **المرجع السابق**، ص 11.

[2] **المرجع نفسه**، ص 12.

ب- تدهور مستوى المعيشة وضعف مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة كالصحة، التعليم، السكن، النقل...إلخ.

ت- عدم التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

ث- التضخم السكاني الكبير الذي لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي[1].

2. **المعوقات الاقتصادية:** ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ- الديون التي تمثل أهم التحديات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة خاصة والأسرة الدولية عامة.

ب- إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وإلتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح مناسبا لاستكمال مشروعات التنمية المؤسسي.

ت- إهمال قطاع المشروعات الصغيرة وتعطيل دوره الهام في إمكانية نجاح التنمية المستدامة[2].

ث- ضعف الدخل الوطني ومعدلات النمو الاقتصادي.

ج- ضعف الاستثمارات في تقنيات الإنتاج الأنظف[3].

3. **المعوقات البيئية:** يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- هدر واستنزاف الموارد الطبيعية وعدم الاستغلال الرشيد والعقلاني لها وخصوصا الموارد غير المتجددة.

ب- ارتفاع نسب التلوث بمختلف أشكاله، الشيء الذي يهدد التنوع والتوازن الإيكولوجي.

ت- نقص الوعي البيئي سواء لدى العمال في المؤسسات أو لدى عامة الناس.

ث- انبعاث الغازات السامة والخطيرة، التي تتسبب في مشكلة ثقب الأوزون، الاحتباس الحراري، ذوبان الجليد وسقوط الأمطار الحمضية...إلخ.

ج- عدم امتلاك التقنيات الحديثة والخبرات الفنية من أجل اعتماد سياسة الإنتاج الأنظف، التسويق الأخضر، المحاسبة الخضراء...إلخ[4].

---

[1] سارة بوسعيود، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2] نجاة عبد الوالي محمد، **التنمية المستدامة وأهميتها في العالم العربي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 1، العدد الأول، جامعة عين شمس، مصر، يناير 2012، ص ص 184-185.

[3] سارة بوسعيود، **مرجع سابق**، ص 52.

[4] **المرجع نفسه**، ص 52.

ح- **تدني مؤشر الاستدامة البيئية:** يقيس هذا المؤشر وضع النظم البيئية في حالتها الطبيعية وتلك التي تتم إدارتها والضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد وزيادة معدلات التلوث، ويقيس التقدم العام الذي تم تحقيقه في مجال الإدارة البيئية، ويتكون هذا المؤشر من خمسة عناصر تشمل الأنظمة البيئية، تخفيف حدة الإجهاد البيئي وقدرة الأفراد والأنظمة الاجتماعية على تحمل الاختلالات البيئية والقدرة على التنسيق مع الدول الأخرى فيما يرتبط بالمشكلات البيئية العالمية[1].

4. **المعوقات السياسية:** وتتمثل فيما يلي:

أ- الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها[2].

ب- انتشار الفساد السياسي.

ت- غياب مبادئ الحكم الراشد.

5. **التنمية المستدامة والعولمة:** إن استمرار النمو الاقتصادي القائم حاليا سيؤدي لا محالة إلى استنزاف موارد هذا الكوكب وتخريب البيئة والأنظمة الطبيعية وزيادة التباين الاجتماعي والاقتصادي، ولا شك أن البشرية تقف على مفترق طرق حساس، فإما أن تواصل طريق النمو الاقتصادي المفرط حسب العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجشعة، أو أن تتنبه إلى الدمار الذي تحدثه في هذا الكوكب وتبدأ بالعمل على تطوير أنظمة اقتصادية مستدامة في الإنتاج والاستهلاك والسياسات الاقتصادية العامة.

وتقول منظمة أصدقاء الأرض وهي من أكثر المنظمات البيئية في العالم انتقادا للسياسات الاقتصادية للعولمة، أن العولمة الاقتصادية التي تسود العالم حاليا والتي تبحث عن الربح بغض النظر عن الكلفة البيئية والاجتماعية تتناقض تماما مع مبادئ التنمية المستدامة.

ومن المعروف أن النشاط الاقتصادي في العالم مبني أساسا على الموارد الطبيعية والبيئية، حيث تمثل البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في التصنيع، وكذلك المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي، والتعامل مع القضايا المشتركة بين التجارة والبيئة والتنمية يكمن في رؤية كل من هذه القطاعات إلى القضايا التي يتم النقاش حولها من خلال منظومة منطقية في التسلسل ما بين السبب والنتيجة[3].

---

[1] عبد القادر عوينان، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[2] نجاة عبد الوالي محمد، **مرجع سابق**، ص 185.

[3] سمية مساهل، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

خلاصة: إن المتتبع لمسار التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يجد بأنه قد طرأ تطور مستمر على مفهومها شكلا ومضمونا، وكان ذلك استجابة للتغيرات التي حصلت على الساحة الدولية، وكذا بالنظر للخبرات المكتسبة والمتراكمة عبر الزمن في هذا المجال، فالتنمية في المرحلة الأولى تمت معادلتها بالنمو الاقتصادي، ثم ما فتئ أن أصبح مفهوم التنمية أكثر شمولا واتساعا ليصبح مفهوما مرتكزا على الاستدامة، أو ما يعرف بالتنمية المستدامة، والسبب وراء ظهور هذا المفهوم هو زيادة حدة المشاكل البيئية، وهو ما دفع بعلماء الاقتصاد البيئي إلى دق ناقوس الخطر والمناداة بضرورة تغيير مفهوم التنمية، من تنمية ترتكز على تحقيق التقدم الاقتصادي، إلى تنمية ترتكز على الاهتمام بالجانب البيئي والاجتماعي دون إهمال الجانب الاقتصادي.

فالتنمية المستدامة هي عبارة عن تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام الموارد الطبيعية استخداما أمثلا، بهدف تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، وبالتالي العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية بصورة تكفل إشباع الحاجات الإنسانية والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من التلف والاستنزاف.

وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على المحددات البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية وكذا تطوير الموارد البشرية، وتكون بذلك التنمية المستدامة عملية تتميز بالاستمرارية واتساع المدى وتعدد الأبعاد والارتباط بالمدى الزمني الطويل، فضلا عن مراعاتها لحاجات الأجيال الحالية والمحافظة على حاجات الأجيال القادمة.

كما أن الإنسان هو أساس التنمية المستدامة، وتكون به التنمية ومن أجله، لذلك فالتنمية المستدامة ترتكز على عدة أبعاد أهمها: البعد الاقتصادي الذي يأخذ في عين الاعتبار تحقيق التطور في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتصدير دون الإضرار بالبيئة والإنسان، كما أن البعد الاجتماعي يتضمن عملية تطوير البشر من حيث الصحة، التعليم والسكن، ومختلف الجوانب الاجتماعية التي تكفل الحياة الكريمة للبشر، أما البعد البيئي فهو يعمل على تقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية والثروة البيولوجية والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، دون إهمال البعد التكنولوجي الذي يكفل استخدام التكنولوجيا الأنظف التي تضمن المزيد من التطور مع ضمان الحفاظ على البيئة، كما لا يمكن تجاهل البعدين السياسي والمؤسسي، حيث يلعب كل منهما دورا في تهيئة الأرضية المناسبة لتحقيق

التنمية المستدامة، من خلال سن التشريعات ووضع السياسات الملائمة لذلك، وعليه لا يمكن فصل بعد عن آخر فأبعاد التنمية المستدامة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ضمن علاقة مؤثر ومتأثر.

كما أن التنمية المستدامة تقوم على جملة من المبادئ التي تستند عليها من أجل تحققها، منها المشاركة الشعبية في جهود التنمية المستدامة والتضامن ما بين مختلف الفواعل في المجتمع الدولي، فضلا عن انتهاج مبدأ استغلال الفرص والاستفادة من كل وحدة نقدية متاحة، بمعنى آخر كل مورد في مكانه المناسب، هذه المبادئ كرست لتحقيق جملة من الأهداف من بينها تحسين نوعية حياة الأفراد، واحترام البيئة والمحافظة عليها، وضمان دخل مستمر وكاف للنهوض بحياة الفرد والمجتمع.

وحتى يتم تحقيق ذلك، فإنه من الحري بالاقتصاديين اتباع مجموعة من المؤشرات التي من شأنها توضيح الصورة أكثر وتبيين المكونات الفعلية للتنمية المستدامة، سواء أكان ذلك بالاستناد إلى المؤشرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية أو التكنولوجية أو السياسية.

ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد من اتباع مجموعة من الخطوات الكفيلة بتحقيقها على أكمل وجه، ومن ذلك استخدام مدخل الأولويات PSDA، الذي يضم مجموعة من العناصر، وينطوي على مختلف الخطوات اللازم اتباعها لتحقيق التنمية المستدامة.

ولتحقيق التنمية المستدامة فإننا نحتاج إلى مصادر تمويل كافية، سواء تعلق الأمر بالمصادر الداخلية التي تضم الادخار بمختلف أنواعه، أو المصادر الخارجية التي تحوي القروض والمنح والمساعدات والهبات، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بات من أهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي منذ عقد التسعينات، بالنظر لما يلعبه من دور سواء تعلق الأمر بكونه أداة للتمويل أو ناقلا للخبرات الفنية والتسويقية والإدارية، أو التكنولوجيا التي تساعد على تحسين الإنتاجية والنهوض بالاقتصاد المضيف له، غير أن تمويل التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر يحمل في طياته الكثير من الآثار التي من شأنها أن تؤثر سواء سلبا أو إيجابا على مسار التنمية المستدامة للقطر المضيف.

تمهيد: إن التزايد المستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم ما هو إلا دليل على مدى أهميته، إذ أنه يساهم في خلق فرص استثمارية لطالما عجز القطاع المحلي عن خلقها بسبب عدم كفاءته وندرة موارده.

فالشركات متعددة الجنسيات حاملة لواء الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتميز بالضخامة، ضخامة من حيث امتلاكها لموارد مالية هائلة، وضخامة من حيث استحواذها على مجريات التجارة العالمية، وضخامة من حيث انتشارها الجغرافي وتنوع إنتاجها، وضخامة من حيث امتلاكها لتكنولوجيا متطورة ومهارات تسييرية وتنظيمية عالية، هذه المؤهلات تجعل من أي بلد إذا امتلكها فإنه يحقق التنمية ويرتقي إلى مصاف الدول المتقدمة، إذا ما أحسن ذلك البلد توجيه هذه الاستثمارات الواردة إليه نحو القطاعات التي تساعده على ذلك، لذلك نجد أن معظم دول العالم باتت تسعى اليوم إلى تحسين مناخها الاستثماري وجعله أكثر ملاءمة لممارسة النشاطات الاستثمارية، بهدف استقطاب رؤوس الأموال إليها، وتحقيق مزايا وكسب رهانات ما كانت لتحققها هذه الدول بمفردها.

مما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الأول: الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر.

منذ ثمانينات القرن الماضي تغيرت النظرة الدولية لمصادر التمويل، حيث كانت القروض هي أهم مصدر تمويل على الساحة الدولية، وكنتاج للتطورات الحاصلة خلال تلك الفترة وبالذات بعد أزمة المديونية العالمية التي عصفت باقتصادات دول أمريكا اللاتينية، تغيرت فكرة هذه الدول، وأصبحت نظرتهم للقروض متمثلة في كونها الأداة القاتلة، ومن ثم بحثوا عن مصدر تمويلي آخر لا يشكل عبئا وفي ذات الوقت يساهم في تمويل خطط التنمية، ومع تشعب ظاهرة العولمة ووضعها لآليات لتكريس نفوذها عالميا، كان الاستثمار الأجنبي المباشر الأداة المثلى التي لا يوجد بديل عنها، والتي تساعد كل دول العالم على الخروج من دائرة اللاتنمية إلى دائرة الدول المتقدمة.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة.

أضحى مفهوم العولمة موضة رائجة في العلوم الاجتماعية، وقولا مأثورا جوهريا في وصفات خبراء الإدارة، وشعارا يتداوله الصحافيون والسياسيون من كل شاكلة. فهناك توكيد واسع الانتشار يفيد أننا نعيش في حقبة يتحدد فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفعل سيرورات كونية Global تذوب فيها الثقافات والاقتصادات والحدود الوطنية، وتقف فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة الاقتصادية في القلب من هذا التصور.

ويزعم أن اقتصادا كونيا بحق قد برز أو أنه بسبيله إلى البروز، وأن هذا الاقتصاد الكوني يجعل من الاقتصادات الوطنية وبالتالي الاستراتيجيات المحلية لإدارة الاقتصاد الوطني، أمورا نافلة على نحو مطرد. ويفيد هذا الزعم أيضا أن الاقتصاد العالمي قد تدول(أي أصبح دوليا) من ناحية ديناميكياته الأساسية، وأنه بات خاضعا لقوى السوق الجامحة، وأن الشركات العابرة للقوميات هي بحق الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير، وأنها لا تدين بالولاء لأي دولة وطنية، وتستقر حيثما تقتضي المصلحة في السوق الكوني[1].

أولا- مفهوم العولمة: يتميز مفهوم العولمة بالغموض والتعقيد وعدم التناسق بين النظرية والواقع، واللذان هما بنفس الدرجة من الغموض، فإذا كانت العولمة تشير إلى مجموعة من التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة، وتهدف إلى إزالة الحدود والفواصل بين دول العالم، وهذا الأمر يعد واقعا معاشا، إلا

[1] بول هيرست، جراهام طومسون، **ما العولمة-الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم**، ترجمة: عبد الجبار فالح، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد 273، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص ص 11-12.

أن الجانب التنظيري بقي متخلفا عن هذه التطورات ولم يساير ما حدث على الساحة العالمية من تغيرات، مما ترك المجال واسعا لبعض القوى والأطراف التي أرادت التحكم في مسار العولمة ووضع ما تريده لها من مفاهيم، ومحاولات لتحديد المعالم النظرية والتطبيقية التي تتناسب وطموحاتها التوسعية وخدمة مصالحها[1].

إن مفهوم العولمة الذي أصبح متداولا في السنوات الأخيرة هو مصطلح قياسي يشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذه الكلمة يقابلها باللغة الإنجليزية Globalisation وبالفرنسية Mondialisation، وقد استعملت ترجمة أخرى بالعربية وهي كلمة "الكوكبة" أو"الكونية" والتي يقصد بها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية[2].

تعريف العولمة: بالنظر للتشعب الكبير لظاهرة العولمة، فقد أعطيت لها العديد من التعريفات، ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

1. العولمة هي ظاهرة قديمة ذات أبعاد جديدة[3].
2. كما ويعرف صندوق النقد الدولي ظاهرة العولمة على أنها التكامل المتنامي للاقتصادات والمجتمعات حول العالم.
3. كما ويمكن تعريف العولمة على أنها التغيرات في المجتمعات والاقتصاد العالمي الناتجة عن الزيادة الهائلة في التجارة الدولية والتبادل الثقافي[4].

---

[1] محمد الغربي، **تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 18.

[2] بلعيد بعلوج، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[3] إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، **العولمة الاقتصادية–فرص أم تحديات؟**، دائرة المالية، حكومة دبي، 2007، ص 5.

[4] مكتب برامج الإعلام الخارجي، **تحديات العولمة**، المجلة الإلكترونية يو أس أي، وزارة الخارجية الأمريكية، فبراير 2006، ص 1.

إذن فالعولمة تعني بصورة شاملة حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأيدي العاملة والاستثمارات والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية دون قيود تذكر[1].

وعليه فإن مفهوم العولمة يشير إلى شيئين معا، انكماش العالم (أي تحوله إلى قرية صغيرة)، وازدياد الوعي بالعالم ككل[2].

ثانيا- الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي أسهمت في الإسراع بعمليات العولمة، والذي أدى بدوره إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، كما أسهمت العولمة في إحداث تغيير في هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

لقد أدت عمليات التحرير الاقتصادي المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة. وقد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة، واستهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات[4].

ومع التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الوقت نفسه، فإن الاتجاه المتسارع نحو التكامل العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص جديدة ما يعطي بدوره أيضا حافزا إضافيا للاستثمار الأجنبي المباشر[5].

---

[1] سمير يحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية-حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 12.

[2] بركات محمد مراد، **ظاهرة العولمة-رؤية نقدية**، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، www.kotobarabia.com 19-2-2016، ص 92.

[3] أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 3، ورقلة، الجزائر، 2004، ص 161.

[4] ماجدة شلبي، **التوجهات الدولية والإطار المؤسسي في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 110.

[5] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة تنشر نشاطها عبر عدد كبير من الدول وتحاول بذلك الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية للبلد الأصل، كما تنتقي إطاراتها وما تحتاج إليه من عمالة على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن عامل الجنسية، وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعا أو شركة مملوكة بالكامل، وتبيع أسهمها لمواطنيه، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان الدول المتخلفة من خلال البنوك والبورصات العالمية.

كما أصبحت هذه الشركات غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية أو لسياسات المصارف الوطنية، إذ أوجدت لنفسها محيطا خاصا بمساعدة المؤسسات المالية التي أصبحت تمنحها إمكانيات كبيرة في التمويل وتنفيذ مختلف سياساتها واستراتيجياتها[1].

إن تدفقات رؤوس الأموال بمختلف أشكالها هي عبارة عن موارد مالية باحثة عن مواطن للاستثمار واقتناص الأرباح وتدنية المخاطر في إطار سيادة مبدأ التنويع الدولي، ولقد أثبتت الإحصائيات أن هناك تدفقات رأسمالية هامة على الصعيد العالمي تجاوزت 1.23 تريليون دولار عام 2014 منخفضا بأكثر من 16 % مقارنة بالعام 2013، حيث اجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار سنة 2014[2].

وقد انخفضت التدفقات الرأسمالية في شكل إعانات مالية رسمية والقروض التنموية من الحكومات والهيئات المالية الدولية بشكل ملحوظ، إذ بلغت خلال عقد الثمانينات حوالي 60 % من إجمالي التدفق لتصل إلى 46 % عام 1996، وانخفضت المساعدات المرتبطة بالتنمية بشكل ملحوظ من 0.33 % من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المانحة إلى 0.22 %، في حين شكلت التدفقات المالية الدولية الخاصة في صورة استثمارات أجنبية مباشرة موردا هاما للدول النامية لتمويل تنميتها المستدامة، حيث وصلت هذه التدفقات إلى 162.145 مليار دولار عام 2002 أي ما يمثل 24.9 % من إجمالي التدفقات الأجنبية المباشرة. وإلى جانب هذه التشكيلة من المصادر التمويلية الدولية نجد الاستثمارات في الحوافظ المالية كأسلوب بدأت تتزايد أهميته في البلدان النامية في صورة أسهم أو سندات صادرة عن المؤسسات الخاصة والعامة خصوصا مع زيادة التوجه نحو خوصصة المؤسسات وتعميق التحرير المالي، وفي أغلب الاقتصاديات النامية حتى تتعاطى مع متطلبات اقتصاد السوق الحرة وتطور نشاط الأسواق المالية التي

[1] حمزة بن حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[2] http://www.unic-eg.org/15582 4-1-2018 13 :52

فتحت الباب أما المستثمرين والمدخرين لاقتناص الفرص. إن الاستثمار في الحوافظ المالية مثّل 9 % خلال الفترة 1978–1981 لينتقل إلى 44 % خلال الفترة 1990–1995، وكانت هذه الزيادات على حساب القروض، إذ انخفضت من 80 % إلى 36 % خلال الفترة 1990–1995 وتعاظمت أهمية رأس المال في صورة أسهم بلغ نصيبه حوالي 2/3 مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات، في حين كان متوسط نصيب القروض والأرباح المعاد استثمارها خلال نفس الفترة 23 % و12 % على التوالي[1].

هذا النمو المتسارع تحكمه التطورات التي شهدتها الأسواق المالية وتراجع أهمية القروض ضمن إجمالي مصادر التمويل على الصعيد العالمي، خصوصا وأن مستويات الخطر المرتبطة بها بدلالة معامل الاختلاف قد بلغت 0.71 خصوصا أن أسعار الفائدة في أغلبية الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تتموقع عند أدنى حد لها، فمثلا متوسط أسعار الفائدة طويلة الأجل (لمدة 10 سنوات) في الاقتصاديات المتقدمة قد انتقلت من 4.5 % عام 1998 إلى 3.6 % عام 2003، لترتفع نسبيا في جويلية 2006 إلى 4.3 %، هذا ما يشكل أمام المستثمرين في السندات مخاوف حقيقية في حالة توجه أسعار الفائدة إلى الارتفاع كما حدث في سنوات السبعينات إذ وصلت إلى 10 % عام 1974 وارتفعت إلى 12 % عام 1979 ثم إلى 17 % عام 1980، ومع إمكانية حدوث هذا التذبذب الصاعد في أسعار الفائدة يتعمق منسوب مصيدة السيولة[2].

ولذلك كانت قرارات المستثمرين في الحوافظ المالية حساسة جدا تجاه مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية في الأجل القصير، فقد أكد تقرير الاستثمار العالمي لعام 1998 أن حجم المخاطر المرتبطة بالمحافظ المالية المقاسة (الانحراف المعياري للتدفقات/القيمة المتوقعة للتدفق) قد بلغت 0.43، في حين وصلت إلى 0.35 بالقيمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

من جهة أخرى، نجد أن زيادة التدفقات الرأسمالية تجاه البلدان النامية كانت متذبذبة ومتباينة، إذ هيمنت الدول الناشئة في شرق آسيا على حصة الأسد من هذه التدفقات، حيث زادت نسبة استفادتها

---

[1] عبد الرزاق كبوط، عبد الرزاق بن الزاوي، **أثر التمويل الدولي على الاقتصاديات النامية**، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21–22 نوفمبر 2006، ص 7.

[2] **المرجع نفسه**، ص 7.

من 18 % خلال الفترة 1975–1982 إلى 25 % خلال الفترة 1983–1989 لتصل إلى 42 % سنوات التسعينات، ثم تليها دول أمريكا اللاتينية التي انتقلت فيها هذه النسب من 43 %، ثم 17 %، إلى 32 % بالتزامن مع نفس الفترات السابقة السالفة الذكر.

وهذا النمو المطرد لهيمنة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة–مع كل تواجد لمراكز النشاط في الشركات متعددة الجنسيات من ضمن إجمالي التدفقات الرأسمالية–سيعزز أهميته المتزايدة في الاقتصاد الحديث[1].

إن الشركة متعددة الجنسية قد تضخمت أكثر وأكثر خاصة بعد عمليات الدمج والتملك التي يسرتها ظاهرة العولمة، فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسيات يمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الإتحادات الاقتصادية الدولية. فعلى الرغم من أن الشركات تستثمر بالخارج منذ أكثر من مائة عام، إلا أنها لم تكن بهذا الحجم، كما أنها لم تكن تستثمر في كل تلك القطاعات أو كل تلك الدول في ذات الوقت، فنمو حجم الاستثمار بالخارج يمثل ضرورة للشركات وذلك للحفاظ على نصيبها من سوق الإنتاج والاستثمار الدولي.

فثورة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر علامة أو دلالة على عولمة الاقتصاد الدولي نظرا لقيام الكثير من الشركات بإنشاء وتوسيع عملياتها لخارج حدودها الوطنية[2].

كما أن العولمة أدت إلى ازدياد بعض أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لانخفاض أسعار المواد الأولية والنقل والاتصالات، ومن ثم زادت الاستثمارات بين المناطق الجغرافية ومناطق الإتحادات الاقتصادية الإقليمية، ومنه فإن الزيادة الكبيرة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مؤشرا على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة.

ويرى البعض أن الحجم الهائل للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر خير دليل على عولمة الاقتصاد العالمي، ويرجع ذلك إلى توسيع معظم الشركات دولية النشاط لعملياتها ومشروعاتها خارج اقتصادها الوطني، وتوضح الزيادة الضخمة في حجم الاستثمار الأجنبي نحو عولمة الادخار والاستثمار[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص 8.

[2] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة–دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص ص 69–70.

[3] عبد الحميد صديق، **المحددات المحلية والدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب زيادة تدفقاته إلى مصر–دراسة مقارنة**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، جامعة عين شمس، مصر، يناير 2004، ص 361.

إن عولمة الاستثمار وأسواق رؤوس الأموال قد يؤدي إلى خروج رؤوس أموال صافية من البلدان النامية إلى العالم المتقدم، فرغم انخفاض المقدرة الادخارية المحلية للغالبية العظمى من البلدان النامية، وبالرغم من المديونيات الأجنبية القائمة عليها، إلا أن أصحاب فوائض رؤوس الأموال الخاصة في هذه البلدان قد يجدون أن مصالحهم لا تتحقق إلا باستثمار رؤوس أموالهم في العالم الغربي المتقدم. والواقع أن العالم الغربي المتقدم أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، سواء بشكل مباشر أو عن طريق أسواق رؤوس أمواله الشهيرة على المستوى العالمي[1].

إن كلا من العولمة والشركات متعددة الجنسيات قد أثر كل منهما وتأثر بالآخر، والمستفيد هو الشركات متعددة الجنسيات، حيث شهد عالمنا المعاصر تعديلات كبيرة وكثيرة وعلى جميع الأصعدة وكلها وجهة واحدة وهي العولمة بفعل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أدى إلى وجود الشركات متعددة الجنسيات والتي لعبت دورا كبيرا في تعميق هذه العملية، فأصبحت قرارات هذه الأخيرة تتحقق من منظور عالمي وفقا لاعتبارات اقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

والظاهر أن المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود من أهم الأدوات المحركة لظاهرة العولمة، وإحدى السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد وقاطرة نحو الاندماج العولمي، فبحكم ضخامة مركزها المالي والسيطرة المحكمة على العالم واقتصاده وتسييره بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، فاستفادت من التحرير التجاري لتسويق منتوجاتها وتخصيص مواردها في إطار نظرية تقسيم العمل، وعولمة الإنتاج وتحريك أموالها بغرض البحث على فرص استثمار أحسن دون مراعاة أي حدود في إطار ما يسمى بالشمولية المالية[2].

وخلاصة القول بأن العولمة والشركات متعددة الجنسيات زوجان شديدا الارتباط، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي[3].

---

[1] عبير محمد علي عبد الخالق، **العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 56.

[2] آسيا قاسيمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص ص 17-18.

[3] عبد القادر بابا، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

المطلب الثاني: زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل التدفقات الأخرى.

إن التغير في التدفقات الرأسمالية الدولية لم يقتصر على التوزيع الجغرافي، بل أصبح هناك أيضا تغير جذري في مكونات التدفقات الرأسمالية خلال الفترة 1990-1996، حيث أصبحت المحافظ الاستثمارية (وخصوصا السندات) والاستثمار الأجنبي المباشر تمثل 40 % من إجمالي التدفقات، وذلك بعكس الفترة 1978-1982 والتي كانت فيها القروض من البنوك هي المصدر الرئيسي للتدفقات الرأسمالية. ومن الجدير بالذكر أن التدفقات الرأسمالية التي وجهت إلى الاستثمار في محافظ الأسهم قد زادت بدرجة كبيرة من مليار دولار في عام 1990 إلى 16 مليار دولار عام 1996.

ومن الملاحظ أن فترة التسعينات قد تميزت بظاهرة لم تكن موجودة من قبل وهي الزيادة الكبيرة في الوزن النسبي للأسواق الناشئة في نشاط الأسواق المالية الدولية وزيادة التدفقات الرأسمالية بين الأسواق الناشئة بعضها البعض، فعلى سبيل المثال استثمرت شركات هونج كونغ 78 مليار دولار عبر البحار 65 % منها في الصين، واستثمرت الصين 450 مليون دولار في سنغافورة، و462 مليون دولار في ماليزيا وتايلندا وإندونيسيا والفيليبين عام 1995.

ويرجع السبب في انخفاض صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى الأسواق المالية الناشئة بعد عام 1995 إلى الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، حيث انخفضت التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى دول هذه المناطق الخمس التي حدثت فيها الأزمة من 97 مليار دولار عام 1996 إلى تدفقات رأسمالية خارجة من هذه الدول بمقدار 12 مليار دولار في عام 1997.

ولقد شهدت البنوك على المستوى العالمي العديد من التطورات منذ بداية التسعينات وذلك في إطار العولمة المالية والتحرير المالي الذي انتهجته العديد من الدول[1].

إن المساعدات الدولية تمثل أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي للدول النامية في فترة التسعينات من القرن الماضي، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح مكاسب أكثر للدول المضيفة مقارنة بالأنواع الأخرى من التدفقات المالية، وتظهر هذه الأفضلية فيما يلي:

1. يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا والتي لا يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمارات في الأوراق المالية، كما أنه في بعض الأحيان، تحصل الدولة على تدريب العمال مما يسهم في تكوين وتنمية رأس المال البشري.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية(من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، مرجع سبق ذكره**، ص ص 299-300.

2. جني ضرائب من الأرباح التي تحققها الشركات العاملة في الدولة المضيفة وهذا ما لا نجده في مجال الاستثمار في الأوراق المالية، رغم المحاولات الساعية من طرف جيمس توبين J. Tobin لفرض ضرائب على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
3. يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مقيدا ولا يمكنه الهروب بسهولة عند أول بادرة، وفي المقابل، نجد أن القروض الدولية قصيرة الأجل تتم لاعتبارات المضاربة، ولا تتم على أساس اعتبارات طويلة الأجل، ومن ثم فهي سريعة الهروب في أوقات الاضطرابات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر على خلاف القروض قصيرة الأجل تتم إعادة تقييمه بعد حدوث أية أزمة [1].

يتبين بصفة عامة أن تدفق رؤوس الأموال الخاصة له أثر كبير على الاستثمار المحلي مع قيام أقوى العلاقات مع الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض من البنوك الدولية، في حين تكون أضعف العلاقات مع التدفقات للاستثمار في الأوراق المالية.

خلاصة القول هو أن تركيب تدفقات رؤوس الأموال ابتعد عن القروض البنكية الدولية، واتجه أساسا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية[2].

وفيما شكل رقم(3-1): يوضح تطور التدفقات المالية المختلفة 1978-1982.

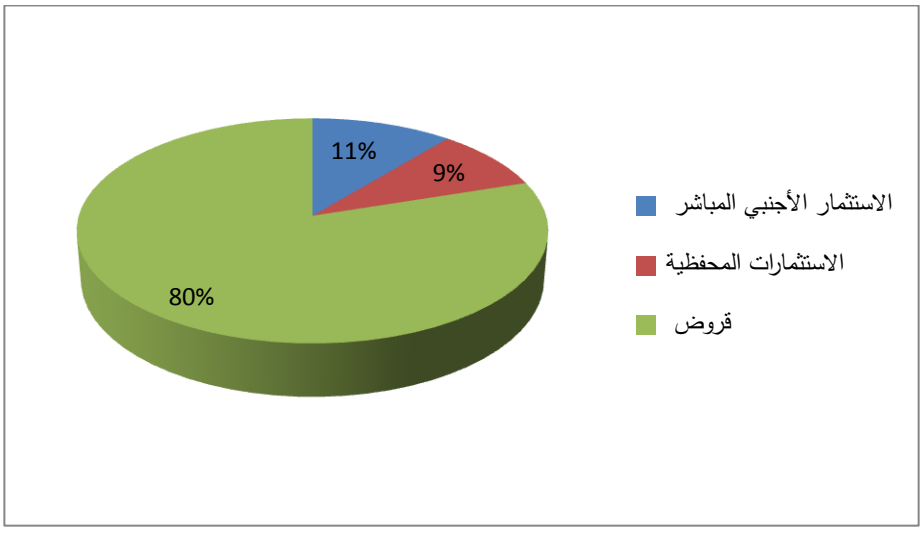

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ميلود بوعبيد، جمال بن عروس، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين تعظيم المنافع وتقليل التكاليف**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات

[1] ميلود بوعبيد، جمال بن عروس، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين تعظيم المنافع وتقليل التكاليف**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 4.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 5-6.

الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

وبالنسبة للتدفقات الرأسمالية للفترة 1982-1989، فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي.

وفيما يلي شكل رقم (3-2): يوضح التدفقات الرأسمالية المختلفة خلال الفترة 1982-1989.

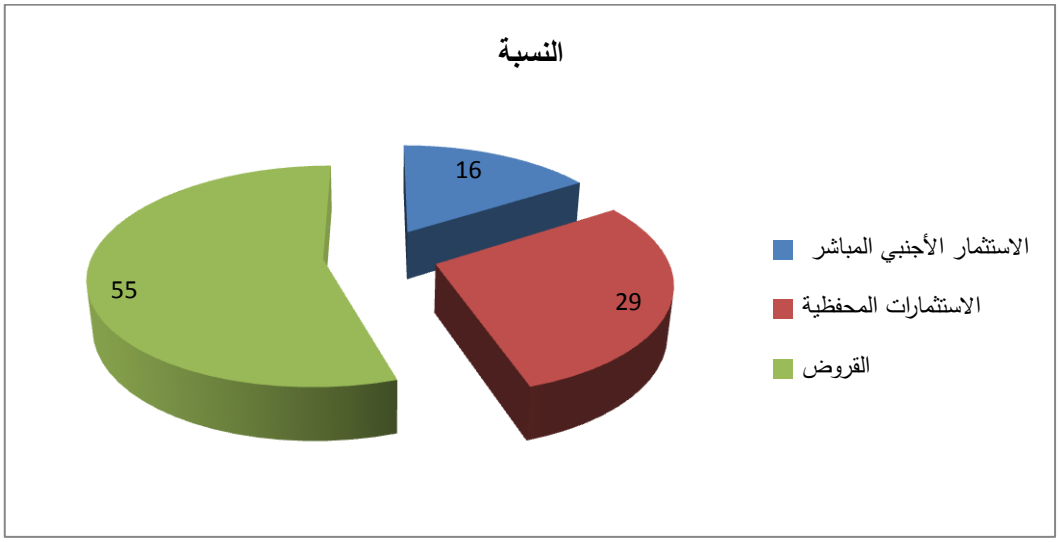

المصدر: مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 38.

لقد بدأت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تزداد يوما بعد يوم، حيث أثبت مرونته خلال الأزمات المالية، ففي دول شرق آسيا ظل هذا الاستثمار مستقرا خلال الأزمة المالية العالمية 1997-1998. كما كانت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمات المالية واضحة أيضا خلال الأزمة المكسيكية 1994-1995، وأزمة دول أمريكا اللاتينية في الثمانينات، في حين أن الأشكال الأخرى من تدفق رؤوس الأموال الخاصة (محفظة الأسهم وتدفقات الديون وخاصة التدفقات قصيرة الأجل) كانت عرضة لتغيرات كبيرة في مسارها خلال نفس الفترة، هذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، بالنظر إلى أنه أقل تكلفة ومخاطرة مقارنة بالاستثمار المحفظي[1].

[1] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 38.

وفيما يلي شكل رقم (3-3): يوضح تطور التدفقات المالية العالمية 1990-1995.

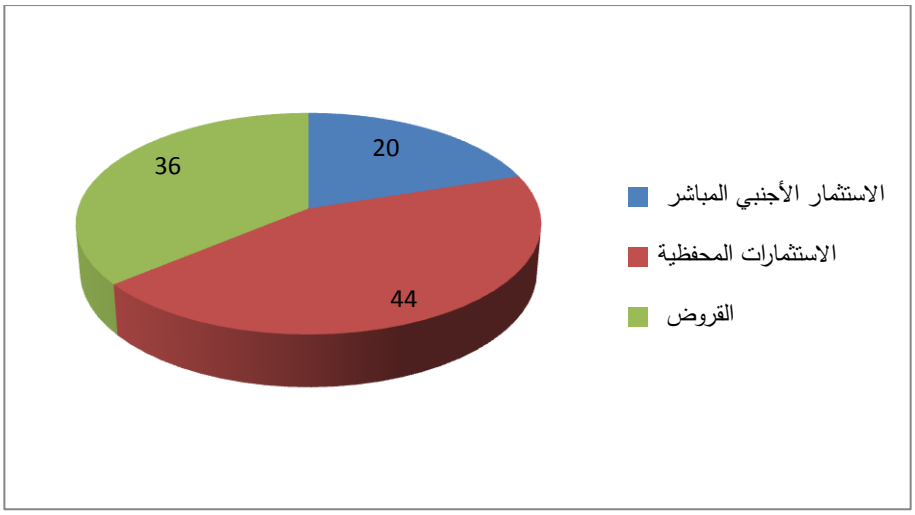

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ميلود بوعبيد، جمال بن عروس، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين تعظيم المنافع وتقليل التكاليف**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 6.

لقد تضاعفت التدفقات المالية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE نحو الدول النامية خلال سنوات التسعينات، وتجتمع هذه التدفقات بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض والمساعدات التنموية، وقد وصلت إلى 130 مليار دولار خلال عام 1990 ثم ارتفعت إلى 261.2 مليار دولار عام 1995 لتصل إلى 311.2 مليار دولار عام 1996 ثم 342.6 مليار دولار عام 1997، ثم انخفضت إلى 295.8 مليار دولار عام 2000. كما أن 80 % من هذه الأموال استفاد منها 12 بلدا فقط من آسيا وأمريكا الجنوبية من بينهم 7 الأكثر استفادة وهم: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، إندونيسيا، ماليزيا، الصين والهند[1].

ويلاحظ من خلال هذا كله ازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بمعونات التنمية الرسمية، حيث بلغ إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية 127 مليار دولار عام 1995، في الوقت الذي بلغت فيه معونات التنمية الرسمية 55.1 مليار دولار، ثم ارتفع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 177 مليار دولار عام 2000، بينما انخفضت معونات التنمية الرسمية إلى 38.6 مليار

[1] **المرجع السابق**، ص 39.

دولار، ثم واصل بعدها الارتفاع ليصل إلى 183 مليار دولار واستقرت معونات التنمية الرسمية في حدود 36 مليار دولار[1].

وفيما يلي شكل رقم (3-4): يوضح تدفقات الموارد المالية الخارجية إلى البلدان النامية 1996.

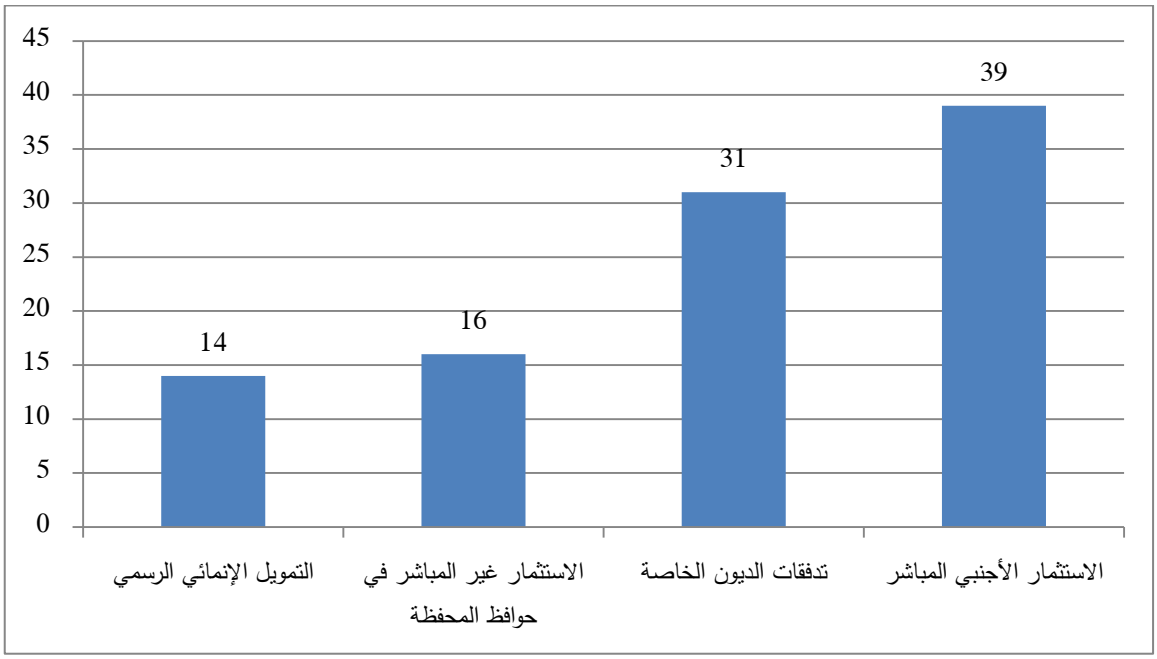

100 % = 284.6 مليار دولار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مؤسسة التمويل الدولية، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة التمويل الدولية، رقم 5، واشنطن، 1997، ص 15.

كما يمكن توضيح تطور هذه التدفقات في الجدول التالي.

جدول رقم (3-1): يوضح إجمالي تدفقات الموارد إلى بلدان العالم الثالث 1990-1996.

الوحدة: مليار دولار.

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
تدفقات رأس المال الخاص	44.4	56.9	90.6	157.1	161.3	183.2	243.8
الاستثمار الأجنبي المباشر	24.5	33.5	43.6	67.2	83.7	95.5	109.5
تدفقات الحوافظ المالية	5.5	17.3	20.9	80.9	62.0	60.6	91.8
المصارف التجارية	3.0	2.8	12.5	0.3-	11.0	26.5	34.2

[1] **المرجع السابق**، ص 39.

غير ذلك	11.3	3.3	13.5	9.2	4.6	1.7	8.3
التمويل الرسمي للتنمية	56.5	65.6	55.4	55.0	45.7	53.0	40.8

المصدر: عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية،** ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21–22 نوفمبر 2006، ص 7.

فمن خلال الجدول نلاحظ تطور تدفقات رأس المال الخاص من 44.4 مليار دولار إلى 243.8 مليار دولار سنة 1996. كذلك بالنسبة إلى تدفقات الحوافظ المالية حيث تطورت أيضا من 5.5 مليار دولار إلى 91.8 مليار دولار لنفس الفترة، هذا ما يؤكد على صعود ما يسمى بالاقتصاد الرمزي وهو الاقتصاد غير المرتبط بالإنتاج والذي نما نموا مطلقا وازداد وزنه في الاقتصاد الرأس مالي، فأصبح يتوسع شيئا فشيئا وصارت المضاربة المالية نشاطا أساسيا لرأس المال وطغى الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي، حيث أن السبب وراء تراجع الاعتماد على القروض يرجع إلى أزمة المديونية العالمية التي طالت الدول النامية، بحيث تجاوزت خدمة الدين قيمة الدين نفسه، وأصبحت هذه الدول غير قادرة على تسديدها، وبالتالي أصبح التمويل عن طريق القروض والتمويل الرسمي يعتبر بمثابة تكلفة كبيرة وأداة تخنق هذه الدول، ولا تسمح لها بتحقيق تنميتها، لذلك توجهت هذه الدول للاستثمار المباشر وغير المباشر، حيث يعتبر كل منها أداة تمويل لا تشكل عبئا وتساعد هذه الدول على تحقيق تنميتها، بالنظر للخصائص التي يتميز بها كل منهما، حيث يعتبران أقل تكلفة ومخاطرة وأعلى كفاءة مقارنة بمصادر التمويل التقليدية.

وتعد فترة التسعينات من القرن العشرين وهي التي شهدت تكريس العولمة هي الفترة التي شهدت أيضا تراجع القيود على انتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إليها من 80 مليار دولار سنة 1989 إلى 344 مليار دولار سنة 1997 ثم انخفضت إلى 280 مليار دولار سنة 1999.[1]

لقد بلغ إجمالي تدفقات رأس المال في العالم سنة 2002 ما قيمته 7.5 تريليون دولار وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في سنة 1990، وخلال فترة التسعينات بدأ العالم يعرف

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية،** ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21–22 نوفمبر 2006، ص 7.

مجموعة من الأزمات المالية التي تجاوزت أوضاع الاقتصاد العيني الوطني، لكن ترتبط بتحركات رؤوس الأموال وانتقالها من مكان إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى، فكان أن عرف العالم أزمة أوروبية سنة 1992 ثم أزمة المكسيك في سنة 1994–1995، وأخيرا الأزمة الآسيوية في سنة 1997، وهي جميعها تدور حول حركات الأموال التي أطلقت من عقالها، وهكذا أدت الثورة المالية في أدوات التمويل وأساليبه إلى تجاوز الحدود السياسية للدول وقيدت بالتالي من قدرة السياسة الاقتصادية الوطنية على مواجهة هذه الثروات المالية الهائمة.

وكانت التكلفة التي تحملتها الدول المتأثرة بهذه الأزمات شديدة الوطأة بما أدت إليه من تعثر البنوك، وإفلاس الشركات وفقدان الوظائف وزيادة الأعباء على المالية العامة واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وانكماش النشاط الاقتصادي، بل وأيضا في حالات قليلة حدوث اضطرابات ومشاكل سياسية واجتماعية[1].

كما يمكن تبيين حجم ونسبة التدفقات الرأسمالية للدول النامية من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3–2): يوضح التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة 1992–2000.

الوحدة: مليار دولار/ %.

البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التدفقات	155.8	220.04	223.7	261.2	311.2	342.6	334.9	264.5	295.8
التدفقات الرأسمالية	56.5	53.6	48	55.1	31.9	42.8	54.6	45.3	38.6
التدفقات الخاصة	99.3	166.8	175.7	206.1	279.3	299.8	280.3	219.2	257.2
تدفقات FDI	47.1	66.6	90	127	131.5	172.6	176.8	185.4	177
التمويل بالسندات	11.1	36.6	38.2	30.8	62.5	49	40.9	25.4	30.3
تدفقات الأسهم	14.1	51	35.2	30.1	49.2	30.2	15.6	34.5	47.9
تدفقات المحفظة (أسهم– سندات)	25.2	87.6	73.4	56.9	111.7	79.2	56.5	59.9	78
نسبة FDI إلى إجمالي التدفقات	30.2	30.2	40.2	48.6	42.3	50.4	52.8	70.1	60.2
نسبة FDI /التدفقات الخاصة	47.4	39.9	51.2	61.6	43.9	57.6	63	84.6	69.2

[1] **المرجع السابق**، ص 8.

نسبة تدفقات الأسهم والسندات إلى إجمالي التدفقات	16.2	39.7	32.8	21.8	35.9	23.1	16.9	22.6	26.4
نسبة تدفقات المحفظة الاستثمارية إلى التدفقات الخاصة	25.4	52.5	41.8	27.6	40	26.4	20.2	27.3	30.4
تدفقات أخرى	37	12.6	12.3	22.2	36.1	48	47	26.1	-

المصدر: مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 40.

المطلب الثالث: اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد فترة التسعينات من القرن العشرين وهي التي شهدت تكريس العولمة، هي الفترة التي شهدت أيضا تراجع القيود على انتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى زيادة تدفقاتها.

أولا- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متسارعا، حيث زادت تدفقاته بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1982-1990 لتصل إلى 203 مليار دولار مقابل نحو 59 مليار دولار عام 1982، ثم زادت بنحو سبعة أضعاف خلال الفترة 1990-2000 لتصل إلى نحو 1411 مليار دولار سنة 2000، والملفت للانتباه في هذه المرحلة تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات النفطية لكنه سرعان ما كان يعاود الازدهار بعدها[1].

وفيما يلي جدول رقم (3-3): يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر 1996-2000.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
حجم FDI في العالم	356	464	644	827	1000
نسبة التطور %	-	30.33	38.79	28.41	33.01

المصدر: مصطفى يوسف، **عولمة الأسواق المالية المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 131.

[1] منير خروف، ليندة فريحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

أما عن التدفقات الداخلة حسب المجموعات الجغرافية في العالم خلال الفترة 1992-2000، فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3-4): يوضح تطور التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الجغرافية في العالم 1992-2000.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1992-1997 متوسط سنوي	1998	1999	2000
1. العالم	311	691	1087	1388
2. الدول المتقدمة	181	473	828	1108
- أوروبا الغربية	101	263	500	697
- اليابان	1.2	3.2	12.7	8.3
- الو. م. أ	60.3	174	283	314
3. الدول النامية	119	194	232	252
- إفريقيا	5.9	9.1	11.6	8.7
- أمريكا اللاتينية	38.2	82.5	107.4	97.5
- آسيا والباسفيك	74.5	102.4	112.9	146.2
4. وسط وشرق أوروبا	11.5	24.3	26.5	27.5

المصدر: إسلام محمد محمد البنا، **أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص 76.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة الزيادة المضطردة التي عرفتها التدفقات الداخلة (الواردة) من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع مناطق العالم، حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال هذه الفترة وبالضبط عام 2000، وقدرت قيمته بما يقارب 1388 مليار دولار، بعد أن كانت 311 مليار دولار كمتوسط للفترة 1992-1997، كما يمكن ملاحظة أن الدول المتقدمة تستأثر بحصة الأسد، حيث انتقل حجم التدفقات الواردة إليها من 181 مليار دولار للفترة 1992-1997 إلى 1108 مليار دولار عام 2000، وقد وزعت هذه التدفقات بين القوى الاقتصادية الثلاث على النحو التالي: دول أوروربا الغربية حظيت بأعلى حجم من هذه التدفقات، حيث انتقلت وبوتيرة متزايدة من 101 مليار دولار خلال الفترة 1992-1997 إلى 697 مليار دولار عام 2000، خاصة وأن الدول الأوروبية خلال هذه الفترة أعلنت

عن إتحادها ضمن أكبر تكتل اقتصادي على المستوى العالمي وهو الاتحاد الأوروبي، وما ينتج عن ذلك من سقوط كل الحواجز والعراقيل أمام المستثمرين الناشطين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن توحيد مختلف السياسات، وحتى التفكير في إصدار عملة موحدة، وهذا ما شجع المستثمرين على التوجه إلى أوروبا بالنظر للمزايا التي سيحصلون عليها مقارنة بالاستثمار في دول أخرى، أما بالنسبة للو. م. أ فقد حظيت بمفردها بما يتجاوز ما حظيت به دول آسيا والباسفيك مجتمعة، حيث بلغ حجم التدفقات الواردة إليها 60.3 مليار دولار كمتوسط للفترة 1992-1997، لينتقل إلى 314 مليار دولار عام 2000، وهو ما يدل على أن الدول المتقدمة تستقطب الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما وحصلت اليابان على 1.2 مليار دولار كمتوسط للفترة 1992-1997، لتصل إلى 8.3 مليار دولار عام 2000 أي بانخفاض قدر بـ 4.4 مليار دولار عن عام 1999.

أما بالنسبة للدول النامية، والتي تضم كلا من إفريقيا، أمريكا اللاتينية وآسيا والباسفيك فقد حصلت مجتمعة على ما يعادل 119 مليار دولار كمتوسط للفترة 1992-1997 وذلك بسبب الامتيازات التي منحتها الدول الآسيوية خلال هذه الفترة، والتي أدت إلى توافد كبير للرأس المال الأجنبي إلى أراضيها، ما أدى في سنة 1997 إلى اندلاع الأزمة الآسيوية، أما خلال سنة 2000 فقد بلغ حجم التدفقات الواردة إليها حوالي 252 مليار دولار، وهو ما يدل على الزيادة المضطردة في حجم هذه التدفقات، بالنظر إلى بداية تعافي هذه الاقتصاديات خاصة بعد حدوث كل من الأزمة المكسيكية والآسيوية، غير أنها تبقى بمستويات متدنية مقارنة بما تحصل عليه دولة متقدمة واحدة.

أما عن دول وسط وشرق أوروبا، فقد وصل متوسط الفترة 1992-1997 إلى 11.5 مليار دولار، ويعود السبب وراء انخفاض معدل تدفق الاستثمار في هذه الدول كون معظمها كانت تابعة للاتحاد السوفياتي أي للمعسكر الاشتراكي، في حين بلغ عام 2000 نحو 27.5 مليار دولار وذلك بعد انفصال دول أوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفياتي.

أما عن التدفقات الصادرة والتي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى العالمي وتؤثر بشكل مباشر على التدفقات الداخلة، فيمكن إبرازها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3-5): يوضح التدفقات الصادرة حسب المجموعة الجغرافية في العالم 1992-2000.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1997-1992 متوسط سنوي	1998	1999	2000
1. العالم	328	687	1092	1187
2. الدول المتقدمة	273	632	1014	1084
-أوروبا الغربية	162	437	764	859
- اليابان	20.2	24.2	22.7	31.6
-الو. م. أ	78	131	209	143
3. الدول النامية	51.4	53.4	75.5	99
- إفريقيا	2.2	2	2.6	1.3
- أمريكا اللاتينية	9.5	20	31.3	13.7
- آسيا الباسفيك	39.6	31.6	41.6	84
4. وسط وشرق أوروبا	1.2	2.3	2.5	4

المصدر: إسلام محمد محمد البنا، **أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص 77.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة الزيادة الكبيرة في حجم التدفقات الصادرة، حيث انتقلت من 328 مليار دولار كمتوسط للسنوات 1992-1997، إلى 1187 مليار دولار عام 2000، وكان مصدر أغلبية هذه التدفقات الدول الأوروبية، حيث ساهمت بما يزيد عن 80 % من حجم هذه الاستثمارات خلال عام 2000، بعد أن كانت أكثر من 83 % خلال الفترة 1992-1997، وهو ما يدل على القوة الاقتصادية للدول المتقدمة، في حين نجد أن مساهمة باقي المجموعات لا تتجاوز 6 % خلال الفترة 1992-1997، و8 % خلال العام 2000، وهو ما يدل على ضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول وسيما الدول الإفريقية والتي لا تتجاوز نسبة مساهمتها في هذه الاستثمارات 0.1 %.

كما ويمكن توضيح بعض المؤشرات المنتقاة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2002، في الجدول التالي.

جدول رقم (3-6): يوضح مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي المباشر 1990-2002.

الوحدة: مليار دولار.

	1990	2002
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	209	560
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	242	612
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1950	8245

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	1758	8197
عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود	151 عملية	297 عملية
مبيعات الشركات الأجنبية التابعة	5660	17580
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية التابعة	1454	2706
أصول الشركات الأجنبية التابعة	5883	30312
صادرات الشركات الأجنبية التابعة	1194	3077
العمالة لدى الشركات الأجنبية التابعة بالآلاف	24197	54170

المصدر: مدحت أيوب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي**، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر دسمال، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 15.

أما بالنسبة لحجم التدفقات الواردة خلال الفترة 2001-2006، فيمكن إبرازها في الجدول التالي.

جدول رقم (3-7): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة 2001-2006.

الوحدة: مليار دولار.

المجموعات	السنوات					
	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاقتصاديات المتقدمة	609	442.3	361.2	418.9	590.3	887.5
الاقتصاديات النامية	212	166.3	178.3	283	314.3	379.1
الاقتصاديات الانتقالية	13.5	13.4	24.1	40.3	49.2	69.3
العالم	834.5	622	563.6	742.2	953.8	1335.9

المصدر: غريب بولرباح، **تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2005**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص 55.

من خلال الجدول رقم (3-7) يمكن ملاحظة الانخفاض الكبير الذي عرفه حجم التدفقات الواردة خاصة خلال السنوات 2001، 2002، 2003، حيث انخفض حجم هذه التدفقات من 1388 مليار دولار عام 2000 إلى 834.5 مليار دولار عام 2001، حيث انخفضت نسبة مساهمة الدول المتقدمة من 1108 مليار دولار عام 2000 إلى 609 مليار دولار عام 2001، ويعود هذا الانخفاض إلى

مجموعة من الأسباب أهمها المناخ السياسي الذي أفرزته أحداث 11 سبتمبر 2001 المتجسدة في الهجمات على الو. م. أ التي هزت الاقتصاد العالمي ككل.

كما تراجعت حصة الاقتصاديات النامية من 252 مليار دولار عام 2000 إلى 212 مليار دولار عام 2001، وذلك نتيجة تأثرها بالأحداث العالمية. كما أن تطور حجم التدفقات الواردة إلى الدول النامية يرجع إلى عدة أسباب منها: الاستقرار السياسي والاقتصادي، توفر البنى الارتكازية، حجم السوق، السياسات التشريعية والقانونية المشجعة للاستثمار، تحويل الأرباح، الضرائب والتملك[1].

أما بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية فقد انخفض حجم التدفقات الواردة إليها من 27.5 مليار دولار عام 2000 إلى 13.5 مليار دولار عام 2001، وذلك نتيجة تأثرها بالأحداث العالمية.

أما في عام 2002، فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الانخفاض الثاني على التوالي، وذلك في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، فقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 16 % عن سنة 2001 لتبلغ 651 مليار دولار أي أقل مستوى لها منذ سنة 1988، وكان هذا الانخفاض في 108 بلدا من بين 195 بلدا مستقبلا للاستثمار المباشر، وهبطت في عام 2003 للعام الثالث على التوالي التدفقات العالمية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 560 مليار دولار، ومرة أخرى كان مرد ذلك إلى حدوث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة، إذ بلغت هذه التدفقات 367 مليار دولار أي كانت أدنى من مثيلاتها في عام 2002 بنسبة 25 %[2].

وفيما يلي جدول رقم (3-8): يوضح تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 2001-2003.

البيان	2001	2002	2003
نسبة النمو السنوي %	41.5	17.5	17.6

المصدر: وهيبة بن داودية، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا 1995-2004 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 69.

[1] سعد محمد الكواز، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية**، ملتقى دولي، 14-15 أكتوبر 2005، ص 340.

[2] وهيبة بن داودية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 67-68.

لكن منذ عام 2004، شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا ملحوظا، حيث قدرت بـ 742.2 مليار دولار مقارنة بـ 563.6 مليار دولار عام 2003 أي بزيادة قدرت بـ 178.6 مليار دولار.

حيث قفزت حصة الدول النامية بنسبة 40 % أي 283 مليار دولار، ولكن البلدان المتقدمة كمجموعة عانت من الانخفاض بنسبة 14 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها، ونتيجة لذلك فإن نصيب البلدان النامية من التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بلغ 34 %. إن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر كان بارزا بشكل خاص في الدول النامية في سنة 2004، فالضغوط التنافسية الكثيفة تحدو بالشركات إلى استكشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية، وتتمثل بعض هذه الطرق في توسيع العمليات في الأسواق السريعة النمو بالاقتصاديات الناشئة بغية زيادة المبيعات، وفي ترشيد الأنشطة الإنتاجية بغية جني وفورات الحجم وتخفيض تكلفة الإنتاج[1].

أما عن سنة 2005، فقد ارتفع حجم التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة وبلغت 542 مليار دولار مقارنة بـ 396 مليار دولار عام 2004، في حين بلغت 275 مليار دولار بالدول النامية أي بزيادة قدرت بـ 21 % مقارنة بعام 2004، كما وعرفت الاقتصاديات الانتقالية تحسنا في حجم التدفقات الواردة إليها، حيث قدرت عام 2005 بـ 49.2 مليار دولار، بعدما كانت 40.3 مليار دولار عام 2004، ويعكس ذلك عودة ثقة المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي بوجه عام واقتصاديات الدول النامية بوجه خاص.

وقد شكلت كل من الصين، الهند، سنغافورة، هونغ كونغ، المكسيك والبرازيل أكثر البلدان استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية، حيث بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها سنة 2005 نحو 161.5 مليار دولار وما نسبته 17.6 % من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل[2].

---

[1] هودة عبو، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية 1970-2006**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008، ص ص 85-86.

[2] عبد الله بن صفي الدين، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، منشورة، جامعة الجزائر3، 2014، ص 105.

أما عن سنة 2006، فقد استحوذت الدول المتقدمة على نسبة 66.43 % من التدفقات الواردة، في حين تحصلت الدول النامية على 28.38 %، أما الاقتصاديات الانتقالية فقد حظيت بـ 5.19 % من إجمالي التدفقات الواردة. ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (3-5): يوضح التوزيع الجغرافي لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين المجموعات الثلاث 2006.

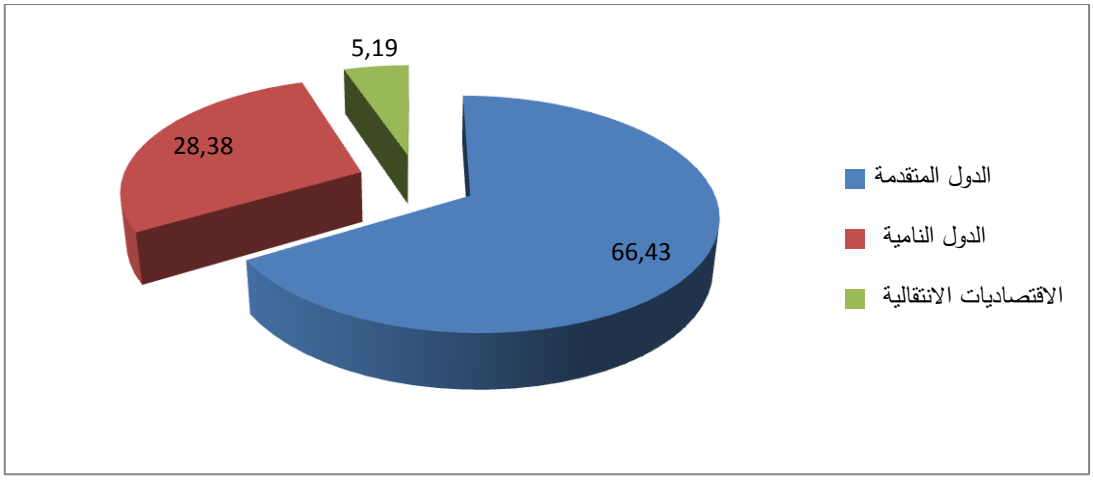

المصدر: غريب بولرباح، ، **تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2005**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص 61.

كما أن ربحية الشركات تزايدت مع أسعار فائدة منخفضة نوعا ما، في حين كانت أسعار العقارات مرتفعة عموما، وسيولة متوفرة لدى المؤسسات المستثمرة في الخارج وكذلك كان النمو التجاري العالمي قويا.

لقد عرفت التدفقات نموا جيدا في سنة 2006 وكذلك 2004 و2005 وكانت قوية خاصة في الاقتصاديات المتطورة بأكثر من 50 %، كذلك عرفت نموا معتبرا في الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة حيث وصلت إلى حدود 20 % سنة 2006 وكذلك 2005.

إلا أن التدفقات انخفضت في الاقتصاديات الصاعدة حيث وصلت إلى 38 % في 2006، بعدما كانت 48 % في سنة 2004، رغم ذلك فإنها قد وصلت في سنة 2006 إلى أكثر من 500 مليار دولار، إلا أنه في نفس السنة انخفضت التدفقات بشكل معتبر في إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين استقطبت دول آسيا النامية تدفقات قياسية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وصلت إلى قيمة 212 مليار دولار، وكانت الصين المستقطب الرئيسي للتدفقات في ما

يخص الاقتصاديات الصاعدة بقيمة 78 مليار دولار (لقد نزلت الصين من المستقطب الثالث إلى الرابع بعد كل من الو. م. أ، المملكة المتحدة وفرنسا). وقد استقطبت الصين قرابة 1378 مشروعا جديدا سنة 2006، وبذلك تكون في المرتبة الأولى في ما يخص المشاريع الجديدة وتأتي بعدها الهند بـ 979 مشروعا جديدا قبل الو. م. أ بـ 725 مشروعا جديدا والمملكة المتحدة بـ 668 مشروعا جديدا، وفرنسا بـ 583 مشروعا جديدا[1].

أما بالنسبة للتدفقات الصادرة خلال الفترة 2001-2006، فيمكن توضيحها في الجدول التالي.

جدول رقم (3-9): يوضح التدفقات الصادرة 2001-2006.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العالم	753.07	537	565.7	920.2	893	1410.5
الدول المتطورة	667.4	482.7	509.5	920.2	751.6	1158.1
الدول الناشئة	2.7	4.6	10.6	14.1	14.3	27.3
دول في طور النمو	82.9	49.6	45.4	120.4	127.1	228.6

المصدر: ابن عودة حساني، **أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص 44.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن التدفقات الصادرة خلال السنوات 2001، 2002، 2003 قد عرفت انخفاضا بسبب أزمة 11 سبتمبر 2001 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، لكن ما فتئ أن تحول هذا الانخفاض إلى ارتفاع مستمر وصل إلى 1410.5 مليار دولار عام 2006، ليعود الانتعاش إلى التدفقات العالمية، ويمس بذلك مختلف المجموعات والتي تتقدمها الدول المتقدمة، فعلى الرغم من تراجع حجم هذه التدفقات سنوات 2001، 2002، 2003 إلا أنها بقيت محافظة على مركز الصدارة، تليها الدول النامية والتي وصل حجم التدفقات الصادرة عنها 228.6 مليار دولار عام 2006، في حين كان حجم التدفقات الصادرة عن الدول الناشئة 27.3 مليار دولار خلال نفس السنة.

ويمكن توضيح واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2005 كما يلي.

[1] محمد داودي، **السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 56.

جدول رقم (3-10): يوضح واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2001-2005.

الوحدة: مليار دولار.

	2001	2002	2003	2004	2005
1. الدول المتقدمة	599.3	441.2	358.5	396.1	542.3
2. أوروبا	393.1	314.2	274.1	217.7	433.6
-الاتحاد الأوروبي	382	307.1	253.7	213.7	421.9
3. اليابان	6.2	9.2	6.3	7.8	2.8
4. الو. م. أ	159.5	74.5	53.1	122.4	99.4
دول متقدمة أخرى	40.4	43.4	25	48.3	6.5
5. الدول النامية	221.4	163.6	175.1	275	334.3
- إفريقيا	19.9	13	18.5	17.2	30.7
-أمريكا اللاتينية والكاريبي	89.4	54.3	46.1	100.5	103.7
- آسيا الباسفيك	112.2	96.2	110.5	157.3	200
- آسيا	112	96.1	110.1	156.6	199.6
- غرب آسيا	7.2	6	12.3	18.6	34.5
- شرق آسيا	78.8	67.4	72.2	105.1	118.2
- الصين	46.9	52.7	53.5	60.6	72.4
- جنوب آسيا	6.4	7	5.7	7.3	9.8
- جنوب شرق آسيا	19.6	15.8	19.9	25.7	37.1
- الباسفيك	0.1	0.1	0.4	0.7	0.4
-جنوب شرق أوروبا /CEI	11.5	12.9	24.2	39.6	39.7
-جنوب شرق أوروبا	4.2	3.9	8.5	13.3	12.4
CEI-	7.3	9	15.7	26.3	27.2
العالم	832.2	617.7	557.9	710.6	916.3
الدول المتقدمة %	72	71.4	64.3	55.7	59.2
الدول النامية %	26.6	26.5	31.4	38.7	36.5
جنوب شرق أوروبا و CEI %	1.4	2.5	4.3	5.6	4.3

Source : Omar Guerid ، **L'investissement Direct Etranger En Algerie : impacts،opportunities et entraves**، Revue Du Recherches Economiques Et Manadériales، n° :3، Université Mohamed Khider، Biskra، Algerie، Juin 2008، p 24.

أما في سنة 2007، فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة رقما قياسيا جديدا لتدفقاتها قدر بنحو 2000 مليار دولار، إلا أنه تراجع سنة 2008 بنسبة 17.6 % ليصل إلى 1800 مليار دولار.

ويرى تقرير الأونكتاد أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، خلال سنوات الأزمة المالية العالمية (ابتداء من صيف 2007) كانت قاتمة، بحيث أثرت هذه الأزمة عليه ليصل تأثيرها إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنتي 2009 و2010 حيث تابعت هذه التدفقات التراجع، فقدرت بالترتيب بـ 1200 و1400 مليار دولار على التوالي.

وحافظت الدول المتقدمة على مركزها كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الخارجة منها لتصل إلى مستوى قياسي قدر بـ 1292 مليار دولار[1]، مقسمة على الدول التالية: و. م. أ، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا واسبانيا بنسبة 64 %، وقد اختلف الأمر لدى ظهور الأزمة المالية العالمية خلال 2008، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية العالمية انخفاضا واضحا، من جرائه فقدت المملكة المتحدة مركزها في الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية أمام دول الاتحاد الأوروبي، أما اليابان فقد حافظت على مركزها، ولقد قدر هذا الانخفاض بـ 17 % ليصل إلى 1541 مليار دولار[2].

ووفقا للبنك الدولي ومعهد التمويل الدولي فإن تدفقات رأس المال الخاص إلى الدول النامية قد انخفضت بنحو 500 مليار دولار في عام 2008 عن مستويات عام 2007.

وقد أشارت الأونكتاد إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفعت ارتفاعا متواضعا بنسبة 5 % لتصل إلى 1240 مليار دولار عام 2010، أي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 قد ظلت أدنى بنحو 15 % من مستواها القائم قبل الأزمة، وأدنى بنسبة 37 % تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغتها في عام 2007[3].

[1] لبيبة جوامع، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[2] **المرجع نفسه** ص 68.

[3] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2010**، نيويورك، جنيف، 2011، ص 1.

أما عن عام 2011، فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16 % مقارنة بالفترة 2005-2007، ليبلغ 1600 مليار دولار[1]، ليعرف تراجعا عام 2012 بنسبة 18 % مسجلا 1350 مليار دولار، وذلك راجع إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة[2].

وفيما يلي جدول رقم (3-11): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا 2007-2011.

الوحدة: مليار دولار.

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
التدفقات	1975	1790	1197	1309	1524

المصدر: عمار طهرات، **فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية 2005-2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 123.

أما بالنسبة لعام 2012، فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 18 % أي ما يعادل 1350 مليار دولار[3]، وحسب تقرير الأونكتاد فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2014 نحو 1230 مليار دولار أي بانخفاض قدر بـ 16 % عن عام 2013، ويرجع ذلك إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياب المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية، وتمت مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة.

وكشف التقرير أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، تليها هونغ كونغ والو. م. أ، واجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار[4].

والجدول رقم (3-12): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة 2014-2016.

الوحدة: مليار دولار.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار						
المنطقة	التدفقات الواردة			التدفقات الصادرة		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016

[1] UNECTAD، **World Investment Report 2011** ، New York، Geneva، 2012، p 1.

[2] الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2012**، نيويورك، جنيف، 2013، ص 1.

[3] UNECTAD، **World Investment Report 2011**، New York،Geneva، 2012، p 15.

[4] https://www.eliktisad.com 23-11-2016 16 :58 :05

الدول المتقدمة	**563**	**984**	**1 032**	**708**	**1 173**	**1 044**
الاتحاد الأوروبي	272	566	533	221	666	515
أمريكا الشمالية	231	390	425	353	370	365
الدول النامية	**704**	**752**	**646**	**473**	**389**	**383**
إفريقيا	71	61	59	28	18	18
آسيا	460	524	443	412	339	363
شرق آسيا	257	318	260	289	237	291
شرق وجنوب شرق آسيا	130	127	101	89	56	35
جنوب آسيا	41	51	54	12	8	6
غرب آسيا	31	28	28	23	38	31
أمريكا اللاتينية والكاريبي	170	165	142	31	31	1
أوقيانوسيا	2	2	2	1	1	1
الدول المتحولة	**57**	**38**	**68**	**73**	**32**	**25**
العالم	1 324	1 774	1 746	1 253	1 594	1 452

المصدر: الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2017**.

انطلاقا من الجدول رقم (3-12) يمكن ملاحظة ما يلي:

1. أن حجم التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة عرفت ازديادا ملحوظا من عام 2014 إلى عام 2016.
2. استئثار الدول الأوروبية بالنصيب الأكبر من هذه الاستثمارات، تليها و. م. أ بنصيب مقارب.
3. بالنسبة للدول النامية يمكن ملاحظة انخفاض في حجم التدفقات الواردة، حيث انتقلت من 704 مليار دولار عام 2014 إلى 646 مليار دولار عام 2016.
4. كما يمكن ملاحظة أن دول شرق آسيا حظيت بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية بالرغم من انخفاضها عام 2016، ونفس الأمر ينطبق على شرق وجنوب شرق آسيا.
5. أما فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية والكاريبي، فقد انخفض حجم التدفقات من 170 مليار دولار عام 2014 إلى 142 مليار دولار عام 2016، في حين بقيت ثابتة على مدار السنوات الثلاث بأوقيانوسيا.
6. بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية، فقد عرفت تحسنا ملحوظا عام 2016 بعد الانخفاض الذي شهدته سنة 2015.

أما بالنسبة للتدفقات الصادرة:

1. عرفت ارتفاعا ملحوظا في الدول المتقدمة وسيطرة واضحة لدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية.
2. أما بالنسبة للدول النامية فقد عرفت انخفاضا متواصلا خلال السنوات الثلاث.
3. كما بقيت ثابتة ولا تكاد تذكر بالنسبة لأوقيانوسيا.
4. في حين شهدت الاقتصادات الانتقالية انخفاضا مستمرا، حيث انتقلت من 73 مليار دولار عام 2014 إلى 25 مليار دولار عام 2016 أي بانخفاض قدر بحوالي الثلث.

أما بالنسبة لسنة 2016 فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 1.87 تريليون دولار[1]، لينخفض عام 2017 بنسبة 23 % مسجلا 1.43 تريليون دولار[2].

ثانيا- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن توضيح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3- 13): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر 1990-2004.

الوحدة: مليار دولار.

القطاع	البيان	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2002
المجموع	الواردة	150576	186593	1143816	593960	369789	296988	380598
	الصادرة	150576	186593	1143816	593960	369789	296988	380598
القطاع الأولي	الواردة	2131	7951	8968	6537	9309	4227	4766
	الصادرة	5170	8499	9815	28280	12751	7714	6978
الزراعة والغابات والأسماك	الواردة	47	182	1472	784	37	228	648
	الصادرة	221	1019	1110	316	265	1350	1245
المناجم والمحروقات	الواردة	2084	7769	7496	5753	9272	4000	4119
	الصادرة	4949	7480	8705	27964	12486	6363	5733
التصنيع	الواردة	79908	93784	302507	199887	115460	112758	119674
	الصادرة	75495	84462	291654	197174	137141	129713	134975
الغذاء والمشروبات والتبغ	الواردة	13523	22546	60189	23238	20996	23307	22735
	الصادرة	12676	18108	50247	34628	32072	29597	23870
المنسوجات والألبسة والجلود	الواردة	3363	1569	3741	1129	549	681	256
	الصادرة	1281	2039	2526	3510	915	676	1585
منتجات الخشب	الواردة	6717	6466	18342	12498	5258	2671	3916

[1] UNECTAD، **World Investment Report 2016**، New York ،Geneva، 2017، p 10.
[2] UNECTAD، **World Investment Report 2018**، New York ،Geneva، p 2.

المصدر: حبيبة شعور مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 42.

من خلال الجدول رقم (3-13) يمكن ملاحظة أن معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة اتجهت إلى مجال الخدمات لا سيما في مجالات المالية والاتصالات والعقارات، لكنها سجلت أكبر ارتفاع لها في مجال الموارد الطبيعية خاصة قطاع النفط مع الانخفاض المتزايد والحاد في نصيب القطاع الصناعي الذي تهيمن عليه صناعة السيارات تليها صناعة المستحضرات الصيدلانية ثم الاتصالات [1].

أما بالنسبة لسنة 2005، فقد رجعت حصة الشركات العاملة في القطاع الأولي لترتفع بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية. كما يشهد القطاع الثالث أهمية متزايدة، حيث أنه بينما كان يجذب حوالي 46.6 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 1990، وصلت هذه النسبة إلى 67 % سنة 2005، وشكلت الصناعة القطاع الثاني الأكبر، ولكن حصتها انخفضت من 41 % في عام 1990 إلى 30 % في عام 2005، بينما قلت حصة القطاع الأول عن 10 % من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي. أما حصة الصناعات الاستخراجية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر فقد زادت شيئا بين العامين 2000 و2005، علما أنها كانت تنخفض منذ الحرب العالمية الثانية[2].

والجدول رقم (3-14): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر 2005-2011.

العام	القيمة مليار دولار			الحصة %		
القطاع	القطاع الرئيسي	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	القطاع الرئيسي	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
متوسط 2005-2007	130	670	820	8	41	50
2008	230	980	1130	10	42	48
2009	170	510	630	13	39	49
2010	140	620	490	11	50	39
2011	200	660	570	14	46	40

[1] حبيبة شعور مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 42-43.

[2] وسيلة بوراس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39-43.

المصدر: بختة بطاهر، **أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 5.

عند ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-14) يمكن تسجيل انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات من 820 مليار دولار إلى 570 مليار دولار سنة 2011، مما جعل حصته تنخفض من 50 % سنة 2005 إلى 40 % سنة 2011، مقابل ذلك فقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي مسارها الصعودي لترتفع حصته من 9 % سنة 2005 إلى 14 % سنة 2011، أما فيما يخص مجال التصنيع فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير منتظمة، فقد ارتفعت من 41 % سنة 2005 لتصل إلى 50 % سنة 2010، ثم انخفضت إلى 46 % سنة 2011 مسجلة قيمة قدرها 660 مليار دولار[1].

وعليه فإن أهم القطاعات المستثمر فيها على الصعيد العالمي هي قطاع الطاقة المتجددة والبرمجيات والمعادن، والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي.

جدول رقم (3-15): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ونسبة النمو لعام 2011.

القطاع	نسبة التغير	القطاع	نسبة التغير
الطاقة المتجددة	19.9	الغذاء والتبغ	9.5
البرمجيات وخدمة تقنية المعلومات	18.1	المكائن الصناعية أجهزة وأدوات	7.1
المعادن	17.8	المحركات	8.7
أجزاء المحركات	16.9	الكيميائيات	6.6
البلاستيك	14.1	المنتجات الاستهلاكية	6.6
النقل	12.3	أشباه المواصلات	6.5
خدمات الأعمال	10.7	الاتصالات	4
الخدمات المالية	9.6	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	-6
المساكن	-11.6	المعدات الإلكترونية	-16.8
الأدوية	-16	الفنادق والسياحة	-31

[1] جابر سطحي، تحليل **توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 2005-2013**، مقالة منشورة عبر الموقع: https://www.asjp-cerist.dz 9-9-2017 16 :54 :03

المصدر: محمد نائف محمود، **دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة مقارنة للدول العشرة الأولى في قارات العالم**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد 116، 2014، ص ص 64–65.

إذن وبالنظر لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع نجده يرتكز على ثلاث عمليات إنتاجية، تتمثل في:

1. قطاع الإنتاج الرئيسي.
2. قطاع التصنيع.
3. قطاع الخدمات.

وبالنظر إلى الإحصائيات الممتدة خلال الفترة 2009–2011، نجد بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع تتوزع وفق الجدول التالي.

جدول رقم (3–16): يوضح توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات 2009–2011.

السنة	القيمة مليار دولار			النسبة المئوية %		
	الرئيسية	التصنيع	الخدمات	الرئيسية	التصنيع	الخدمات
2009	170	510	630	13	39	48
2010	140	620	490	11	50	39
2011	200	660	570	14	46	40

المصدر: بلقاسم أمحمد، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 145.

1. **بالنسبة لقطاع الإنتاج الرئيسي**: سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج الرئيسي بالنسبة لسنة 2011 مبلغ 200 مليار دولار محققا ارتفاعا قدره 60 مليار دولار مقارنة مع سنة 2010، بعد ما عرف انخفاضا ما بين سنة 2009 وسنة 2010 بمبلغ 30 مليار دولار، بحيث يرتكز قطاع الإنتاج الرئيسي على الصناعات الاستخراجية المتكونة من التعدين، استغلال المناجم والبترول.
2. **بالنسبة لقطاع التصنيع**: سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع بالنسبة لسنة 2011 مبلغ 660 مليار دولار محققا ارتفاعا قدره 40 مليار دولار مقارنة مع سنة 2010، مواصلا الارتفاع الذي حققه ما بين سنة 2009 وسنة 2010 بمبلغ 110 مليار دولار، بحيث يرتكز قطاع

التصنيع على العمليات الإنتاجية المتعلقة بالمواد الغذائية، المشروبات والتبغ والوقود بمختلف أنواعه، المواد والمنتجات الكيماوية، المواد الكهربائية والإلكترونية، والسيارات ومعدات النقل.

3. **بالنسبة لقطاع الخدمات:** سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بالنسبة لسنة 2011 مبلغ 570 مليار دولار محققا ارتفاعا قدره 80 مليار دولار مقارنة مع سنة 2010، بعدما حقق انخفاضا ما بين سنة 2009 وسنة 2010 بمبلغ 140 مليار دولار، بحيث يرتكز قطاع الخدمات على العمليات المتعلقة بالكهرباء، الغاز والمياه، النقل، التخزين، الاتصالات، الخدمات المصرفية والمالية، خدمات ممارسة الأعمال[1].

كما ويمكن توضيح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2016-2017 كما يلي.

جدول رقم (3-17): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر 2016-2017.

الوحدة: مليار دولار.

القطاع	2016	2017	%
المجموع	887	694	22-
القطاع الأول	83	24	70-
الصناعة	406	327	19-
الخدمات	395	343	14-
الصناعة الكيميائية	130	137	5
خدمات الأعمال	75	107	43
الغذاء، المشروبات والتبغ	138	88	36-
المالية	97	59	39-
الغاز والكهرباء والمياه	66	54	18-
الآلات والمعدات	32	52	63
المعلومات والاتصالات	24	39	66
المعدات الكهربائية والإلكترونية	75	26	66-
النقل والتخزين	46	23	51-
الفحم والمناجم والبترول	79	23	71-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

[1] بلقاسم أمحمد، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 146.

Unectad، **World Investment Report 2018**، New York، Geneva، p 8.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة انخفاض حجم الاستثمارات المتوجهة للقطاع الأول بنسبة 70 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، في حين انخفض حجم الاستثمار المتجه للقطاع الثاني بنسبة 19 %، وقطاع الخدمات بنسبة 14%.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية المستدامة.

الاستثمارات الأجنبية الخاصة موضوع قديم، احتدم الجدل حول أثرها في الدول الأقل نموا والمستقبلة لها، وحول ما إذا كان أثرها الصافي في التنمية إيجابيا أم سلبيا، ولا يستطيع أحد أن يزعم أن الجدل قد حسم نهائيا وعلى نحو قاطع لصالح هذا الرأي أو ذاك. المحبذون للاستثمارات الأجنبية يذكرون أنها تسد حاجتين أساسيتين للدول الآخذة في النمو: الحاجة إلى المزيد من رأس المال، والحاجة إلى عملات أجنبية، وأنها تجلب لها التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإدارية النادرة، ودراية عالية بأساليب التسويق، ومن ثم فهي مصدر مهم لزيادة فرص العمالة ولزيادة إيرادات الدولة لا يمكن الاستغناء عنه إلا بتعريض شعب الدولة النامية لأساليب من التقشف والقهر، هو في غنى عنها من ناحية، ولا تنتهي عادة إلا بالإخفاق من ناحية أخرى. والناقدون للاستثمارات الأجنبية الخاصة يشككون في صحة هذا كله أو في أهميته، فهي بدلا من أن تجلب رؤوس أموال جديدة، كثيرا ما تعتمد في الأساس على المدخرات المحلية، وبدلا من تحسين ميزان المدفوعات كثيرا ما تزيد من أعبائه، بما تنفقه على الواردات من ناحية وما تحوله إلى الخارج من أرباح ورأس المال من ناحية أخرى. وهي لا تحقق إلا الحد الأدنى من نقل التكنولوجيا أو أساليب الإدارة الحديثة، إذ هي تأتي وتذهب دون أن تترك أثرا يذكر في رفع القدرة التكنولوجية للدولة المضيفة، ودون أن تدرب عددا كبيرا من المواطنين على الإدارة أو ترفع من مستوى مهاراتهم بدرجة تذكر. وهي بما تصر على الحصول عليه من إعفاءات وامتيازات من الدولة المضيفة، وبقدرتها على التلاعب في تقدير الأرباح وحساب قيمة وارداتها وصادراتها بغير حقيقتها، لا تساهم المساهمة الواجبة في زيادة إيرادات الدولة، وبما تفضل تطبيقه من وسائل الإنتاج الكثيفة الاستخدام لرأس المال، لا تضيف إضافة تذكر إلى حجم العمالة، بل قد تزيد مستوى البطالة بما قد تؤدي إليه من إغلاق أو تخفيض إنتاج المشروعات المحلية المنافسة لها، وهي فوق كل هذا قد تشيع فسادا في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، فهي تفسد السياسة بضغوطها ورشاها لتحقيق مآربها، وتفسد الحياة الاجتماعية والثقافية بما تدعمه من ازدواجية في توزيع الدخل وأنماط الحياة، وبما ترسخه من قيم المجتمع الاستهلاكي. وأخيرا،

فإن الاستثمارات الأجنبية الخاصة نادرا ما تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي للدولة النامية في الاتجاه المطلوب، إذ أنها تؤدي عادة إلى تكريس نمط تقسيم العمل الدولي القائم بالفعل[1].

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ويمكن الاستدلال به من خلال المؤشرات التالية:

أولا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة: إن معظم الدراسات قد أجمعت على الدور التوظيفي للشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، لكن معظم نتائج هذه الدراسات أجمعت على صعوبة تحديد درجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة. وعلى العموم فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة يتخذ صيغتين: مباشرة وغير مباشرة، كما أن درجة التأثير تختلف باختلاف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **الآثار المباشرة:** تظهر الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة في الحالات التالية:

أ- **حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدات إنتاج جديدة:** فإنه يشكّل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب الشغل، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذا تأثير إيجابي على مستوى العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الاستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية كالصين، إندونيسيا وسنغافورة[2].

ب- **حالة اقتناء شركات موجودة:** حيث من المحتمل أن يصدر قرار بالتخلي الكلي أو الجزئي عن العمال، وهذا ينعكس على مستوى العمالة، وهنا نقول أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سلبي على الدول المضيفة من حيث العمالة.

ت- **طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي:** في حالة تبني تكنولوجيا ذات كثافة عمل ذلك يؤدي إلى تشغيل اليد العاطلة، على العكس في حال استخدمت تكنولوجيا كثيفة رأس المال، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل اليد العاملة المستخدمة، وهنا يمكن للتكنولوجيا التأثير إيجابا أو سلبا على مستوى العمالة.

---

[1] جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليار إلى جولة الأوروغواي 1798-1998**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص ص 176-177.

[2] عبد الرحمان صبري، **الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار**، ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، الأردن، سبتمبر 1997، ص 6.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، لكن فرص العمل المعروضة لم تتعد 12 % وهذا من شأنه تهديد عالم الشغل في الدول المضيفة في مقابل ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من كفاءة العاملين.

2. **الآثار غير المباشرة:** تظهر هذه الآثار سواء الإيجابية أو السلبية في الحالات التالية:

أ- **حالة العمالة المولّدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني:** وذلك يتجلى من خلال إبرام عقود التوريد طويلة الأجل بين الشركات الوطنية والأجنبية، وهذا ما يخلق فرص عمل جديدة[1].

ب- **حالة الاستثمار الموجّه للتصدير:** تسمح الشركات الأجنبية بفتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة، وذلك بالنظر لما تمتلكه هذه الشركات من إمكانات، ونظرا لما تتمتع به الدول المضيفة من مزايا نسبية كانخفاض تكاليف الإنتاج، وأهم تلك الصناعات الصناعة الإلكترونية التي تستوعب عددا هائلا من العمالة وهنا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون إيجابيا[2].

ت- **حالة المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركات المحلية:** في معظم الأحيان تؤول الغلبة في هذه المنافسة للطرف الأجنبي نظرا لقدراته ومهاراته وكفاءاته العالية في ظل عجز الطرف المحلي على المواجهة، فيخرج من السوق، ومنه تسريح العمّال، وهنا يكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سلبيا.

ثانيا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: يمكن التمييز بين نوعين من الآثار:

1. **الآثار السلبية:** حسب وجهة نظر المعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر فالآثار السلبية تكمن في:

أ- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في المدى القصير سرعان ما تتحول بالاتجاه المعاكس على المدى الطويل، حالما تبدأ هذه الاستثمارات بتحويل أرباحها إلى الشركة الأم، وأفضل مثال على ذلك أزمة جنوب شرق آسيا 1997-1998، كما أن استيرادات الشركات متعددة الجنسيات تؤثر على الميزان التجاري للبلد المضيف، وكل هذا يؤدي إلى استنزاف احتياطي الدول المضيفة[3].

---

[1] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 200، ص 35.

[2] الأونكتاد، **فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر**، جنيف، سويسرا، 25-27 جوان 2003، ص 10.

[3] أمينة زكي شبانة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق**، المؤتمر السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1994، ص 13.

ب- تطبيق الشركات المتعددة الجنسيات لسياسة تسعير الصادرات والواردات: حيث تقوم الشركة الأم بتسعير الصادرات من فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، أو أدنى من السعر المطبق عالميا، وتعمد إلى تسعير وارداتها إلى فروعها بأعلى من السعر المطبق عالميا، والدافع وراء هذه السياسة هو محاولة نقل العبء الضريبي من دولة ذات معدلات مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة، أو كوسيلة مستترة لنقل الأرباح إلى الشركة الأم.

ت- قد لا تلتزم الشركات متعددة الجنسيات بإعادة استثمار أرباحها في البلد المضيف وهو ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات خاصة كلما زاد تدفق رؤوس الأموال خارج البلد المضيف.

ث- تحويل خدمات التمويل.

ج- تحويل الأجور والدخول للعاملين فيها.

ح- الاقتراض من داخل الدولة المضيفة وبالتالي من كان حلا لنقص المدخرات يصبح مشكلا.

2. **الآثار الإيجابية:** عديدة، منها:

أ- قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاجية لإحلال الواردات، هذا يعني أن الدولة المضيفة ستخفض من نفقاتها من العملة الصعبة لأجل الاستيراد، ومن هنا تقلّ مشكلة النّقد الأجنبي، ويحدث ذلك تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات.

ب- زيادة صادرات البلد المضيف من السلع والخدمات نتيجة إنشاء المستثمر الأجنبي لوحدات إنتاجية في البلد المضيف، ومنه الحصول على العملة الصعبة، وهو ما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

ت- إقدام المستثمر الأجنبي على بيع العملات الأجنبية من أجل الحصول على العملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة، ويرفع قيمة العملة وبالتالي زيادة دخول العملات الصعبة وهو ما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

ث- التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار أرباحها ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.

وخلاصة القول وحتى تتفادى الدول المضيفة الوقوع في الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات لا بد لها أن تستهدف أشكال الاستثمار الأجنبي الذي يتماشى وأهدافها واستراتيجياتها[1].

[1] ريم ثوامرية، منير خروف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 110-111.

ثالثا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال: تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، فمعظم البلدان النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، بسبب انخفاض دخلها الوطني وصعوبة الادخار فيها، مما يضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي في معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تحمّل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة الشركات الأجنبية في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة، يتوقف على ما يلي:

1. حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة متعددة الجنسية في بداية الاستثمار.
2. حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.
3. مدى تأثير الشركات الأجنبية على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام الفعال.
4. حجم الأرباح التي يتم رسملتها (استثمارها) مقارنة بتلك التي يتم تحويلها إلى الخارج.
5. المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
6. مدى كبر أو صغر المشروع الاستثماري وطبيعته[2].

رابعا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية: إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس، كما يعتبر كل متغير محفز للآخر، فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وأن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي

[1] حمودي بن عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[2] يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة تحليلية للواقع والآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010، ص ص 80-81.

تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية، بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية[1].

ركّزت معظم الأدبيات على أهمية التجارة كمحرك للنمو وعلى الروابط التجارية بين الأقاليم، في حين لم يركّز إلا القليل منها في السنوات الأخيرة على أهمية الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وقد تولد هذا الاهتمام باعتقادنا بسبب اختلاف طبيعة التجارة بوجود الشركات متعددة الجنسيات، لأن التجارة عادة ما تتم من جهات مستقلة وباتجاهات مختلفة من الحدود الدولية تتعامل فيما بينها بواسطة السوق التامة والتي تعمل وفق العقلانية في تخصيص الموارد.

ولكن في حين يتم تضمين وحدات الشركات متعددة الجنسيات تظهر إمكانات أخرى أهمّها المنافسة بين هذه الشركات مما يؤثّر على فرص التجارة المحتملة، وكذلك إمكانية تأثيرها على الأسعار بسبب حقيقة أن التجارة الدولية للشركات متعددة الجنسيات تتركز بشكل عال في المنتجات والخدمات في الأسواق غير التامة، والتي تسود فيها اقتصاديات الحجم وبالأخص التكنولوجيا غير الملموسة بشكل قوي، فضلا عن أن أكثر من ½ التجارة الدولية في السلع والخدمات تحدث بواسطة الشركات متعددة الجنسيات من كون نسبة كبيرة من هذا الحجم تحدث بين وحدات الشركة نفسها، لذا أصبح من الصعب وعلى نحو متزايد عدم أخذ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص علاقته بالتجارة الدولية من الناحيتين النظرية والعملية[2].

عند دراستنا للآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من المركز التجاري وميزان المدفوعات للدول المضيفة، لا بد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن القضية الرئيسة التي تمثّل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات نتيجة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية.

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا أساسيا في تنشيط حركة التجارة العالمية وذلك من خلال إشرافها على عمليات الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات على السواء، ولما كانت الدول المتقدمة هي التي تمتلك أكبر وأقوى الشركات فقد زادت حصتها من الصادرات والواردات عن باقي دول العالم.

---

[1] شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص ص 49–50.

[2] هناء عبد الغفار، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

ومن الملاحظ أنه خلال ما يزيد عن قرن من الزمن كان لكل تطور لعدد الشركات متعددة الجنسيات ولعدد فروعها يصاحبه تطور لعمليات التجارة الدولية، مما يدل على قوة وشدة الارتباط بينهما، حيث أظهرت الدراسات أن الشركات العالمية متعددة الجنسية تشرف على أكثر من 75 % من عمليات التجارة الدولية.

ولقد أظهرت قائمة كبرى وأقوى هذه الشركات عن التوجهات الحديثة للتجارة العالمية وذلك من خلال قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات ومكانتها من صادرات وواردات العالم[1].

والجدير بالذكر أن الشركات متعددة الجنسيات هي القاطرة الحاملة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فقد اعتبرت أيضا المسؤولة عن الشطر الأعظم من عمليات التجارة الدولية بسبب النزعة الاحتكارية لهذه الشركات في مجالات التصنيع والاستخراج والمساندة الخدمية معتمدة على تحكمها الكبير في أغلبية المشروعات الاستثمارية الصادرة والواردة.

كما أوضحت تقارير الأونكتاد والمتضمنة تحليل معطيات أقوى 500 شركة متعددة الجنسية أن الدور القيادي لا يزال إلى جانب الدول المتقدمة وعلى رأسها الو. م. أ، حيث كانت هذه الأخيرة البلد الأم لـ 176 شركة أي 35.2 % من الشركات 500 الكبرى، وتوضح قوتها من خلال استحواذها على 47.85 % من الإيرادات أي حوالي 6.18 تريليون دولار بعدما كان حجمها 3.97 تريليون سنة 1997، مما يظهر حجم التطور الملفت حيث بلغت نسبة التطور 64.36 %، ويرجع هذا التطور في حجم الإيرادات إلى كثافة استحواذ الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على الشركات الأجنبية والمحلية مثل الاستحواذ على شركة داي وو الكورية عام 1999 من قبل جنرال موتورز.

إضافة إلى الوضع الاحتكاري المتميز الذي تحظى به الشركات الأمريكية كالحصول على عقود الإعمار والتصنيع خارج أمريكا[2].

نفس الشيء بالنسبة للشركات الأوروبية حيث تسيطر الشركات الألمانية، الفرنسية والبريطانية تبعا على التجارة الدولية، بحيث حققت شركات الدول الثلاث إيرادات قدرت بـ 4.218 تريليون دولار أي 32.6 % من حجم إيرادات الشركات الـ 500 و68.2 % من حجم إيرادات الشركات الأمريكية.

---

[1] ريم ثوامرية، منير خروف، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

[2] أبو بكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات–حالة قطاع المحروقات**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص 119.

كما تستحوذ اليابان على 16 % من عدد الشركات متعددة الجنسيات الكبرى في العالم أي حوالي 4334 شركة و3321 شركة منتسبة، حيث تنشط معظم هذه الشركات في مجال المعدات الكهربائية والإلكترونية والسيارات والتنقيب عن البترول[1].

خامسا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي: وفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف، وبالتالي تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث أن:

$I=I_D+I_F$

I: الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف.

I_F: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

I_D: تمثل الاستثمار المحلي في الدول المضيفة.

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **أثر الإحلال:** يحدث ذلك حسب فكرة شومبتير Schumpter في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية.

إذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها الاستثمارات الأجنبية، وحسب ما جاء به تقرير الأونكتاد عام 2001، فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات

[1] كريم نعمة، نوزاد عبد الرحمان هيتي، **الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلس التخطيط، قطر، 2006، ص 35.

أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية مع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية. وحسب كافس Caves فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدولة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي[1].

2. **أثر تكاملي:** يعني الأثر التكاملي حسب شومبتير Schumpter أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس الأموال الأجنبية فقط، فمنها ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة[2].

سادسا– الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: يمكن إبراز هذه العلاقة من خلال ما يلي:

1. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:** يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى هذه العلاقة، إذ يتم أحيانا تناول النمو الاقتصادي باعتباره محدداً لتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة، وبالتالي يمكن اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي.

وفي بعض الدراسات تم تناول النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع.

---

[1] خيرة خيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[2] بلقاسم دواح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية–دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، تركيا**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 79.

أما بالنسبة لنظريات التبعية فقد أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، ولكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوهات في الأجل الطويل في الدول المضيفة[1].

فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تعتمد على نماذج الكلاسيك الجدد Neoclassic Models وكذلك نماذج النمو الداخلي Endogenous Growth Models، حيث يعتبر نموذج الكلاسيك الجدد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لزيادة رصيد رأس المال في الدولة المضيفة، ومن ثم النمو الاقتصادي عبر تمويل تكوين رأس المال، لا سيما إذا كانت الدولة فقيرة وتتصف بارتفاع الإنتاج الحدي لرأس المال. في حين أن النموذج الداخلي يعبر عن النمو كدالة في التقدم التكنولوجي، ويشير إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو في الاقتصاد المضيف من خلال نقل التقنية والمعرفة.

كما يفترض أنه أكثر إنتاجية من الاستثمار المحلي نظرا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يوظف التكنولوجيا الجديدة في دالة إنتاج الدولة المضيفة، وانتشارها في القطاعات الإنتاجية المحلية الأخرى، مما يضع اقتصاد الدولة المضيفة في مسار النمو بعيد المدى.

وعلاوة على ذلك، يشير نموذج النمو الداخلي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي بعيد المدى، فمن ناحية يسهم في زيادة رصيد المعرفة في الاقتصاد المضيف عبر تدريب العمالة واكتساب المهارات، وتقديم الممارسات والنظم الإدارية المتطورة من ناحية أخرى، وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال وانتشار المعرفة، ونقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة[2].

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مصاحبة هذا الاستثمار لآثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال

---

[1] أحمد مبروك محمد خليفة، إبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الحالة المصرية 1970-2010**، المركز الديمقراطي العربي، من خلال الموقع:

democraticac.de/?p=609 9-9-2017 20 :03 :15

[2] عابد بن عابد العبدلي، **هل يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو اقتصادي في الدول الإسلامية؟-دراسة تطبيقية على الدول الإسلامية خلال الفترة 1970-2013**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 52، العدد 2، جامعة الاسكندرية، مصر، يوليو 2015، ص 167.

في هذه الدول، وتتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربع قنوات، هي:

أ- **قناة المنافسة:** تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية لهذه الدول، الأمر الذي يدفع بالشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

ب- **قناة التدريب:** تنشأ قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول، حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية للدول المذكورة لا يأتي إلا مع تواجد قوى عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا، حيث أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق حافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية، وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية من ناحية أخرى[1].

ت- **قناة التقليد:** تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدما أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول.

ث- **قناة الروابط:** تركز قناة الروابط على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية.

فبالنسبة للروابط الأمامية، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع العملاء، وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني في الشركات الوطنية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تطوير منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي، وتشجع هذه المنافسة الشركات الوطنية على القيام بزيادة إنفاقهم على

[1] بلال لوعيل، **دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص 89-90.

البحوث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات. ويترتب على هذا في النهاية حدوث زيادة في إنتاجية عوامل إنتاج الشركات المذكورة.

أما الروابط الخلفية، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، وتؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات الوطنية من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية).

فالعلاقة القوية بين الشركات الأجنبية (المشتري) والشركات الوطنية (البائع) من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات الوطنية من أجل تحسين جودة منتجاتها القائمة أو المساعدة في إنتاج منتجات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات[1].

وفيما يلي شكل رقم (3-6): يوضح الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

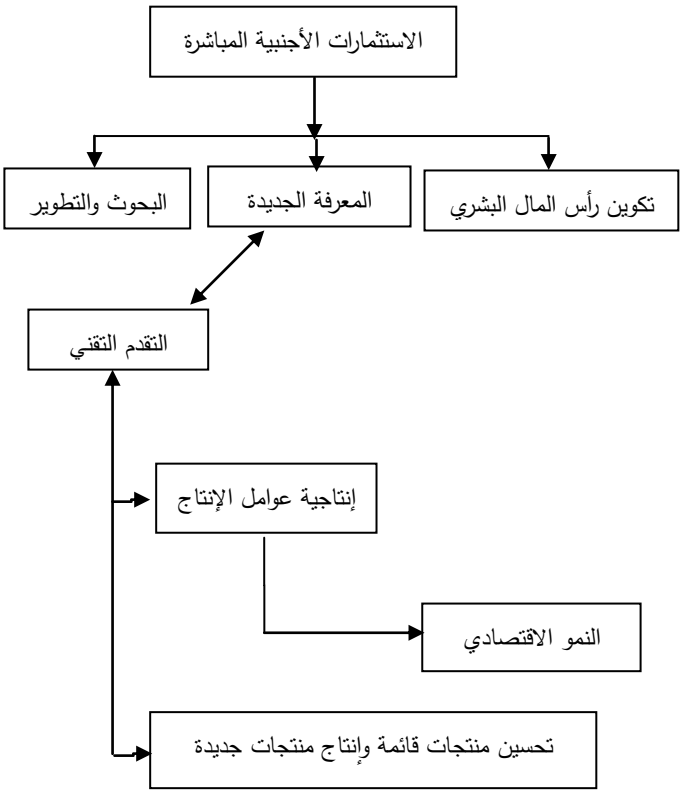

[1] مجدي الشوربجي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إشكالية النمو في دول المينا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص ص 263-264.

المصدر: مجدي الشوربجي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إشكالية النمو في دول المينا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص 264.

وتكون زيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال:

أ- أن هذه الاستثمارات عادة ما تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ومن ثم زيادة الدخل المحلي، وبالتالي زيادة المدخرات المحلية والتي إذا تم تحويلها إلى استثمارات منتجة ترفع من معدل التكوين الرأسمالي، ومن ثم تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ب- أن ما يصاحب هذه الاستثمارات من نقل للمعارف الفنية والتكنولوجية وتنمية المهارات المحلية والتنظيمية والإدارية يمثل استثمارا في رأس المال البشري ويعمل على رفع كفاءة الأفراد ومن ثم زيادة إنتاجيتهم.

ت- أن هذه الاستثمارات تحفز على قيام صناعات مساعدة أخرى، توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاج إليه من مستلزمات الإنتاج، أو قد تقوم ببعض عمليات التصنيع والتسويق لمنتجات هذه المشروعات.

ث- أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى حصول الحكومة على إيرادات إضافية في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، مما يزيد من إمكاناتها على الإنفاق العام، وتمويل إقامة مشروعات البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي[1].

2. **أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر**: يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري لأن المستثمر دائما يبحث عن النمو والنفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبه من أسواق الدول المضيفة، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثيرا من الشركات المحلية والأجنبية خاصة التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة هو زيادة مقدرتها على جذب معدلات

[1] علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990-دراسة تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1995، ص 111.

مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة صوب البلدان النامية، باعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي يمثل مظهرا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة الطلب الكلي[1].

ومن جهة أخرى فإن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي مما يؤدي إلى ظهور أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف.

كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدراسات التي أثبتته نجد أن دراسة كل من بيرس Pearce وبابامستايشن Papamastassion عام 1990 وكنن هامك Cunning Hamk وغرين Grean سنة 1975 حول الاستثمار الأجنبي في بريطانيا، وكذلك دراسة دينغ Dunning سنة 1980 عن الاستثمار الأجنبي المباشر للو. م. أ على وجود هذه العلاقة[2].

سابعا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا: تعد التكنولوجيا ركنا أساسيا من أركان حضارة الإنسان في مجتمع معين، فهي بمثابة مجموعة من النظم والمفاهيم التي يحتاج إليها الإنسان للعيش داخل المجتمع ومواجهة متطلبات الحاضر والمستقبل، وباعتبار أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول تتوقف على درجة التقدم التكنولوجي الذي أوجد كل من مجموعة الدول المتقدمة التي تمتلك التكنولوجيا المتطورة ومجموعة الدول النامية التي تسعى إلى اكتساب هذه التكنولوجيا، لهذا تولد عن التطورات الهائلة في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارعة في العالم كأساس لخلق ميزة تنافسية فجوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالدولة التي لها التقنيات والإمكانيات التكنولوجية المتقدمة تتمتع بتفوق في مجال إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر على تطويرات جديدة سواء من حيث السعر أو النوعية، وهذا على حساب الدول التي لم تكتسب التطورات التكنولوجية الجديدة. تظهر الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية من إنتاج السلع والخدمات بنفس الكيفية عن طريق ابتكارات جديدة أو من خلال ما يعرف بنقل التكنولوجيا[3].

---

[1] حمزة العرابي وآخرون، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص ص 13-14.

[2] **المرجع نفسه**، ص 14.

[3] بلقاسم أمحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 126.

1. **مفهوم التكنولوجيا:** إن كلمة التكنولوجيا مصدرها في الكلمة اليونانية Technulogin وهي مشتقة من كلمة Techne وكلمة Logos أي علم، دراسة، خطابة، وبذلك تشير التكنولوجيا إلى الدراسة الرشيدة للفنون وعلى وجه الخصوص الفنون الصناعية.

إذن فالتكنولوجيا هي مجموع المعارف والطرق العلمية اللازمة لتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات. وتتضمن وظائف الإنتاج والإدارة والتنظيم معتمدة على العلم ومرتكزة على البحث والتطوير والتجديد[1].

2. **مفهوم نقل التكنولوجيا:** يعرف على أنه ايصال التقانة المنتجة أو المستخدمة من موقع معين لغرض محدود وتطبيقها في موقع آخر[2].

3. **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا:** هناك عدة أساليب لنقل التكنولوجيا مثل التراخيص، عقود تسليم المفتاح، عقود التصنيع، ولكن يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لنقل التكنولوجيا[3]، وذلك راجع للأسباب التالية:

أ- أن التكنولوجيا الجديدة قد لا تكون متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارفها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة ومصداقية من تلك المباعة عن طريق اتفاقيات.

ب- يساعد الاستثمار المباشر على عملية احتكاك بين فرع الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، مما يخلق جوا من المنافسة التي تكون عاملا محفزا لانتشار التكنولوجيا، وتبنيها من مختلف الدول المضيفة.

ت- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة، وإجراء دورات تربصية على التكنولوجيا، مما يسرع في عملية استيعابهم لها وفهمهم لآلياتها، حيث لا يمكن للشركات المحلية خصوصا في الدول النامية تحقيق ذلك بكفاءة عالية، وفي مدة محدودة لوحدها، وذلك راجع لفجوتها التكنولوجية.

---

[1] الجيلالي بوضراف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 32-34.

[2] ليلى شيخة، **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية- دراسة حالة الصين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص 51.

[3] موسى الباهي، صلاح الدين قدري، **إشكالية الاستفادة من تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، ملتقى وطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10 ديسمبر 2014، ص 492.

كل هذه الأسباب تؤكد أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا على تحسين الوضع التكنولوجي في الدول المتقدمة من خلال استيعاب التقنيات العملية والمادية الحديثة، ومن ثم تنشيط قاعدة التكنولوجيا الداخلية، والتمكن من خلق تكنولوجيا ذاتية والقدرة على قلب الموازين فتصبح مصدرة عوض كونها جالبة لها، ولكن للأسف لا يتحقق هذا إلا إذا عملت الدولة على تكثيف جهودها من خلال إنشاء مراكز للبحث والتطوير، وتكوين إطارات ذات كفاءة وقدرة على الاستيعاب بسرعة وبدقة، أو من خلال الاستفادة من خبرة وكفاءة الشركات متعددة الجنسيات[1].

والتكنولوجيا المنقولة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على تحقيق الميزة التنافسية، حيث أن التكنولوجيا تعتبر المصدر الأساسي لتحقيق هذه الميزة، سواء تعلق الأمر بالدول أو المؤسسات العاملة محليا أو متوسعة للسوق الدولي، فالمركز التنافسي الذي تحققه المؤسسة متوقف على درجة استخدامها للتكنولوجيا.

لكن كل هذه الآثار الإيجابية السابقة الذكر التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر من نقله للتكنولوجيا، لا تخفي وجود جوانب سلبية، والتي من بينها:

أ- **اتخاذ التكنولوجيا كوسيلة للسيطرة على أسواق الدول المضيفة:** للتكنولوجيا أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة، وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة للحصول عليها من قبل الدول كافة، خاصة النامية منها. ولما كانت الشركات متعددة الجنسية هي المورد الرئيسي للتكنولوجيا فإنها تسعى إلى تضمين عقود نقل التكنولوجيا جملة من الشروط والقيود التي تهدف في مجموعها إلى السيطرة على المشروعات والدول المتلقية للتكنولوجيا، وغالبا ما تذعن هذه الدول لتلك الشروط والقيود لشدة حاجتها للتكنولوجيا إضافة إلى محدودية قدرتها التفاوضية في مواجهة تلك الشركات[2].

ب- **ارتفاع تكاليف التكنولوجيا الموردة:** يتم إنتاج التكنولوجيا عموما في إطار احتكار القلة، حيث تسيطر الشركات متعددة الجنسية في الدول المتقدمة على عملية إنتاج وتداول التكنولوجيا. من جهة أخرى، فإن المحافظة على سرية التكنولوجيا باعتبارها من أهم ركائز منتجيها وحائزيها في السيطرة

[1] هودة عبو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 78-79.

[2] دريد محمود علي السمرائي، **النظام القانوني للشركات المتعددة الجنسية**، دار الأصالة والمعاصرة للنشر والتوزيع والإنتاج الفني، ليبيا، 2008، ص 209.

على الأسواق وتحقيق الأرباح، كل ذلك أدى إلى التأثير على تكامل سوق التكنولوجيا فهي سوق معيبة إلى حد بعيد.

وبالتالي فإن الدولة الراغبة في استيرادها، خاصة إذا كانت من الدول النامية، تدخل هذه السوق دون أن تكون لديها معلومات كافية عن التكنولوجيا التي تريد شرائها، الأمر الذي لا يسمح لها باختيار التكنولوجيا الملائمة لمتطلبات التنمية فيها أو بتحديد عناصر العقد المزمع إبرامه، وبشكل خاص ثمن التكنولوجيا، ومن شأن ذلك كله أن يؤدي إلى ارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحصول على التكنولوجيا[1].

ت- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل تقنيات أكل عليها الدهر وشرب، وهذا سيكون له أثر سلبي على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة لكونه لا يؤدي إلى توليد المعارف التكنولوجية فيها[2].

ث- تؤثر التكنولوجيا المحولة سلبا على العمالة لأن مشغلي هذه التكنولوجيا لا يتوفرون في البلدان المضيفة (خاصة النامية) مما يتطلب الاستعانة بالعمالة الأجنبية، ومنه فعمالة الدول النامية لن تكون قادرة على اكتساب معارف جديدة ومنه البطالة[3].

ثامنا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تمويل التنمية: إن الإسراع في التنمية في الدول النامية لا بد أن يواكبه زيادة في الاستثمارات، ولكن من أين تأتي الأموال اللازمة لهذه الدفعة الاستثمارية القوية اللازمة للانطلاق؟

إن الإجابة على هذا السؤال توضح أن مصادر تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية تنقسم بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين: مصادر داخلية ومصادر خارجية (سبق التطرق لهما بالتفصيل في الفصل الثاني).

ومن المعلوم أن الدول المتخلفة تتصف بانخفاض معدلات الادخار، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي يصعب التأثير إيجابيا فيها في الأجل القصير، ومن ثم بات من الأمور الواضحة وجود قيود ترد على إمكانات زيادة معدل الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية في المراحل الأولى للتنمية.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 213.

[2] علي حبيش، نسيمة بن يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

[3] عبد الرزاق محمد صالح، رشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014، ص 132.

ومن هنا يصبح اضطرار هذه الدول للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص أو الفجوة الحادثة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية أمرا حتميا[1].

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات يعتبر معيارا مهما لقياس جدوى هذا الاستثمار، باعتباره مصدرا هاما للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين والقيادات الوطنية. كما تعد وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي عليها من استحداث طرق الإنتاج وتطوير طرق وأساليب تكنولوجية حديثة للإدارة الاقتصادية، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء أكانت منتجات أو وسائل فنية[2].

كما تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في كسر الاحتكار المحلي وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية عن طريق تحفيز التصدير وفتح الأسواق وإنتاج السلع الجديدة التي تحقق أعظم الأرباح في حالة المشاركة، مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الضرائب، وزيادة حجم التجارة الخارجية للدول المضيفة، بالإضافة إلى زيادة الدخل للدول المضيفة مما يساعد على تكوين المدخرات وتحويلها إلى استثمارات، كما تزيد من تحسين الأجور وتأهيل القوى العاملة بالمهارات والقدرات العالية [3].

ويمكن أن يشكل نجاح الاستثمار الأجنبي في دولة ما قاعدة لخلق مناخ مناسب للاستثمار فيه، حيث يساهم بصورة غير مباشرة في تدعيم البنية المالية وكذلك التحفيزية للاستثمار، لأنهما تشكلان مؤشرا هاما لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار. حيث يظهر الأثر المالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية في تحفيز الطبقات الغنية والميسورة إلى المساهمة في المشروعات الأجنبية، أو في إقامة مشروعات مماثلة أو في توجيه مواردهم نحو المشروعات المكملة لتلك الشركات الأجنبية.

كما تساهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة حصيلة الضريبة على المشروعات الوطنية التي كان للاستثمار الأجنبي الفضل في قيامها نتيجة الترابط الأمامي والخلفي لهذه المشروعات، وهذه الحصيلة من

---

[1] زين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 320.

[2] رضا مصيلحي أحمد اسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 24-25.

الضرائب تمكن الدول من إقامة مجموعة أخرى من الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الدخل والتوظف[1].

إن انخفاض الاستثمارات يعود إلى نقص المدخرات، والتي يرجع سببها إلى نقص الإنتاجية والناتج، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونقص الاستهلاك والادخار. ومع انخفاض أو نقص هذا المؤشر الأخير تنخفض الاستثمارات والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهكذا يكون انخفاض الدخل سببا في استمرارية انخفاض الدخل، أو بمعنى آخر، أن سبب الفقر هو الفقر ذاته.

إنها إذا حلقة شيطانية، يطلق عليها بعضهم اسم حلقة الفقر المفرغة Cious Circle Of Poverty وكان الأستاذ نوركس R. Nurkse أول من طرح هذه الفكرة، وتبناها بعده العديد من الاقتصاديين في الدول الغربية[2].

تاسعا- الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف: إن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي يشكل أثرا إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط توفر جانبين أساسيين، الأول هو أن مستوى سعر الصرف الحقيقي يستجيب للتبادلات الاقتصادية، والثاني هو أن عدم الاستقرار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو بسبب تقلبات سعر صرف العملة، هذان الجانبان مهمان في رسم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي ومخاطر سعر الصرف.

1. **مرونة الجهاز الإنتاجي:** إن الاقتصادي أيزنمان Aizenman (1992-1994) هو من قام لأول مرة بتوضيح دور مرونة الجهاز الإنتاجي في إحداث تقلب سعر الصرف الأجنبي ومن ثم التأثير على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. **مخاطر سعر الصرف الأجنبي:** تقلبات سعر الصرف الأجنبي تؤثر بشكل كبير على مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطاب هذا الأخير من بلد إلى آخر. لقد قام الاقتصادي كوشمان Cushman عام 1985 بدراسة لمعطيات إحصائية خلال الفترة الممتدة بين 1963-1978 فوجد أن تقلبات قوية لسعر الصرف الأجنبي تساهم في خروج الاستثمار الأجنبي المباشر، كما قام نفس الاقتصادي عام 1988 بدراسة أخرى أكد من خلالها أن تقلبات سعر الصرف تلعب دورا كبيرا في استقطاب الأموال الأجنبية، كما استنتج كل من الاقتصادي سون Sein وفروت Froot عام 1991 خلال فترة انخفاض قيمة الدولار الذي ساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير جدا

[1] **المرجع السابق**، ص 25.

[2] ميثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 31-32.

خلال الفترة 1978-1988، بالإضافة إلى الدراسة التي قام بها كولستاد KOLSTAD وغولدبرغ Goldberg عام 1995 مؤكدا من خلالها أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل إيجابي وثابت بأربع مرات حتى ست مرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغييرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرّض المستثمر لخسائر باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة، بل تشجّع على خروج رؤوس الأموال، إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار أسعار الصرف[2].

أي أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى، ومن ثم زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدّرة من الدولة في السوق العالمي وهذا الأمر يحمّل المستثمر نفقات إضافية، وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تشجيع الصادرات نتيجة انخفاض أسعار السلع المصدّرة مقارنة بالمستوردة، ومن هنا يكون تأثير سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا.

---

[1] محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 155-156.

[2] فاروق سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[3] **المرجع نفسه**، ص 96.

عاشرا- الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم: التضخم هو ظاهرة تشير إلى ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد[1].

يساهم التضخم بدور فعّال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلّب في أسعار العملة المحلية، والتضخم هو انعكاس لعدم استقرار الوضع الاقتصادي ودليل على عجز الحكومة على التحكم في السياسة الاقتصادية وكله يصب ضد جذب الاستثمار إلى البلد (مناخ استثماري غير ملائم)[2].

كما أن التضخّم يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية الأقل إنتاجية، بمعنى آخر إنتاج السلع والخدمات بأسعار مرتفعة وذلك بغرض تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وهذا معناه أن المستثمر الأجنبي سيتجه إلى الاستثمار في المشاريع قصيرة الأجل ما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف[3].

كما أنه عند قدوم مشروعات معينة إلى البلدان النامية، فإن تنفيذ هذه المشروعات عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عن طريق التمويل المحلي، مما يترتب عليه زيادة واضحة في القوة الشرائية داخل البلدان النامية في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات، وبالتالي زيادة الطاقة على الإنفاق، خصوصا إذا تم تمويل هذه المشاريع من طرف الدولة عن طريق التمويل التضخمي، فإنها تعمل بذلك على زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي.

كما أن أسعار السلع التي تنتجها الشركات متعددة الجنسيات مرتفعة نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، نظرا للمبالغة في تقييم التكنولوجيا الداخلة في إنتاجها، وارتباط هذه السلع بالسوق العالمي، ومع محاولة

---

[1] أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية-دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 21.

[2] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي-المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 139.

[3] **المرجع نفسه**، ص 139.

المنتجات الوطنية منافسة منتجات الشركات الأجنبية، فقد ترتفع أسعار السلع المحلية مع عدم ارتفاع مستوى جودتها مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

ومنه نستخلص أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، بمعنى أدق أن هذا الأخير يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

يمكن الاستدلال على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة، من خلال ما يلي:

أولا–البطالة Unemployment: يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي حظيت بأهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، وهي من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات.

لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذا على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية[2].

1. تعريف البطالة: يمكن تعريفها كما يلي:

أ– تعرف البطالة وفقا لمنظمة العمل الدولية بأنها الشخص القادر على العمل والراغب فيه عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده[3].

انطلاقا من هذا التعريف، يمكن تحديد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:

- العمال المحبطون وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

[1] حمزة بن حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[2] محمد حسين عبد القوي، **البطالة–المشكلة والعلاج**، مركز الإعلام الأمني، البحرين، ص 2.

[3] إيمان محمد إبراهيم علي، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة –دراسة تطبيقية لقانون أوكن على مصر 1980–2012**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 52، العدد 2، جامعة الاسكندرية، مصر، يوليو 2015، ص 249.

- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والعطل وغيرها.
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرون على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكون للثروة والمال والقادرون على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملون بأجور معينة وهم دائموا البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا[1].

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3-18): يوضح العناصر الأساسية التي تستبعد من القوى العاملة والتي تقع ضمنها.

العناصر التي تستبعد من القوى العاملة	العناصر التي تقع ضمن القوى العاملة
الأفراد دون سن معينة، وغالبا ما تكون سن السادسة عشر.	العاملون فعلا: حيث يعرف العامل بأنه الشخص الذي يساهم في الإنتاج من خلال عمل ساعة على الأقل في اليوم أو الأسبوع مقابل أجر نقدي أو عيني يحصل عليه.
الأفراد فوق سن معينة، وهي سن التقاعد. الأشخاص غير القادرين على العمل لأسباب مختلفة مثل: المرضى المزمنين، العجزة، طلبة الجامعات، الأشخاص الذين لا يطلبون العمل من المجتمع ولا ينافسون أحد عليه مثل ربات البيوت، المساجين.	المتعطلون عن العمل: وهم كل من كان لديهم القدرة على العمل ويبحثون عن العمل وليس لهم وظيفة.

المصدر: وسام عمر كامل العماري، **دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص 46.

[1] فضيلة عاقلي، **البطالة تعريفها، أسبابها وآثارها الاقتصادية-سياسة التشغيل في الجزائر**، مداخلة منشورة عبر الرابط: iefpedia.com/.../البطالة-تعريفها-أسبابها-وأثارها-الاقتصادية-سيا 28-9-2017 14 :13 :35

ب- كما يمكن تعريف البطالة على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[1].

2. **أسباب البطالة:** يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ- فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف.

ب- سياسات التعليم والتوجيه التربوي.

ت- أداء القطاع الخاص.

ث- الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة.

ج- اللامساواة الجنسية في المجتمعات النامية[2].

3. **معدل البطالة:** يمكن قياس معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين عن العمل على عدد الأفراد القادرين على العمل.

وهو معدل لا يمكن تحديده بدقة (حساب معدل البطالة على أساس الساعات التي تم استغلالها، فترة الركود يتخلى العديد من العمال عن البحث عن العمل)، تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري، ريفي)، حسب الجنس، السن، نوع التعليم، والمستوى الدرامي[3].

4. **آثار البطالة:** ويمكن التمييز بين:

أ- **الآثار الأمنية والسياسية:** نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة والتي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها وهي ترفع شعار التململ والتمرد، ومع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لا بد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة. فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين، حيث أن مبدأ

---

[1] m5zn.com/newuploads/2012/.../doc/m5zn_38b6f9277454247.doc 28-9-2017 14 :20 : 02

[2] حريري بوشعور، صليحة فلاق، **مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية**، مداخلة منشورة عبر الرابط:
iefpedia.com/.../حرير-د.-الاقتصادية-وآثارها-البطالة-ظهور-مسببات 28-9-2017 14 :23 :26

[3] رواد زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعين على المواطن المستضعف[1].

- كبح حرية التفكير.
- عدم الحق في المشاركة في الحياة السياسية.
- إضعاف رابطة المواطنة.
- توفير مدخل محتمل لاختراق الأمن الوطني.
- الإسهام في توفير تربة صالحة يمكن توظيفها لصالح الإرهاب[2].

ب- الآثار الاجتماعية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الجريمة والانحراف:** إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات فبالتالي يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريده سواء المال أو ذاته.
- **التطرف والعنف:** نجد أن البعض من الشباب يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفا محددا وأيضا كونه ضعيفا بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.
- **تعاطي المخدرات:** ونجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف.

---

[1] يحي سعيدي وآخرون، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة في الوطن العربي**، مقالة منشورة عبر الموقع: www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab574/ 28-9-2017 14 :24 :29

[2] عماد عواد، **الانعكاسات السلبية لظاهرة البطالة-البطالة الواقع والحلول**، دراسات المؤتمر الذي عقده مكتب الشكاوي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية ومشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان والهيئات والأجهزة التنفيذية والمنظمات الأهلية المعنية، 24 نوفمبر 2007-2008، ص ص 53-57.

- **الشعور بعدم الانتماء (ضعف الانتماء):** وهو شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدرا للعمل وبالتالي ينتمي الشاب إلى أي مجتمع آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل.
- **الهجرة:** بعض الشباب يجدون أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.
- **التفكك الأسري:** ويكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة[1].
- تدهور الحالة الصحية.
- عدم توفر المسكن الملائم[2].

ت- **الآثار الاقتصادية:** البطالة هي تبديد للموارد المالية فضلا عن أنها أعباء إضافية على الأسرة والمجتمع كما أنها تعمل على تعطيل لطاقة يمكن أن تسهم في الإنتاج والتنمية. حيث توجد انعكاسات اقتصادية لمشكلة البطالة لكون الفرد العاطل بعد تعليمه ورعايته وما تحتمله الدول من تكاليف أمام خيارين إما أن يعمل في عمل لا يتناسب معه أم يبقى عاطلا، وفي كلتا الحالتين يكون هدر للاقتصاد الوطني لأن الدولة لم تحصل على تغذية مرتدة لما صرفته عليه، إضافة إلى أن البطالة المقنعة أصبحت من سمات الدولة المتخلفة اقتصاديا وما لهذا النوع من البطالة من مظاهر تدل على سلبيات العمل وتؤثر سلبيا على الإنتاجية مثل عدم الانضباط في العمل، قراءة المجلات أثناء العمل، هبوط معدل الإنتاج، ارتفاع معدل الغياب إلى غير ذلك من المظاهر السلبية[3].

5. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة: تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص للعمل، وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات التالية:

---

[1] صورية فرج الله، **علم الاجتماع ومعالجة مشكلة البطالة**، مقالة منشورة عبر الموقع:
https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/.../1Ferdjellah_soria.do.. 28-9-2017 14 :16 :18

[2] فاتن عامر، **البطالة**، مقالة منشورة عبر الموقع:
Faculty.ksu .edu.sa/75499/doclib5/بحث%20البطالة.doc 28-9-2017 14 :13 :48

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، ط2، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 33.

أ- أن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

ب- أن الشركات متعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة. ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم سيترتب عن هذا خلق فرص جديدة للعمل.

ت- أن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

ث- أن وجود الشركات الاستثمارية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة مقارنة بنظيرتها الوطنية، فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة والإطارات للعمل بهذه الشركات[1].

لكن العولمة وكظاهرة مساعدة على انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على التشغيل من جوانب متعددة وبآليات مختلفة (الصدمات في الاقتصاد العالمي، التنافس العالمي، التحولات السريعة في الاستثمارات وحركة رأس المال)، والتغيرات التقنية السريعة والمتسارعة التي قادت إلى ما عرف بالنمو دون تشغيل أو التنمية دون خلق وظائف Jobless Development، التنافسية التي فرضت على العمال والدول الأقل قدرة على التنافس الاكتفاء بالبطالة الصريحة أو التشغيل الناقص، كما فرضت قبول تدني الأجور وارتفاع نفقات المعيشة ونشوء سوق عمل عالمية يعرض فيها الأفراد والأمم قوة عملهم لتنافس غير حر في كثير من الجوانب[2].

ثانيا- الفقر: تحظى مشكلة الفقر باهتمام عالمي ودولي كبيرين، ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر والحد منه من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه وخصائصه ومؤشراته[3].

---

[1] حمزة بن حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 118-119.

[2] محمد عدنان وديع، **العولمة والبطالة-تحديات التنمية البشرية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2007، ص 3.

[3] www.arab-api.org 3-9-2017 15 :57 :58

1. تعريف الفقر: إن من المسلم به عدم وجود تعريف موحد للفقر يقبله الجميع، ففي الماضي القريب كان الفقر يعرف بعدم كفاية الدخل لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات، واليوم يفهم هذا المصطلح عادة بصورة أوسع على أنه يعني عدم توفر القدرات الأساسية للعيش الكريم.

ويسلم هذا التعريف بالسمات الأوسع للفقر، مثل الجوع، وتدني مستوى التعليم، والتمييز، والضعف، والاستبعاد الاجتماعي. وهكذا يتضح أن مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، وهو ما يتماشى مع العديد من أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن هذه الحقوق غير قابلة للتجزء بل هي مترابطة فيما بينها[1].

كما يعرف الفقر بأنه يرتبط بنقص الكفاءات الفردية، مثل التعليم والصحة، إلى الحد الذي لا يمكن الفرد من الحصول على المستوى الأساسي من الاستهلاك أو الرخاء[2].

إذن فالفقر هو التهديد الأخطر والكوني الذي يواجه الإنسانية. إن ازدياد الفروقات الشاسعة ما بين الأمم الفقيرة وتلك الغنية هو بمثابة قنبلة شديدة الانفجار اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، إذا ترك الفقراء هكذا دون أمل ولا مساعدة استراتيجية، فإن الفقر سيؤدي إلى إضعاف المجتمعات عن طريق المواجهات والاضطرابات، والعنف، والفوضى المدنية[3].

2. **خصائص الفقر:** يمكن إبرازها فيما يلي:

أ- معدلات الوفيات عالية نسبيا وبالتالي متوسط العمر قصير.

ب- مستويات منخفضة من التعليم.

ت- مشاركة ضعيفة في النقابات والأحزاب السياسية.

ث- عدم المشاركة في الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية.

ج- عدم وجود مدخرات وبالتالي كثرة الاقتراض.

ح- عدم وجود مخزون غذائي في البيت.

خ- كثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال.

---

[1] يحي سعيدي، **ظاهرة الفقر في العالم العربي-أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها**، مقالة منشورة من خلال الرابط: www. Kant akji/com/media/3958/2107.doc 3-9-2017 16 :19 :47

[2] محمد صلاح غازي، **العولمة وتأثيرها على الفقر والتنمية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015، ص 21.

[3] علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، **الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ماي 2003، ص 2.

د- كثرة حالات هجرة الزوج للزوجة والأطفال[1].

3. **معالجة ظاهرة الفقر:** لقد قامت المدارس الاقتصادية على مختلف اتجاهاتها بدراسة ظاهرة الفقر، وحاولت كل مدرسة وضع حلول للقضاء عليها، ويمكن إجمال هذه الحلول في الجدول التالي.

جدول رقم (3-19): يوضح السياسات المقترحة من طرف المدارس الاقتصادية لعلاج مشكلة الفقر.

المدرسة	السياسة	المصدر
المدرسة الطبيعية Francois Quesnay	إنتاج الثروة	الأرض
المدرسة الكلاسيكية آدم سميث Adam Smith مالتوس J. M. Malthus بانتان Benthan ريكاردو David Recardo	البحث عن أسباب وطبيعة ثروة الأمم، مع حرية السوق. البحث عن السعادة لأكبر كتلة سكانية. تحقيق أكبر عدد ممكن من الرغبات. إنتاج وتوزيع الثروة.	العمل بحرية. السلم وتسيير الإنفاقات. تحديد الحاجات والرغبات. الأرض وقانون الميزات النسبية.
المدرسة النيوكلاسيكية مارشال ووالراس Marshall & Walras كينز Maynard Keynes ألفريدمان Alfred Man	البحث عن الرفاهية حل مشكلة البطالة توفير الأمان للأفراد. توفير كل الوسائل والإمكانيات لإبراز قدراتهم وإمكانياتهم.	العنصر البشري. تحفيز وتشجيع الطلب الفعال وسياسة التشغيل الكامل. قدرة وقوة الأفراد.

المصدر: ليلى يماني، **أهمية الاستثمار الوقفي ودوره في تخفيف مشكلة الفقر-دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 153.

4. **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في القضاء على الفقر:** يعد النمو الاقتصادي عنصرا أساسيا للحد من الفقر، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن النمو يميل إلى رفع دخل الفقراء نسبيا مع وجود نمو على المستوى الكلي للدولة. وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم الوسائل الرئيسية لتوليد النمو فهو بالتالي العنصر الأكثر أهمية للحد من الفقر، ويعتمد ذلك على القدرة الاستعابية للاقتصاد المضيف ويتطلب ذلك وجود مستوى مرضي من التعليم والبنية التحتية وذلك لتحقيق الاستفادة الكاملة بالإضافة إلى المنافسة في الأسواق المحلية.

[1] قادة أقاسم، أمال زاوي، **الفقر في الدول العربية والإقلال منه**، ملتقى دولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، 8-2014/12/9، ص 373.

ويمكن اعتبار أن النمو الاقتصادي يحد من نسبة الفقراء بصفة عامة، ولكن هذا لم يحدث في عدد من البلدان، لذلك ليس هناك وصفة واحدة وواضحة للاستفادة من النمو للحد من الفقر في جميع البلدان. حيث يتطلب كل بلد استراتيجية مختلفة عن الدولة الأخرى لضمان أن النمو يؤدي إلى الحد من الفقر[1].

ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التحسين من جودة النمو من خلال:

أ- الحد من تقلبات التدفقات الرأسمالية والتغير في الدخل.

ب- زيادة الأصول والعمل على توزيع أفضل للدخل في وقت الخصخصة.

ت- المساعدة في تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

ث- المساعدة في تحسين شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الأساسية للفقراء.

وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من الأدوات التي تساعد على الحد من الفقر عندما يقل ما يسمى بتساقط الآثار الإيجابية للنمو.

إن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر وتحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى للتنمية يعتمد أساسا على عوامل كثيرة، مثل سياسات البلد المضيف والمؤسسات، ونوعية وجودة الاستثمار، وطبيعة الإطار التنظيمي، ومرونة سوق العمل، وعوامل أخرى عديدة.

ويمكن تعظيم الاستفادة من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر للحد من الفقر من خلال الاعتماد على الثلاث فرضيات التالية:

أ- من خلال نمو كثيف للعمالة.

ب- من خلال نقل التكنولوجيا الجديدة والمعارف، والأصول غير الملموسة الأخرى المصاحبة للاستثمار الأجنبي.

ت- من خلال تخصيص عائدات الضرائب التي تم جمعها من الشركات الأجنبية[2].

إن الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقليص الفقر تصبح أكثر أهمية في حالة استقرار صناعات ذات طلب كثيف على اليد العاملة وكذلك في احترام هذه الشركات لتشريعات وقواعد

---

[1] لمياء فاروق مهدي عيسى، **أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، ص 388.

[2] **المرجع نفسه**، ص 389.

العمل. إن الاستثمارات القائمة على إنشاء مؤسسات جديدة تسهم في خلق مناصب عمل أكثر من تلك التي تقوم بشراء مؤسسات وطنية قائمة من قبل[1].

ثالثا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإنسانية: يقوم مفهوم التنمية الإنسانية الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم" وأن التنمية الإنسانية هي "عملية توسيع خيارات البشر"، و"الخيارات" تعبير عن مفهوم أرقى هو"الاستحقاقات". ويعبر عن حق البشر الجوهري في هذه "الخيارات"، ومن حيث المبدأ، فإن استحقاقات البشر يمكن أن تكون غير محدودة، وتتغير مع الزمن، ولكن عند أي من مستويات التنمية، فإن الاستحقاقات الثلاث الأساسية هي "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق". ولكن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل "الحرية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان"[2].

ويمكن تبيين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإنسانية، من خلال ما يلي:

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر والرفع من مستوى التعليم:** توصل كوكوkokko وبلومستروم Blomstrom حسب دراسة أجريت أنه على المدى الطويل، يؤدي توطن الشركات المتعددة الجنسيات إلى رفع الخبرات التنظيمية والتكنولوجية لرأس المال البشري، حيث أن هذا الأخير يعتبر القناة الرئيسية التي يتم عبرها انتقال المعارف والتكنولوجيا في البلد المضيف.

تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العملية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها،

---

[1] مبارك لسلوس وآخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية لتمويل المشاريع الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 13.

[2] عبد المجيد راشد، **في مفهوم التنمية الإنسانية**، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 2115، 2007، ص 1.

هذا من جهة بالإضافة إلى الرقي بالمنتجات من حيث جودتها وبالتالي المساهمة في تحقيق الرفاهية للمستهلكين[1].

إن تواجد الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف يمكن أن يكون له آثار نافعة على مهارة العمال المحليين على اعتبار أن طلب هذه الشركات على اليد العاملة المؤهلة من شأنه تحفيز حكومات البلدان المضيفة على الاستثمار في التعليم العالي بالشكل الذي يجعلها موائمة لحاجات السوق المفروضة من قبل الشركات متعددة الجنسيات الموطنة في أقاليمها[2].

2. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوازن الاجتماعي:** من بين أهم العناصر المميزة لاختلال التوازن الاجتماعي، نجد التمييز الطبقي والاختلال الاقتصادي والمتمثل في التفاوت في المستويات الاقتصادية، حيث يلاحظ بأن الشركات متعددة الجنسية تعمد إلى توظيف ذوي المهارات التكنولوجية والإدارية العالية، والقادرين على إقامة علاقات بالقيادات السياسية والإدارية في الدولة المضيفة. وهؤلاء هم المستفيدون الأوائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من حيث الأجور أو المركز المرموق، مما يؤدي إلى زيادة مزيد من الحقد الطبقي بين المتميزين من الطبقات الاجتماعية وغير المتميزين. وكنتيجة لتمييز الأجور في الشركات متعددة الجنسية، تفاوت في المستويات الاقتصادية، بحيث أصبح العاملون في مثل هذه الشركات أعلى مستوى اقتصادي، وبالتالي كان نمط استهلاكهم هو القدوة، ومحاكاة هذا النمط أصبح سمة في التركيبة الاجتماعية. كما ساهمت الشركات متعددة الجنسية في تعميق التفاوت بين المدينة والريف نتيجة تفضيل هذه الشركات لتوطين مقارها ومراكزها في الأماكن المرموقة في المدن، حيث تتوفر البنية الأساسية الأفضل[3].
3. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المعرفة الفكرية والمهارات:** لا شك أن أثر الشركات المتعددة الجنسية على تطور المهارات اقتصر على تطور مهارات العاملين بها من خلال تدريبهم بالخارج أو بالداخل، إلا أن هذا لم يؤثر على المستوى العام للمهارات في الدول النامية نتيجة الممارسات

---

[1] محمد البشير لبيق، وهيبة قداري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة من حيث الأداء**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016، ص 6.

[2] **المرجع نفسه**، ص 6.

[3] يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 163.

التقييدية التي تفرضها هذه الشركات على انتقال المعرفة خارج نطاقها، ولذلك تقتصر الفائدة على الشركات متعددة الجنسية فقط ولا تصل إلى الدول النامية، ويصدق الحال على بحوث التطوير حيث لم يمتد أثرها إلى باقي قطاعات الدول النامية، بل أن بعض الكتاب مثل ميغال وينزوك Miguel Wionzek وجد أن معظم بحوث التطوير في فروع الشركات متعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية كانت موجهة إلى تطويع السلع لأذواق المستهلكين، والأكثر من ذلك ركزت على تغيير هذه الأذواق وتطبيعها لتقبل السلع.

أما تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المعرفة الفكرية فيتم بوسيلتين أساسيتين، هما: وكالات الأنباء المتعددة الجنسيات، ودور النشر المتعددة الجنسيات التي ساهمت في ارتفاع أسعار الكتب، بالإضافة إلى باقي وسائل الاتصال الأخرى، وأكثرها خطورة على الإطلاق الإعلانات المرئية والأفلام السينمائية، حيث يرى أبناء الدول النامية الأحداث العالمية الجارية من وجهة نظر وكالات الأنباء المتعددة الجنسية، هذا بالإضافة إلى نقل بعض المظاهر الحضارية للدول المتقدمة عن طريق الأفلام السينمائية، مما أدى إلى ترسيخ بعض هذه القيم في سلوك أفراد الدول النامية[1].

4. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الشخصية الوطنية:** لقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز شعور الدول النامية بأن حضارتهم هي الأقل، نتيجة أن أفراد الدول النامية ينظرون إلى حضارتهم من وجهة نظر الدول المتقدمة، مما رسخ الشعور بأن حضارتهم أدنى وأن مواصفات الفرد لا بد وأن تتطابق مع الفرد في الدول المتقدمة، واكتفى أبناء الدول النامية بالتطابق في الشكل الخارجي (رسوخ القيم الغربية دون الإلمام بالمعرفة الفنية اللازمة)، مما أدى إلى غياب الشخصية الوطنية للدول النامية، وتأرجحها بين قشور غربية مستوردة، ومضمون شرقي متأصل[2].
5. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الثقافة:** الثقافة كغيرها من المفاهيم في العلوم الاجتماعية تقدم لنا أكثر من معنى، حيث لا يوجد تحديد واضح لمفهومها وهذا يرجع في الأصل لما تمثله الثقافة من اتساع وشمول يمس مختلف جوانب الحياة. لذا وجدنا من يتكلم عن ثقافة سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد أن هناك تداخلا بين مفهوم الثقافة والحضارة والمدينة،

[1] عقيلة عز الدين محمد طه، **أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1990، ص 404.

[2] **المرجع نفسه**، ص 406.

لذا نجد أن الدراسات التي تناولت مفهوم الثقافة حملت لنا العديد من التعريفات تناولت كل منها جانبا من جوانب الثقافة[1].

وتعرف العولمة الثقافية على أنها انتقال اهتمام الفرد من ثقافته المحلية إلى الثقافة العالمية دون أن يهمش هويته الوطنية[2].

وعلى اعتبار أن العولمة هي الأداة المسهلة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، فهي بذلك تساعد على انتقال رأس المال الأجنبي وكل العناصر الأخرى المصاحبة له، بما فيها الثقافة، سواء تعلق الأمر بثقافة الاستهلاك، أو اللغة أو العادات أو التقاليد أو غيرها.

فوجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة يترتب عليها تأثير على البنى الاجتماعية، بالإضافة إلى نقل بعض الأفكار والآراء القادمة من مجتمعات تلك الاستثمارات جراء نقل اللغة والثقافة الخاصة بالدول المصدرة للاستثمار بالوسائل المقروءة والمسموعة إلى مجتمعات البلدان المضيفة[3].

انطلاقا من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في سد كل من فجوة الموارد المحلية والفجوة التكنولوجية، وتحقيق تخصيص أفضل للاستثمارات، وانتهاج سياسات اقتصادية أفضل، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات المحلية، ونقل النظم الإدارية المتطورة في كل المجالات التي يرتادها، وتحسين بيئة الأعمال المحلية بالدول النامية بما يسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني بها، وخاصة في الدول التي يكون لديها قدر كاف من رأس المال البشري واستقرار في سياساتها[4].

كما ويمكن الاستدلال على هذه الآثار من خلال الشكل التالي.

---

[1] باسم علي خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص 30.

[2] آمنة ياسين بلقاسمي، محمد مزيان، **العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب المراهقين الجزائريين–دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جوان 2012، ص 46.

[3] محمد ساحل، **تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية–دراسة مقارنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 17.

[4] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية–أثر تنقل العمالة، سياسات تقييد التجارة الخارجية، العولمة والتكتلات الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016، ص 180.

شكل رقم (3-7): يوضح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

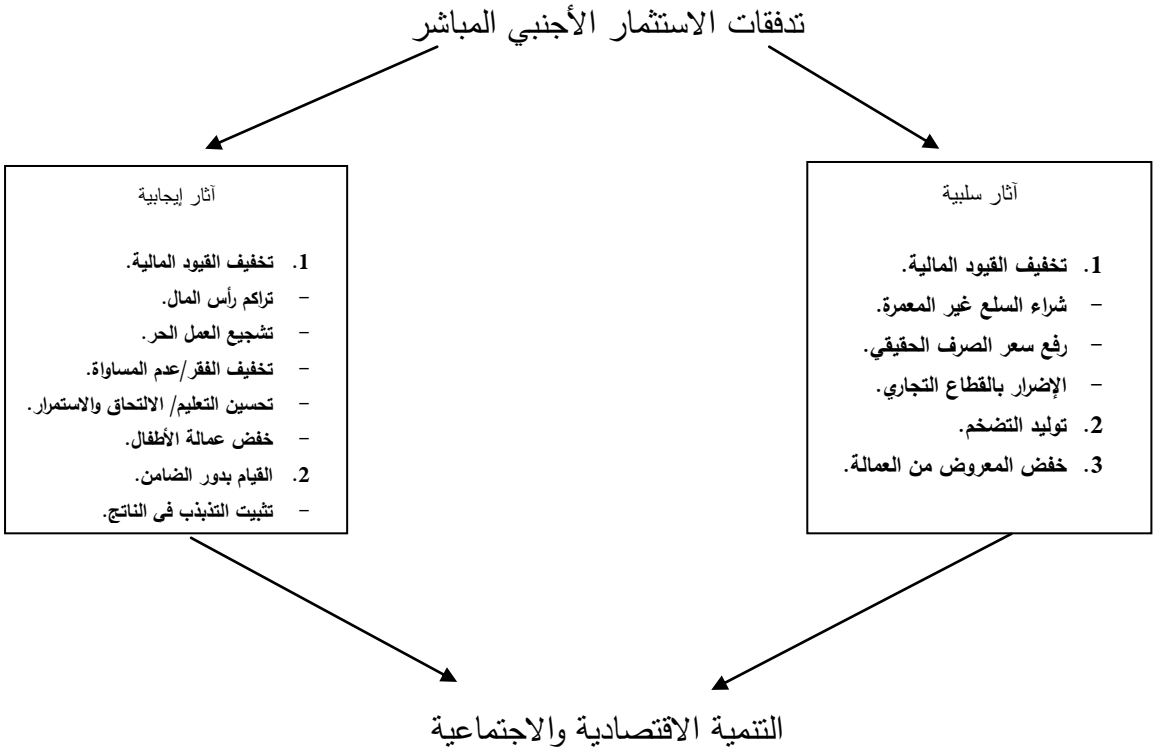

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: علي راشد النعيمي، إيرينا أومنلانك، **أثر تنقل العمال في التنمية المستدامة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 104.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي والسياسي للتنمية المستدامة.

ويمكن إبراز هذا الأثر كما يلي:

أولا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة: قبل الشروع في الحديث عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، لا بد أولا من التعريف بالبيئة والتلوث البيئي.

1. تعريف البيئة: يمكن تعريفها كما يلي:

أ- هي إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم.

ب- كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقاءنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري.

ت- وهي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت شيدها لإشباع حاجاته[1].

انطلاقا من التعاريف المقدمة، يمكن استخلاص المكونات التالية للبيئة:

- **جزء طبيعي:** كالأرض والماء والطاقة الشمسية والمعادن والنباتات.
- **جزء تنظيمي:** يتمثل في التشريعات والقوانين والتنظيمات التي يضعها الإنسان بغرض تنظيم استخدام الموارد البيئية الطبيعية في إنتاج السلع والخدمات التي تلبي متطلبات المجتمع وحاجاته[2].

2. **تعريف التلوث البيئي:** يعرف على أنه:

أ- عبارة عن كل ما ينتج عن التغيرات المستخدمة التي تؤدي إلى الإخلال بالأنظمة البيئية، وهو عبارة عن كل ما يؤثر على البيئة سلبا سواء بالتأثير في جميع عناصر البيئة أو ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية[3].

ب- ويعرف التلوث البيئي بأنه وجود عناصر جديدة في النظام البيئي أو نقص أحد العناصر المكونة للبيئة، بدرجة تؤدي إلى وجود خلل بهذا النظام وتؤثر على توازنه الأصلي[4].

ت- أما مفهوم التلوث البيئي في الاقتصاد فهو يعتبر نوعا من أنواع فشل السوق وذلك بالاستخدام المفرط للموارد إما بشكل الملكية الجماعية أو عدم وجود الملكية. وبذلك فالسوق يفشل عند عدم تواجد حقوق الملكيات أو عند الإخفاق في ضبط الموارد للاستفادة المثلى منها[5].

انطلاقا من التعاريف المقدمة، يمكن استخلاص أنواع التلوث البيئي كما يلي:

---

[1] عبد الغني حسونة، **مرجع سبق ذكره،** ص 13.

[2] آمنة بوخدنة، **السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة ميدانية لسلوك المستهلكين في ولاية قالمة،** أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التجارة الدولية والتنمية المستدامة، غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص 5.

[3] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،** ط2، **مرجع سبق ذكره،** ص 111.

[4] عبد الحليم أوصالح، **استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 30.

[5] **المرجع نفسه،** ص 31.

- **التلوث الهوائي:** هو إدخال مباشر أو غير مباشر لأي مادة في الغلاف الجوي، بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي وتركيبته، بحيث ينجم عن ذلك آثار ضارة على الإنسان والبيئة، والأنظمة البيئية، ومواد التشييد، والموارد الطبيعية، وعلى إمكانية الانتفاع من البيئة.
- **التلوث المائي:** هو إلقاء أي مادة في البيئة المائية، بما يؤدي إلى تغير في خصائص المياه وتركيبها ويضر الكائنات الحية بها ويلحق ضررا بالإنسان.
- **تلوث الأرض:** يقصد به إضافة مواد وتركيبات إلى التربة، أو زيادة نسبة الأملاح عن الحد المعتاد، ويقصد به أيضا تواجد المخلفات وغيرها من المواد الضارة بالصحة في الأماكن العامة[1].

3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة: يمكن أن يكون لهذا الاستثمار آثار سلبية على البيئة، نظرا لأنه ينقل الصناعات الملوثة، مثل الصناعات البتروكيمياوية الثقيلة وغيرها من الصناعات التي تخل بالتوازن البيئي سواء من حيث ما تحتاج من مدخلات أو من حيث النفايات والمخلفات السامة التي تنتج عنها، وما حدث في كارثة بوبال* بالهند والتي تحملت مسؤوليته شركة Unien Carbaied دليل على ذلك، هذه الصناعات لم يعد من السهل توطينها أو إقامتها على أرض الدول الصناعية المتقدمة، نظرا لنمو وتزايد الوعي البيئي لدى سكان هذه البلاد، وأن إعادة توطين مثل هذه الصناعات في الدول النامية، مع احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات بسيطرتها على المراحل الأخرى المرتبطة بالنشاط الإنتاجي، من تسويق وتكنولوجيا لا تمثل إلا المزيد من استهلاك، استغلال، وتحويل للموارد البيئية، والتأثير على نقاء المياه، وخصوبة التربة، ونظافة المناخ...إلخ [2].

---

[1] محمود رجب محمود، **الدور المالي للمحليات في معالجة مشاكل التلوث الصناعي بمحافظة الاسكندرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية العامة، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص 4-5.

* **كارثة بوبال** أو **كارثة يونيون كارباید** من أسوأ الكوارث الصناعية في التاريخ، حدثت في مدينة بوبال في الهند عندما حصل انفجار في مصنع المبيدات لشركة يونيون كارباید في منتصف ليلة 3 ديسمبر 1984 مما أدى إلى انطلاق غاز ميثيل إيزوسيانات وتعرض أكثر من نصف مليون نسمة لهذا الغاز ولمركّبات كيميائية أخرى. بلغت حصيلة الوفيات الفورية الرسمية 2259 شخصاً، وأكدت حكومة ولاية ماديا براديش لاحقاً حصول 3787 وفاة نتيجة انطلاق الغاز. تشير تقديرات أخرى إلى موت ثمانية إلى عشرة آلاف خلال الأيام الثلاثة الأولى، وحوالي 25 ألف ماتوا في السنوات اللاحقة من أمراض متعلقة بالتعرض للغاز السام. يُقدّر عدد المتضررين الإجمالي بين 150 و600 ألف، وهذا يجعل كارثة بوبال أكبر الكوارث الصناعية في العالم من حيث عدد الضحايا. تأسست اللجنة الطبية الدولية ببوبال عام 1993 كرد فعل على الحادث.

[2] صورية زرقين، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية-دراسة حالة الجزائر 1999-2006**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 9.

ومن أهم الأسباب التي تدعو إلى التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الطبيعية والبشرية هو الدور الذي يقوم به في نشر التقنية الصناعية ونقلها، إذ يعدّ هذا الاستثمار أهم مؤسسة في مجال نقل التقنية إلى تلك الدول.

ويمكن أن تؤثر التقنية في عمليات الإنتاج وفي تجديد وتصميم المنتجات الجديدة وأساليب التنظيم ومن ثم فإن ظهور آثار سلبية لهذه الأنشطة أمر مؤكد وذلك في ضوء تهاون معظم حكومات الدول في هذا الشأن[1].

كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على البيئة من خلال السياسات البيئية، حيث يكون التأثير إيجابيا من خلال تعزيز السياسات البيئية استجابة للنمو الذي ينعكس في تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال إجراءات معينة تضمنتها اتفاقيات استثمارية، وتكون سلبية عند إرخاء السياسات البيئية بسبب ضغوط أو قيود على السياسات البيئية بفعل الاتفاقيات الاستثمارية[2].

كما أنه للسياسة البيئية تأثير واضح على الأهداف الاقتصادية، فمن خلال السياسة البيئية يمكن التأثير على التشغيل والعمالة، فمن جهة يمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة أن لا تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة، أو قد توقف بعض المنشآت عن العمل، وسيكون لذلك تأثير سلبي على التشغيل والعمالة.

ومن جهة أخرى، يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية، أو على التكنولوجيا البيئية، أن تخلق فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات والتجهيزات.

ويمكن لإجراءات حماية البيئة أن تؤثر على استقرار مستوى الأسعار، فالسلع الملوثة والمثقلة للبيئة يمكن أن ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلع[3].

---

[1] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 20.

[2] لمياء فاروق هدى عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 390.

[3] الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، **التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنطقة العربية**، اجتماع الخبراء حول أولويات التنمية والبيئة في المنطقة العربية، القاهرة، مصر، 11-2007/11/13، ص 7.

لذلك يمكن ملاحظة أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتصدير أنشطة وتكنولوجيا من بلدها الأم، بعد أن أصبحت مضرة للبيئة وفق السياسة البيئية المعمول بها هناك، إلى البلدان النامية التي تبحث عن مصادر للتمويل بغض النظر عن الأضرار البيئية التي قد تنجم عن هذا الاستثمار.

كما أن ظاهرة العولمة المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، عززت فكرة الحرية الاقتصادية العابرة للقارات، فعرف النشاط الاقتصادي الدولي تطورات كبيرة من حيث الحجم، فالعالم ينتج ما يفوق 48 تريليون دولار، لكن السؤال الذي يتبادر إلى ذهن الباحث الاقتصادي هو: ما هي تكلفة هذا التطور الكبير في حجم الإنتاج الذي يعكس تطورا مقابلا في حجم القاعدة الصناعية؟ والواقع أن أول تكلفة تؤخذ بعين الاعتبار هي البيئة، فالتكلفة البيئية لا يمكن الاستهانة بها ونحن نتحدث عن التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي، وعندما نقول تكلفة بيئية نقصد تدمير البيئة أو بتعبير صريح التلوث البيئي[1].

وخلاصة القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على حقوق البيئة من خلال المشاكل البيئية (تلوث–تدهور–اختلال التوازن) في كافة المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2].

ثانيا– أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد السياسي: يثير المعارضون للاستثمار الأجنبي المباشر بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية[3].

إن قوة هذه الشركات والتي تستمدها مما يسمى بالعولمة أصبحت سلاحا بيدها يمكّنها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة وحتى القضاء على سيادتها وتغيير أنظمتها الحاكمة، وخير دليل على ذلك ما حصل في الشيلي عام 1973 عندما لم يتماش رئيسها مع رغبات هذه الشركات

---

[1] فارس مسدور، **أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2009–2010، ص 347.

[2] سليمان عمر عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص ص 110–113.

[3] محمد زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

وعارض وجودها فقامت باغتياله، وما هذا إلا تأكيد واضح على قدرة هذه الشركات على التأثير على الوضع السياسي والأمني للدول النامية وإبقائها تحت سيطرتها، خاصة من خلال الرشوة التي تعتبر مرضا يسري في دماء مسؤولي الدول النامية، فهي بذلك تستغل نقطة الضعف هذه من أجل تحقيق مصالحها وبسط نفوذها خارج حدودها.

وبتخلي الدول عن جملة من الوظائف والمهام المنوطة بها، وأهمها التخلي التدريجي عن تحكم الدولة في رأس المال، والذي أصبح حرا ينتقل عبر الدول دون الحصول على تأشيرة عبور أو جواز سفر، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للمعلومات وتبادلها من خلال القنوات التي استخدمتها الثورة التكنولوجية، وسقوط الحواجز والأسوار أمام رأس المال الذي صار حرا طليقا دون رقيب، فصار رأس المال الذي يملكه المستثمر يذهب حيث يجد ربحه في أي مكان لا يعتد بجنسية ولا بحدود سياسية، صار المستثمرون الذين لا تجمعهم لغة أو دين أو جنسية معينة من أصحاب القوة الاقتصادية في زمن العولمة أصحاب ثروات طائلة[1]، وتعززت بذلك سلطة وقدرة ونفوذ الكيانات الاقتصادية الديناصورية في إدارة شؤون العالم من خلال مجموعة من المؤشرات الثبوتية والقطعية التي أصبحت تتحكم في مصير كل دول العالم[2]، فقد سمح تحرير التجارة الدولية للممولين والمستثمرين بالتأثير فرادى وجماعات في سيادة الدول، حيث نجح أحد المستثمرين "جورج سورس" بمضاربته ضد الجنيه الإسترليني عام 1992 في تحقيق أرباح بلغت 2 مليار دولار في أسبوع، ولم يستطع البنك المركزي البريطاني توفير مصادر تمويل كافية لوقفه، مما أثر على سعر الجنيه الإسترليني الأمر الذي يعد مساسا بسيادة دولة كبرى، وقد أدت مضاربة ذات الشخص مع آخرين على العملات الآسيوية إلى انفجار أزمة عصفت بعملات واقتصاديات هذه الدول[3].

المبحث الثالث: الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات.

إن الشركات متعددة الجنسيات أو الحكومات الخفية[4] أو القطيع الإلكتروني كما تسمى هي الشركات التي تمسك بخناق العالم الاقتصادي، وتتصرف على أساس أنه لا يوجد الآن سوى سوق عالمية واحدة تنهض على أسواق الأسهم والسندات العالمية التي لم تعد محصورة داخل الحدود الجغرافية

---

[1] يوسف الصواني، **العولمة وأثرها على سيادة الدولة**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2008، ص 221.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم–دراسة نظرية وتطبيقية، قضايا اقتصادية معاصرة**، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003، ص 22.

[3] السيد عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية وسيادة الدولة**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 255.

[4] نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبعة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص39.

والسياسية والاقتصادية لبلد معين، بل عبرت كل الحدود في لمح البصر نتيجة لثورة الاتصالات الإلكترونية ومنحت صاحبها القدرة على تجاوز سلطات بلده[1]، وهي بذلك تسهم في تحقيق التنمية بجميع أبعادها، هذا إذا كان تأثيرها إيجابيا، وتؤدي إلى عكس ذلك إذا كان تأثيرها سلبيا.

المطلب الأول: الإطار النظري للشركات متعددة الجنسيات.

منذ بداية الثورة الصناعية كان هناك ميل لزيادة حجم المؤسسة النموذجية من ورشة إلى مصنع إلى شركة وطنية إلى شركة متعددة الأقسام، ثم الآن إلى شركة متعددة الجنسيات. وكان هذا النمو نوعيا بقدر ما كان كميا.

ومع كل خطوة، كانت مؤسسات الأعمال تكتسب بنية إدارية أكثر تعقيدا لتنسيق نشاطاتها، ودماغا أكبر للتخطيط لبقائها ونموها[2].

أولا- نشأة الشركات متعددة الجنسيات: في مواجهة سريعة لنشوء الشركات متعددة الجنسيات يشير باركر Parker عام 2000، إلى أن جذورها التاريخية تمتد إلى القرن الرابع عشر، فقد كانت الشركات الإنجليزية والهولندية والفرنسية متعددة الجنسيات تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية التي لا تتوافر في بلدانها، غير أن الأشكال الحديثة للشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يعود تاريخها إلى القرن 19 وعلى وجه التحديد في الفترة 1870-1914، حينئذ كان المستثمرون الأوروبيون يقومون بتصدير السلع والخدمات إلى جميع أنحاء العالم ولديهم استثمارات في مختلف البلدان[3].

ففي القرن 19، كانت الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن الموارد Resource Seeking، ومن أبرز الأمثلة على هذه الشركات ما يأتي: الشركات الهولندية: Unilever, Royal Dutch, SHELL, PHILIPS، والشركات البريطانية: ICI, Lever&Courtaulds ، والشركات البلجيكية: Union, Miniere, Solvay, Cokeril، الشركات الفرنسية: Michellin, Rhone-Power، الشركات الألمانية: Bayer& Siemens، الشركات السويسرية: Nestle، الشركات الأمريكية:

. International Harvester United Singer Swing Machines Fruit, GE, Standard Oil Company

[1] **المرجع السابق**، ص39.

[2] مايكل تانزر وآخرون، **من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني-دور الشركات المتعددة الجنسيات**، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1981، ص 60.

[3] سعود جايد العامري، **الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 17.

وفي القرن 20، تطورت الشركات متعددة الجنسيات وأصبحت تبحث عن الأسواق Market Seeking، وخلال القرن 20 بدأ التنافس بين الشركات الأوروبية والأمريكية، وقد أسفر هذا التنافس عن تبوأ الشركات الأمريكية المرتبة الأولى للفترة من 1914 ولغاية 1997 في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هذه الشركات واجهت تحديات كبيرة من الشركات اليابانية.

وفي عقد السبعينات من القرن العشرين بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات غير المالية 7 آلاف شركة، وما يزيد عن 40 ألف شركة حتى عام 1995، لقد تجاوزت المبيعات المتحققة من قبل الشركات متعددة الجنسيات خارج بلدانها الأصلية مبلغ الصادرات العالمية للسلع والخدمات[1].

ثانيا- أهمية الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي: لقد زادت أهمية الشركات متعددة الجنسيات في السنوات الأخيرة، وأصبحت عاملا مساعدا في زيادة درجة العولمة، والدليل على ذلك أنها تقوم حاليا بإنتاج نسبة كبيرة من إجمالي الناتج العالمي يجعلها تحتل المركز الرابع بين الدول من حيث الأصول الاستثمارية الثابتة.

ويقدر البنك الدولي استثمارات الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 20.5 مليار دولار في عام 1987، زادت إلى حوالي 100 مليار دولار في عام 1997، وبلغت استثماراتها في الدول النامية حوالي 56 مليار دولار في عام 1995، زادت إلى 90 مليار دولار في عام 1997.

وتدل التقديرات الحديثة على أن هناك حاليا حوالي 100000 ألف شركة متعددة الجنسيات، وقرابة مليون شركة فرعية لها عام 2015[2] في شتى أنحاء العالم.

وقد تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات بدرجة كبيرة على المستوى الدولي، سواء فيما يتعلق بما تنتجه من سلع أو ما تقدمه من خدمات للتجارة الدولية، وتزايدت قوتها الاقتصادية، وأصبحت تهيمن على عديد من الصناعات وبخاصة التي تلعب فيها التكنولوجيا الحديثة دورا كبيرا، مثل: الحاسبات الإلكترونية، والهاتف، والمعدات، والأجهزة الصناعية...إلخ، وتعمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية، والقطاع المصرفي والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية...إلخ.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 17-18.

[2] http://alarab.uk/?id=65766 4-1-2018 13 :31

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من الأدوات الرئيسية المهمة في تعزيز ظاهرة العولمة، حيث توجد علاقة سببية قوية بين كل من هذه الشركات وظاهرة العولمة، حيث يغذي كل منهما الآخر[1].

ثالثا- تعريف الشركات متعددة الجنسيات: يمكن تعريفها كما يلي:

1. عرفها فرنون Vernon بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر[2].
2. وحسب توجندات Tugendhate فالشركات متعددة الجنسيات هي الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة[3].

كما يمكن توضيح مختلف التسميات التي أطلقت على هذا النوع من الشركات، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3-20): يوضح المصطلحات التي أطلقت على هذه الشركات.

المصطلح	مراحل النشاط
الشركات الأجنبية	هو المصطلح الأكثر شمولية، فهو يحتوي على شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مهما كانت طبيعة النشاط.
الشركات عبر الوطنية	نفس المصطلح السابق، إلا أنه رفض استعماله من طرف الأمم المتحدة من أجل تفادي الآثار النفسية التي يمكن أن يتركها في شعوب الدول النامية.
الشركات متعددة الجنسيات	يكفي أن ينتقل مستوى النشاط إلى بلدين أجنبيين.
الشركات متعددة الجنسيات الشمولية	يجب أن يشتمل نشاطها بالإضافة إلى انتقال نشاطها إلى بلدان أجنبية على منتجات أخرى من غير المنتج الأصلي ومن غير القطاع الأصل أيضا.
الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات	وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية من قارات مختلفة، وهي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.
الشركات العالمية متعددة الجنسيات	وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم.
الشركات متعددة الجنسيات الكوكبية	وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية وفي كل القارات من هذا الكوكب. مثال: شركة كوكا كولا.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق-النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، المشكلات**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص ص 340-342.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001، ص375.

[3] محمد السيد سعيد، **الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، القاهرة، 1978، ص19.

المصدر: أبوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات-حالة قطاع البترول**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر3، 2010، ص 72.

رابعا- أسباب ودوافع الشركات متعددة الجنسيات: يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. **الحصول على المنتجات الأولية:** لقد عملت الشركات متعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات على الاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية، حيث عرف هذا القطاع تركيزا متسارعا، أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.
2. **عوائق التجارة الدولية:** تعتبر تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، وهذا ما يجعلها تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق المذكورة.
3. **النظرية الدولية لدورة حياة المنتج:** تفسر هذه النظرية تعدد الجنسيات على أساس التميز التكنولوجي، والتي جاء بها فرنون، حيث اعتمد على دورة حياة المنتج، والتي صنفها على النحو التالي: المنتج الجديد، المنتج الناضج، المنتج النمطي. وعادة ما تكون متمركزة في البلدان المتقدمة، ولكن مع مرور الزمن تؤدي دورة حياة المنتج إلى انتشار السلع الجديدة، حسب التصنيف السابق على الصعيد الدولي، وبالتالي يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات[1].
4. **تحرير السياسات العامة:** حيث ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تهيئة المناخ الملائم لهذه الشركات من أجل تدويل نشاطها (الانفتاح التجاري، تشجيع الاستثمار، الخوصصة) التي فرضت على الدول النامية في إطار الإصلاح الاقتصادي، كما قام 97 بلدا بإبرام 157 اتفاقية استثمار ثنائية إضافة إلى اتفاقيات الازدواج الضريبي ليصل مجموع هذه الاتفاقيات إلى 2099 اتفاقية عام 2001[2].

[1] شريفة جعدي وآخرون، **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري 2006-2012**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، ديسمبر 2014، ص 18.

[2] سيد طه بدوي، **دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص54.

5. وجود الحواجز الجمركية وارتفاع نفقات النقل مما يؤدي إلى رفع الأسعار، الأمر الذي ينعكس سلبا على صعيد المنافسة، وبالتالي فإن الشركات متعددة الجنسيات تهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق أو حيث توجد الأسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذات جدوى اقتصادية[1].

خامسا- خصائص الشركات متعددة الجنسيات: هناك العديد من السمات التي تتصف بها الشركات متعددة الجنسيات وتميزها عن غيرها من الشركات، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. **تركيز الإدارة العليا ووحدة مركز القرار:** تمارس الشركات المتعددة الجنسية سيطرة مركزية على فروعها المنتشرة عبر العالم، حيث تعمل جميع فروعها تحت نظام انضباطي دقيق وتخضع لمركز موحد لاتخاذ القرار وذلك في إطار استراتيجية عالمية موحدة. وباعتماد هذه الشركات على شبكة اتصالات واسعة، فإنها تتمكن من معرفة وضعية فروعها في أي وقت إلى جانب تبني السياسات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.
2. **الانتشار الجغرافي:** تتميز الشركات المتعددة الجنسية بانتشار فروعها الإنتاجية والتسويقية على عدد كبير من البلدان مما يتيح لها إمكانات ضخمة في التعامل، مع زيادة نشاطها أين يكون العائد أكبر، مع الحد من أثر التأميم لأي فرع في أي بلد.
3. **المزايا الاحتكارية:** إن اكتساب الصفة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسية يرجع إلى هيكل السوق الذي تعمل فيه، بحيث يأخذ شكل احتكار القلة، وعليه يخضع السوق لسيطرة عدد قليل من المشروعات الكبيرة. ومن أهم العوامل التي أضفت الميزة الاحتكارية للشركات ما تتمتع به هذه الأخيرة من التفوق التكنولوجي والمهارات الفنية والإدارية وغيرها[2].
4. **تعبئة المدخرات العالمية:** إن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك الأسواق في مجموعها بالوسائل التالية:

أ- طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناشئة وغيرها.

---

[1] إبراهيم محسن عجيل، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة-دراسة قانونية، اقتصادية وسياسية مقارنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009، ص 20.

[2] سامية دحماني، جميلة الجوزي، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015، ص ص 88-89.

ب- تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ¾ السوق العالمية.

ت- إلزام كل الشركات التابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن للتمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، وطرح أسهم خاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها، وبهذه الطريقة يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

5. **تعبئة الكفاءات:** تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى مستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة مع اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية[1].

6. **ضخامة الحجم:** مما لا شك فيه أن الشركات متعددة الجنسيات تعد من الشركات الضخمة في حجمها مقارنة بالشركات الأخرى، سواء من حيث رأس المال الذي يفوق المليارات، أو من حيث رقم العمالة التي تقوم بتسيير وإدارة هذه الشركات، أو قياسا بحجم أعمالها ومبيعاتها، حيث تمثل الإيرادات الإجمالية لهذه الشركات ما يفوق إيرادات بعض الدول في ميزانياتها العامة، بالإضافة إلى تنوع أنشطتها من خدمية، صناعية، وإنتاجية، بالإضافة إلى الأنشطة الاستثمارية الأخرى، والمضاربة المالية في أسواق المال العالمية، والتعامل بالأسهم والسندات المالية على المستوى العالمي، كل هذه الأمور تمكنها من الانتشار والسيطرة على العديد من الموارد والثروات في مناطق عديدة من العالم، وتجعلها كيانات عملاقة لها تأثيرها في مجريات الأحداث على الساحة الدولية، والتأثير على القرار السياسي في العديد من دول العالم[2].

وفيما يلي جدول رقم (3-21): يوضح أكبر 20 شركة غير مالية في العالم حسب الأصول الأجنبية 2005.

الترتيب	الشركة	الدولة الأم	الصناعة	الأصول مليار دولار		المبيعات مليار دولار		التوظيف مليار دولار	
				أجنبي	إجمالي	أجنبي	إجمالي	أجنبي	إجمالي

[1] فاطمة مرنيز، جيلالي ماينو، **دور الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية**، مقالة منشورة عبر الموقع: www . univ-media.dz 10-10-2014

[2] إبراهيم محمد القعود، **الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 8، ص 34.

1	جنرال إلكتريك	و.م.أ	معدات كهربائية وإلكترونية	447.9	750.5	56.9	152.99	142	307
2	فودافون	المملكة المتحدة	اتصالات	247.9	258.6	53.3	62.5	46	57.4
3	فورد موتورز	الو.م.أ	محركات السيارات	179.9	305.3	71.4	171.6	102.7	225.6
4	جنرال موتورز	الو.م.أ	محركات السيارات	173.7	479.6	59.1	193.5	114.6	324
5	BP	المملكة المتحدة	بترول	154.5	193.2	232.4	285.1	85.5	102.9
6	أكسون موبيل	الو.م.أ	بترول	134.9	195.3	202.9	291.3	53	105.2
7	رويال دويتش/ شيل غروب	هولندا/ المملكة المتحدة	بترول	129.9	192.8	170.3	265.2	96	114
8	تويوتا موتورز	اليابان	محركات السيارات	123	233.7	103	171.5	94.7	285.8
9	توتال	فرنسا	بترول	98.7	114.6	24.3	58.6	81.7	206.5
10	فرانس تيليكوم	فرنسا	اتصالات	85.7	131.2	24.3	58.6	81.2	206.5
11	فولكسفاكن	ألمانيا	محركات السيارات	84	172.9	80	110.5	165.2	342.5
12	سانوفي–أفنتيس	فرنسا	الدواء	82.6	104.5	15.4	18.7	68.8	96.4
13	دويتش تيليكوم	ألمانيا	اتصالات	97.9	146.8	47.1	71.9	73.8	244.6
14	RWEغروب	ألمانيا	كهرباء، غاز ومياه	78.7	127.2	23.6	52.3	42.4	97.8
15	سويز	فرنسا	كهرباء، غاز ومياه	74.1	85.8	38.8	50.6	100.5	160.7
16	E.ON	ألمانيا	كهرباء، غاز ومياه	72.7	155.4	22	61	32.8	72.5
17	هيتشسون وامباولمتيد	الصين	متنوع	67.6	84.2	17	23	150.7	180
18	سيمنز	ألمانيا	أدوات كهربائية وإلكترونية	65.8	108.3	59.2	93.3	266	430
19	نستلي	سويسرا	أغذية ومشروبات	65.4	77	68.6	69.8	240.4	247

20	إليكتريسيتا دوفرانس	فرنسا	كهرباء، غاز ومياه	65.4	200.1	17.9	55.8	50.5	156.2

المصدر: دبليوتشارلز سوير، ريتشارد سبرينكل، **الاقتصاد الدولي**، صائغ عالمية ناشرون، بيروت، لبنان، 2015، ص 157.

كما ويمكن توضيح أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات من حيث الأصول لعام 2015، كما يلي.

جدول رقم (3-22): يوضح أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم من حيث الأصول لعام 2015.

الشركة	الجنسية	حجم الأصول
البنك الصناعي والتجاري الصيني	الصين	3.13 تريليون دولار
بنك التعمير الصيني-سي سي بي	الصين	2.45 تريليون دولار
جي بي مورغان تشيس	و. م. أ	2.43 تريليون دولار
البنك الزراعي الصيني	الصين	2.40 تريليون دولار
نك أوف تشاينا	الصين	2.29 تريليون دولار
ويلز فارجو	و. م. أ	1.54 تريليون دولار
جنرال إلكتريك	و. م. أ	646.6 مليار دولار
بيركشاير هاثاواي	و. م. أ	493.4 مليار دولار
بتروتشاينا	الصين	386.9 مليار دولار
رويال دانش شل	بريطانيا-هولندا	357.5 مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

https://alborsanews.com/2015/01/05/639615 4-1-2018 18 :37

7. **تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها**: وذلك بتنويع مدونة منتجاتها لاعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى لها أسواقها المتميزة بهدف إنماء الربح سنويا بانتظام رغم كل التقلبات في الأسواق[1].

[1] محمد الشريف منصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، تخصص إدارة الأعمال، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 42.

8. **القدرة على المساهمة في الإنتاج والاستثمار العالمي:** هذه الخاصية ناتجة عن كون الشركات متعددة الجنسيات ذات بعد استثماري، وتملك كيانات عملاقة وأنشطة متنوعة وقادرة على إحداث التكامل الأفقي والرأسي، فقد استطاعت هذه الشركات أن تقوم بمشاريع ضخمة في أكثر من دولة، من أهمها الو. م. أ وبريطانيا وفرنسا وسويسرا، وحققت نجاحات كبيرة في كافة مشاريع الاستثمار التي أنجزتها في تلك الدول، بل ارتفعت نسبة العائدات على الاستثمارات وتزايدت القدرات التقنية للدول المضيفة، وتوافرت البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لتلك الدول[1].

9. تركز الشركات الأم في عدد محدود من دول اقتصاديات السوق المتقدمة.

10. مباشرة النشاط في ظل سوق احتكار القلة.

11. ارتفاع نسبة المكون الاجتماعي بالشركات متعددة الجنسيات[2].

12. **التحالفات الاستراتيجية:** على عكس الشركات العادية تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها وذلك لرفع قدراتها التنافسية والتسويقية، وقد يأخذ التحالف الاستراتيجي شكل الاندماج أو شركات تابعة مشتركة[3].

سادسا- أهداف الشركات متعددة الجنسيات: تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة، هي:

1. **توسيع مبيعاتها Expand Their Sales:** تعتمد مبيعات الشركات على عاملين، هما: اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها ثم الرغبة والقدرة على الشراء. إن زيادة وتوسيع مبيعات الشركات متعددة الجنسية خارج نطاق الدولة التي تعمل بها هو الهدف الأساس للأعمال الدولية مثل شركة جيليت الأمريكية وميشلان الفرنسية وسوني اليابانية.

2. **الحصول على الموارد Acuire Resources:** يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، كما ينظرون إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمعلومات

---

[1] سامية دحماني، جميلة الجوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[2] عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسية**، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، 2007، ص ص 96-97.

[3] محمد الأمين ولد مايابي، **دور سعر الصرف في جذب الاستثمارات الأجنبية-دراسة قياسية لحالة موريتانيا 1992-2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2010، ص 76.

التي يستخدمونها في بلدانهم لأسباب متعددة منها: تقليل كلف الإنتاج أو التوفير فيها، وزيادة هوامش الربح وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الاستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها و/أو جعلها متميزة عن منافسيها وذلك لزيادة حصتها السوقية وربحيتها مثل حصول ديزني على نظام مؤتمت من شركة بريطانية Stafford Shire مما ساهم في تطوير عملها[1].

3. **تنويع مصادر مبيعاتها وإمداداتها Diversily Soursces Of Sales And Suplies:** لكي تتجنب الشركات عملية التأرجح في مبيعاتها وفي ربحيتها فهي تبحث عن أسواق أجنبية ومصادر خارجية وذلك للاستفادة من التذبذب في الدورات في حياة المنتجات ومن فترات الرواج والكساد بين الدول وبالتالي تستفيد من الإمدادات والمبيعات باستخدام استراتيجيات مختلفة لا تتأثر بتأرجح الأسعار والنقص الذي يكون في دولة واحدة من عملات الصرف وما تحتاجه من تبادلات.

4. **تقليل خطر المنافسة Minimize Competitive Risk:** تتحرك بعض الشركات دوليا لأسباب دفاعية، فهي تبحث عن مزايا تنافسية تتفوق بها على منافسيها الحاليين أو المحتملين مثل استخدامها الحملات الترويجية والدعايات الإضافية أو تطوير المنتج لتحسين موقفها التنافسي في بيئتها لمنع خطر دخول منافسين جدد في موقعها. ومثال ذلك عندما أنشأت Caterpillar عملياتها في اليابان السوق المحلي المنافس لـ Omatsu وهو السوق المنافس الأكبر لها عالميا، مما خفض من ربحية الشركة الثانية ما نسبته 80 % وأعاقها عن التوسع عالميا[2].

سابعا- أنماط الشركات متعددة الجنسيات: تصنف كما يلي:

1. قدم بيرلمتار Perlmuter محاولة لتصنيف أنماط الشركات الدولية، يمكن عرضها في الآتي:

أ- **النمط المركزي وحيد الجنسية Ethnocentric Enterprise:** في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية (أي وطنية) أساسا، ولكنها تمتلك فروعا إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية. ويتم اتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الأم.

ب- **النمط اللامركزي Polycentric Enterprise:** بالمقارنة بالنمط الأول، نجد أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج،

---

[1] غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال-التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، 10-2009/11/11، ص 20.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 20-21.

كما أنه من المحتمل أن تنقل درجة رقابة الشركة الأم إلى فروعها في الأسواق الأجنبية، كما أن هذا النمط تتعدد فيه الجنسيات المالكة للشركة[1].

ت- **النمط الجغرافي Geocentric Enterprise:** يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية.

ث- **الشركات متعددة الملكية Multiple Ownership Enterprises (MOE):** ويظهر هذا النوع من الشركات إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها في شركات أخرى دولية أو اندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة[2].

2. أما بالنسبة لتصنيف فرنون وليفنجستون فهو يرتكز على ثلاثة محاور، هي: درجة التكامل، مستوى التكنولوجيا وطبيعة النشاط، والتي يمكن إيضاحها كما يلي:

أ- المجموعة الأولى (G.I): هي الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملة رأسيا.

ب- المجموعة الثانية (G.II): تشمل الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا.

ت- المجموعة الثالثة (G.III): تنطوي أساسا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقادمة إلى الدول النامية[3].

ثامنا- آثار الشركات المتعددة الجنسيات: يمكن التمييز بين نوعين من الآثار:

1. **الآثار الإيجابية:** تحقق الشركات متعددة الجنسيات الفوائد التالية:

أ- أنها ذات رؤوس أموال ضخمة بحيث تعالج العجز في الادخارات المحلية.

ب- نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

ت- تستخدم هذه الشركات أفضل المهارات والكفاءات الإدارية[4].

2. **الآثار السلبية:** تؤدي هذه الشركات إلى إعاقة عملية التنمية، وذلك كما يلي:

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص ص 184-185.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 184-185.

[3] أحسين عثماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[4] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 180.

أ- أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل في جو احتكاري بحيث لا توافق على دخول شركات محلية لمشاركتها.

ب- أن الشركات متعددة الجنسيات تنافس الشركات المحلية مما يؤدي إلى سحب الأموال والعملة الصعبة من الدول المضيفة.

ت- زيادة التبعية الاقتصادية للخارج.

ث- أن الشركات متعددة الجنسيات تشتري كافة مستلزماتها من الشركة الأم بالإضافة إلى كوادرها البشرية الأجنبية.

ج- تعمل الشركات متعددة الجنسيات على استغلال قوتها المالية وتعمل على احتكار التكنولوجيا ولا تعمل على نقلها.

ح- تلجأ إلى إنتاج السلع الكمالية وعدم إنتاج السلع الأساسية مما يعيق عملية التنمية[1].

تاسعا- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات: تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف، معتمدة على قدراتها ومستغلة المزايا العديدة التي تتمتع بها.

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات قد أوضحها الكثير من الاقتصاديين من بينهم جون دينغ، رولفه، وفرنون، حيث نشر على سبيل المثال أن الشركة متعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الاستثمارات المباشرة والتي جعلت منها القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي وهي أيضا تستمر في تحديد هذا الاقتصاد.

وترتبط الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر بظاهرة تدويل الإنتاج وما تحمله من نقل للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة مع التحكم برأس المال.

وتعتبر الشركة متعددة الجنسية أداة من أدوات العولمة والتي تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تقوي ارتباط الاستثمار الأجنبي بها[2].

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص 180-181.

[2] مراد بن ياني، **سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 69.

كما أن الشركات متعددة الجنسية تفضل عادة أسلوب الاستثمار المباشر لما يوفره من ملكيتها وسيطرتها على إدارة المشروع الذي تقوم باستغلاله ومن ثم خضوعه للخطة الاقتصادية التي تضعها، خاصة إذا تعلق الأمر باستثمار الثروات الطبيعية كالبترول والمعادن، أو إذا كانت نفقات هذا الاستثمار قليلة بسبب انخفاض أجور اليد العاملة، أو قلة الضرائب أو الرسوم الجمركية، أو بسبب وجود منشآت سابقة للشركة في الدولة المضيفة يمكن استعمالها، كالأبنية والمستودعات[1].

ومن هنا تتضح أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الاتجاه نحو العولمة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات هي من أهم محركات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات كل منهما يؤثر على الآخر بشكل فعال وإيجابي، كما أن قوة ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات يساهم بشكل كبير في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

إذن فالاستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة التي تطبق من خلالها الشركات متعددة الجنسيات استراتيجياتها، وأن الشركات متعددة الجنسيات هي القاطرة التي تجر الاستثمار الأجنبي المباشر أو بمعنى أدق هي حاملة لواء الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: ماهية المسؤولية الاجتماعية والإدارة البيئية.

بهدف إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر اجتماعيا وبيئيا، لا بد من الحديث أولا عن كل من المسؤولية الاجتماعية والإدارة البيئية، من الناحية النظرية، ثم إبراز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات متعددة الجنسيات في المطلب الموالي.

أولا- تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها: يمكن توضيحها كما يلي:

1. **تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات:** شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته، ولا يوجد تعريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها، ويسلم عادة بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست عملا خيريا من جانبها وليست امتثالا مطلقا للقانون، والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم تدرج

[1] دريد محمود علي، **الشركة متعددة الجنسية-آلية التكوين وأساليب النشاط**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص ص 189-190.

[2] فيصل حبيب حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية قصد تحسين أثرها في المجتمع.

حيث يعرف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة[1].

2. **أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات:** في مقال لها بعنوان The Pyramid Of Corporate Social Resposibility : Toward The Moral Management Of Organizational Stakecholders حددت الأستاذة Carrol Archie أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية، يمكن توضيح هذه الأبعاد في الشكل التالي[2].

شكل رقم (3-8): يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية (هرم كارول).

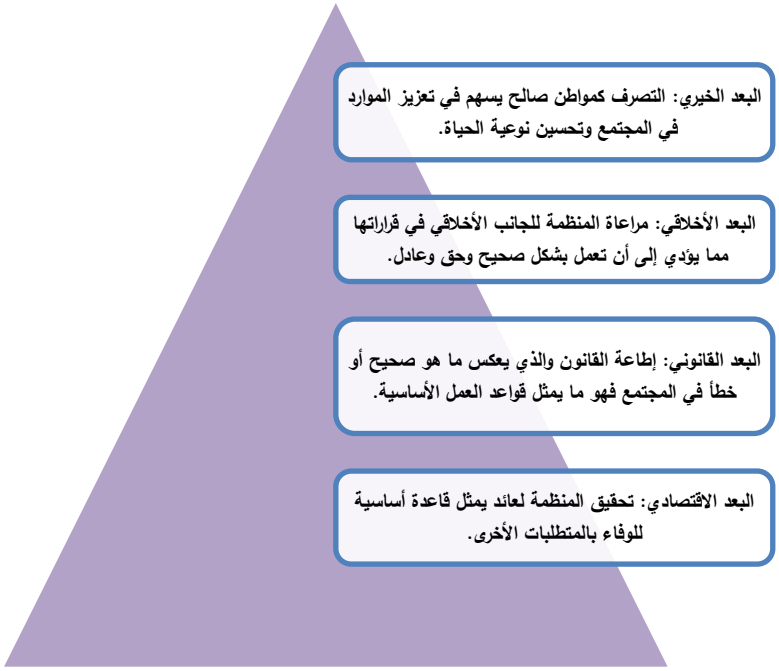

المصدر: من إعداد الطالبة.

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، غرداية، الجزائر، 2011، ص ص 48-49.

[2] لطفي قاسمي، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص-منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص ص 26-27.

ثانيا- مفهوم الإدارة البيئية: لقد مرت الإدارة البيئية خلال مراحل تطورها بمجموعة من التغيرات الهامة، ففي فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تركزت الجهود لتطوير وإيجاد القوانين والتشريعات والهياكل التنظيمية من خلال السعي للحصول على التصاريح من مؤسسات مراقبة البيئة، مع ملاحظة أن استجابة المؤسسات للوصول إلى مطابقة القوانين والتشريعات البيئية كانت كبيرة. وعلى الرغم من أهمية هذه الفترة إلا أن التشريعات ركزت على الحلول والتوصيات والإصلاحات الجزئية ولم تهتم بالبحث عن جوهر المشكلات وأسبابها، كما افتقرت إلى القدر الكافي من المختصين والمهنيين البيئيين، فضلا عن ضعف الإمكانيات المادية، ففي مؤتمر ستوكهولم 1972، الذي اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة الإنسان تم إيجاد ارتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة وبشكل خاص على المستوى العالمي، أما في سنة 1987 فقد استحدثت مفوضية مستقلة للبيئة، عرفت باسم الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (هيئة برونتلاند) وكان من أهم ما طرحته التنمية المستدامة والقيام بإيجاد إدارة بيئية فعالة[1].

أما في عام 1990، فقد نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية. وفي عام 1992، تم عقد مؤتمر الأرض وتم على إثره إنشاء مجلس أعمال التنمية المستدامة، حيث نشر هذا المجلس تقريرا عن نهج التغيير واتصل بالمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس ISO لوضع مواصفات خاصة بالإدارة البيئية ونظمها.

كل هذه التطورات جعلت من موضوع الإدارة البيئية مصدرا لاهتمام المؤسسات وخاصة منها الصناعية، ذلك أنها صارت مصدرا أساسيا لتحسين صورة الصناعة بيئيا وزيادة الأرباح والقدرة على المنافسة، وهذا ما دفع إلى ضرورة إطلاق تسمية السلع الخضراء، مع إعطاء أهمية خاصة لتحليل دورة الحياة، ودراسة الآثار البيئية التي تخلفها هذه السلع[2].

1. **تعريف الإدارة البيئية:** يمكن تعريفها كما يلي:

أ- تعرف المنظمة العالمية للمواصفات والمقاييس ISO الإدارة البيئية على أنها مجموعة الإجراءات والعمليات والممارسات المتعلقة بتطوير السياسات البيئية وتطبيقها والحفاظ عليها.

[1] عبد الناصر موسى، آمال رحمان، **الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 66.

[2] **المرجع نفسه**، ص 67.

ب- كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة القواعد والأسس العلمية التي تهدف إلى حماية البيئة أثناء ممارسة الإنسان لنشاطه، وبالتالي فالإدارة تقوم بتحديد ما هو مطلوب من العاملين لحماية البيئة بشكل صحيح ثم التأكد من أنهم يؤدون ما هو مطلوب منهم بأفضل الطرق[1].

2. **خصائص الإدارة البيئية:** تتميز الإدارة البيئية بعدة خصائص تمكنها من القيام بوظائفها بشكل متكامل، وتتمثل في:

أ- قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جزءا محوريا من نشاطها.

ب- الانسجام والالتحام بين المنظمة والتعامل مع الغير داخلها وخارجها.

ت- القدرة على فهم وتحليل واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ث- القدرة على التفاعل بين موارد المنظمة والاتجاه بها إلى التكامل وصولا إلى القدرات التنافسية مع الغير.

ج- الأخذ في الاعتبار ميزة فعالية إدارة الوقت في مواجهة الأعمال المطروحة.

ح- تنمية روح بناء فرق العمل الجماعية لضمان المشاركة من الجميع.

خ- القدرة على أداء الأعمال من منظور الجودة الكلية أو الشاملة.

د- القدرة على استثمار رأس المال البشري في الإبداع والابتكار الفعال.

ذ- الاقتراب من المنظمات المماثلة لدراسة تجاربها والاستفادة منها[2].

3. **تعريف نظم الإدارة البيئية:** إن نظم الإدارة البيئية ليست بتلك الأدوات الإدارية الصارمة، فهي تتمتع بمرونة تمكن المنظمة من التعامل مع مختلف الحالات وبما يحقق أداء بيئيا أفضل.

---

[1] غريب بولرباح، عبد الباقي بضياف، **دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص 241.

[2] عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005، ص ص 4-5.

إذن فنظم الإدارة البيئية عبارة عن أداة إدارية مرنة، تساعد المنظمات على فهم وتقييم وتحسين الجوانب البيئية لأنشطتها أو منتجاتها وعملياتها، من خلال إطار تكاملي تحقيقا للإدارة الكفؤة للمخاطر والتأثيرات البيئية الحالية والمحتملة[1].

4. **نظم الإدارة البيئية:** يمكن التمييز بين العديد من نظم الإدارة البيئية، ويمكن توضيحها من خلال التالي:

أ- **نظام الإدارة البيئية (EME):** وهو عبارة عن دورة مستمرة للتخطيط والتطبيق والمراجعة والتطوير للفعاليات والأنشطة التي تتخذها المنظمة لغرض الإيفاء بالتزاماتها البيئية. ويعرف أيضا على أنه محاولة جادة وشاملة لجعل البيئة وظيفة من وظائف الشركة شأنها شأن وظائف الإنتاج والتسويق والمالية والموارد البشرية، وبذلك فهو نظام يقابل المكافئ البيئي للنظام الإنتاجي في وظيفة الإنتاج وللنظام التسويقي في وظيفة التسويق، وللنظام المالي في الوظيفة المالية والمحاسبية في الشركة.

ب- **نظام الإدارة البيئية الفعال:** هو نظام مبني على مفهوم الـ TQM لتحسين الإدارة البيئية، ولذلك فالمؤسسة يجب عليها التركيز ليس فقط على الأشياء التي تحدث، وإنما الإهتمام أيضا بأسلوب حدوثها، وعبر الزمن، فإن هذا الأسلوب المنهجي لتشخيص عيوب النظام وتصحيحه قد قاد المؤسسات إلى تحقيق أداء بيئي أفضل. وعندما نضع مبادئ الـ TQM موضع التطبيق الفعلي، فإن منطقة الإهتمام البيئي تقع ضمن مسؤولية الإدارة العليا[2].

ت- **ISO 14000 كنظام إدارة بيئي:** وهو معيار دولي واسع القبول لنظام الإدارة البيئية ويتكون من 17 عاملا ومتطلبا للمنظمة التي تبتغي الحصول على هذه الشهادة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- **السياسة البيئية:** يجب أن تطور المؤسسة وثيقة تعهدها نحو البيئة، ويجب استخدام هذه السياسة كإطار للتخطيط والفعل.
- **المفاهيم البيئية:** يجب أن تحدد المؤسسة المساهمات البيئية لمنتجاتها، وأنشطتها وخدماتها، وتحديد تلك المساهمات التي لها آثار معنوية على البيئة.

---

[1] زين الدين بروش، جابر دهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات-دراسة حالة شركة الاسمنت**، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22-23 نوفمبر 2011، ص ص 648-649.

[2] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2013، ص 5.

- **الأهداف والغايات:** على المؤسسة أن توضح الأهداف البيئية التي تتعهد بها، وأن تجعل هذه الأهداف والانطباعات والسياسات والرؤى البيئية مفهومة وواضحة لذوي العلاقة بالمؤسسة.
- **برنامج الإدارة البيئية:** وهي خطة تنفيذية للوصول إلى الأهداف والغايات المحددة.
- **الهيكل والمسؤولية:** على المؤسسة صياغة القواعد وتحديد المسؤوليات وتوفير الموارد[1].

والجدول رقم (3-23): يوضح مقارنة للمواصفات الرئيسة لنظم الإدارة البيئية.

أساس المقارنة	المواصفة البريطانية BS7750	المواصفة الأوروبية EMAS	المواصفة الدولية ISO 14001
1. طبيعة المواصفة	مواصفة وطنية بريطانية	مواصفة الاتحاد الأوروبي	مواصفة دولية
2. طوعية المواصفة	طوعية	مطلوبة	طوعية
3. التطبيق	تطبق على المنظمة بكاملها أو جزء منها وعلى كافة الأنشطة والمنظمات الصناعية وغير الصناعية ومن ضمنها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.	تطبق على التسهيلات الفردية والأنشطة ذات الموقع الصناعي المحدد	تطبق على المنظمة بكاملها أو جزء منها وعلى كافة الأنشطة والمنتجات والخدمات وفي جميع القطاعات الصناعية وغير الصناعية ومن ضمنها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.
4. التركيز	يركز على نظام الإدارة البيئية وعلى التحسين البيئي للنظام أينما وجد	يركز على تحسين الأداء البيئي للمواقع وكذلك تحسين الاتصالات مع الجمهور	يركز على نظام الإدارة البيئية ويؤكد بصورة غير مباشرة على التحسين البيئي.
5. الالتزام بالسياسة	يلتزم بالتحسين المستمر للأداء البيئي.	يلتزم بالتحسين المستمر للأداء البيئي والتوافق مع القوانين البيئية المطبقة.	يلتزم بالتحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية ومنع التلوث وكذلك التوافق مع القوانين البيئية المطبقة والالتزامات الطوعية.
6. الأهداف والغايات	ينبغي أن تكون الأهداف البيئية ذات مقياس زمني	ينبغي أن تكون برامج الإدارة البيئية ذات مقياس زمني.	ينبغي أن تكون الأهداف البيئية ذات مقياس زمني.
7. التوثيق	يتطلب تهيئة سجل التأثيرات البيئية.	يتطلب تهيئة سجل التأثيرات البيئية.	يتطلب توثيق السياسة البيئية ومسؤوليات الملاك والاتصال بالأطراف الخارجية ولا يستدعي مسك سجل التأثيرات البيئية.
8. الاتصال	يستدعي سياسة بيئية عامة.	يستدعي كشفا بيئيا عاما وشاملا ويتم التحقق منه خارجيا عن طريق مدقق خارجي مستقل مع إعداد كشوفات سنوية بسيطة.	يستدعي أن تكون السياسة البيئية عامة ولا يتطلب كشفا بيئيا عاما.

[1] **المرجع السابق**، ص 5.

9. التحسين المستمر	يستدعي تحسينا مستمرا في الأداء البيئي للمنظمة.	يستدعي تحسينا مستمرا في الأداء البيئي للمنظمة.	يستدعي تحسينا مستمرا في العمليات وممارسات المنظمة.
10.التدقيق	تكرار التدقيق غير محدد.	يتطلب تدقيقا كل 3 سنوات على الأقل.	تكرار التدقيق غير محدد.
11.المتعاقدين والمجهزين	التزام المتعاقدين والمجهزين بالسياسة البيئية.	إعلام المتعاقدين والمجهزين بالسياسة البيئية.	التزام المتعاقدين والمجهزين بالسياسة البيئية.
12.المراجعة الدورية	داخلي، غير محدد التكرار	خارجي، ثلاث مرات سنويا.	داخلي، غير محدد التكرار.

المصدر: إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، **تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية 2004: ISO 14001–دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات**–معمل بابل1، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، 2008، ص 119.

نظام الإدارة البيئية الإيزو14001: يعد هذا النظام الأكثر شيوعا حتى الآن في مجموعة الإيزو14000، وقد بلغ عدد المؤسسات التي طبقته حتى عام 2000 في العالم 22897 مؤسسة في 98 دولة، معظمها في أوروبا بنسبة 48 %، وتشتمل المواصفة القياسية على المكونات الأساسية لنظام الإدارة البيئية داخل المؤسسة، كما تشتمل على المتطلبات الأساسية التي يتوجب استيفاؤها من المؤسسات حتى يتم تأهيلها للحصول على شهادة الإيزو14001[1].

ويبدأ نظام الإدارة البيئية (الإيزو14001) من التزام الإدارة العليا في المؤسسة بإدخال البعد البيئي في أساليب إدارة أنشطتها، وذلك من خلال سياسة مكتوبة ومعلنة داخل المؤسسة وخارجها. وبناء على تلك السياسة يتم تحديد مجموعة من الأهداف القابلة للقياس وذلك بالتعامل مع التأثيرات المختلفة لكل أنشطة المؤسسة، وهنا يجب التأكيد على أن نظام الإدارة البيئية (الإيزو14001) لا يحدد أهدافا بعينها يجب تحقيقها، بل يترك حرية تحديد تلك الأهداف لكل مؤسسة طبقا لظروفها وإمكاناتها ومتطلباتها القانونية والاجتماعية التي تعمل من خلالها. أما المكون الأساسي الثالث في بناء نظام الإدارة البيئية فهو برنامج الإدارة البيئية الذي يتم صياغته لتحقيق الأهداف التي وضعتها المؤسسة، حيث يتكون هذا البرنامج من كل العمليات والأنشطة والإجراءات التي يتم تطبيقها للحد من التأثيرات السلبية لنشاط المؤسسة على البيئة، ويشمل ذلك بالطبع الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لذلك، وتحديد المسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

[1] سمية بن هلال، **سياسات وأساليب الإدارة البيئية المتكاملة للنفايات الصلبة في إطار معايير التنمية المستدامة–دراسة حالة ولاية الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 67.

ويحتوي نظام الإدارة البيئية أيضا على نظام للمراجعة والتدقيق المستمر لضمان تنفيذ البرنامج الموضوع، ومدى كفاءته وملاءمته لظروف المؤسسة، والتوصية باتخاذ أي إجراءات تصحيحية لازمة خلال مراحل التنفيذ المختلفة. وتصب نتائج تلك المراجعة المستمرة في مكون أساسي مهم في نظام الإدارة البيئية هو مراجعة الإدارة العليا، حيث يبين ذلك بالتأكيد مدى التزام الإدارة بأهداف الإدارة البيئية، كما يضمن توفير الإمكانات اللازمة لتنفيذ برنامج الإدارة البيئية والعمل على التحسين المستمر للخطط والبرامج ومراجعة الأهداف استجابة لأي متغيرات قد تطرأ على المناخ العام الذي تعمل فيه المؤسسة من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. والهدف النهائي من تطبيق نظم الإدارة البيئية هو التحسين المستمر، وهو ما يضمن إجراء كل التحسينات اللازمة على النظام نفسه بصفة مستمرة ضمانا لتحقيق الأهداف السابق وضعها مما يعني في النهاية تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، وبالتالي المساهمة الفعلية في تحسين نوعية البيئة في المجتمع[1].

وتنطبق هذه المواصفة على الجوانب البيئية التي تستطيع المنشأة أن تتحكم فيها والتي يتوقع أن تؤثر عليها، وهي لا تصرح بذاتها عن سمات معينة للأداء البيئي، وهذه المواصفة تصلح للتطبيق في أي منشأة ترغب في:

- تطبيق وصياغة وتحسين نظام الإدارة البيئية.
- المطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة.
- إقامة الدليل على المطابقة أمام أطراف أخرى.
- السعي نحو الإجازة والتسجيل لنظام الإدارة البيئية بها من قبل جهة محليا ودوليا.
- التقرير والإعلان الذاتي بالمطابقة مع المواصفة[2].

أما بالنسبة للعناصر الأساسية للإيزو 14000، فتتمثل فيما يلي:

- السياسة البيئية والتخطيط.
- التطبيق والتشغيل.
- الفحص والعمل التصحيحي.

---

[1] إبراهيم عبد الجليل السيد، **الإدارة البيئية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006، ص ص 425-426.

[2] نبيل هاشم الأعرجي وآخرون، **دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفات العالمية للبيئة الإيزو 14001**، جامعة بابل، 2010، ص 4.

- المراجعة الإدارية[1].

المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات متعددة الجنسيات.

يمكن توضيحها كما يلي.

أولا- الرشادة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات: أصبحت الشركات تتحمل جزءا من مسؤولية رفاهية المجتمعات ورعايتها، انطلاقا من أن تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية في صالح مشروعاتها التجارية سواء بتعزيز سمعتها في السوق أو بتخفيف حدة المخاطر، خاصة في ظل تنامي حدة المنافسة الدولية التي تعمل في ظلها الشركات اليوم، إذ لم تعد هذه الأخيرة مجرد كيانات اقتصادية فحسب، كما أن نجاحها لا يعتمد فقط على تحقيق أفضل إنتاجية ممكنة، بل يعتمد كذلك على قدرتها على معالجة القضايا الاجتماعية[2].

ثانيا- الإدارة البيئية والتنمية المستدامة: إن التغيرات في الحالة الطبيعية للأرض على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لها تأثير مدمر على التنوع البيولوجي في كوكبنا، وعلى الرغم من أنه لا أحد يدري عدد الأنواع النباتية والحيوانية التي فقدت خلال الثمانينات، فإن علماء الأحياء يقدرون أن خمس الأنواع التي تحيا على الأرض قد تختفي خلال العقود القريبة القادمة، أما ما هم عاجزون عن تقديره فهو طول مدة استمرار معدل الانقراض قبل أن تبدأ النظم الإيكولوجية في الانهيار، فهناك علاقة بين التنمية البيئية والتنمية المستدامة، فالعمليات التي هي من نوع إزالة الغابات وزيادة صفح المياه الجوفية تضخم الناتج الحالي على حساب الإنتاجية على المدى الطويل، ومن هنا يتم انتهاك القواعد الأساسية للاستدامة البيئية في القطاعات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى، ولهذا أعطيت أهمية خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية وعلى ضرورة إنشاء إدارة تشكل جزءا من التنظيم العام للمنشأة مختصة بتتبع الآثار البيئية لأنشطة المنشأة ومعالجة هذه الآثار للمحافظة على البيئة، كما كان لتقرير الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة 16 مبدأ يعنى بإدارة البيئة والتنمية المستدامة، وكانت الإدارة والعقلانية للموارد

[1] عبد القادر عوينان، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2] رشيد مسعودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

الطبيعية، البشرية والاقتصادية من أهم السياسات التي انبثقت عن مفهوم التنمية المستدامة والتي تسعى لاستدامة هذه الموارد والمحافظة عليها وإلى حماية البيئة من أضرار التلوث المختلفة[1].

كما أن المحاسبة البيئية تلعب دورا في الإدارة البيئية، حيث يكمن الهدف من محاولة إخضاع الأداء البيئي للمنشأة للإطار النظري للمحاسبة في التوصل إلى نظام محاسبي متخصص يعمل على قياس وتسجيل الأنشطة البيئية ومراجعتها والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية لتلبية احتياجات الطوائف المستفيدة بكافة قطاعاتها من المعلومات التي تساعدها في تقييم مدى وفاء المنشأة بمسؤوليتها تجاه البيئة، أدى إلى زيادة الاهتمام بالشؤون البيئية وإلى أن ينادي المهتمون بمهنة المحاسبة لتعديل المحاسبة لتشتمل على حسابات جديدة تساير المستجدات البيئية[2].

كما يعتبر التقرير عن التلوث البيئي جزءا من الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للمنشآت، وكان نتاج مجهودات الهيئات المحاسبية المهنية، وكذلك محاولات بعض الشركات لإظهار مسؤولياتها الاجتماعية وخاصة المسؤولية البيئية، وكذلك محاولات بعض الكتابات إلى أن ظهر أسلوبان للإفصاح عن الأداء الاجتماعي إما في تقارير منفصلة أو من خلال التقارير المالية ذاتها[3].

أما عن الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالمحاسبة البيئية، فيمكن توضيحها من خلال ما يلي:

1. نظرا لأهمية البيئة، وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة بما يحقق التنمية الاقتصادية التي تحقق التوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل.
2. الاهتمام الكبير للمنظمات الدولية بإدارة التنمية المستدامة.
3. الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية بهدف مراعاة المخاطر البيئية والتأكيد على المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال.

---

[1] محمد زرقون، بوحفص رواني، **نظام الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الوطني الثالث حول: تسيير المؤسسات"المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2007، ص 32.

[2] محمد أحمد محمد الحسن، **المحاسبة البيئية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مجلة المال والاقتصاد، عبر الموقع: www .fibsudan.com 25-10-2017 19 :58 :51

[3] **المرجع نفسه.**

4. اهتمام الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية بالبيئة والمحاسبة عنها، والتي قدمت أدلة إثبات على أن الإنفاق في المجال البيئي يعمل على زيادة أرباح شركات الأعمال[1].
5. أن إفصاح الشركات عن إنجازاتها في مجالات حماية البيئة يحقق الثقة بدرجة أكبر في تحقيقها المرضي لأدائها الاجتماعي.
6. حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين والتشريعات البيئية الدولية والمحلية.
7. أن تطبيق المحاسبة البيئية لا يعد هدفا في حد ذاته وإنها وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف (تقدير النفقات، توضيح التزام الشركة بالحفاظ على البيئة، تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حماية البيئة (مخصصات مالية)).
8. أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية وإدارة المخلفات الخطرة[2].

ثالثا- المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات متعددة الجنسيات: يمكن توضيحها كما يلي:

1. **المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:** مفهوما المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان قريبان جدا، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية، ويتطلب الثاني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هناك علاقة معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستمر لسنوات من دون توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها واستمرارها (عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.

وتضمين المؤسسة للتنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع ولكن أيضا على أساس منطق من الشرعية والفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر والوطنية فحسب، بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك، ذلك أن العمل في محيط حساس ومضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المنخرطة في خدمة المجتمع ما هو في واقع الأمر سوى إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد

[1] زوينة بن فرج، **استخدام المحاسبة البيئية ضرورة في قياس التنمية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 5، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص ص224-225.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص225-226.

تحتاج لها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم للمؤسسة أن تعبر عن التزامها تجاه المجتمع من خلال خلق مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، فكلما كانت المؤسسة عضوا فاعلا في المجتمع يمكن أن تندمج بنجاح فيه.

2. **لماذا المسؤولية الاجتماعية للشركات؟** بالتأكيد قطاع الأعمال ليس مؤسسات خيرية، بل مؤسسات تسعى لتحقيق أكبر عائد، وهذا العائد يجب أن لا يكون على حساب المجتمع، وكون الشركات كيانات اجتماعية يجب أن تساهم في تنمية المجتمع وليس مجرد مؤسسات لجمع الأرباح، ونظرية تعظيم قيمة الأسهم وتعظيم الأرباح على حساب أي اعتبارات أخرى، والتي سادت خلال العقدين المنصرمين قد انهارت تماما بعد الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الأخيرة[1].

وليس من مهام قطاع الأعمال الخاص أن يضع سياسة اجتماعية شاملة، فهذه مهمة من مهمات المؤسسات الحكومية، ولكن قطاع الأعمال الخاص كما أن له حقوقا عليه التزامات تجاه المجتمع ولديه مسؤوليات اجتماعية يجب أن يطلع بها في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي، خاصة في ظل النتائج التوزيعية غير المرضية للسوق وإخفاقاته في مجال التوزيع والتشاركية بين العام والخاص المطروحة لدينا بصيغتها الحالية لا تعني التشاركية في المكاسب وتقاسم الأرباح بل تعني أيضا وعلى قدم المساواة التشاركية في الواجبات والمسؤوليات الاجتماعية.

من أسباب تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية هو تزايد الفقر والبطالة وتزايد الشراكات والتشاركات بين الحكومة والقطاع العام من جهة وقطاع الأعمال الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى.

وإذا كان قطاع الأعمال الخاص قد حل في كثير من المجالات محل القطاع العام الذي تقلص دوره، وإذا كان يساهم بنحو 70 % من الدخل الوطني، فإن عليه مسؤولية اجتماعية تتناسب مع حجمه، خاصة إذا كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الضرائب لا تتعدى 30 % من إجمالي الإيرادات الضريبية، إضافة إلى تدني نسبة تسجيل عماله في التأمينات الاجتماعية، حيث تصل نسبة التسجيل بين

[1] رسلان خضور، **المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، 25-1-2011/28-6-2011، ص 9.

30-50 % من العاملين في هذا القطاع، خاصة وأن أعباء تكاليف التأمين الصحي والاجتماعي تقع بشكل كبير على عاتق عنصر العمل[1].

الدولة مكونة من حكومة، قطاع أعمال خاص وعام، مواطنين مستهلكين، جمعيات، أحزاب...إلخ، ولا يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية مسؤولية الحكومات لوحدها، وإن كان عليها أن تطلع بالدور المحوري والأساسي، أي أن المسؤولية الاجتماعية ليست مسؤولية السلطة الحاكمة فقط بل مسؤولية مؤسسات المجتمع المختلفة أيضا.

إن أي شركة تعمل على تحقيق الأرباح عليها أن تسعى كي تكون مقبولة اجتماعيا من خلال التزامها بقواعد المسؤولية الاجتماعية، وعلى الشركات، وخاصة المساهمة منها، الإفصاح عن أدائها في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى جانب إفصاحها عن فوائدها المالية كون هذا يجعلها أكثر قبولا[2].

3. **المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات:** إن التطور الفكري لمفهوم ونظرية المسؤولية الاجتماعية لشركات الأعمال في المجتمع يعود في الأساس إلى نظرية العقد الاجتماعي، وفي إطار مناقشة المسؤولية الاجتماعية للشركة متعددة الجنسية عبر فروعها المنتشرة في العالم وأيا كانت الصيغة التي تعمل فيها في البلد المضيف، هي بالتأكيد شركات أجنبية على مجتمعاتها، فما هي طبيعة العلاقة بين تلك الشركة الأجنبية والمجتمع الذي تعمل فيه ؟ [3]

تستند نظرية العقد الاجتماعي على بناء فلسفي يتمثل في البعد القانوني للعقد الاجتماعي وضمن معطيات وفروض تدور حول العلاقة بين الشركة والمجتمع، ما تقدمه الشركة لمجتمعها الذي تعمل فيه وما يقدمه المجتمع للشركة؟ فإذا كان المجتمع قد قدم للشركة الأجنبية متعددة الجنسية الحقوق والضمانات في العمل وحدود ذلك، فإنه قد وفر للشركة وجودها في المجتمع، إنه امتياز حق الوجود والعمل والضمان، فماذا يمكن للشركة الأجنبية أن تقدم للمجتمع ضمن مفهوم العقد الاجتماعي؟ ما هي الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية التي يمكن للشركة أن تلتزم بها؟

---

[1] **المرجع السابق**، ص 10.

[2] **المرجع نفسه**، ص 10.

[3] فاطمة الزهراء عراب، **المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في التنمية في الدول النامية**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2011، ص ص 3-4.

إن صيغة العلاقة المتبادلة التعاقدية الطوعية والتي تمثل الوعاء الذي يمكن للشركة أن تنمو فيه والذي يكون المجتمع قد منحه إياها، لا بد أن ينعكس بشكل تغيرات اجتماعية وثقافية ومنظماتية ويخلق أعرافا ومعايير يمكن أن يعتمدها المجتمع، ويبقى السؤال كيف يمكن أن يتكيف المجتمع مع تلك الأعراف والتقاليد الجديدة وما هو منشأها؟ وهل تتعارض مع القيم العليا في المجتمع؟ وكيف يمكن وقفها أو التعامل معها؟[1]

قد توفر نظرية العقد الاجتماعي الأساس النظري والفلسفي للمسؤولية الاجتماعية، وضمن المفهومين الإنساني والقانوني، ولكن المشكلة أن شركة أجنبية مخترقة للحدود توجد في مجتمعات كثيرة فقد تعمل الشركة في أكثر من مائة دولة، وأن كل تلك المجتمعات بعيدة كل البعد عن قيمها وأعرافها ومؤثراتها، فكيف يمكن للشركة أن تلقى قبولا في تلك المجتمعات المضيفة؟

لقد ذهب البعض إلى تفسير تلك العلاقة بأنها استراتيجية في طبيعتها، ضمن المفهوم الاستراتيجي القائم على الفرص والتهديدات، ولكن أخذ المفهوم الاستراتيجي بأبعاده ومضامينه المتعددة والعميقة، فإن الأمر يعد غاية في الخطورة، وهذا ما حصل في العديد من الدول السباقة في هذا المجال ومنها دول شرق آسيا فقد تجرعت مرارة الأزمة المالية في عشية وضحاها وخرجت الشركات متعددة الجنسية من دون أية خسارة تذكر، والسبب هو المفاهيم الاستراتيجية وعمليات التنويع والانتشار التي كانت تمارسها الشركات متعدية الجنسية[2].

دخلت العديد من الشركات متعددة الجنسية في إطار المسؤولية الاجتماعية في برامج تساعد على توفير التنمية الاجتماعية المطلوبة والتي تجد الحكومات صعوبة في توفيرها، حيث تترك أثراً كبيراً من النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. إلا أن أهمية التأثير الإيجابي في الأسواق المعاصرة التي تتسم بالتنافس الشديد قد تكون جوهرية بالنسبة لسمعة الشركة ولنجاح الأعمال التجارية على حد سواء.

وتقوم البلدان النامية بوضع برامج تنموية حسب إمكانياتها لمعالجة الافتقار إلى الحاجات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية، والمياه الصالحة للشرب، وارتفاع معدل الفقر في كثير من البلدان نظراً لاستحالة إيجاد فرص عمل كافية في ظل تدني النمو الاقتصادي. ومن أجل التصدي للفقر

[1] **المرجع السابق**، ص ص 3-4.

[2] **المرجع نفسه**، ص 4.

والبطالة وتحسين مستوى المعيشة، كثيراً ما تضطلع الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بدرجات متفاوتة في إطار عملياتها التجارية المحلية في المجالات التالية:

أ- حماية البيئة، مثل خفض انبعاث الغازات وكمية النفايات، وإعادة تدوير المواد وبرامج إعادة تشجير الغابات.

ب- الأعمال الخيرية، مثل التبرع للمؤسسات الخيرية.

ت- المشاركة في القضايا الاجتماعية، مثل التوعية بحقوق الإنسان والتثقيف بشأن الأمراض والآفات.

ث- تنمية المناطق الحضرية من خلال الشراكة مع الحكومة المحلية لإنعاش مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة وتحسين البيئة في المدن الداخلية.

ج- الاستثمار في مؤسسات الأعمال التجارية المحلية من خلال إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية في مجال التخفيف من وطأة الفقر وبرامج التنمية الاجتماعية، والمؤسسات الدينية والأندية الاجتماعية.

ح- مشاريع الموظفين، مثل توفير معايير أعلى للصحة والسلامة للمهنيين، وفرص التوظيف المتساوية، واقتسام الوظائف وساعات العمل المرنة[1].

- **تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات على المجتمع المحلي:**

إن التأثير الذي تحدثه الشركات المتعددة الجنسيات على المجتمع يعتمد على السياسات العامة والممارسات المستخدمة في التحديث المجتمعي من خلال ما يلي:

- **التوظيف:** إن دور هذه الشركات كجهات مستخدمة يعد من أهم مصادر التنمية الاقتصادية، فالشركات تقوم بتوظيف الأفراد بصورة مباشرة من خلال تعيين موظفين دائمين أو موظفين بموجب عقود. وممارسة الشركات الأجنبية في الاعتماد على العمالة الأجنبية بدلاً من العمالة المحلية أو قيامها بالتمييز بين الشريحتين فيما يتعلق بالمعاملة والأجور يدل على عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات أو المجتمع الذي تقوم الشركة من خلاله بتحقيق أهدافها.
- **توفير الموارد والمشتريات:** التأثير الاقتصادي للأموال التي تنفقها الشركات على الاستعانة بمصادر خارجية وعلى المشتريات قد يكون كبيراً، وبالتالي فإن توفير الموارد من شركات موجودة في المجتمعات المحلية قد يؤدي بالتالي إلى تحفيز التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي.

[1] iefpedia.com/.../...المسؤولية-الاجتماعية-للشركات-المتعددة-الجنسيا 22-11-2017 16 :36 :30

- **تحديد مواقع المرافق والإدارة:** المجتمعات التي تختارها الشركات المستثمرة لإقامة مواقع مرافقها التشغيلية تحصل على دفعة لاقتصادياتها من خلال إيرادات الضرائب المحلية، وإنشاء مؤسسات الأعمال التجارية المحلية وتوفير فرص عمل، ومثل هذه الشركات تعزز الجهود المحلية لإنعاش الاقتصاد وتدعم المنظمات المحلية.
- **الاستثمار المالي:** قيام الشركات باستثمار الأموال على أساس قصير أو طويل الأمد يعود على المجتمعات المحلية بالعديد من الفوائد ووسائل الاستثمار النافع تشمل شراء الأسهم في أسواق الأوراق المالية المحلية، والتعامل مع مصارف تنمية المجتمعات المحلية أو الاستثمار في صناديق القروض لتنمية المجتمع المحلي.
- **الأعمال الخيرية والاستثمار في المجتمع المحلي:** يتضمن هذا المجال توجيه الأموال النقدية والموارد إلى الأنشطة التي تؤدي إلى تحفيز إيجاد الوظائف وتوليد الدخل في المجتمع المحلي، مثل التدريب بغرض الإعداد للتوظيف، وتوفير السكن بتكلفة معقولة، وتطوير وتوسيع مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة، والإنعاش الاقتصادي، والاستثمار في تعليم الشباب أو تعزيز الظروف الصحية للشباب في المجتمع المحلي، وتقوم الشركات بهذه الأنشطة من خلال التبرع للمنظمات المعنية بتطوير المجتمع المحلي، وبالشراكة مع الوكالات غير الربحية وتصدر برامج الإنعاش الاقتصادي[1].

إن الشركات متعددة الجنسيات لديها مصلحة أكيدة في سيادة مفهوم مواطنة الشركات للمشاركة في تحسين الحكم المحلي. إن مواطنة الشركات ليست عملاً خيريًا، بل الأكثر من ذلك هي جزء لا يتجزأ من نموذج عمل الشركات، وتنفذ تحسينات حقيقية في عملياتها، فالحوكمة الرديئة تزيد من تكلفة القيام بالأعمال، وتؤدي إلى عدم استقرار السوق، وتجلب المخاطر مع كل قرار يجب على الشركة أن تتخذه، فالشركات متعددة الجنسيات تستفيد استفادة كبيرة كلما تحسنت البيئة المؤسسية التي تعمل فيها، بالإضافة إلى استفادة مجالات التنمية في البلدان التي تشكل الروابط بين سلسلة الموزعين العالمية.

وعن طريق الاستثمار في تحسين القدرات المؤسسية المحلية والحكم المحلي، يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تظهر التزامها طويل الأجل ببناء الإطار المؤسسي الذي يعزز النمو المستقبلي في الأسواق الناشئة، وعن طريق استثمارات بسيطة في المنظمات المحلية لمساعدتها على تأييد زيادة الشفافية

[1] **Ibid**.

في الحكومة، وتطبيق التشريعات، سوف تصبح الشركات متعددة الجنسيات قادرة على خفض التكلفة المصاحبة لعمليات المراقبة والمراجعة المستمرة لسلسلة فروعها[1].

[1] **Ibid**.

خلاصة: الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة دولية قديمة حديثة، عرفت نموا وتوسعا مضطردا، خاصة مع نهاية الثمانينات، حيث ونتيجة لأزمة المديونية العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول النامية، تغيرت وجهة نظر هذه البلدان للاستثمار الأجنبي، من كونه استعمارا جديدا إلى أهم مصدر تمويل على الصعيد الدولي، كونه لا يشكل عبئا ويساهم في نفس الوقت في تحقيق التنمية، كما وعرف حجم الاستثمارات حول العالم نموا متسارعا، سيما في ظل سيادة ظاهرة العولمة التي هيأت الأرضية الملائمة لنشاط هذا النوع من الاستثمارات، وجعلت من الشركات متعددة الجنسيات الضلع الرابع ضمن مؤسسات النظام العالمي الجديد إلى جانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي ظل التغيرات العالمية المتسارعة وما شهده العالم من تغيرات اقتصادية وسياسية، تنامى حجم هذه الاستثمارات في فترات الرواج، كما وانكمش في فترات الركود والأزمات، لكن دون تقلص كبير في حجمها، بالنظر لقدرتها العالية على التكيف مع الأزمات ومرونتها العالية التي تجعل منها أهم مصدر تمويل على الإطلاق.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يشمل إلى جانب انتقال رؤوس الأموال انتقالا للتكنولوجيا والمهارات التسويقية والتنظيمية والفنية، وهو بذلك يؤثر ويتأثر بجملة المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية السائدة في الأقطار المضيفة وحتى في الأقطار المصدرة، ويكون التأثير إيجابيا كما ويكون سلبيا، بحيث أنه على سبيل المثال يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات إذا ما توجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التصديرية التي تساعد البلد المضيف على التقليل من الواردات والتوجه نحو التصدير، وبذلك تزيد فاتورة الصادرات وتقل فاتورة الواردات، وبذلك يحقق البلد فائضا في ميزان المدفوعات، فضلا عن أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذلك البلد يعني دخول العملة الصعبة وبالتالي زيادة احتياطي ذلك البلد من النقد الأجنبي، الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ومنه تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، لكن ذكر ما تقدم لا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات، حيث أن قيام المستثمر الأجنبي باستيراد المواد الأولية اللازمة للقيام بنشاطه سوف يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد للبلد المضيف ومنه تحقيق عجز في ميزان المدفوعات، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه التي قد تفوق في بعض الحالات حجم الأموال المستثمرة ومنه خروج النقد الأجنبي من البلد المضيف، وهذا يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات في صورة عجز، كما ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة، حيث أنه إذا كان المشروع الاستثماري المقام في

صورة استثمار مشترك فهذا يعني عدم زيادة القدرة التشغيلية للمشروع وبالتالي ارتفاع معدل البطالة، كذلك في حال قيام المستثمر الأجنبي بشراء مشروع قائم فهذا لا يؤدي إلى خلق مناصب شغل إضافية، كما أن اعتماد المستثمر الأجنبي على تكنولوجيا كثيفة رأس المال يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في القطر المضيف، وعلى العكس من ذلك فعند قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشاريع جديدة فإن ذلك سيؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة، فضلا عن استخدام تكنولوجيا كثيفة العمالة وبالتالي توظيف يد عاملة أكثر، ومنه المساهمة في التقليل من البطالة في القطر المضيف، كما أن انتقال الاستثمار من بلده الأم إلى القطر المضيف، معناه انتقال تام للعملية الإنتاجية وما يصاحبها من نقل للتكنولوجيا المتطورة، والمهارات التسويقية والتنظيمية والتسييرية، التي تتمتع بها الشركات الدولية، وبالتالي الاحتكاك باليد العاملة المحلية، ومنه اكتساب مهارات وتدريب لليد العاملة المحلية، وبالتالي التحسين من إنتاجيتها، لكن من الممكن أن لا يقوم المستثمر الأجنبي بنقل التكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف بهدف احتكاره لها، وبذلك يكون البلد المضيف مجبرا على دفع مبالغ أكبر للحصول على هذه التكنولوجيا، وبالتالي عدم الاستفادة من هذه المشروعات بصورة كبيرة، كما ويؤثر الاستثمار الأجنبي على البيئة السياسية للبلد المضيف ويهدد استقراره من خلال التدخل في الأمور السياسية وتهديد السيادة الوطنية من خلال خلق الطبقية التي ينجم عنها الحرب الأهلية، بفعل قوة الشركات متعددة الجنسيات حاملة لواء الاستثمار الأجنبي المباشر، التي بفضل ما تمتلكه من قدرات، أصبحت قادرة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا فرض سيطرتها على الدول المضيفة النامية، سيما في ظل ضعف هذه الدول وعدم قدرتها على مواجهة هذه الكيانات الديناصورية العملاقة، التي تسيطر على مجريات الاقتصاد العالمي، والتي تجد الأرضية المناسبة لذلك من خلال ما توفره لها العولمة من قواعد وقوانين تسهل قيامها بنشاطها دون عراقيل، كما أن نشاط هذه الشركات يؤدي إلى خلق انفساخ ثقافي وأخلاقي لدى الدول المضيفة، بفعل ما تنتجه وما تروجه من منتجات ومعتقدات، وبما تمتلكه من وسائل للإعلام والتي تستخدمها كأداة لضمان نجاح استراتيجياتها، كما وتؤثر هذه الشركات على البيئة الطبيعية للبلدان المضيفة، من خلال استخدامها للتكنولوجيا الملوثة للبيئة، ومن خلال استهدافها للنشاطات المستنزفة لخيرات البلدان المضيفة، بالرغم من قدرتها على استخدام التكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة، وأمام هذه التطورات وفي ظل تصاعد الأصوات المنادية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ظهر للوجود مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي باتت تستخدمها هذه الشركات كأداة لتطهير صورتها أمام العالم، من حيث قيامها بنشاطات حماية البيئة وذلك من خلال تبني استراتيجية الإنتاج النظيف والاقتصاد الأخضر، والعمل على القيام بأعمال خيرية

تساعد سكان البلد المضيف على تحسين ظروف معيشتهم كخلق وظائف عمل أو القيام بعمليات تطوعية.

وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة ذات وجهين، وجه إيجابي في الظاهر، ووجه سلبي في النتائج، لذلك وجب على الدول النامية عند استقطابها لرؤوس الأموال الأجنبية توجيهها بما يتماشى وخطط التنمية في هذه الأقطار، فضلا عن كون هذه الاستثمارات مؤثرة بشكل متفاوت على الاقتصاديات المضيفة، وذلك وفقا لطبيعة وقدرات والمناخ الاستثماري لذلك البلد، فأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها يختلف من قطر لآخر، ومن شركة إلى أخرى وحسب نوع الاستثمار المراد القيام به، فمن الدول من تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة أساسية لتمويل خطط التنمية وتحقيق تنميتها المستدامة، وبالتالي يكون أثر هذا الأخير واضحا على مختلف المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ومن الدول من تجعل منه كأداة فقط لدعم الاستثمار المحلي، ومنه يكون أثره ضعيفا على مجمل المؤشرات، أو يكون منعدما، ومن بينها الجزائر بحيث عرفت تطورا ملحوظا في مؤشرات التنمية المستدامة، وكذا تطورا في حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي، وفي سبيل معرفة في ما إذا كان هذا التطور الحاصل في مؤشرات التنمية المستدامة يعود إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، سوف يتم توضيح ذلك من خلال الفصل الموالي.

تمهيد: عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا عدة تقلبات وتطورات تراوحت ما بين الركود والانتعاش، أين مر الاقتصاد الوطني بالنظام الاشتراكي كمحاولة من السلطات الوطنية إصلاح الاقتصاد الجزائري، وكنتيجة لفشل هذا النهج تحولت الجزائر إلى اقتصاد السوق وفيه تم تبني برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي منتصف التسعينات، وذلك نتاجا لاتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وتمخض عن ذلك تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل تحسن أسعار النفط، فضلا عن تحسن الوضع الاجتماعي وحتى البيئي، لتليها جملة من المخططات الخماسية في إطار ما يعرف ببرنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي كمحاولة من الجزائر النهوض باقتصادها وتحقيق تنميتها المستدامة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بهدف تنويع اقتصادها والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وما ينتج عنه من تبعية وانقياد.

وكنتيجة لهذه السياسات والجهود المبذولة عرف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر تطورا ملحوظا بالرغم من تذبذبه في بعض الأحيان وذلك بالرجوع إلى طبيعة هذه التدفقات والمشاريع المتوجهة إليها، كما وشهدت الجزائر تحسنا في مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية وهي ما تمثل أبعاد التنمية المستدامة الأساسية، بالرغم من التدهور الذي تعرفه بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها في الوقت الراهن.

وعليه ولمعرفة فيما إذا كان هذا التحسن في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر هو ناجم عن متدفقات رأس المال الأجنبي من عدمه، لا بد لنا من معرفة درجة الارتباط بين التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لتبيين ذلك.

وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة 1962-2015.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر 1962-2015.

المبحث الثالث: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة القياسية.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة 1962-2015.

الجزائر وكغيرها من البلدان، عرفت تغيرات جذرية في توجهها الاقتصادي، فمنذ الاستقلال وإلى يومنا هذا مر الاقتصاد الوطني بالعديد من التحولات والأزمات، وتبعا لهذه التحولات عملت السلطات الوطنية على التكيف مع الأوضاع السائدة عالميا ومحليا، وعمدت إلى الاهتمام بتحقيق تنميتها انطلاقا من تشجيع الاستثمار الذي يعد أساسا للتنمية، سيما في ظل القصور في مصادر التمويل المحلية، فعمدت السلطات إلى تحسين البيئة الاستثمارية بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تتمتع بالكفاءة والقدرة العالتين والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق التنمية.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة خلال الفترة 1962-1989.

أثرت ظروف حرب التحرير بشكل مباشر على تصورات الدولة بشأن مسألة الاستثمار الأجنبي، حيث اعتبره بعض القادة التاريخيون على أنه خطر على السيادة الوطنية، وقد يرهن الاستقلال الوطني، في حين اعتبره البعض الآخر كضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التنمية، واتجه هذا النقاش الذي ساد الجزائر عقب توقيع اتفاقيات إيفيان إلى تحليل مدى تأثير الرساميل الأجنبية على الاستقلال الاقتصادي للدولة الناشئة[1].

وفي إطار النهج الاشتراكي تم إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار، يمكن إيجازها في:

1. قانون 63-277 لدعم الاستثمار المؤرخ في 1963/7/26 بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية[2].
2. قانون 66-284 المؤرخ في 1966/9/15 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي.
3. قانون 82-13 الصادر في 1982/8/28 وهو خاص بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط.

[1] الجيلالي عجة، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 163.

[2] محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 64.

غير أنه خلال تلك الفترة سجلت نتائج جد محتشمة، وذلك راجع إلى العراقيل المتمثلة في البيروقراطية، كذلك الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية لم تكن من أولوياتها البرامج الاقتصادية أنذاك[1].

4. قانون 86-13 المؤرخ في 1986/3/19 والمتضمن عدم تدخل الدولة في الشركات ذات الاقتصاد المختلط.

وكباقي القوانين التي سبقته، لم يتمكن هذا القانون من تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 وما أعقبها من تبعات، إلى جانب تفاقم مشكلة المديونية الخارجية[2].

5. قانون 86-14 المؤرخ في 1986/8/19 وهو قانون خاص بالبحث والتنقيب عن البترول.

وبناء على ما تقدم من قوانين، عرف حجم الاستثمارات الأجنبية تراجعا ملحوظا خلال الفترة 1963-1966 نتيجة ضعف التراكم، بحيث كانت الشركات الأجنبية هي الرائدة في تراكم رأس المال المنتج، وبالأخص في قطاع المحروقات، بحيث يمثل 60 % من استثمارات هذه الشركات.

ولقد عرفت هذه المرحلة انخفاضا في الإنتاج الزراعي، وكذا انخفاضا في حركة البناء والأشغال العمومية، فضلا عن الركود في قطاع المحروقات، وذلك راجع إلى ضعف حجم الاستثمارات وذلك بسبب الوضعية الحرجة التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة.

والجدول التالي يوضح حجم وبنية الاستثمارات في هذه المرحلة.

جدول رقم (4-1): يوضح تطور حجم وبنية الاستثمارات 1963-1966.

الوحدة: مليون دج.

السنوات / الاستثمارات	1963	1964	1965	1966
استثمارات الدولة	386	811	718	559
استثمارات الشركات:	2297	1497	1680	1623
-في قطاع النفط.	940	780	1070	1020

[1] محمد البشير مفتي، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993-2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 68.

[2] عمار طهرات، **فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة قياسية 2005-2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 182.

603	610	717	1357	-في القطاعات الأخرى.
10	10	20	30	استثمارات الأسر
2192	2408	2328	2713	المجموع

المصدر: عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 215.

كما وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان، واعتبر القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية بعد قرار عام 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما أدى بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات الإنتاج، النقل والتكرير بالتوجه للاستثمار في الجزائر، وقد عرفت الفترة 1967-1980 تزايد أشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة عن طريق عقود ممثلة في عقود مفتاح اليد بنسبة 67 % خلال المخطط الرباعي الثاني[1].

كما تميزت الفترة 1970-1979 بمحدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لم تتجاوز 369 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى الانغلاق الاقتصادي من جهة، والمستوى المتدني لمناخ الاستثمار من جهة أخرى.

ويمكن توضيح حجم الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1967-1977، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-2): يوضح حجم الإنفاق الاستثماري حسب القطاع 1967-1977.

	Plan triennal	Plan quadreinnal 1	Plan quadriennal 2	1967-1977
Total I .Het mines	53	43	43	44
Total des IB	27	38 .5	36.5	36
Total IC	20	18.5	19.5	20
Total industries	100	100	100	100

Source :Hammid.A. Temmar،**L'économie de l'Algerie :les startegies de développement**،Tome 1،office des publications universitaires، Alger،2015، P43.

كما شهدت الفترة 1980-1989 وجود تدفقات سالبة، بالنظر لتدهور الأوضاع الاقتصادية وما نتج عن الأزمة البترولية 1986 من انخفاض في أسعار المحروقات وما نتج عنها من تبعات، سواء تعلق

[1] نفيسة ناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

الأمر بانخفاض حجم الناتج الوطني وتدهور المستوى المعيشي، أو من حيث إحجام المستثمرين عن الاستثمار في قطاع المحروقات بسبب الأزمة.

ويمكن توضيح حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر، وكذا تحويلات الأرباح والتحويلات الصافية، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-3): يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر 1981-1989.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1985-1981	1989-1986
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	7.9-	6.8
تحويلات الأرباح	506.6-	284.6-
التحويل الصافي	541.5-	277.7-

المصدر: شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ص 13.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساعد الجزائر خلال هذه الفترة على تحقيق تنميتها المستدامة، وذلك بالنظر إلى عدم وجود تدفقات في بعض السنوات ووجود تدفقات أخرى سالبة في بعض السنوات الأخرى، وإذا كان هناك تدفقات فإنها تدفقات قليلة الحجم متوجهة لقطاع المحروقات الذي هو عبارة عن قطاع استخراجي وليس إنتاجي وبالتالي لم يساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وذلك راجع لكون الجزائر خلال هذه الفترة حديثة العهد بالاستقلال ولم تتبين بوضوح ملامح دولة بالمعنى الحقيقي، كما أن تبني الجزائر للنهج الاشتراكي لم يساعدها على جذب هذا النوع من الاستثمارات بالنظر للقيود المفروضة وتخوف الدولة من القطاع الخاص وعدم منحه لصلاحيات كبيرة، فقد استأثرت الدولة بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية وذلك لم يشجع رأس المال الأجنبي على القدوم للجزائر، لكن ومع نجاح الجزائر في تأميم قطاع المحروقات ساعد ذلك على استقطاب رأس المال الأجنبي لهذا القطاع دون غيره من القطاعات الأخرى، وعليه يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة لم يؤثر على التنمية المستدامة أو بعبارة أخرى لم يساهم في تحقيق الجزائر لتنميتها المستدامة.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة خلال الفترة 1990-1999.

عرفت المرحلة الموالية لفترة الثمانينات وهي سنوات التسعينات، إصدار العديد من التشريعات المتعلقة بالاستثمار، ويمكن إبرازها كما يلي:

1. **قانون النقد والقرض:** بالرغم من أن القانون 90-10 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، وهي:

أ- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.

ت- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.

ث- التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

ج- ولقد لعب البنك المركزي دور هيئة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القانون[1].

2. **المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993:** صدر قانون الاستثمار في الجزائر كما هو معلوم في أواخر 1993، وقد تضمن إجراءات تشجيعية وإعفاءات ضريبية وحوافز أخرى بما يجعله أحد أفضل قوانين الاستثمار في البلدان العربية والنامية، وكان ميلاده بعد مخاض عسير تولد عن مراجعة الكثير من التجارب في البلدان الأخرى والاستفادة منها، ولعل أهم ما يميز مضمون هذا القانون هو الحرية شبه المطلقة في اختيار الاستثمار إلا في حالات استثنائية، بحيث يمكن لكل شخص مهما كانت طبيعته التصريح عن مشروع استثماري دون حاجة إلى ترخيص، ويبدأ مشروعه شرط أن لا يكون هناك محرمات أو أعمال منافية للأخلاق والصحة، وبجانب ذلك يحصل المستثمر على تسهيلات وخدمات فيما يضمن القانون حماية الاستثمار وجميع الضمانات اللازمة الأخرى[2].

انطلاقا من التسهيلات والقوانين التي وضعها المشرع الجزائري بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عرف حجم هذا الأخير تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنوات التي كانت الجزائر تتبع فيها النهج

---

[1] محند شلغوم عميروش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 238-239.

[2] شريف غياط، عبد المالك مهري، **المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر-واقع وآفاق**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص 12.

الاشتراكي، ويمكن توضيح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-4): يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التدفق	80	40	30	13	15	25	270	260	501	507

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي وضمان الاستثمار لسنوات مختلفة.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سنوات 1990-1995، عرف تحسنا ملحوظا مقارنة بسنوات الثمانينات، إلا أنه يبقى ضعيفا وذلك راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، خاصة أزمة المديونية الخارجية وعدم الاستقرار الأمني، وهذا ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى عدم الاستثمار في الجزائر، ولكن منذ بداية 1996 عرف حجم هذه التدفقات تحسنا كبيرا بالنظر إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر، خاصة بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق، وما نتج عن برامج التصحيح والتعديل الهيكلي من تبني الجزائر لنهج الخوصصة والتي شجعت المستثمرين على الاستثمار فيها.

هذه التدفقات ساهمت في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر، حيث عرف الميزان الجاري تغيرات ملحوظة خلال هذه الفترة، ما بين الفائض تارة وما بين العجز تارة أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-5): يوضح أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الجزائر 1993-1999.

الوحدة: مليون دولار.

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد الحساب الجاري	800	(1840)	(2240)	1250	3450	(910)	20
GDP	49946	42542	41764	46941	48178	48188	48641
الحساب الجاري/ GDP	-	4.32	5.36	-	-	1.88	-
FDI	0	0	0	270	260	607	292
FDI نسبة من العجز الجاري	-	0	0	-	-	66.7	-

تحويلات أرباح FDI	150	130	145	140	135	370	420
نسبة تحويلات FDI من العجز الجاري	-	7.06	6.47	-	-	40.65	-
دفع الفوائد	1785	1564	1832	2110	2048	1992	1810
نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري	-	85	81.78	-	-	219	-

المصدر: كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة-الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 384.

عندما سجل الميزان الجاري عجوزات في بداية الفترة لم يظهر أي أثر أو دور للاستثمار الأجنبي المباشر في تمويلها نظرا لعدم تسجيل أي تدفق، وكانت هناك تحويلات للأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الجزائر، ساهمت بحوالي 7 % من العجز المسجل، ولكن السبب الرئيسي كان تسديد الفوائد، وحتى بالنسبة لسنة 1998 لما وصلت تحويلات الأرباح ما يتجاوز 40 % من العجز الجاري المسجل، كما تظهر بيانات الجدول أيضا أن تسديد الفوائد كانت قيمتها أكبر من تحويلات الأرباح على طول الفترة، وأن هذه الأخيرة تجاوزت حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب السنوات[1].

كذلك يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على حساب رأس المال، ولمعرفة هذا الأثر نورد الجدول التالي.

جدول رقم (4-6): يوضح وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1997-1999.

الوحدة: مليار دولار.

	1997	1998	1999
الحساب الجاري	3.45	0.91-	0.02
حساب رأس المال	2.29-	0.83-	2.4-
الاستثمار المحلي	0.26	0.5	0.46
رؤوس أموال رسمية	2.51-	1.33-	1.97-
الأخطاء والمحذوفات	0.04-	00	0.89-

[1] كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة-الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 384.

وضعية ميزان المدفوعات	1.16	1.74-	2.38-

المصدر: محمد ساحل، **تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة مقارنة،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 93.

نلاحظ من خلال الجدول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات ممثلا في حساب رأس المال، حيث زاد حساب رأس المال من متوسط 0.41 مليار دولار خلال الأربع سنوات الأولى من الجدول، لمتوسط 0.882 مليار دولار خلال الخمس سنوات الأخيرة، هذا التحسن في حساب رأس المال ساهم بصورة كبيرة في تعزيز الفائض في ميزان المدفوعات[1].

كما ويمكن توضيح وضع ميزان المدفوعات خلال الفترة 1993-2000، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-7): يوضح تطور ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف 1993-2000.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطات	1500	2600	2100	4200	8000	6480	4410	11900
الميزان	-30	-6330	-6330	2090	1170	-1790	-2380	7600

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي ووزارة التجارة.

لقد ساعد ارتفاع سعر البرميل من البترول في تحقيق كل ما سبق، حيث تجاوز أكثر من 19 دولار للبرميل، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري والذي أثر بشكل إيجابي خلال سنتي 1997/1996 على ميزان المدفوعات، وهو ما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية، إلا أننا نسجل تراجعا نسبيا لها خلال سنة 1998، وذلك بسبب تراجع أسعار البرميل خلال هذه الفترة حيث بلغ 13 دولار هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع خدمات الدين الخارجي.

كما ويمكن إبراز تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-1999، من خلال الجدول التالي.

[1] محمد ساحل، **تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره،** ص 93.

جدول رقم (4-8): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-1999.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة	1.1	-1.2	1.8	-2.2	-0.9	3.9	4	1.1	4.5	3.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء.

انطلاقا من الجدول، يمكن ملاحظ أن معدل النمو الاقتصادي سنوات 1991، 1993 و1994 كان سالبا، وذلك راجع للأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال النصف الأول من التسعينات، لكن ما فتئ أن تحول هذا النمو السالب إلى نمو موجب بلغ 3.9 % سنة 1995 بسبب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وتبنيها لبرامجه الإصلاحية التي نتج عنها تحسن في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ونشير إلى أن التحسن في معدل النمو الاقتصادي سنة 1998 يعود لأسباب خارجية وهي ارتفاع أسعار النفط وللتحسن في قيمة الدولار مقارنة مع العملات الأخرى، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي سنتي 1997/1996. وبالتالي فإن التحسن في معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة لا يرجع إلى التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالنسبة للميزانية العامة، فقد سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة التصحيح الاقتصادي، أو حتى بعد ذلك، وهو ما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم(4-9): يوضح تطور الميزانية العامة 1993-1998.

الوحدة:%

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النسبة	-8.7	-4.4	-1.4	3	1.3	2.9

Source : media bank،n°:70، 2004، pp13-14.

ويعود الفائض الذي حققته الميزانية إلى زيادة التحصيل الضريبي والانخفاض النسبي للنفقات العامة، وذلك بسبب السياسة التقشفية المنتهجة، حيث تبرز البيانات الإحصائية أن الإيرادات ارتفعت من 27.6 % إلى 33 % ثم 34 % خلال السنوات 1995، 1996، 1997 على التوالي في حين أن النفقات العامة شهدت في المقابل انخفاضا واضحا رغم الارتفاع الطفيف لسنة 1997 بلغ 33.6 %.

أما عن معدلات التضخم، فقد سجلت تراجعا هاما ومحسوسا فترة الإصلاحات وفيما يلي جدول يوضح ذلك.

جدول رقم(4-10): يوضح تطور معدلات التضخم 1990-2000.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النسبة	22.8	25.5	32	20.5	39	29.7
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	
النسبة	18.7	5.7	4.95	2.6	0.34	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي.

وقد جاء هذا التطور في معدلات التضخم كنتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية المستدامة خلال الفترة 2000-2015.

ويمكن توضيح واقع الاستثمار خلال هذه الفترة وأثره على التنمية المستدامة، من خلال ما يلي.

أولا- قوانين الاستثمار: ويمكن إبراز أهمها، كما يلي:

1. **الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار**: بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليا استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 93-12 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاة منه، لذلك جاء هذا الأخير ليؤكد على:

أ- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني إضافة إلى توسيع المجال الذي تساهم به الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

ب- أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع.

ت- تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية ...إلخ، وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب

الدولة في تطويرها، ويكون رد هيئة الاستثمار على إمكانية استفادة المستثمر من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي بعد 30 يوما من تقديم الطلب[1].

وبناء على هذا الأمر فقد أنشأت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار، هي:

- **المجلس الوطني للاستثمارCNI:** الذي أنشئ بأمر القانون 01-03 وهدفه تطوير وترقية الاستثمار، حيث يقترح الاستراتيجيات وأولويات الاستثمار، تكييف أرباح الاستثمارات في حال تغيير الشروط العملية وجميع المعايير اللازمة لتشجيع وتطوير نظام الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار، وهذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة ويتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي والأمانة تحت رقابة ANDI[2].
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:** وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع، إضافة إلى إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك اللامركزي الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين[3].
- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار MIPI:** مهمتها:

✓ تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.

✓ اقتراح سياسات واستراتيجيات لترقية وتطوير الاستثمار[4].

- **الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF:** هي هيئة حكومية تقوم بالمهام التالية:

✓ إدارة محفظة الأصول المتبقية للمؤسسات العمومية المهتلكة والعقارات المتاحة في المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة.

---

[1] حدة رايس، مروة كرامة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 67.

[2] مراد صاولي، حسين كشيتي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرصة المناخ الاستثماري-دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص 383.

[3] مسعود كسرى، علي دومة طهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[4] لخضر مرغاد، لبيبة جوامع، **دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص 209.

✓ تنظيم عمليات التنازل عن الأصول[1].

2. **الأمر 06-08 لـ 2006/7/15 المتعلق بحرية الاستثمار:** هو أحدث تشريع ناظم للاستثمار إذ يعدل ويتمم الأمر 01-03 وهو يمثل إلى جانب الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ونصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي الإطار الذي من شأنه تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها.

ينص الأمر 06-08 في مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

إن صياغة هذا الأمر جاءت عامة فيما يتعلق بمسألة حرية الاستثمار، مما يفيد احتواءه للاستثمار الوطني العمومي والخاص، وكذلك الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الرخص والامتياز.

وما يميز هذا التشريع عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى، ولم يقتصر على إمكانية تدخل الدولة في بعض القطاعات الحيوية وذات الأولوية التي يمنعها على المؤسسات الخاصة، الوطنية أو الأجنبية[2].

3. **مرسوم تنفيذي رقم 07-08 لـ 2007/1/11:** يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة لأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار. ومن بين هذه النشاطات والسلع والخدمات المستثناة نذكر (تجارة الجملة والتجزئة، الخدمات)[3].

بالرغم من وجود هذه الترسانة من القوانين والمؤسسات الداعمة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من تحسن مستوى التدفقات إلا أن التحسن في مستوى التنمية المستدامة في الجزائر لا يرجع لزيادة حجم التدفقات الواردة من رأس المال الأجنبي بل يرجع في الأساس إلى التغيرات في أسعار البترول.

ثانيا- مناخ الاستثمار في الجزائر: لقد سبق وأن عرفنا مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التشريعية والقانونية التي من شأنها أن تؤثر على المشروع الاستثماري،

---

[1] **المرجع السابق**، ص 209.

[2] وصاف سعيدي، محمد قويدري، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر-بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، الجزائر، 2008، ص ص 40-41.

[3] الأمانة العامة للحكومة، **قانون الاستثمار**، الجزائر، 2007، ص 34.

والجزائر كغيرها من البلدان، فهي تسعى لتحسين مناخها الاستثماري انطلاقا مما تزخر به من مقومات، وبناء على ما تسنه من تشريعات، وعلى ما تنشئه من وكالات، بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتشجيع المستثمر المحلي على الاستثمار بالداخل.

1. المقومات التي تزخر بها الجزائر: تتمتع الجزائر بمؤهلات هامة تجعلها من بين البلدان الواعدة للاستثمار فيها، ومن بين ما تتمتع به من مقومات، ما يلي.

جدول رقم (4-11): يوضح بعض المقومات التي تزخر بها الجزائر.

المؤشر	القيمة/ النسبة/ الرقم.
المساحة	2381741 كم^2
عدد السكان	39.963 مليون نسمة (2015)
الكثافة السكانية	16 ن / كم^2
عدد الولايات	48 ولاية
عدد الدوائر	548 دائرة
عدد البلديات	1541 بلدية
احتياطي العملة الصعبة	142 مليار دولار (2015)
الناتج المحلي الخام	172300 مليون دج (2015).
احتياطي الذهب	173.6 طن (جوان 2014)
معدل النمو	2.4 % (2015).
الجباية البترولية	1241.9 مليار دج (4 أشهر الأولى من سنة 2014).
الصادرات خارج المحروقات	2.16 مليار دولار (2013).
صادرات المحروقات	63.32 مليار دولار (2013).
مجموع الصادرات	65.48 مليار دولار (2013).
مجموع الواردات	54.90 مليار دولار (2013).
الميزان التجاري	- 30.96 مليار دولار (2015) و-9.64 مليار دولار (2014).
معدل التضخم	4.8 % (2015).
الضغط الجبائي	20 % (مقبول).
البطالة	11.58 % (2015).
المنظومة البنكية	إجراءات من أجل عصرنة النظام المصرفي الذي تساهم قروضه بـ 44.2 % (2013) من الناتج المحلي الإجمالي.
قطاع التأمين	ارتفاع رقم أعمال قطاع التأمين بـ 15 % (2013) أي ما يعادل 113.9 مليار دج، ما يساهم بـ 3 % في تمويل الاقتصاد الوطني.
قيمة الديون الدولية	3.4 مليار دولار (2013).
شبكة الربط بالكهرباء	98 % عبر كامل التراب الوطني
شبكة الربط بالغاز	52 % ربط المنازل

السدود	70 سدا بقدرة استيعاب 7 مليار م^3.
شبكة الطرقات	118000 كم: -1215 كم الطريق سيار شرق-غرب. -طرق مزدوجة: 2450 كم، طرق وطنية: 29573 كم، طرق ولائية: 24109 كم، طرق بلدية 60420 كم.
شبكة الميترو	9.5 كم بالجزائر العاصمة
خطوط الترامواي	3 خطوط (الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران).
السكة الحديدية	4200 كم
المطارات	35 منها 13 دولية
الموانئ	46 ميناء و12 ميناء جافا
شبكة الهاتف	3.29 مليون مشترك نهاية 2012
شبكة الهاتف النقال	39.48 مليون مشترك (3 متعاملين-2013).
شبكة الإنترنت	10 مليون مشترك ADSL
شبكة الألياف البصرية	8500 كم
عدد الجامعات	96 جامعة: المدارس العليا: 39
التمدرس	جميع الأطوار: 8600000 تلميذ وطالب. الطور الجامعي: 1.3 مليون طالب.
عدد المناطق الصناعية	70 منطقة صناعية قديمة + 29 منطقة صناعية جديدة
عدد مناطق النشاط التجاري	450 منطقة نشاط تجاري
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	747934 مؤسسة منها 90 % مصغرة (2013) بزيادة تقدر بـ 27000 مؤسسة عام 2014.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- قناة الوطن الجزائرية: 23-8-2014.
- نشرة الثامنة: 5-8-2014.
- الإذاعة الوطنية القناة الأولى: (91.9) 21-9-2014.
- الإذاعة الوطنية القناة الأولى: 24-11-2014.
- بلقاسم قسمية، **الجزائر بلد جاذب للاستثمار**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص ص 3-8.
- **www.alaraby.co.uk** 5-9-2017 17 :54

-إبراهيم بن علي، **التحفيزات الجبائية لترقية الاستثمار في الجزائر**، ملتقى وطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص ص 3-5.

-عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 39.

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الجزائر تتمتع بالعديد من الخواص، وتمتلك الكثير من المؤهلات التي إن حسن استغلالها أدى ذلك إلى تحقيق التقدم والرقي واللحاق بركب الدول المتقدمة، فهي تمتلك مساحة شاسعة ما يدل على تنوع تضاريسها ومناخها واكتسابها لثروات طبيعية ومعدنية هائلة، كما أن عدد السكان في الجزائر يمثل سوقا كبيرة من المستهلكين يمكن الانطلاق منه وغزو الأسواق المجاورة في كل من تونس والمغرب بسبب التقارب الجغرافي والثقافي وكذلك انخفاض تكاليف التنقل، فضلا عن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر، فهي تتوسط ثلاث قارات وتطل على البحر الأبيض المتوسط وقريبة من أوروبا، وهذا ما يؤهلها لتكون موقعا مناسبا للاستثمار، وبالحديث عن الجانب الاقتصادي فالمؤشرات الاقتصادية تشير إلى تحسن الوضع الاقتصادي للجزائر، حيث تمتلك الجزائر حجم احتياطات يؤهلها لمواجهة الأزمات، فضلا عن إمكانية إنشاء مشاريع والتوسع في الإنفاق الاستثماري، كذلك تشير الإحصائيات إلى تحقيق الجزائر لعجوزات في ميزانها التجاري بفعل تراجع أسعار النفط وعدم تصدير الجزائر لمنتوجات أخرى كونها دولة أحادية القطاع، لكن ذلك لا يعني عدم وجود فرصة استثمارية كبيرة تحقق الأرباح والفوائد لكل من الجزائر والمستثمر الأجنبي، كما يمكن ملاحظة تحسن في الوضع المعيشي للأفراد حيث ارتفع الدخل الفردي وكذلك ظروف المعيشة والتعليم والصحة، فضلا عن تطور البنى التحتية التي تعتبر ركيزة أساسية لتطور أي اقتصاد.

2. **حوافز وضمانات الاستثمار في الجزائر**: يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- **حرية الاستثمار**: حيث تنص المادة 03 من الأمر 06-08 على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ب- **ضمانات تحويل رأس المال وعوائده:** أعطى المشرع الجزائري من خلال الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، المستثمر الأجنبي ضمان تحويل رأس ماله المستثمر والعائدات الناتجة عنه، مع ضمان تحويل المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، وحتى وإن كان هذا

المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية. غير أنه ومع صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ألزم المشرع الوطني المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب الذين استفادوا من نظام تحفيزي، بضرورة إعادة استثمار حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في مدة أربع سنوات، ابتداء من إقفال السنة المالية التي خضعت نتائجها للنظام التحفيزي[1]. وفي حالة عدم احترام المستثمر لهذه الأحكام، يتم إعادة استرداد التحفيز الجبائي، مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30 % من قيمة التحفيز الجبائي، ويستثنى من التزام إعادة الاستثمار المستثمرون الذين تحصلوا على رخصة إعفاء من المجلس الوطني للاستثمار.

ت- **ضمان عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات القانونية التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات الأجنبية:** أقر المشرع الجزائري صراحة في المادة 15 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، بالضمان للمستثمرين الوطنيين والأجانب عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على استثماراتهم، إلا إذا طلب المستثمر ذلك في حالة ما إذا اعتبر أن الأحكام الجديدة أكثر ملاءمة لمصالحه[2].

ث- الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات خاصة لفض النزاع القائم بين المستثمر والدولة الجزائرية.

ج- ضمان عدم التمييز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، ومنحهما نفس الحقوق والواجبات[3].

ح- **الحماية الوطنية:** لقد نشأت الحماية الوطنية للاستثمارات الأجنبية وتطورت بتطور موقف المشرع الجزائري من الاستثمارات الأجنبية، وذلك في ظل كل القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتضمن أحكاما قانونية تؤطر النشاط الاستثماري بصفة خاصة أو عامة. فرغم الحواجز النظرية والإيديولوجية التي وقفت حاجزا أمام نظام الحماية المكرسة للملكية العقارية في الدول التي تمجد الملكية الجماعية على حساب الملكية الخاصة، وتجعلها مظهرا من مظاهر السيادة الاقتصادية واتخاذ القرار، كالدولة الجزائرية سابقا، حدث تغير جوهري وسريع في أقل من عشرية في صلب التشريعات الوطنية حولتها من حماية نظرية إلى حماية فعالة، في إطار ما يسمى بالمناخ الاستثماري التحفيزي للأجانب. وقد تجسدت الحماية الوطنية في إطار النصوص القانونية الدستورية

[1] خديجة خرافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 156.

[2] **المرجع نفسه**، ص 157.

[3] محمد براق، نور الدين كروش، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

والتشريعية أولا، وفي إطار الحماية القضائية من خلال دور القاضي في الرقابة على أعمال الإدارة ثانيا، لكن أمام الأشكال الأخرى للحماية أي الحماية الدولية والاتفاقية، نتساءل عن الطبيعة القانونية للالتزامات المتعلقة بالحماية الواردة في النصوص الوطنية، أو عن القيمة القانونية الدولية لنصوص التشريع الداخلي التي تقرر حماية للاستثمارات الأجنبية ثالثا[1].

خ- **ضمانات ضد نزع الملكية:** بالرجوع إلى قانون الاستثمار الجزائري 01-03 نجده ينص في المادة 16 منه على ضمان ضد المصادرة الإدارية، حيث تنص على أنه لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع.

ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف[2].

3. **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:** على الرغم من التحسن الملحوظ لمناخ الاستثمار في الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى الذي يتمكن من خلاله من جذب تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر تتوافق مع إمكانيات وفرص الاستثمار المتوفرة في الجزائر، وذلك راجع أساسا إلى عدة معوقات[3]، أهمها:

أ- **العجز الكبير في الاتصالات والمعلومات:** وذلك لعدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار والهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، أو بمفهوم أوسع ضعف المؤسسات التي تعنى بكل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم علاقات الإنتاج وتؤثر على تكلفة المعاملات.

ب- **ثقل الإجراءات الإدارية:** تعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار أو البيروقراطية والروتين الإداري في الإجراءات وإنجاز المعاملات والفساد الإداري وغياب الدراسات والمعلومات ذات النوعية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يزيد من التعقيدات والمحسوبية الإدارية.

---

[1] نوارة حسين، **الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص ص 194-195.

[2] وليد معمري، **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، منشورة، جامعة الجزائر 1، 2011، ص 21.

[3] فاطمة لعلمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 2، العدد 3، جويلية 2012، ص 99.

ت- **رفض التحكيم الدولي:** إن رفض الجزائر للتحكيم الدولي يعطل العديد من مشاريع الشراكة ومن حماية المستثمر الأجنبي الذي يفضل التحكيم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية وارتفاع معدلات الفائدة والهروب من القضاء[1].

ث- **مشكل العقار:** في الجزائر ومهما كانت طبيعة المشروع الاستثماري أو ميدان نشاطه (صناعي، تجاري، خدمي...) فإن المستثمر الأجنبي يلقى مشاكل عويصة مع قضية العقار لدرجة أن الكثير من رجال الأعمال قد اعتبروه المشكل الأول، فيكون المشكل سواء في غياب أرض في المنطقة المقصودة بالاستثمار أو جهل من المالك الأصلي للأرض، فيصعب على الهيئات العمومية المكلفة بالملفات العقارية منح عقد الملكية أو تمنح العقد الذي سرعان ما يقع موضوع تنديد من قبل طرف يدعي أنه المالك[2].

ج- **مشكل سوق رؤوس الأموال:** في الحقيقة هذا المشكل هو مشكل تمويل، فإذا كان كل مستثمر بحاجة إلى توفر مصادر تمويل عديدة من حوله بإمكانها تقديم الدعم المالي في الوقت وبالكم المطلوبين لإنجاز المشروع لمتابعته وتطويره، فالمستثمر يلقى بالجزائر مشكلين هامين وهما تردد البنوك ونقص المتعاملين الماليين، أو ضعف السوق المالية.

ح- **مشكل البيروقراطية:** تعرف الإدارة الجزائرية بثقلها وجمودها وما يترتب عن ذلك من تأثير على حسن سير الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمالية مهما كانت[3].

خ- **الاستقرار السياسي:** لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، فإن هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها كوفاس من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية

[1] عبد الرؤوف بوشمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

[2] رزيقة مخوخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 13-14.

المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها[1].

د- غياب ثقافة الادخار والاستثمار لدى غالبية أفراد المجتمع.

ذ- ضعف البنى التحتية وضعف الخدمات المقدمة.

ر- عدم فعالية الجهاز القضائي[2].

ز- معوقات الضرائب والرسوم: وتتمثل في:

- الضرائب المرتفعة والمتعددة.
- الازدواج الضريبي.
- غموض في القوانين الضريبية.

س- معوقات تتعلق بالسياسة التجارية، الإدارة المالية لموازنة الدولة، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، حقوق الملكية الفردية، السوق السوداء[3].

4. **وضع الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار:** يمكن توضيح وضع الجزائر ضمن هذه المؤشرات، كما يلي:

أ- **مؤشر الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** ويمكن توضيح ترتيب الجزائر ضمن هذين المؤشرين من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-12): يوضح الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي الخاص بالجزائر 2000-2010.

	2000		2005		2009		2010	
الجزائر	**الأداء**	**الإمكانية**	**الأداء**	**الإمكانية**	**الأداء**	**الإمكانية**	**الأداء**	**الإمكانية**
	119	86	118	66	82	77	102	62

[1] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 100.

[2] سليم مجلخ، **آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 17، ص 256.

[3] زين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 6-8.

المصدر: نورة بيري، عبود زرقين، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب–دراسة قياسية 1996–2012**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67–68، 2014، ص 158.

تشير مقارنة بيانات الأداء مع بيانات الإمكانية المعروضة في الجدول، إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لا يرقى إلى مستوى إمكانياتها في استقطاب هذه التدفقات، حيث لم تنل سوى المرتبة 102 من حيث مستوى الأداء في سنة 2010 من أصل 141 دولة يشملها هذا المؤشر، وهذا بالرغم من المرتبة الجيدة التي تحتلها من حيث الإمكانية، ولكن بالرغم من ذلك فإن الجزائر قد ارتفع ترتيبها عالميا سنة 2009 إلى المرتبة 82، في حين كانت تحتل المرتبة 119 سنة 2000.

ب– **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يمكن إبراز تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000–2012، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4–13): يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر 2000–2012.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
قيمة المؤشر	51	56.2	56.6	56.9	51	52.4	

المصدر: محمد بن عزوز، **الفساد الإداري والاقتصادي–آثاره وآليات مكافحته–حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016، ص 213.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هذا المؤشر لم يسجل تطورا إيجابيا في مجال الحرية الاقتصادية، حيث بقي المؤشر في حدود 51 % طول هذه الفترة.

كما تشير التقارير إلى احتلال الجزائر المرتبة 157 عالميا سنة 2015 بقيمة 48.9، في حين احتلت المرتبة 146 عالميا سنة 2014 بقيمة مؤشر تعادل 50.8، وهذا يدل على هبوط المؤشر عن 51 % التي كان يحتلها خلال السنوات الماضية، وأن ممارسة الأعمال في الجزائر يكتنفها الشك والتقييد وعدم الثقة.

ت– **مؤشرات الأداء الاقتصادي:** ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4–14): يوضح تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2008–2013.

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3	2.4	3.3	2.4	3.3	2.7

مؤشر سياسة التوازن الداخلي (الفائض/العجز في الميزانية كنسبة من ن م إج)	11.4	6.8	2.7	0.2-	1.3	-
مؤشرات سياسة التوازن الخارجي (الفائض/ العجز في الحساب الجاري كنسبة من ن م إج)	23.2	0.3	9.4	9.35	8.21	0.4
معدل التضخم	4.4	5.7	4.3	4.5	8.9	3.3
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	8.58	5.41	5.45	4.4	3.63	3.3
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8
سعر صرف دج مقابل الدولار	74.68	72.73	74.39	76.05	77.5	79.4

المصدر: شوقي جباري، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 49، 2015، ص 179.

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، فقد سجل سعر الصرف استقرارا نسبيا بالرغم من التذبذب الذي عرفه خلال السنوات الموالية لـ 2013، أما عن معدل التضخم فقد تمكنت السلطات النقدية من التحكم به نسبيا، بالرغم مما تشهده الساحة الاقتصادية من تزايد للكتلة النقدية وذلك نتيجة تبني الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، وكذا زيادة الأجور في مختلف القطاعات الاقتصادية، أما عن البطالة فمعدلها يشهد تذبذبا هو الآخر، حيث عرفت انخفاضا مستمرا خلال السنوات الموجودة في الجدول أعلاه، بالرغم من عودة الارتفاع في معدلها خلال السنوات الموالية لـ 2013 بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، وعن وضع الديون الخارجية، فقد تمكنت الدولة الجزائرية من القضاء تقريبا على كل الديون الخارجية بفضل الاحتياطات الكبيرة التي كانت تمتلكها الجزائر في أوقات سابقة بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ث- **مؤشر مناخ الأعمال:** بتحليل بيانات الجدول الوارد أدناه عن مناخ الأعمال في الجزائر لعام 2013، والذي يشمل 185 دولة، نلاحظ أن الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة ضمن هذا المؤشر، وذلك راجع إلى العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة الأعمال، وكذا غياب الشفافية وعدم الصرامة في تطبيق القوانين، عدم توفر البنى التحتية الأساسية لممارسة الأعمال، وعدم وجود ارتباط بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

جدول رقم (4-15): يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مناخ الأعمال 2013.

المؤشرات الفرعية	الترتيب
الترتيب العالمي لمؤشر سهولة أداء الأعمال	152
بدء المشروع	156

استخراج تراخيص البناء	138
الحصول على البناء	165
تسجيل الممتلكات	172
الحصول على الائتمان	129
حماية المستثمرين	82
دفع الضرائب	170
التجارة عبر الحدود	129
تنفيذ العقود	126
تسوية حالات الإعسار	62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نورة بيري، عبود زرقين، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب–دراسة قياسية 1996–2012**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014، ص 51.

ج– **مؤشر خطر البلد**: من أجل تحليل مؤشرات خطر البلد في الجزائر 2000–2012، وتقييم أثرها على تصنيف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه سيتم إجراء دراسة تحليلية لكل من المناخ السياسي، الاقتصادي والمالي، على النحو التالي.

– **المناخ السياسي**: يمكن توضيح مؤشر الخطر السياسي في الجزائر، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4–16): يوضح تطور مؤشر الخطر السياسي في الجزائر 2000–2012.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر نقطة/100	41.6	44.6	43.6	45.6	63	64.1	67.6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
قيمة المؤشر نقطة/100	60.5	61	59.6	59	57.5	57	

المصدر: عبد الحميد رحومة، عنترة برباش، **مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد 2000–2012**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة جامعة المسيلة، العدد 10، الجزائر، 2013، ص 238.

من خلال الجدول رقم (4–16) يمكن ملاحظة أنه انطلاقا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006 هناك ارتفاع بمستويات متزايدة في قيمة المؤشر، حيث بلغ 67.66 نقطة/100 عام 2006، هذا المستوى لم يكن ليتحقق لولا انتهاج الجزائر لسياسة عقلانية وصارمة في الوقت نفسه للتعامل مع الأوضاع الأمنية والسياسية، والتي ساعدت بشكل كبير في تحسين الأوضاع التي كان يتحجج بها المستثمرون.

- **المناخ الاقتصادي:** من خلال تتبع تطور مؤشر الخطر الاقتصادي في الجزائر والخاص بالتقييم الدولي لخطر البلد ICRG، فإنه يمكن ملاحظة الارتفاع المستمر في مستوى مؤشر الخطر الاقتصادي، حيث بلغ ذروته عام 2007 بقيمة 46 نقطة من أصل 50، مما يعكس تحسن المناخ الاقتصادي في الجزائر، وذلك راجع لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار النفط، وما نتج عنه من تحسن في معدل النمو الاقتصادي، ومستوى التشغيل، فضلا عن انتهاج الجزائر لسلسلة من البرامج والمخططات الإنمائية.

جدول رقم (4-17): يوضح تطور مؤشر الخطر الاقتصادي في الجزائر 2000-2012.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر نقطة/50	41	38	42	43	44	45	42.5
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
قيمة المؤشر نقطة/50	46	43.8	35	37	40	39	

المصدر: عبد الحميد رحومة، عنترة برباش، **مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد 2000-2012**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة جامعة المسيلة، العدد 10، الجزائر، 2013، ص 239.

- **المناخ المالي:** من خلال تتبع تطور مؤشر الخطر المالي في الجزائر، فيمكن على العموم ملاحظة التحسن المستمر في مستوى المؤشر، باستثناء سنة 2009، حيث شهد المؤشر انخفاضا قدر بنقطتين مقارنة بعام 2008، في حين بلغ أعلى مستوى له سنة 2011 بتحقيقه لـ 49.5 نقطة من أصل 50 نقطة.

وفيما يلي جدول رقم (4-18): يوضح تطور مؤشر الخطر المالي في الجزائر 2000-2012.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر نقطة/50	42	42	42	43	44	45.5	45.5
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
قيمة المؤشر نقطة/50	49	49	47	48	49.5	48	

المصدر: عبد الحميد رحومة، عنترة برباش، **مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد 2000–2012**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة جامعة المسيلة، العدد 10، الجزائر، 2013، ص 239.

ح– **مؤشر الشفافية:** من خلال الجدول رقم (4–19) نجد أن مؤشر الشفافية الخاص بالجزائر خلال الفترة 2009–2014 قد تطور من 2.8 إلى 3.6، وهذا ما يدل على أن الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد.

جدول رقم (4–19): يوضح تطور مؤشر الشفافية في الجزائر 2009–2014.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب	178/111	180/105	180/112	180/105	180/94	180/100
النقاط	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6

المصدر: هاجر عبد الكريم، كمال قاسمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 213.

خ– **مؤشر كوفاس:** فيما يخص مؤشر كوفاس Coface للمخاطر القطرية، الذي يبين قدرة الدولة على السداد، يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية بالاقتصاد المحلي، وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، فقد تحسن وضع الجزائر، إذ انتقلت من درجة المضاربة B إلى مجموعة الدرجة الاستثمارية A4.

د–**مؤشر اليوروميني:** أما فيما يخص مؤشر اليوروميني للمخاطر القطرية الذي يقيس قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، كخدمة الديون الخارجية، وسداد قيمة الواردات، أو السماح بتحويل الأرباح، فقد صنفت الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، أما فيما يخص المؤشر المركب للمخاطر القطرية، فقد صنفت الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة[1].

وفيما يلي جدول رقم (4–20): يوضح مؤشر المخاطر القطرية للجزائر عام 2005.

البيان	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	مؤشر اليوروميني للمخاطر القطرية	مؤشر الانستتيوشنال إنفستور للتقييم القطري	داندبراند أند ستريت	كوفاس
الجزائر	77.3	41.8	47.5	DB5a	A4

[1] بلقاسم زيري، عبد الكريم البشير، **أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية–حالة الجزائر دراسة قياسية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، 2010، ص ص 44–45.

المصدر: بلقاسم زيري، عبد الكريم البشير، **أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية–حالة الجزائر دراسة قياسية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، 2010، ص 45.

ذ–**مؤشر التنمية البشرية:** وفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2013، فقد احتلت الجزائر المرتبة 93 من بين 187 دولة بمؤشر عام 0.713 نقطة، ما يجعلها في مستوى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وذلك منذ سنة 2005. ورغم هذا التحسّن إلاّ أنها مازالت بعيدة عن تحقيق تنمية بشرية مرتفعة على غرار بعض الدول العربية وخاصة النفطية منها كقطر والإمارات[1].

ر– **مؤشر التنافسية العالمية:** حققت الجزائر 0.37 في المؤشر الاجتماعي للتنافسية العربية، في حين حققت المركز 71 عالميا عام 2005/2004[2].

كما يمكن توضيح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4–21): يوضح مؤشر التنافسية العالمية للجزائر 2008–2010.

	2008		2009		2010	
الجزائر	**الترتيب**	**النسبة**	**الترتيب**	**النسبة**	**الترتيب**	**النسبة**
	99	3.7	83	3.9	86	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بلقاسم أمحمد، **بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، 2011، ص 56.

بالرغم من التراجع في ترتيب الأداء التنافسي، إلا أن الجزائر حققت زيادة في مؤشر التنافسية بنسبة 0.1، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، نجد أنه في مرحلة انتقالية ما بين الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية والاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، من خلال الاعتماد على محور الاستقرار في مستوى الاقتصاد الكلي ومحور حجم السوق وضعف المحاور الأخرى[3].

---

[1] حكيمة حليمي، نبيلة ساسان، **الاستثمار في الجزائر–تقييم لمناخه وقراءة في ملامحه**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9–2014/12/10، ص 60.

[2] كمال رزيق، ياسين قاسي، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 8–9 مارس 2005، ص ص 332–333.

[3] بلقاسم أمحمد، **بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، 2011، ص 56.

كما يمكن توضيح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2011-2014 من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-22): يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي 2011-2014.

السنوات	2011 (142 دولة)	2012 (144 دولة)	2013 (148 دولة)	2014 (144 دولة)
الترتيب	87	110	100	79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عمار زيتوني، خديجة تافساست، **مؤشرات تقييم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن 2009-2014**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص 48.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر أخذت منحى تصاعدي ضمن ترتيب مؤشرات التنافسية العالمي ابتداء من 2012، حيث كانت تحتل المرتبة 144/110 دولة مشاركة، لتتقدم بـ 10 مراتب وتحتل المرتبة 148/100 دولة مشاركة عام 2013، لتكتسب 21 مرتبة عام 2014 وتحتل المرتبة 79 عالميا، ويعود هذا التقدم لعوامل الابتكار والتطوير التي أصبحت تحظى بأهمية متزايدة في قدرة اقتصاديات الدول على تحسين استقرارها والتعزيز من رفاهيتها.

ز- **مؤشر كوف KOF:** احتلت الجزائر المرتبة 117 عالميا سنة 2014 بواقع 49.33 نقطة، كما وحافظت على ترتيبها العالمي لسنة 2015 برصيد 49.36 نقطة، وهي بذلك تعتبر من البلدان البعيدة عن مصاف البلدان الأكثر اندماجا في العولمة بكل جوانبها، ويعود السبب في ثبات ترتيبها إلى التحسن الطفيف الذي شهدته مؤشرات العولمة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، بتسجيلها لـ 40.49، 35.21، 82.04 نقطة سنة 2015 مقابل 39.72، 34.95، 83.66 نقطة سنة 2014.[1]

ثالثا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أراضيها، منها رغبتها الكبيرة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تحسين ميزان المدفوعات، خلق مناصب الشغل،

[1] محمد مرابط، **تحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة-دراسة قياسية 1995-2015**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، مارس 2017، ص 13.

وتحسين المستوى الصحي والمعيشي للأفراد، وبالفعل تؤدي هذه الاستثمارات إلى تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، ولكن بدرجات متفاوتة، وذلك حسب نوع الاستثمار، وحسب القطاع المستثمر فيه، وهذا ما ينطبق على الحالة الجزائرية.

1. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:** على اعتبار أن الاقتصاد الوطني يرتكز بدرجة أساسية على المحروقات، حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 98.3 % عام 2005، ولكون الاستثمارات الأجنبية تعمل على ترقية أداء القطاع، من خلال الاكتشافات الجديدة للاحتياطات وزيادة حجم الإنتاج، وتعظيم حصة الصادرات، وبالتالي فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إيجابي على ميزان المدفوعات، وسالب في القطاعات غير النفطية.
2. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت:** يعتبر التكوين الرأسمالي الإجمالي كمؤشر لقياس درجة الاستحواذ على الأصول الثابتة أو القائمة من جانب الحكومات ومختلف القطاعات الناشطة في الاقتصاد، وقد سجل هذا المؤشر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2000-2012، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2009 بنسبة قدرت بـ 41 %، أما بالنسبة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي فقد عرفت أيضا تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا بفضل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما في قطاع المحروقات، وتحسن المناخ الاستثماري الملائم للنشاطات الأجنبية[1].

وفيما يلي جدول رقم (4-23): يوضح تطور نسبة التكوين الرأسمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي 2000-2012.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
% FBCF	25	27	31	30	33	32	30
FDI/ FBCF %	2.472	8.861	7.636	3.876	4.303	5.007	6.791
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
% FBCF	34	37	47	41	38	37	
FDI/ FBCF %	5.161	5.351	5.819	3.985	4.295	2.477	

[1] نفيسة بامحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نفيسة بامحمد، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص 136.

يتضح من خلال الجدول تطور نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكوين الرأسمالي الإجمالي، غير أن هذه المساهمة تبقى محدودة، حيث لم تتجاوز 8 % طيلة الفترة، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد عليه بدرجة كبيرة لتمويل التنمية المحلية، كونه يرتكز على قطاع المحروقات، لكن هذا لا ينفي الدور الذي يلعبه في تفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية ودعم الاستثمار المحلي[1].

3. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات المحلية:** توصلت إحدى الدراسات التي قام بها Aissoui سنة 2001، بأن انخفاض أسعار النفط بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الصادرات النفطية بـ 700 مليون دولار و500 مليون دولار من إيرادات الدولة، وهذا ما يمثل نسبة 3 % من ميزانية الدولة. وبهذه المعطيات نلاحظ مدى تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وبحسب تقرير البنك العالمي لسنة 2003 فإن تنويع الاقتصاد الجزائري من شأنه أن يرفع نسب النمو من 0.5 إلى 0.7 %، وبانفتاح الجزائر على العالم الخارجي من خلال الاستثمارات الأجنبية هذا يؤدي إلى ارتفاع النمو بنسبة 1.5 % في المدى المتوسط. أما بالنسبة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات المحلية، فإلى يومنا هذا لا تلعب الاستثمارات الأجنبية آثارا إيجابية على النسيج الصناعي المحلي وهذا لتمركز معظم هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات أو في بعض القطاعات الأخرى مثل قطاع الاتصالات[2].

4. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:** بالنسبة للجزائر يظهر أثر نقل التكنولوجيا في قطاع المحروقات في مجال التنقيب والاستكشاف، حيث يعرف عدد الاستكشافات تناميا، وحسب شركة سونطراك وصل عدد الآبار سنة 2013 إلى 144 بئرا، 63 منها حفر من قبل شركات أجنبية، وهذا لاستعمالها آلات وتقنيات ذات تكنولوجيا متطورة، وهذا ما سمح لسونطراك بإدراج تقنيات استكشاف جديدة بالاحتكاك بهذه الشركات الأجنبية، ما نتج عنه استكشاف سونطراك لحقول بترولية جديدة[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص 136.

[2] محمد البشير لبيق، وهيبة قداري، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] **المرجع نفسه**، ص 12.

5. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي:** يمكن توضيح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-24): يوضح مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2010.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
%	2.17	1.87	9.6	1.03	1.05	6.6	8.8	8.5	12.3	1.5

المصدر: محمد براق، نور الدين كروش، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 13.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث لم تتعد النسبة 1.5 % سنوات 2004، 2005، 2010، في حين عرف انتعاشا سنوات 2006، 2007، 2008، وخاصة 2009 حيث بلغ ذروته بمعدل 12.3 %، ليعاود الانخفاض سنة 2010 ويصل إلى 1.5 %.

كما يمكن توضيح العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2011، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-25): يوضح العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي 2004-2011.

الوحدة: مليون دولار.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
GDP	85013.94	102393.1	117169.3	135803.6	170989.3	138119.9	168979.4	188681.1
معدل النمو GDP	24.99	20.44	14.43	13.72	25.91	19.18-	17.27	16.48
FDI	881.9	1081.3	1795.4	1661.6	2593.6	2746.4	2264.2	2720.5
معدل نمو FDI	39.14	22.61	66.04	7.45-	56.09	5.89	17.56-	20.15
% FDI /GDP	1.04	1.06	1.53	1.22	1.52	1.99	1.4	1.44

المصدر: عثمان سالم علي عبد المجيد، **آثار الشركات متعددة الجنسيات على الأداء الاقتصادي في الجزائر منذ عام 1993**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2015، ص 141.

لقد عرفت سنة 2004 طفرة في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بلغت 24.99 %، محققة بذلك أعلى مستوى لها خلال الفترة 2004-2011، ويلاحظ أن هذه التطورات جاءت عكس تلك المسجلة فيما يخص معدلات النمو المحققة، إذ في سنة 2009 سجل معدل النمو أدنى مستوى له بـ 19.18 %، إلا أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كانت 1.99 %، وهذه نسبة ضئيلة وتدل على المساهمة الضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير تقرير المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات لسنة 2014 إلى أنه بالرغم من التطور في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في السنوات الأخيرة، إلا أن حصة هذه الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي تبقى منخفضة، حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2001 بنسبة قدرت بـ 2.0078 %، لتعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا، حيث وصلت إلى 0.94 % سنة 2003، ثم ارتفعت إلى حدود 1.99 % سنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وإلى الفرص الاستثمارية الكبيرة التي أتاحتها الجزائر في إطار المخططات التنموية، لتنخفض بعد ذلك خلال الفترة 2010-2013، ويعود ذلك إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع الطاقة والمناجم ولا سيما بين سنتي 2011-2012 نتيجة الأحداث السياسية الصعبة التي عرفتها بعض الدول العربية، مما زاد من قلق المستثمرين الأجانب، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ووصل إلى مستويات سالبة عام 2015.

وفيما يلي جدول رقم (4-26): يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2000-2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
FDI/GDP	0.5112	2.0078	1.8763	0.9401	1.0336	1.1095	1.6105
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
FDI/GDP	1.2894	1.5346	11.9938	1.4223	1.3000	0.7241	0.8050

المصدر: نفيسة بامحمد، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص 137.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي ضئيلة جدا، وذلك راجع للتدفقات الضعيفة وغير المنتجة، والتي تستهدف قطاعات لا تساهم في توليد ناتج يساعد على الرفع من قيمة الناتج المحلي.

كما ويمكن توضيح تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي.

وفيما يلي جدول رقم (4-27): يوضح تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	0.51	2.02	1.88	0.93	1.03	1.05	1.53	1.23
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	1.51	1.99	1.4	1.29	0.71	0.8	0.76	0.2-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (حساب النسبة من خلال العلاقة: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج الداخلي الخام).

- Wdi.worldbank.org 10-12-2017 14 :23

6. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الغذائية:** حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بقي حبيس النوايا، لكن في المقابل تم تسجيل مشاريع شراكة في فرع الصناعات الغذائية، من أهمها:

أ- عقد الشراكة الذي تم بين Enasucre الجزائرية و Geanlion الفرنسية وتمثل موضوع الاستثمار في إنجاز مصنع لتكرير السكر.

ب- شراكة بين ENCG الجزائرية وشركة Savola السعودية وهذا لإنشاء وحدات حفظ وتعبئة المواد الغذائية ببجاية والجزائر ووهران.

ت- شركة دانون الفرنسية التي استثمرت في الصناعات الغذائية.

ث- شركة برنس فيليبس Burrans Philips الأسترالية التي قامت بالاستثمار في الخميرة الغذائية...إلخ.

7. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصحة:** التنمية البشرية تتحقق بتحقق المعادلة= التعليم والتدريب + الصحة + التغذية + التنظيم السكاني+ التوظيف. وإدراكا لأهمية هذا القطاع، فقد تم السماح لبعض المشاريع للاستثمار في إطار الشراكة، إذ بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين السنوات 1994 و2000 حوالي 493 مليون دج، أي حصة هذا القطاع لم تتعد 0.3 % من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي، أي ما يعادل 0.5 % من مشاريع الشراكة المعلنة. وهذه الأرقام تبين عدم توجه المستثمرين لهذا القطاع رغم النقص الذي يعرفه[1].

ويعود السبب وراء عدم توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصحة في الجزائر إلى طبيعة القوانين في الجزائر التي لا تسمح باستثمارات في هذا القطاع كونه قطاعا استراتيجيا، فضلا عن أن هذا القطاع غير مربح ولا ينتج عنه أية تعويضات.

8. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل:** يمكن توضيح تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-28): يوضح تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59563	98.88	9100521	78.64	904762	86.5
الاستثمار الأجنبي	676	1.12	2471692	21.36	129254	12.5
المجموع	60239	100	1152213	100	1034016	100

المصدر: سامية خرخاش وآخرون، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 12.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية بلغ 676 مشروعا، بتكلفة تقدر بـ 2471692 مليون دج، ونسبة تعادل 1.12 %، هذه النسبة سمحت بتوظيف ما يعادل 129254 عاملا أي 12.5 %، وهو ما يدل على القدرة التوظيفية لهذا النوع من الاستثمارات، كما يمكن

[1] فطيمة بن عبد العزيز، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 525-527.

ملاحظة زيادة عدد المشاريع الأجنبية وكذا مناصب الشغل المستحدثة من طرفها مقارنة بالسنوات الماضية.

وقد تم تقسيم اليد العاملة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2015، كما يلي.

جدول رقم (4-29): يوضح تقسيم اليد العاملة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2015.

القطاعات	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1.48	3117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.9	98996	4.01	21533	16.66
الصناعة	386	57.1	1681400	68.03	71936	55.65
الصحة	6	0.89	13573	0.55	2196	1.7
النقل	21	3.11	13172	0.53	1723	1.33
السياحة	11	1.63	420657	17.02	13128	10.16
الخدمات	120	17.75	151335	6.12	16710	12.93
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62	1500	1.16
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

المصدر: سامية خرخاش وآخرون، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 12.

انطلاقا من الجدول رقم (4-29) نلاحظ استئثار الصناعة بالنصيب الأكبر من المشاريع بواقع 57.1 %، واستحداثه لما يعادل 55.65 % من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات، يليه كل من: قطاع البناء باستحداثه لـ 16.66 % من مناصب الشغل، وقطاع الخدمات بـ 12.93 % والسياحة بـ 10.16 %، في حين تبقى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الزراعة، الصحة، النقل والاتصالات متواضعة جدا، ولا تساهم مجتمعة إلا بنسبة 4.6 % من عدد مناصب الشغل المستحدثة.

ويعود السبب وراء توجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في قطاع المحروقات والخدمات وكذا قطاع الأشغال العمومية، إلى كون الجزائر دولة غنية بالبترول والغاز وقربها من الأسواق الأوروبية، كما

أن قطاع الخدمات هو قطاع مربح، وأن قطاع الأشغال العمومية هو قطاع تنفق عليه الدولة مبالغ طائلة، لذلك يفضل المستثمرون التوجه نحو هذه القطاعات لضمان تحقيق الأرباح والمحافظة على رأس مالهم.

9. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:** منذ انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاستثمار الأجنبي، بقي معدل الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مستقرا عند 23.9 % إلى غاية 2005، في حين قفز معدل الادخار من 28.7 % سنة 1999 إلى 52.5 % سنة 2005[1]، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (4-30): يوضح تطور معدل الادخار الوطني وحجم الاستثمار كتراكم خام من الناتج المحلي الإجمالي 1999-2005.

الوحدة: %.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
% SN	28.7	41.3	40.2	42.9	43.6	46.8	52.5
حجم الاستثمار كتراكم من GDP	24.4	20.7	22.7	24.4	24	24.1	23.9

المصدر: بلال لوعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 1995-2007**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 148.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن حجم الادخار في تزايد مستمر، بمتوسط قدر بـ 42.3 % وهي نسبة مرتفعة تساهم في تطوير الاستثمار المحلي، وذلك بعد دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب معه التكنولوجيا المتطورة التي تعمل على دفع الاستثمار المحلي لمنافسة الشركات الأجنبية.

كما ويمكن توضيح حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002-2004، من خلال الجدول التالي.

[1] بلال لوعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 1995-2007**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 147.

جدول رقم (4-31): يوضح حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات 2002-2004.

	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار المحلي	نسبة الاستثمار الأجنبي من الاستثمار المحلي
عدد المشاريع	271	13533	2
المبالغ مليار دج	268.205	977.538	27.43
مناصب العمل	27692	258.767	10.7

المصدر: بلال لوعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 1995-2007**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 148.

يبين الجدول أعلاه أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي من حيث المبالغ مرتفعة، حيث بلغت 27.43 %، وهذا دلالة على أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الاستثمار المحلي. ولكن هذا ليس بالضرورة، حيث أن زيادة الاستثمار المحلي في الجزائر مرده زيادة الإنفاق الحكومي ودعم المؤسسات المحلية جراء ارتفاع أسعار البترول.

10. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة:** وفقا لمجلة بريتش بتروليوم Bp Statistical Review Of World Energy الصادرة في جوان 2013، فإن الجزائر تحتوي على رصيد نفط مؤكد بـ 12.2 مليار برميل، وهو ثالث أكبر احتياطي في إفريقيا (بعد ليبيا ونيجيريا)، وتسخّر الجزائر كل الموارد البشرية والمادية اللازمة من أجل البحث والتنقيب لاحتمال اكتشافات جديدة للنفط في المستقبل. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فالجزائر تزخر برصيد هائل قدر بـ 4.5 مليون متر مكعب كمخزون مثبت أو مؤكد.

سونطراك الشركة الوطنية المملوكة للدولة تسيطر على إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الجزائر، إلى جانب مجموعة من الشركات الأجنبية المتخصصة في القطاعات المنتجة للنفط والتي دخلت العديد من اتفاقيات الشراكة مع سونطراك وهي تمثل ما نسبته 20 % وهي: Bp من المملكة المتحدة، Total

الفرنسية، CEPSA من اسبانيا، Eni من إيطاليا، Repsol من اسبانيا، Statoil من النرويج، Anadarko من و. م. أ وأخرى[1].

ويمكن توضيح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إلى حصة سونطراك لعام 2012 في الشكل التالي.

شكل رقم (4-1): يوضح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إلى حصة سونطراك لعام 2012.

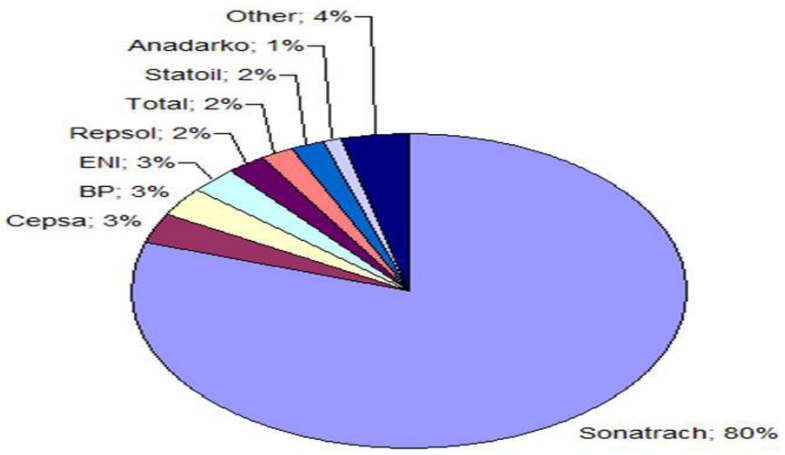

المصدر: محمد الأمين جبلي، **نقل التكنولوجيا وحماية البيئة وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقطبة له-دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 7، جانفي 2016، ص 44.

كما ويمكن توضيح مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2008-2013 من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-32): يوضح مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2008-2013.

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4.562	3.920	3.937	4.973	6.341	5.500

[1] محمد الأمين جبلي، **نقل التكنولوجيا وحماية البيئة وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقطبة له-دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 7، جانفي 2016، ص 44.

المصدر: شريفة جعدي وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري 2006-2012**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 1، ديسمبر 2014، ص 22.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة التطور المستمر في قيمة الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع المحروقات، بالرغم من تذبذبها في بعض الأوقات، إلا أنها تشكل نسبا أكبر من التدفقات الموجهة للقطاعات الأخرى.

وعلى اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل 20 % بالنسبة لسونطراك باعتبار أن هذا الاستثمار يندرج تحت فرع الاستثمار المشترك، أي باعتبار كل الشركات الأجنبية شركة واحدة، وبهذا تكون انعكاسات استغلال المحروقات ليست مسؤولية الطرف الأجنبي فقط، لأن الشركة ليست وليدة وليست مستقلة الاستغلال، ولكن مسؤولية الشركة المشتركة، بدليل أنه حتى الشركة الوطنية سونطراك تستعمل تكنولوجيا متطورة محصلة من جراء هذه الشراكة أو عن طريق نقل غير مباشر للتكنولوجيا.

تستغل المحروقات في مناطق متعددة من الجزائر، ومن خلال هذه المناطق يتم إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وغيرها، حيث بالرغم من أن سونطراك تستحوذ على 80 % من إنتاج البترول و20 % شراكة أجنبية، إلا أن هذه الأخيرة تنتج البترول والغاز بنسب متزايدة لتقارب إنتاج سونطراك، وهذا راجع إلى التكنولوجيا المتطورة والكفاءة العالية بالمقارنة مع سونطراك.

ولكن السؤال المطروح حول هذه الكفاءة في التنقيب والاستغلال من طرف الشريك الأجنبي إلى جانب سونطراك وانعكاساتها على البيئة من جانبين: جانب التلوث من جهة، وجانب استنزاف رصيد المحروقات باعتباره موردا طبيعيا غير متجدد من جهة أخرى.

فمن جانب التلوث، حسب دراسة قام بها الباحث Richard Heede والمنشورة في نوفمبر 2013 والتي صنف فيها أكبر 90 شركة مسببة للاحتباس الحراري بنشرها لثاني أكسيد الكربون والميثان على المستوى العالمي، وامتدت الدراسة من سنة 1954-2010، حيث احتلت سونطراك المرتبة 17 بالنسبة لأكبر الشركات تلويثا للبيئة بنشرها حوالي 0.64 % من مجموع الغازات الملوثة لمجموع الشركات أي ما يعادل 914 مليار طن من CO_2، إلى جانب بعض الشركات الأجنبية التي تستثمر بالشراكة مع سونطراك في الجزائر كشركة Bp والتي احتلت المرتبة الرابعة عالميا بنشرها حوالي 2.47 % من مجموع الغازات

الملوثة لمجموع الشركات التسعين، وشركة توتال الفرنسية في المرتبة 13 بنشرها حوالي 0.82 % من مجموع الغازات الملوثة لمجموع الشركات التسعين وغيرها[1].

كما يجب ألا نغفل عما تخلفه عمليات حفر الآبار النفطية من تلوث كبير في التربة والمياه الجوفية جراء المواد السامة من مخلفات الحفر.

أما من جانب استنزاف مخزون المحروقات لأنها مورد طبيعي غير متجدد فالبديهية تؤكد أنه رغم الاكتشافات المتواصلة لمكامن الغاز الطبيعي والبترول، إلا أن هذا المورد في طريق الزوال، خصوصا باستعمال التكنولوجيا الجديدة والمتطورة في التنقيب والاستغلال المستعملة من طرف الشركات الأجنبية أو الوطنية، بنسب تتزايد سنة تلو الأخرى[2].

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر 1962-2015.

بعد الاستقلال عملت الجزائر على القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية واعتمدت على الصناعات الثقيلة كسبيل لذلك عن طريق الاستثمار في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيميائية، حيث سخرّت لها إمكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 1966 و1990، لكن ما فتئ أن بدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع والضعف نتيجة لعدة عوامل من بينها: التبعية الاقتصادية، النمو الديمغرافي والاعتماد الكامل على تصدير منتوج واحد هو النفط، حيث يشكّل 95 % من الإيرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر، فالمؤسسات العمومية التي أنشئت في إطار النظام الاشتراكي لم تحقّق مستويات الطموحات المنتظرة، لذلك قرّرت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجّه إلى تدعيم المنشآت القاعدية (الطرقات، السدود، قطاعات البناء، الزراعة والصناعات الخفيفة) مما أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، وجعل اقتصادنا يعتمد كليا على الواردات الدولية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع غيار، حيث عرفت بداية الثمانينات استيراد سلع الاستهلاك النهائي وخصصت له 10 مليار دولار سنة 1981 على حساب الاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط من 21.07 دولار للبرميل نهاية الثمانينات إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة 1994، وقد تزامنت فترة الثمانينات قيام الدولة بجملة من الإصلاحات الاقتصادية غرضها

[1] محمد الأمين جبلي، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] **المرجع نفسه**، ص 46.

التخفيف من الضيق الناجم عن التدخل المتجاوز للدولة، وإدخال مرونة أكبر في قواعد النشاط وجعل الثقة في جهد المواطن، ويكون ذلك باستقلالية المؤسسات والقائمين بالنشاط، وتعبئة جميع الجهود دون استثناء حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد الاعتماد على النفس، كما أن الانتقال من الصناعات الثقيلة والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات في بداية الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

كما أن مرحلة التسعينات تميزت بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2 % وارتفاع التضخم إلى 20.5 %، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمر ميزان المدفوعات في الانخفاض مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية، وانخفاض في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة

وتفاعل العوامل الدولية الغير ملائمة من تدهور في شروط التبادل الدولي والصدمة البترولية المعاكسة مع العوامل الداخلية وارتفاع خدمة الدين إلى الصادرات من 27 % عام 1980 إلى أكثر من 54 % عام 1986 وتجاوزت 80 % عام 1994، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية مجبرة على اللجوء إلى المنظمات العالمية ومن بينها صندوق النقد الدولي، حيث دخلت في المفاوضات معه وتم إبرام اتفاقيات بين الطرفين وتم تبني برامجه الإصلاحية عرفت في المرحلة الأولى بمجموعة من البرامج لمدة سنة والتي تقتضي القيام بإيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم، تحديد التجارة الدولية مع تخفيض خدمة الديون الخارجية، وفي المرحلة الثانية تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والحفاظ على مستوى تشغيل دائم بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، لكن هذه الإصلاحات كانت سببا في تزايد حدة الفقر بفعل انخفاض القوة الشرائية وتدهور الوضع المعيشي للأفراد، وحرصا على التخفيف من الكلف الاجتماعية لتطبيق التصحيح الاقتصادي فقد رافقه بترتيبات لحماية الطبقات الضعيفة التي تفتقد إلى دخل، وبالنظر إلى عمليات الفصل وإغلاق المؤسسات التي نتجت عن إعادة الهيكلة والخوصصة فإن مشروع الحماية الاجتماعية أقام ترتيبات تخص التأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق بالإضافة إلى إنشاء وكالات التشغيل خصصت لفئة الشباب البطالين الذين استفحلت في أوساطهم ظاهرة البطالة والتي شملت أيضا فئة خريّجي المعاهد[1].

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل–التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 15–16.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات 1962-1999.

ويمكن إبرازها من خلال ما يلي.

أولا- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1962-1979:

تعد مرحلة 1962-1965 مرحلة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو كما يسمى عند بعض الكتاب بمرحلة الإعداد للانطلاق، أو مرحلة الانتظار، إلا أنه مهما كانت التسمية فالمرحلة قد شهدت صدور وثيقتين أخذت تتضح من خلالهما المعالم الكبرى والتوجهات العامة للسلطة الفتية في المجال الاقتصادي على الخصوص.

هذه الفترة لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية[1].

وأمام هذا الوضع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريين أنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري، من مسيرين وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة 1959-1964 التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، واستنادا إلى ما تنص عليه معاهدة إيفيان 1962، تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة وإكمالها.

كما ورثت الجزائر بعض الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة، الطرق المعبدة، خطوط النقل، الخطوط الحديدية، مطارات

[1] محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 109.

صغيرة، نوادي ومؤسسات اجتماعية وإدارية، مجموعة من المدارس وهياكل التكوين، الكشف عن بعض الخامات والمعادن، حوالي 1300 فني جزائري، 120 طبيبا و5 مهندسين[1].

لكن خلال الفترة 1967-1979 تم توضيح وشرح السياسة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الميثاق الوطني، وذلك بانتهاج سياسة اقتصادية اشتراكية لتحقيق النمو السريع للإنتاج وكذا الاستقلال والتكامل الاقتصادي، وتحقيق أهداف هذه المرحلة يكون عن طريق تجسيد سياسة استثمارية واسعة ومتناسقة، ووضع جهاز إداري فعال، وكذا ضرورة تطوير القطاع الصناعي العمومي، حيث اعتبرت الصناعة أنذاك هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصادا مستقلا ومتكاملا.

فتقرر أنذاك اتباع سياسة اقتصادية مركزية تعتمد على أسلوب التخطيط، أي أن الجزائر تبنت نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، فالدولة هي التي تملك وسائل الإنتاج وتقوم بإدارة العملية الإنتاجية، كما تتحكم في عملية التوزيع وتحتكر التجارة الخارجية، حيث عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة ثلاث مخططات تنموية هي: المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية [2].

وعلى الرغم من انتهاج تلك البرامج والمخططات الاقتصادية، إلا أن الجزائر تخبطت خلال فترة السبعينات في عدة مشاكل وأزمات مست مختلف المجالات، وكان ذلك جراء تراكم وتعقد عدة مشاكل عندما كانت تعتمد نهج الاقتصاد المركزي حتى نهاية الثمانينات، من المديونية الخارجية وسوء استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي الوطني واستمرار العجز الموازني في ميزانية الدولة، بالإضافة إلى الطابع التعسفي المعتمد في التمويل[3].

كما نتج عن هذه المرحلة ما يلي:

---

[1] **المرجع السابق**، ص 110.

[2] رشيد ساطور، **محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية-حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 112.

[3] نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي-دراسة نظرية وقياسية 1970-2008**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 81.

1. عدم التوازن بين القطاعات، حيث بقي الإنتاج الزراعي تقريبا مستقرا، بمعدل متوسط 2.7 % ما بين 1967-1978، وهو أقل وتيرة من النمو السكاني، مما تسبب في التبعية للخارج أي عجز غذائي.
2. مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الإنتاج الكلي ضعيفة جدا، حيث لا تمثل سوى 9.2 % خلال الفترة 1974-1977 لتصل إلى 14.1 % في 1978، مما يدل على ركود القطاع الإنتاجي.
3. سيطرة القطاع العمومي على مجمل الاستثمارات وتقهقر القطاع الخاص بالنسبة لتمويل الاستثمارات، حيث سجل نسبة 5.04 % في نهاية 1978.
4. الاستعمال الضعيف لطاقات الإنتاج حيث كانت على العموم لا تتجاوز 60 %.
5. التكلفة المرتفعة للمشاريع أدى طول إنجازها إلى التوقف في معظم الحالات.
6. التبعية للخارج في مجال التكنولوجيا، المواد الوسيطية والصيانة الفنية، وهذه عناصر مهمة لتسيير عملية التنمية الاقتصادية في أي اقتصاد.

لقد كانت هذه المرحلة مهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا قدره 7 % سنويا في المتوسط، كما تمكنت الجزائر من إنجاز عدة مصانع ومركبات صناعية وهياكل قاعدية وتكوين إطارات وتقنيين، وخلق مناصب شغل وإقامة قاعدة صناعية، رغم كل ذلك بقي الاقتصاد الوطني ضعيفا في مجال التصدير خارج المحروقات ويعاني من التبعية التكنولوجية للبلدان المتقدمة.

إن التحسن الذي شهدته التنمية المستدامة في الجزائر خلال هذه المرحلة لم يكن بفعل استقطاب رؤوس أموال أجنبية واستثمارها في قطاعات منتجة، بل يعود إلى زيادة إنفاق الدولة على مشاريع التنمية المستدامة بفعل ارتفاع أسعار المحروقات وما نتج عنها من زيادة المداخيل، ولكن هذا التحسن في مؤشرات التنمية المستدامة لم يؤد إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وإن كان هناك تدفق فإنه يتجه إلى قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها خلال هذه الفترة، وبالتالي فالتنمية المستدامة خلال هذه الفترة بمختلف مؤشراتها لم تساهم في استقطاب رأس المال الأجنبي.

ثانيا- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1980-1990: إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في بداية السبعينات لم تكن في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بدورها المنوطة به، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشروعات التي هي في طور الإنجاز.

وفي عام 1980 عقد مؤتمر استثنائي لجبهة التحرير الوطني يدعو إلى جودة أفضل، وقد تبعه مخطط خماسي أول 1980-1984، ثم مخطط خماسي ثان 1985-1989، وكان الهدف من تلك المخططات هو التحسين المتواصل لفعالية سير الجهاز الإداري والاقتصادي والاجتماعي، الذي يشكل المحور الأساسي لكل الأنشطة، سواء منها ما كان بصدد التنفيذ، أو ذلك الذي ينتظر بداية التنفيذ[1].

وقد كان الهدف منها أيضا تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة، إذ قامت السلطات المركزية بإعادة هيكلة أولى مؤسسات القطاع الخاص عام 1982، وهكذا تم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت كبرى، وتقرر تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا.

وبعد إعادة الهيكلة التنظيمية قامت السلطات بحل مشكلة ديون الشركات السابقة، أو كما سميت بإعادة هيكلة مالية المؤسسات، حتى تنطلق الشركات العمومية في نشاطها على أسس مالية سليمة، وهكذا تحملت الخزينة العمومية سد الديون التي كانت تربط الشركات السابقة ببعضها البعض.

وبعد تصفية مثل هذه الأعباء كانت الظروف مواتية للسير نحو استقلالية المؤسسات العمومية الشيء الذي تم تحقيقه مع نهاية 1987، حيث صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون استقلالية المؤسسات، وبهذا أصبحت المؤسسات مطالبة بالكفاءة الإنتاجية والكفاءة المالية.

وأهم ما ميز هذه المرحلة، ما يلي:

1. الركود التام للقطاع العام أو للمؤسسة الجزائرية، من حيث النمو الذي تراجعت نسبته بشكل رهيب، كما أن الاستثمارات تدنى مستواها لمدة تقارب العقد من الزمن. ونظرا لانخفاض أسعار البترول في هذه المرحلة، سجلت زيادة كبيرة لظاهرة المديونية الخارجية وارتفاع خدمة الدين التي أصبحت تأخذ جزءا هاما من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وهذا الوضع أدى إلى نقص كبير في السيولة النقدية، حيث أصبح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة لا يسمح إلا بتغطية يوم واحد فقط من وارداتها، وهذا ما أثر سلبا على معظم المؤسسات العمومية وأصابها بالركود الكامل[2].
2. بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات التقليدية الرامية إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص على الواردات، تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام

[1] موسى سعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22-23.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 23-24.

الحصص والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المعينة للشراء GPA.

ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة 1963-1970، والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال 1971-1989، فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أنه سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية 1980 تاريخ بداية الإصلاحات[1].

ثالثا- مرحلة التعديل الهيكلي 1986-1998: أخذت الجزائر على عاتقها في عدد من المجالات الحيوية القيام ببعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، منها ما يلي:

1. إصلاح المنظومة المالية وإصلاح الجانب المالي والنقدي: ويمكن توضيح أهم الإصلاحات التي جاءت في هذا الميدان، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-33): يوضح الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي.

الإجراءات	الفترة
-إلغاء سقف معدل المديونية البنكي، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5 %.	1994
-إنشاء معامل احتياطي إجباري بـ 3 % على الودائع البنكية، احتياطات تعويضية حتى 11 % سنويا .	1994
-مراجعة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي.	94-96
-وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية.	1994
-الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية آنيا، يحققها بالسيولة وعن طريق عمليات تحويل الديون.	94-96
-تنمية السوق النقدية: -وضع نظام مزايدة لدى البنك المركزي. -وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة. -وضع نظام عمليات السوق المفتوح.	1995 1995 1996
-فرض معامل كفاية لرأس المال بـ 4 % يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8 %.	1995
-تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار وإنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب والتزوّد بالقروض المبرمة.	1995
-إلغاء السقف إلى 5 % لهوامش الربح البنكية.	1996
-قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997.	1996

[1] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 1، ماي 2013، ص 152.

-التحضير لإنشاء سوق مالية: -إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة. -إنشاء شركة تسيير بورصة القيم. -أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك 12 مليار دج في فيفري 1998.	96-98
-إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي وتلازمه المعايير التالية: -إنشاء نظام لتمويل السكن. - وضع مخطط إصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة. -تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع إلى حساب ادخار سكن لتكون قروضا للسكن.	1997
-الدخول بقوة في نظام التأمين-ودائع.	1997
-التحضير بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام الدفع.	1998

المصدر: محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي-التجربة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 251.

على الرغم من وجود هذه الترسانة من الإصلاحات، وعلى الرغم من تحسن مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال هذه الفترة، وخاصة في الجانب المالي إلا أن ذلك لم يساعد على استقطاب رؤوس الأموال بفعل الوضعية الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر أنذاك.

2. **ميدان التجارة الخارجية:** لقد أظهرت الأزمة النفطية 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار البترول، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب قدر بـ – 3.1 %، أما عجز الميزانية فقد بلغ – 1.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره -1825 مليار دج في حين بلغ حجم المديونية 25.32 مليار دولار.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، بحيث يعتبر قانون المالية التكميلي 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير، إذ أشار في مادتيه 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

كما أن قانون المالية 1992 جاء بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما وصلت إلى 120 % وفقا لقانون 1986 وهو ما أدى إلى التهرب الضريبي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، تم تخفيضها إلى 60 % ثم إلى 45 % سنة 1997[1].

[1] **المرجع السابق**، ص ص 152-153.

إن عدم وجود محفزات للمستثمر الأجنبي بهدف تشجيعه للاستثمار في الجزائر والأهم الاستثمار في مجال الصناعات الموجهة للتصدير أدى إلى عزوفه عن الاستثمار في الجزائر، سيما في ظل القيود المفروضة على التجارة الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة.

3. **تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:** من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، تبنت الجزائر مبدأ تشجيع الاستثمار الخاص، وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية، مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية، والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49 %، ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة، حيث أن أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أفريل 1996 وكان من طرف البنك الدولي، حيث تم خوصصة 200 مؤسسة عمومية محلية في مجال الخدمات[1].

على الرغم من تشجيع الجزائر لخوصصة المؤسسات وتعديلها للقوانين وتبنيها للنهج الحر، إلا أن الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية (أي الديون)، والأزمة الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر سنوات التسعينات لم تشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها.

4. **قطاع الفلاحة:** إن القطاع الفلاحي الجزائري شهد منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية السبعينات إصلاحات أحادية الجانب كان يطغى عليها بعد إيديولوجي سياسي أكثر منه اقتصادي واجتماعي، في حين أن المجتمع الريفي الجزائري غداة الاستقلال كان بحاجة إلى نظام زراعي تمزج فيه جميع الأبعاد في آن واحد، خاصة وأن القطاع الفلاحي يقوم على عاملين أساسيين، هما: الأرض والعنصر البشري، وكلاهما يصعب التحكم فيه، ولذلك فإنه عند انتهاج أي إصلاح لا بد من مراعاة العلاقة التي تربط بين الفلاح والأرض والتي هي أساس تطور ورقي القطاع الزراعي أو تراجعه.

فبعد تجربة الإصلاحات السابقة، كان لا بد من تعميق التفكير في إصلاح يتجاوز تلك النقائص، خصوصا وأن فترة الثمانينات شهدت إصلاحات كلية شملت جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية، حيث كانت هذه العملية نتيجة لتوصيات اللجنة المركزية للحزب المنعقدة في دورتها الثالثة في شهر ماي عام 1980، حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم حصيلة قطاع الثورة الزراعية والنتائج غير المرضية المتوصل

[1] نصيرة سالم، **التنمية المحلية وإشكالية البيئة–دراسة ميدانية لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة،** أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 133.

إليها، وأكدت على ضرورة إعادة هيكلة القطاع الزراعي من خلال القيام بعملية تطهير وتخلي الدولة عن تسيير الوحدات الإنتاجية الفلاحية، بحيث تمنح استقلالية التسيير حتى تتمكن من تنفيذ برامجها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة للقطاع الفلاحي[1].

وبناء على نتائج المرحلة السابقة، فقد تضمنت برامج الإصلاح الهيكلي الزراعي تدابير لإعادة توجيه الإنتاج بما يسمح بدعم أفضل للصادرات والإسهام في إعادة التوازن للحسابات الخارجية[2]، من خلال تنشيط الإنتاج الفلاحي والعمل على تفعيل التنمية المستدامة.

وبناء على هذه الإصلاحات، فقد حقق القطاع الفلاحي سنة 1998 نسبة 12.8 % من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987 يقدر بـ 8.7 %، وحقق ما مقداره 147 مليون دج سنة 1993 مقابل 120 مليون دج حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة، أما في الفترة 1984-1993، فقد خلق القطاع الفلاحي 30000 منصب شغل[3].

إن عدم وجود ترسانة قانونية وكذلك قواعد منظمة للاستثمار الفلاحي في الجزائر، وكذا عدم وجود إرادة سياسية لدى الدولة الجزائرية، هذا ما أدى إلى عزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

كما ويمكن تبيين وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-34): يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية 1986-1988.

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام	1.6-	1.4	2.7 -
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	2.2-	00	0.3-
رصيد الميزان التجاري مليار دولار	6.6	1.3 -	0.7 -
الدين الخارجي مليار دولار	19.3	2.9	22
سعر العملة الوطنية/الدولار	4.7	4.85	5.92

المصدر: ياسمينة زرنوخ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، منشورة، الجزائر، 2006، ص 166.

[1] كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 107.

[2] فاروق أوشن، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[3] **المرجع نفسه**، ص 138.

يبدو واضحا من خلال هذه المؤشرات التدهور الكبير للاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، كما يظهر جليا التأثير الكبير لعائدات المحروقات على التراكم الوطني.

5. **سعر الصرف:** إن سعر الصرف بقي إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى، لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، حيث أن سعر صرف دج عرف عدة تطورات منها تخفيضه بنسبة 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي نهاية سبتمبر 1991، حيث استقر سعر صرف دج حول هذه النسبة إلى غاية مارس 1994، أين تم تخفيضه بنسبة 40.17 %، وعلى ضوء هذا التخفيض أصبح سعر صرف دج 35.0552 دج/دولار، وواصل الاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية 1998 أين وصل سعر صرف دج إلى 58.7351 دج/دولار، ومع انهيار أسعار البترول سنة 1998 تقلصت إيرادات صادرات المحروقات إلى 9.77 مليار دولار بعدما كانت 13.18 مليار دولار سنة 1997، ثم شهد سعر صرف دج انخفاضا آخر ليصل إلى 66.5722 دج/دولار سنة 1999[1].

لقد عرف سعر الصرف في الجزائر تغيرا كبيرا في مقابل العملات الأجنبية، حيث شهد ويشهد تذبذبا واضحا في مقابل هذه العملات، وذلك راجع إلى ضعف الاقتصاد الوطني وعدم تنافسيته، فضلا عن انخفاض احتياطات الصرف، وهو ما أدى إلى انهيار تام للعملة الوطنية في مقابل العملات المركزية، هذا الأمر لا يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر، خاصة وأنه قبل اتخاذه لقرار الاستثمار في قطر ما، فإنه يتنبأ بحجم الأرباح التي سيحققها من خلال هذا الاستثمار، وذلك وفقا لسعر الصرف السائد وقت إجرائه للدراسة، ولكن في ظل التقلب المستمر لسعر صرف العملة الوطنية فإنه من الصعب على المستثمر الأجنبي أن يقوم بدراسة تكاليف وعائدات استثماره في الجزائر، وذلك ما يرفع من درجة عدم اليقين ويجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن قرار الاستثمار في الجزائر.

وبناء على ما تقدم وكنتاج لهذه الإصلاحات، يمكن إبراز درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-35): يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام 1993-2000.

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المحروقات	21.5	22.7	25.6	29.2	30.1	23	27.8	40.8
الفلاحة	10.9	9.5	9.7	10.9	9.4	11.1	10.6	8.1
الصناعة	12.1	11.5	10.6	9.2	9	9.7	8.9	7.3

[1] جمال طباش، سعيدة شطباني، **محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد 11، جويلية 2016، ص 320.

الخدمات الحكومية	13.6	12.7	11.7	10.5	10.6	13.5	12.7	10.6
الخدمات غير الحكومية	23	24	23	22.1	22.6	23.4	22.7	18.7
الأشغال العامة والبناء	11.5	11.3	10.2	9.6	9.9	10.7	10	8.6
أخرى	7.4	8.3	9.2	8.5	8.4	8.1	7.3	5.9

المصدر: سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي–دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 89.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي مختلفة، حيث يستأثر قطاع المحروقات بحصة الأسد، كون الجزائر من البلدان أحادية القطاع، فيما اختلفت درجة مساهمة القطاعات الأخرى من سنة لأخرى، وذلك وفقا للظروف التي سادت كل سنة، ووفقا لاستراتيجية الدولة المتبعة في سبيل تحقيق تنميتها المستدامة.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000–2015.

يضم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة العديد من المؤشرات، أهمها:

1. **ميزان المدفوعات:** شكلت المحروقات 97.8 % من الصادرات لعام 2007 بمبلغ إجمالي قدره 58.06 مليار دولار، وهذا يعني أن باقي الصادرات لا تمثل إلا 2.2 % بقيمة تقدر بـ 1.312 مليار دولار موزعة على النحو التالي.

جدول رقم(4–36): يوضح توزيع الصادرات خارج المحروقات لعام 2007.

المواد	المبلغ مليون دولار	النسبة %
الزيوت والمواد المستخلصة من الزفت.	326	24.83
الأمونياك.	181	13.75
المواد الحديدية المصفحة.	113	8.8
النفايات وباقي النحاس.	77	5.85
الزنك الخام.	65	4.97
الكحول.	37	2.85
غاز الهيدروجين والأرغون.	30	2.29
عجلات مطاطية جديدة.	23	1.76
تمور.	23	1.72

مياه معدنية.	17	1.29

المصدر: وزارة التجارة، **ترجمة للحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال 2007**، الجزائر، ص 6.

تبرز أرقام الجدول عدم فعالية القطاعات غير النفطية وضعف تنافسيتها وهذا ما انعكس على تكوين الاحتياطات من العملة الأجنبية، فبالرغم من مستواها الذي ما فتئ يتعزز من يوم لآخر، فهي في النهاية وليدة القطاع النفطي، وهذا يعني أن أي اختلال على مستوى السوق النفطية نجد له انعكاسا على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية[1]، وهذا ما نراه جليا اليوم حيث انخفض احتياطي العملة الصعبة عام 2015 ليصل إلى 152 مليار دولار مقابل 252 مليار دولار عام 2014.

وهذا أحد العوامل التي تجعل السلطات غير قادرة على الاعتماد عليها في دعم قيمة الدينار أمام العملات الأخرى، أو أنها لا تستند على عوامل مستقرة وبالتالي بإمكانها أن تتدهور، ويعزز ذلك إمكانية استنزافها بفعل التحويلات العكسية لرؤوس الأموال المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الخدمات غير القابلة للتصدير (قطاع الاتصالات) في حين أن أرباحها قابلة للتحويل.

ويعود سبب ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية، إلى:

- صعوبة النفاذ إلى التمويل.
- ارتفاع حدة البيروقراطية.
- انتشار الفساد.
- ارتفاع مستويات الضرائب.
- تعقد القوانين الجبائية.
- ضعف البنية التحتية.
- ضعف التكوين الملائم.
- قيود صرف العملة.
- عدم استقرار السياسات[2].

كما ويمكن توضيح إجمالي الصادرات الجزائرية وفقا لسعر النفط، من خلال الجدول التالي.

[1] عمر عبو، هودة عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول: مدى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر–واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 16.

[2] **المرجع نفسه**، ص 16.

جدول رقم (4- 37): يوضح الصادرات الاجمالية الجزائرية 2003-2015.

السنة	سعر البرميل من النفط (دولار)	الصادرات الإجمالية (مليون دولار)
2003	28.1	24612
2004	36.05	32083
2005	50.64	46001
2006	61.08	54613
2007	69.08	60163
2008	94.45	79298
2009	61.06	45194
2010	77.45	57053
2011	107.46	73489
2012	109.45	71866
2013	105.87	64974
2014	96.29	62956
2015	49.49	37787

المصدر: محمد الأمين مكاوي، عابد شريط، **قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 7، العدد 12، جانفي 2017، ص 190.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن قيمة الصادرات الإجمالية تتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط، حيث كلما زاد سعر البرميل الواحد من النفط ارتفعت قيمة الصادرات، والعكس من ذلك، وهذا ما يدل على أن القيمة الشبه الكلية من الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية، وأن أي انخفاض أو ارتفاع في سعر النفط سوف ينعكس مباشرة على قيمة الصادرات.

كما ويمكن توضيح هيكل المواد المصدرة من قبل الجزائر، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-38): يوضح قائمة المنتوجات الجزائرية المصدرة حسب تصنيف 4 أرقام لسنة 2014.

رقم التصنيف HS4	المنتوج	القيمة المصدرة ألف دولار	الميزان التجاري	نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	الترتيب ضمن الصادرات العالمية	التركيز في البلدان المستوردة

2818	الأمونياك	570894	570845	6.5	5	0.23
3102	الأسمدة المعدنية أو كيميائية أزوتية	294007	256387	1.2	23	0.25
2902	الهيدروكربونات الحلقية	124412	122196	0.2	33	0.18
2510	فوسفات الكالسيوم (كذيبات النفط)	96483	96483	3.5	7	0.22
2905	الميثانول أو الكحول الإيثيلي ومشتقاته	47578	25195	0.1	42	0.56
2804	الهيدروجين، الغازات الخاملة وغيرها من العناصر غير المعدنية	47266	45470	0.4	26	0.84
0804	التمور، التين، الجوافة، الأناناس والمنغا	39005	36178	0.4	32	0.3

المصدر: محمد الأمين مكاوي، عابد شريط، **قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية–دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 7، العدد 12، جانفي 2017، ص 194.

انطلاقا من الجدول رقم (4–38) يمكن ملاحظة أن معظم الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية أو مشتقات نفطية، في حين لا تشكل الصادرات الغذائية مثلا سوى نسبة 0.4 % من إجمالي الصادرات، وهذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر وتنوعها المناخي والتضاريسي.

وانطلاقا من تقديم حصيلة عن واقع الجهاز التصديري للجزائر، يمكن توضيح حالة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000–2015، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4–39): يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري 2000–2015.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	7600	6200	3600	7500	9100	16940	17730	29550
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	29550	3850	15300	20100	10000	180	9640–	30960–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن ميزان المدفوعات الجزائري حقق فوائض معتبرة خلال السنوات 2000–2012، بالرغم من التذبذب الذي عرفته قيمة هذه الفوائض، لكن خلال سنة

2013 عرفت الجزائر تحقيق فائض ولكن بقيمة لم تتجاوز 180 مليون دولار، مقارنة بالسنوات الماضية، لتشهد سنة 2014 تحقيق عجز قدر بـ – 9640 مليون دولار، وذلك بفعل الهبوط المفاجئ لأسعار النفط وخاصة وأن ما يقارب 99 % من الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية، وبالتالي أي انخفاض في سعره سوف ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات، فضلا عن ارتفاع فاتورة الاستيراد، ليستمر ميزان المدفوعات في تحقيق العجز خلال سنة 2015 بقيمة – 30960 مليون دولار، وذلك بفعل التراجع الكبير في أسعار المحروقات، وما نتج عنه من انخفاض في الصادرات النفطية، التي أدت إلى حدوث اختلالات في الميزان الجاري، الذي يمثل أحد أهم الموازين الفرعية في ميزان المدفوعات، حيث حقق عجزا قدره – 17034 مليون دولار سنة 2015، كما أن حساب رؤوس الأموال لعب هو الآخر دورا في حدوث هذا العجز، حيث عرفت الجزائر تحويلات عكسية لرؤوس الأموال الأجنبية بفعل اضطراب أسعار النفط، سيما وأن معظم الاستثمارات في الجزائر هي استثمارات نفطية، وهذا ما أدى إلى تفاقم حجم العجز في ميزان المدفوعات.

2. **المديونية:** تعتبر المديونية الخارجية لأي بلد من العوامل التي تؤدي إلى استنفاذ النقد الأجنبي المملوك لدى الدول، هذا ما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال لدى هذه الدول وبالتالي اللجوء إلى تخفيض حجم الإنفاق الحكومي ما يؤدي إلى تعطل الكثير من المشاريع وانخفاض حجم الطلب الكلي، هذا ما يدفع بالمستثمرين إلى الإحجام عن الاستثمار نتيجة عدم توفر الشروط والمناخ الاستثماري الملائم لذلك، وبعبارة أخرى عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها من قبل الحكومات فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر لدى الدول وبذلك يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

وفيما يلي جدول رقم (4-40): يوضح تطور المديونية في الجزائر 2000-2003.

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003
إجمالي الدين	25261	22571	22642	23353
إجمالي خدمة الدين	4500	4464	4150	4358

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: media bank,n :° 70,2004, pp15-17

لقد عرفت المديونية الخارجية للجزائر ارتفاعا كبيرا خاصة خلال فترة التسعينات نتيجة لجوئها لصندوق النقد الدولي إثر الأزمة التي عرفتها الجزائر بداية التسعينات، حيث يمكن ملاحظة تراجع في

خدمة الدين من سنة 1993 حيث بلغ 9050 مليار دولار إلى 4080 مليار دولار عام 1998، في حين عرف إجمالي الدين انخفاضا بدءا من 1999 إلى غاية 2003، حيث عرفت هذه الفترة أيضا ارتفاعا ملحوظا في خدمة الدين مقارنة بعام 1998 حيث بلغ 5116 مليار دولار عام 1999، ليعرف تراجعا في السنوات اللاحقة (2000 إلى 2003).

كما ويمكن توضيح تطور مؤشرات الدين الخارجي، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-41): يوضح تطور مؤشرات الدين الخارجي للجزائر 2004-2010.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	إجمالي الدين الخارجي	الديون كنسبة من الناتج الداخلي الخام	إجمالي خدمة الدين الخارجي	خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات
2004	21821	26.4	5658	12.6
2005	17191	16.7	5846	12
2006	5612	4,8	13314	23.2
2007	5606	4.2	1431	2.3
2008	5586	3.3	1218	1.5
2009	5413	3.9	1000	2.1
2010	5457	3.4	667	1.1

المصدر: بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية-حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 369.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الانخفاض الكبير الذي شهدته المديونية الخارجية للجزائر، حيث كانت 21821 مليار دولار العام 2004 وأصبحت 5457 مليار دولار العام 2010، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على التحسن في الوضعية الاقتصادية للجزائر وقدرتها على سداد ديونها الخارجية، بفعل التحسن في أسعار المحروقات التي ساعدت على توفير السيولة النقدية اللازمة لسداد الديون، كما انخفض معدل الديون إلى الناتج الداخلي الخام من 26.4 % عام 2004 إلى 3.4 % العام

2010، كما وعرف إجمالي خدمة الدين الخارجي انخفاضا كبيرا وصل إلى 667 مليار دولار العام 2010، كما وشهدت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات انخفاضا ملحوظا وصل عام 2010 إلى 1.1 %.

كما بلغ حجم المديونية للجزائر 307.48 مليون دولار العام 2014 مقارنة بـ 374 مليون دولار العام 2013[1]، في حين عرف حجم الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا عام 2015 بلغ حوالي 3.9 مليار دولار[2]، تراوحت هذه الديون ما بين ديون طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.

أما عن حجم الديون الخارجية للفترة 2009-2013، فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-42): يوضح حجم ونوع الدين الخارجي للجزائر 2009-2013.

الوحدة: 10^6 دولار.

نوع الدين	2009	2010	2011	2012	2013
ديون طويلة الأجل	4356	3758	3268	2489	2068
ديون قصيرة الأجل	1331	1778	1142	1205	1328
المجموع	5687	5536	4410	3694	3396

Source : www.bank-of-algeria.dz

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن إجمالي حجم الدين الخارجي عرف تراجعا من 2009 إلى غاية العام 2013، وأن حجم الديون متوسطة وطويلة الأجل أكبر من حجم الديون قصيرة الأجل.

أما عن مؤشرات الدين الخارجي فيمكن إبرازها في الجدول التالي.

جدول رقم (5-43): يوضح مؤشرات الدين الخارجي 2008-2013.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدين/ GDP %	3.5	4.1	3.41	2.2	1.8	1.6
الدين/ الصادرات %	0.07	0.12	0.09	0.06	0.05	0.05
خدمة الدين/ الصادرات %	1.48	2.06	1.08	0.791	1.091	0.75

Source : www.ons.dz

[1] www.djazairess.com 30-5-2017 10 :30
[2] www.elkhabar.com 30-5-2017 10 :35

وكنتيجة لانخفاض حجم المديونية عرف حجم الاستثمار تحسنا كبيرا خلال فترة الألفين بسبب تبني الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي وما نتج عنه من تحولات جذرية في التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار، وكذا إنشاء هيئات تشرف على مجال الاستثمار.

3. **البطالة:** إن ما يميز البطالة وبالتالي سوق العمل في الجزائر هو أننا نعيش في ظل واقع يمتاز بالمفارقات العديدة، فبالإضافة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري وأهمها انخفاض مستوى المديونية وخدمات الديون التي ترتبط بها، بالإضافة إلى الوضع المالي الجد مريح بفعل الاحتياطات الموجودة في الخزينة، إلا أن سياسات التنمية المعتمدة إلى يومنا هذا لم تساعد على التحكم في ظاهرة البطالة[1]، فهذه الأخيرة عرفت وما زالت تعرف تذبذبا كبيرا يتراوح ما بين الانخفاض في نسب البطالة وما بين الارتفاع فيها، فقد بلغت هذه الأخيرة سنة 2013 نسبة 9.8 % لترتفع سنة 2014 وتصل إلى 10.2 % ثم 11.3 % سنة 2015، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم(4-44): يوضح تطور نسب البطالة في الجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	29.8	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	11.3	10.2	10	10.5	9.7	9.3	10.2	11.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

كما أن اليد العاملة في الجزائر تعتبر في نظر المستثمرين الأجانب يد عاملة غير منتجة، مقارنة مع الأجر الذي تتقاضاه، بالإضافة إلى غياب الكفاءة والمهنية وبالتالي يحجم المستثمرون على الاستثمار في الجزائر ويفضلون الاستثمار في الدول الآسيوية التي هي حسب نظرهم سوق ضخمة، يد عاملة مؤهلة وكفؤة وتكلف أقل، وإن قرر المستثمر الأجنبي الاستثمار في الجزائر فإنه يستخدم اليد العاملة القادمة من بلده الأم، والتي يفضل من خلالها دفع مبالغ أكثر مع إنتاجية أفضل، على دفع مبالغ أقل وإنتاجية رديئة.

4. **التضخم:** شهدت معدلات التضخم في الجزائر انخفاضا محسوسا عام 2000، حيث بلغت 0.34 % وذلك بفضل السياسات الوطنية المنتهجة، ليعرف ارتفاعا بدءا بسنة 2001 بسبب برامج الإنعاش والدعم الاقتصادي المتبعة من قبل الدولة بهدف تنمية الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الارتفاع في

[1] شريف بقة، عبد الرحمن عايب، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة-حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 106.

أسعار السلع الدولية وانتقال هذه الصدمة عبر الواردات، لتشهد معدلات التضخم ارتفاعا بدءا بعام 2007، حيث بلغت نسبته 3.5 % لينخفض بعد ذلك إلى 2.9 % عام 2014، ليصل إلى 4.8 % عام 2015 بعد الارتفاع الكبير الذي شهده عام 2012 حيث بلغ معدل 9.8 %، حسب الجدول التالي.

جدول رقم(4-45): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	0.34	4.2	1.42	2.3	4	1.64	2.53	3.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	4.4	5.9	3.91	3.9	9.8	3.2	2.9	4.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي.

إن التذبذب الذي تعرفه معدلات التضخم والتي تتراوح ما بين الانخفاض أحيانا والارتفاع أحيانا أخرى يؤثر على مسار التنمية أو بعبارة أخرى يؤثر على تحقيق الجزائر لتنمية مطردة ومستمرة.

إن معدل التضخم في الجزائر يسير في منحى تصاعدي، بفعل الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والانخفاض المتواصل في قيمة العملة الوطنية وفي قوتها الشرائية، فضلا عن الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، بحيث أن انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية يجعل المستثمر يدفع وحدات أكثر في سبيل الحصول على عوائد أقل، وهذا ما يدفع بالمستثمرين للإحجام عن قرار الاستثمار في الجزائر، نظرا لغياب سياسة نقدية فعالة قادرة على التحكم في معدلات التضخم، التي تستمر في الارتفاع وبوتيرة تثير القلق، وإن كان هناك استثمار فإن المستثمر يقوم بالاستثمار في مشاريع قصيرة الأجل، لا تؤثر على ربحيته، أو على رأس ماله، وبالتالي عدم تحقيق الجزائر لأي فائدة من دخول الاستثمار الأجنبي إليها، بل على العكس من ذلك فإنها تساعد على استنزاف المزيد من النقد الأجنبي الذي هو ركيزة أساسية في أي اقتصاد.

5. **البنية التحتية:** إن نقص وتخلف معظم الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة والمياه وغيرها أدى إلى إبعاد الاستثمار الأجنبي عن الجزائر ويبدو وصف حالة ميناء الجزائر الذي تمر من خلاله 80 % من البضائع المستوردة كافيا، حيث أن معظم المتعاملين يشتكون من بطء عملية تسريح السلع التي تستغرق في بعض الأحيان عدة شهور بفعل ثقل الإجراءات الإدارية[1].

[1] https://books.google.dz/books?id=xxWpDAAAQBAJ&pg=PT75&lpg=PT75&dq 2-1-2018 13 :37

6. **تفشي الفساد السياسي والمالي:** أدى احتكار السلطة في يد نخبة سياسية وعسكرية ولعقود طويلة إلى تفشي الفساد السياسي والمالي، وتحول هذا الأخير إلى منظومة قيم جديدة طغت على المجتمع، بحيث تحاول فرض منطق الفساد والمحاباة والرشوة على شرائح المجتمع جميعها، ما أدى إلى أزمة أخلاقية وفقدان ثقة المواطنين بالدولة والقوانين، وأسوأ من ذلك في قيم العدالة والخير، إذ أصبح المواطنون، ولا سيما الشباب والشرفاء من الناس، يحسون بالغربة في وطنهم، وبأزمة وجودية تشكك أحيانا في جدوى الأخلاق، وجدوى احترام القوانين والالتزام بقيم الخير والتضامن، وأصبحوا يشكون في مصداقية الدولة، بسبب فرط الظلم والتمييز والإقصاء والطغيان الباطل وسيادة الفاسدين[1].

وبناء على انتشار ظاهرة الفساد السياسي والمالي، وفقدان المواطنين الثقة في المسؤولين، فإنه من البديهي بما كان أن يفقد المستثمر الأجنبي الثقة فيهم هو الآخر، بحيث أن عدم الاستقرار على حال يؤدي بالمستثمر إلى الخوف على عدم استمرار مشروعه الاستثماري، أو عدم تحقيقه للربح الذي توقعه، فضلا عن تخوفه من مطالبة المسؤولين بالأموال الضخمة في سبيل تيسير إجراءات قيام المستثمر بالاستثمار في الجزائر، كما يبدي المستثمر قلقه بشأن المحسوبية التي قد تؤدي إلى مصادرة مشروعه الاستثماري، أو عدم قبول ملفه الاستثماري.

كما أن المستثمر الأجنبي يتخوف من مشكلة عدم حصوله على الأموال اللازمة وقت الحاجة إليها من البنوك التي تتبع سياسة المحاباة والرشوة، وهو مرض يسري في دماء المسؤولين، الذين لا يهمهم من مركزهم سوى الحصول على المزيد والمزيد من الأموال، لا التفكير في تنمية وتطور الجزائر، وهذا ما أدى بالمستثمرين الأجانب إلى الإحجام عن الاستثمار في الجزائر، وإن اتخذوا قرار الاستثمار فإنه يكون في مشاريع شراكة، تدر عليهم أرباحا، دون المساس برأس مالهم، وتجعلهم يحجمون عن الاستثمار في مشاريع إنتاجية.

7. **القوانين والتشريعات:** عند قراءة سريعة لمسار قوانين الاستثمار في الجزائر، يمكن ملاحظة أن هذه القوانين تتميز بالتغير الدائم وعدم الثبات والاستقرار على قانون واحد، بحيث أن معظم هذه القوانين تتسم بعدم الوضوح والدقة في تحديد حقوق وواجبات كل طرف، والضمانات والحوافز التي سيحصل عليها في مقابل استثماره في الجزائر، فالقوانين الاستثمارية الجزائرية غير مسايرة للتطورات الحاصلة

[1] رانيا بلمدني، **أثر السياسات التنموية في فرص العمل–حالة الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2013، ص ص 102–103.

على الساحة الدولية، كما أنها تتميز بالتعقيد وطول الإجراءات، فضلا عن انعدام قاعدة للبيانات التي تزود المستثمرين بمختلف المعلومات التي يحتاجون إليها أثناء ممارستهم لنشاطهم الاستثماري، كل هذا جعل من البيئة الاستثمارية الجزائرية غير ملائمة للاستثمار فيها، وبالتالي إحجام المستثمرين المحليين قبل الأجانب عن الاستثمار فيها.

8. **السوق المحلية:** بالرغم من الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر، إلا أن السوق المحلية تعتبر صغيرة نسبيا مقارنة بأسواق أخرى، وذلك راجع إلى عدم إقدام الجزائر على القيام بتكتلات اقتصادية، تساعد على توسيع حجم سوقها الداخلي، وتساعد في نفس الوقت على الحصول على امتيازات وتسهيلات قد تكون الأداة التي تجذب المستثمرين الأجانب، وهذا ما نجده جليا في الأسواق الآسيوية وأمريكا اللاتينية.

9. **النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي مقياسا يستخدم لقياس درجة نضج اقتصاد ما، وقدرته على التكيف مع المتغيرات العالمية، حيث عرفت الجزائر نموا مطردا لمعدلات النمو الاقتصادي فيها، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط وما صاحبها من بحبوحة مالية ساهمت في تحسن مجمل المجاميع الاقتصادية الأخرى، وهذا مؤشر على أن الجزائر لا تستطيع خلق أسباب نجاحها دون الاعتماد على البترول الذي تتحكم الدول العظمى في أسعاره، وبالتالي تتمايل الجزائر ما بين الرواج والكساد الذي تحدثه السوق العالمية، وليس بناء على ما تم وضعه من سياسات في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني، وعليه لن تكون هناك ثقة للمستثمر الأجنبي في الأرقام الصادرة عن الهيئات العامة للدولة، بحيث يكون استثمارهم في خطر كبير، ومهدد بالزوال في أية لحظة نظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري للسوق الدولية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر اليوم، فبمجرد انهيار أسعار النفط، عرفت معدلات النمو هبوطا حرا، وتبنت الدولة سياسة تقشفية قلصت من خلالها حجم الاستثمار المحلي، وبالتالي التأثير سلبا على مجريات الاستثمار في الجزائر.

10. **الاستثمار المحلي:** تعتبر وفرة الموارد المالية في القطر المضيف مؤشرا على قدرة ذلك البلد على توفير السيولة النقدية اللازمة للمستثمر الأجنبي وقت الحاجة إليها، فتوفر مؤسسات محلية تعمل على الاستثمار في مشروعات إنتاجية يشجع المستثمر الأجنبي على الدخول والمشاركة في تلك المشاريع، بحيث يعتمد على معرفة المستثمر المحلي للسوق الوطني، وبالتالي تقليل تكاليف دراسة السوق، ومنه يطبق مباشرة استراتيجياته الرامية إلى غزو السوق وتحقيق الربح، لكن المؤسسات

الجزائرية تعاني من محدودية رأس مالها، ومن صغر حجمها وأن أغلبها هي مؤسسات عائلية، لا تمتلك الخبرة اللازمة والقدرة على التوسع والانتشار، حتى إن رغبت في توسيع رأس مالها فإنه لا توجد على مستوى الجزائر سوق مالية بالمعنى الحقيقي لتداول الأوراق المالية التي تصدرها هذه الشركات في سبيل الحصول على أموال إضافية لتوسيع نشاطها، وبالتالي يكون المستثمر الأجنبي متخوفا من أن يكون قدومه للجزائر بهدف دعم المستثمرين المحليين لا بهدف زيادة ربحيته، وهو ما يدفع به مباشرة دون تردد لاختيار قطر آخر غير الجزائر للاستثمار فيه.

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2015.

ويمكن توضيحها كما يلي.

أولا- المؤشرات الاجتماعية: يمكن إبرازها كما يلي:

1. **الأمن الغذائي:** حيث يعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة الجزائرية، وذلك لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل، حيث تم في الجزائر زيادة أجور موظفي الدولة بـ 15 % إثر تضاعف أسعار كل من الزيت والسكر وعجزت الدولة عن استخدام إيراداتها المتأتية من النفط والغاز للتخفيف من حدة الأزمة، ويمكن استخدام المخزونات العمومية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي قصير الأجل لكنها مكلفة وتنطوي على قضايا إدارية صعبة[1].

ولذلك فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي تحظى باهتمام متزايد، حيث بذلت خلال العقدين الماضيين جهود من قبل الدولة الجزائرية وأجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه المشكلة، واشتملت الجهود على إجراء دراسات تحليلية وإعداد الاستراتيجيات ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع إنتاج وتوفير واستهلاك السلع الغذائية محليا، وقد أثمرت الجهود في زيادة إنتاج السلع الغذائية وزيادة معدلات الاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي منها ولو بصورة نسبية، إضافة إلى تضييق فجوتها الإنتاجية

[1] ثريا الماجي، **استراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، ملتقى دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 8.

رغم ازدياد عدد السكان وارتفاع معدلات النمو السكاني، وفي هذا المجال تشكل مجموعة الحبوب الثقل الوزني الأكبر لسلة الغذاء في الجزائر، تليها في المرتبة الثانية من حيث الاعتماد على الواردات ضمن المجموعة السلعية النباتية كمجموعة البقوليات، وقد بلغت فاتورة استيراد القمح سنة 2006 مثلا ما يعادل 975 مليون دولار، تلتها فاتورة الحليب بمبلغ 173 مليون دولار[1].

أما بالنسبة للصادرات الغذائية الزراعية فقد عرفت بدورها كذلك انتعاشا بسيطا كنتيجة لتصدير الجزائر للشعير لأول مرة منذ 40 عاما، كما استطاعت الجزائر تغطية الواردات بنسبة 12 % علما أن المحروقات تمثل 98 % من الصادرات الجزائرية، الأمر الذي يحتم على مؤسساتنا للصناعات الغذائية تحسين وعولمة أدائها لتحقيق التنمية المستدامة[2].

وحسب الإحصائيات الأخيرة التي تدعو للتفاؤل فإن واردات الجزائر قد تراجعت، حيث بلغت الصادرات عام 2013 نحو 65480 مليون دولار بينما بلغت قيمة الواردات ما يقارب 54900 مليون دولار، في حين بلغت قيمة صادرات عام 2014 نحو 95662 مليون دولار والواردات 49500 مليون دولار، أما عن عام 2015 فقد بلغت قيمة الصادرات 71200 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 38100 مليون دولار.

هذا التحسن في مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر من شأنه أن يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها، لأنه في حالة عدم تحقيق دولة ما لأمنها الغذائي فإنها قد تلزم المستثمر الأجنبي على الاستثمار في قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية، وهو ما يؤدي به للهروب والعزوف عن الاستثمار في قطر ما، ولكن على الرغم من التحسن الكبير في هذا المؤشر لم يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات المنتجة، إلا بنسب ضعيفة جدا، كما هو الحال لبعض المؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر مثل شركة دانون.

2. **الدخل الفردي:** لقد عرف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2015، وذلك راجع إلى تحسن الوضعية الاقتصادية بفعل تبني الجزائر لبرامج الإنعاش والدعم الاقتصادي، والزيادة المضطردة التي عرفتها أسعار المحروقات خلال الفترة التي سبقت سنة 2014، كل هذا أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ ذروته عام 2013

[1] **المرجع السابق**، ص 8.

[2] **المرجع نفسه**، ص 8.

بقيمة 5510 دولار، لكن ما فتئ أن انخفض سنة 2014 ليصل إلى 5490 دولار ثم 4318 دولار خلال 2015، بفعل تراجع أسعار النفط، وكذا انخفاض احتياطي العملة الصعبة، كما تشير تقارير حديثة تخص سنة 2017 بأن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام قد انخفض إلى حدود 3894 دولار للفرد، وذلك بفعل الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.

ويمكن توضيح تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-46): يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة دولار	1801	1775	1783	2000	2631	2710	3100	3590
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة دولار	4190	4280	4470	4590	5200	5510	5490	4318

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- www.amf.org-ae/.../20% 6-9-2017 21 :33
- Ar-actualix.com 5-9-2017 17 :54
- https://www.imf.ofg 6-9-2017 21 :06

يعتبر الدخل الفردي مؤشرا يساعد المستثمر على معرفة مدى قدرة مواطني ذلك البلد على شراء ما يقدمه من منتوجات، وانطلاقا من متوسط الدخل الفردي الذي يحصل عليه الفرد الجزائري، فإنه يعتبر أداة طرد للاستثمار الأجنبي، بحيث لا يكفي الدخل الذي يحصل عليه المواطن الجزائري لتلبية احتياجاته الضرورية فكيف يمكن له الإقدام على شراء منتوجات أجنبية بأسعار مرتفعة، وبناء عليه فإن الدخل الفردي للفرد الجزائري لم يلعب دورا في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

3. **الفقر:** أظهرت الدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن، شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهبية والهضاب العليا في الفترة ما بين 2007-2009، أن متوسط نسبة الفقر بلغت 7.5 % مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء، التي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ 22 %، وانخفضت إلى 17 % سنة 1999، في حين حققت الجزائر تحسنا في معدلات الفقر خلال الفترة 2008-2013.

ويمكن توضيح تطور معدل الفقر وعدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة 1988-2006 من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-47): يوضح تطور معدل الفقر وعدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة 1988-2006.

	نوع الخط	1988	1995	2000	2004	2005	2006
معدل الفقر %	الخط الغذائي SA	3.6	5.7	3.1	1.6	-	-
	خط الفقر العام SPG	8.1	14.1	12.1	6.8	5.7	5.6
عدد الفقراء بالآلاف	الخط الغذائي SA	210	164	951	518	-	-
	خط الفقر العام SPG	532	3986	2200	1875	-	-

المصدر: خالد بن جلول، **محددات الفقر في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR 1980-2014**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 9، جويلية 2015، ص 85.

كما ويمكن توضيح تطور معدل الفقر في الجزائر 2008-2013 من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-48): يوضح تطور معدل الفقر في الجزائر 2008-2013.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	11.1	9.8	6.2	5.55	5.2	5.03

المصدر: حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2017، ص 19.

وخلصت الدراسة إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر يقدرون بـ 9.5 %، بعدما كان في حدود 8 % سنة 2009 ووصل قبل ذلك إلى 9.14 % سنة 1995، أما فيما يخص الفقر المدقع، فإن النسبة استقرت عند حدود 5.7 % بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3.6 %، كما أكدت الدراسة أيضا تراجع معدل عتبة الفقر بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد لليوم، إذ أنهم لا يمثلون سوى 2.6 % [1].

ولكن في المقابل أكد الخبراء والباحثون الجزائريون أن نسبة الفقر بالجزائر لا تقل عن 40 %، واعتمد هؤلاء الباحثون والمختصون في علم الاقتصاد في تحديد هذه النسبة على بعض الدراسات

[1] حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2017، ص 19.

والأبحاث التي كشفت أن أكثر من 45 % من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر بالجزائر، فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر[1].

ويدل ارتفاع معدل الفقر على عدم قدرة عدد كبير من أفراد قطر ما على الحصول على الحاجات الغذائية الأساسية بسبب عدم وجود مصدر مدر للدخل، فضلا عن تدهور الوضع الصحي والتعليمي لهم، فما بالك باقتناء منتجات الشركات الأجنبية ذات السعر المرتفع، وبما أن معدل الفقر في الجزائر يشهد تصاعدا مضطردا، فهذا يؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها.

4. **السكان:** يمكن توضيح أهم المؤشرات الديمغرافية للجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-49): يوضح أهم المؤشرات الديمغرافية للجزائر 2000-2015.

	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان	30416	34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114	39963
معدل النمو الطبيعي %	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15	-
معدل الولادات بالألف	19.36	23.62	24.07	24.68	24.78	26.08	25.14	25.93	20.03
معدل الوفيات بالألف	4.59	4.42	4.51	4.37	4.41	4.53	4.39	4.44	4.57
متوسط العمر	72.5	75.6	75.5	76.3	76.5	76.4	77	77.2	77.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- www .andi.dz 4-9-2017 20:51
- https://ar-wikipedia.org 8-9-2017 12 :27
- Ajazairlyoum.com 6-9-2017 20 :09
- https://www.elwassat.com 4-9-2017 20 :51

- صندرة لعور، **استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديمغرافي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جوان 2017، ص 523.
- نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص 129.

[1] **المرجع السابق**، ص 19.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن بعض المؤشرات الديمغرافية تظهر متذبذبة والبعض الآخر يظهر مستقرا، حيث أن هناك استقرارا نسبيا في معظم المؤشرات الديمغرافية باستثناء الزيادة المعتبرة في عدد السكان ومعدل الأمل في الحياة، ويرجع ذلك إلى تحسن الظروف المعيشية والصحية للأفراد المسنين[1].

5. **الصحة:** كانت النتائج المسجلة خلال الفترة 1999-2008 جد معتبرة، ويتمثل هذا الهدف في تأمين وضع صحي جيد للسكان لا سيما عن طريق توفير شروط تقنية وتنظيمية من أجل تحسين صحة الأمومة وصحة الأطفال والشباب، وكذا تعزيز الاستفادة من برنامج تنظيم الأسرة، وبناء على المؤشرات الديمغرافية، فإن المرحلة 1999-2007، قد تميزت بشكل رئيسي بما يلي:

- زيادة نسبية في نسبة الولادات.
- ارتفاع نسبة الزيادة السكانية.
- زيادة محسوسة في متوسط العمر[2].

أما بالنسبة للتغطية الصحية، فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومعطيات مديرية الصحة والسكان، فقد بلغ عدد الأطباء في الجزائر سنة 2000 قرابة 32469 طبيبا في القطاعين العام والخاص، من بينهم 22144 طبيبا في القطاع العام و10325 طبيبا في القطاع الخاص، وهو ما يقابل 937 فردا لكل طبيب، ثم ارتفعت هذه الأرقام سنة 2013، حيث تم تسجيل 66236 طبيبا بينهم 50352 طبيبا في القطاع العام و15911 طبيبا في القطاع الخاص، مع كثافة قدرت بـ 578 فردا لكل طبيب، وحسب ذات المصادر كانت الجزائر تعد سنة 2013 في القطاعين 12782 طبيب أسنان و10538 صيدلي، وبذلك بلغت حصة التغطيات سنة 2013 صيدلي لكل 3634 نسمة، وطبيب أسنان واحد لكل 3000 نسمة، وبخصوص مستخدمي السلك شبه الطبي من حاملي شهادة دولة وحاملي

[1] صندرة لعور، **استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديمغرافي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جوان 2017، ص 524.

[2] محمد عبد الباقي، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص ص 135-136.

الإجازات والمساعدين شبه طبيين فقد انتقل مجموعهم من 87012 سنة 2000 إلى 123344 سنة 2013.[1]

كما يمكن توضيح التطور الحاصل في سلك الصحة كما يلي.

جدول رقم (4-50): يوضح التطور الحاصل في سلك الصحة 2000-2013.

السنة	عدد الأطباء لكل ألف نسمة	عدد الأسرة لكل ألف نسمة	السنة	عدد الأطباء لكل ألف نسمة	عدد الأسرة لكل ألف نسمة
2000	1.04	1.75	2007	1.28	1.72
2001	1.07	1.74	2008	1.38	1.74
2002	1.11	1.73	2009	1.47	1.74
2003	1.12	1.76	2010	1.56	1.71
2004	1.15	1.79	2011	1.62	1.68
2005	1.16	1.75	2012	1.7	1.66
2006	1.17	1.71	2013	1.73	1.66

المصدر: الحسين طلباوي، دلندة عيسى، **أثر النمو الاقتصادي، معدلات التمدرس والتغطية الصحية على الولادات في الجزائر 2000-2015**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017، ص 148.

إن تطور الوضع الصحي للفرد الجزائري معناه قدرته على العمل والإنتاج، وبالتالي هذا من شأنه تشجيع المستثمر على الاستثمار في الجزائر، لكن هذا لم يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار أكثر في الجزائر أو حتى على التوجه نحو قطاع الصحة بفعل القوانين الجزائرية التي لا تشجع على الاستثمار في هذا القطاع، وكذا لكونه قطاعا لا يتولد عنه أي تعويض في حال التعرض للخسارة، لذلك لم تسهم التنمية المستدامة في هذا المؤشر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. **التعليم**: يمكن توضيح تطور التعليم في الجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-51): يوضح تطور التعليم في الجزائر 2000-2010.

السنوات	2001-2000			2006-2005			2010-2009		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائي	2510846	2210114	4720960	2222679	197391	4196580	1743741	1563992	3307733

[1] الحسين طلباوي، دلندة عيسى، **أثر النمو الاقتصادي، معدلات التمدرس والتغطية الصحية على الولادات في الجزائر 2000-2015**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017، ص 148.

المتوسط	1048826	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052387
الثانوي	427917	547945	975862	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351

المصدر: سوسن مريبعي، **التنمية البشرية في الجزائر-الواقع والآفاق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص 115.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاثة في تزايد مستمر عموما، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم، كما أن مجانية التعليم في الجزائر له دور كبير في النتائج المتحصل عليها.

كما تشير إحصائيات الدخول المدرسي للموسم الدراسي 2017-2018، أن عدد التلاميذ المتمدرسين في مختلف الأطوار قد بلغ أكثر من 9 مليون تلميذ، في حين بلغ عدد الطلاب في الجامعات حوالي 1.5 مليون طالب.

إن تطور مؤشرات التعليم في الجزائر، فضلا عن تحسن المستوى التعليمي ساعد المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر دون الحاجة إلى نقل عمالة من بلده الأم، حيث أن تحسن المستوى المعرفي للموظف الجزائري سيما في المجال التقني أدى إلى الاعتماد الكبير على العمالة الجزائرية في عدة قطاعات خاصة قطاع الاتصالات، وعليه فالتعليم ساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا- المؤشرات البيئية: تعاني الجزائر من مختلف أنواع التلوث سواء التلوث الهوائي الناتج عن التلوث الصناعي والتلوث من وسائل النقل التي تقادمت، أو التلوث المائي الذي تسبب في هدر كميات كبيرة من الموارد المائية وجعلها غير صالحة للشرب وهذا راجع لسوء تسيير مياه الصرف الصحي.

1. **التلوث الهوائي:** تعتبر الصناعة ووسائل النقل من أهم المصادر التي تسببت في تلوث الهواء في الجزائر، فبالنسبة للسيارات تشكل خاصة القديمة منها أهم الملوثات البيئية في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات من المفروض إبعادها من الاستعمال، بالإضافة إلى الحجم الهائل من النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب، يقدر حجمها بـ 124 ألف طن سنويا.

كما يعاني الغلاف الجوي الجزائري من مشكل التلوث بالغازات السامة كغاز ثاني أكسيد الكربون، الغبار، وأكسيد الأوزون وغيرها من الملوثات الجوية.

وبالنسبة للتلوث الصناعي تعتبر مصانع الإسمنت الموزعة على مجموع الإقليم مصادر هامة للتلوث وكذا لغازات الاحتراق، حيث أن مصانع الإسمنت" لرايس حميدو، سور الغزلان، مفتاح، الشلف،

زهانة، بني صاف، سعيدة، حامة بوزيان، حجر السود، عين الكبيرة عين التوتة وتبسة تنتج تدفقا سنويا يقدر بـ 4569 طنا من أكسيد الأوزون، و1200 طنا من أكسيد الكربون، و464 طنا من المركبات العضوية المتبخرة غير الميثانية، و1020.000 طنا من أكسيد الكبريت، وبغرض تقليل تدفقات الإسمنت جهزت كل مصانع الإسمنت بمنفضات لإزالة الغبار، غير أنها في أغلب الأحيان معطلة نتيجة مشاكل متعلقة بالصيانة[1] .

وتعتبر أيضا وحدات إنتاج الجبس والكلس من أهم مصادر الملوثات الهوائية، هذا وتعتبر مصانع التكرير مصدرا ملوثا نتيجة احتراق غازات المحارق إذ تساهم في زيادة الغازات الدفيئة.

2. **التلوث المائي:** تقوم المؤسسات الصناعية باستخدام الماء الشروب في عمليات التصنيع، وقد تم تسجيل ما يقارب 220 مليون متر مكعب من المياه الملوثة بالمواد الصناعية، وذلك في سنة 2005، وقد بلغت نسبة الأزوت فيها 8.000 طن، فالتلوث الصناعي ومخلفات المصانع تؤثر بطريقة مباشرة على المنابع المائية كالمياه البحرية، والسدود كسد بني بهدال وبخادة وحمام قرقور وواد التافنة، سيبوس، الصومام والشلف، كما تسجل نسبة تلوث معتبرة بالنسبة للشواطئ مثلا شواطئ العاصمة وكذا سكيكدة وتأتي هذه المشاكل بسبب نقص الرقابة بالنسبة للمنشآت الصناعية[2].

3. **مشكلة انجراف التربة:** هذه المشكلة تهدد البيئة في الجزائر، خصوصا وأن طبيعتها الجغرافية الهشة تسمح بانتشار هذه المشكلة، إذ يسود الانجراف المائي في المناطق الساحلية، والانجراف الهوائي في المناطق السهبية والصحراوية.

وهذا ما تؤكده الدراسات العلمية التي تشير إلى أن حوالي 4 مليون هكتار تعاني من التدهور بسبب انجراف التربة وعوامل بيئية واقتصادية عديدة، إذ تعاني المنطقة التلية بنسبة 77 % من التدهور، مقابل 23 % بمنطقتي الهضاب العليا والأطلس الصحراوي، ومن بين أهم الولايات التي تعاني من هذه المشكلة الخطيرة، نجد ولاية بجاية وجيجل، حيث بلغت نسبة الأراضي المهددة بهما حوالي 70 % من مجموع مساحتهما الإجمالية، وأقل من هذه النسبة نجدها في ولايات سيدي بلعباس، ومعسكر، ومستغانم، وسكيكدة) من (50 إلى 60 %) أما الولايات الأقل تضررا، فهي تلك الولايات الموجودة في منطقة الهضاب العليا.

[1] http://www.maqalaty.com/6082.html 8-9-2017 13 :08 :16
[2] **Ibid**.

4. **مشكل نقص الغطاء النباتي:** يعاني الغطاء النباتي في الجزائر من نقص وتدهور مستمر، فالغابات في الجزائر، والتي تتميز بقلة المساحة التي تشغلها وبتوزيعها غير المتوازن عبر المناطق، ذلك أن المساحة الغابية لا تشغل سوى 1.4 % من مجموع المساحة، تأخذ منها المنطقة التلية نسبة 61.5 %، مقابل 36.5 % لمنطقة الهضاب العليا، و2 % للجنوب.

ومن بين أسباب نقص الغطاء النباتي في الجزائر نجد أن الظروف المناخية المميزة للجغرافيا الجزائرية قد ساهمت في تقليص المساحات الغابية في الجزائر، والتي أصبح معدل التوزيع فيها لا يتعدى 0.10 هكتار للساكن، ومن المتوقع أن يقل هذا المعدل ليصل إلى 0.07 هكتار للساكن.

فالغابات في الجزائر لا تتعدى مساحتها 3.7 مليون هكتار، منها 2 مليون هكتار عبارة عن أدغال، وتعاني من تدهور آلي خصوصا في شريط القل وولايات تلمسان والمدية وتبسة وباتنة والمسيلة.

وفي المنطقة التلية الشرقية عموما التي تعاني من التدهور بسبب عدم حمايتها من التصحر، وهذا ما يتطلب عمليات إعادة تشجير فورية، بشرط أن يكون الانسجام واضحا بين إدارة البرامج التنموية من جهة، وإدارة حماية البيئة من جهة ثانية، وبناء على خطة واضحة ومحددة المعالم والأهداف من جهة ثالثة، على أن لا تكون خاضعة للسياسات الارتجالية والحلول الظرفية أو الترقيعية[1].

تعتبر الجزائر من البلدان الأكثر تلوثا في العالم، بالنظر إلى حجم النفايات التي تنتج عن الاستهلاك المنزلي، أو حتى نفايات المصانع، وبالتالي يمكن ملاحظة توفر مختلف أنواع التلوث في الجزائر والتي أدت إلى التأثير سلبا على البيئة الطبيعية والبشرية، حيث تفاقمت حدة الأمراض التنفسية التي لها علاقة بتلوث الهواء، حيث بلغ عدد المصابين بالربو في الجزائر سنة 2017 حوالي 5.1 مليون مصاب، وأن أكثر من 8 % منهم أطفال، كما أن التلوث البيئي أدى إلى تصحر التربة وانجرافها وهو ما أدى إلى نقص المساحات المخصصة للزراعة، وبالتالي نقص المنتوجات الزراعية وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد، وهذا ما يؤثر على مختلف الجوانب وليس الجوانب البيئية فقط، فالمستثمر الأجنبي في الأساس عندما يتخذ قرار الاستثمار خارج بلده الأم فإن لديه دوافع لذلك، فإما يكون ذلك الدافع هو أن معدلات الفائدة في القطر المضيف أعلى من بلده الأم وبالتالي يكون الهدف من قيامه بالاستثمار هنا هو تعظيم الربح، أو أن تكاليف تصديره لمنتوجاته لذلك القطر تفوق بكثير التكاليف التي يمكن أن يتحملها إذا قام

[1] **Ibid**.

بنقل العملية الإنتاجية إلى القطر المضيف، أو يكون الدافع من خروجه من بلده الأم هروبه من المنافسة المحلية ورغبته في احتكار السوق المضيف، أو عندما تكون المنتجات التي ينتجها في بلده الأم مصدرا للتلوث وتكون القوانين في بلده الأصل ضد إنتاج هذا المنتوج، وعليه فإن هذا المستثمر سيغادر بلده الأم إلى بلد لا يوجد بها تفعيل لقوانين حماية البيئة، وبالتالي يمارس نشاطه الربحي دون مشاكل، ودون اكتراث للنتائج البيئية التي قد تنتج عن نشاطه هذا، ولكن الجزائر وبما أنه قد تم تصنيفها ضمن البلدان الأكثر تلوثا في العالم، حتى دون وجود نشاط تصنيعي مؤدي إلى النمو، إلا أن هذا مؤشر على دق ناقوس الخطر وبالتالي قيام السلطات الجزائرية بتفعيل قوانين حماية البيئة حتى وإن كان على الورق، والقيام بالتخطيط البيئي بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء أجهزة للإشراف على الجانب البيئي، وكذا سن تشريعات لحماية البيئة، وفي هذا الصدد، يمكن إبراز مراحل اهتمام الجزائر بالبيئة كمدخل للتنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1. **التخطيط البيئي:** عرف التخطيط البيئي في الجزائر تأخرا كبيرا، إذ لم تحظ البيئة في الجزائر بمخطط مركزي بيئي متخصص إلا سنة 1996، ثم تلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة عام 2001، ونتيجة لذلك تأخر التخطيط البيئي المحلي المتخصص، إذ اعتمد لأول مرة الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة سنة 2001، في إطار البرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ولكن الآليات التي جاءت ضمن هذا المخطط لم تصدر بموجب قانون أو مرسوم تنفيذي، بل جاءت نتاجا لنقاش عام فتحته وزارة تهيئة الإقليم والبيئة[1].

إن عملية التخطيط في الجزائر شهدت تحولات كبيرة وعميقة، فمن الارتكاز على التخطيط القطاعي والمركزي إلى التوجه للتخطيط اللامركزي ثم إلى إفساح المجال نحو التوجه للتخطيط الإقليمي وتقسيم مناطق البلاد إلى أقاليم جهوية متجانسة قصد خلق بيئة تنموية فاعلة وراشدة في إطار المعطيات البيئية التي تستند إلى تفعيل الجوانب الوقائية، بحيث يعد أحد أدوات التسيير البيئي وهذا قصد تجنب التكلفة العالية للتعويض عن الأضرار البيئية[2].

---

[1] يحي وناس، **التخطيط البيئي المحلي في الجزائر-التطورات الراهنة والإشكاليات القانونية والمادية التي يثيرها**، مجلة الحقيقة، العدد 6، ماي 2005، ص 145.

[2] نور الدين يوسفي، **جبر ضرر التلوث البيئي-دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص ص 114-116.

2. **التشريعات البيئية:** استطاعت الجزائر خلال العقد الأخير من الألفية الثالثة أن تقفز قفزة نوعية وكمية في إعداد وسن التشريعات المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها، وذلك نظرا للمشاكل البيئية التي تعرفها البلاد جراء الاستعمال الغير عقلاني للموارد الطبيعية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، تضمن إنشاء العديد من القوانين والتصديق على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات في هذا الإطار مما جعلها تتحمل الالتزامات الثقيلة، ما أدى بالجزائر إلى سن قانون لحماية البيئة 03-10 في إطار التنمية المستدامة[1].

بالإضافة إلى سن التشريعات التالية:

- قانون 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.
- قانون 90-08 المؤرخ في 17 أفريل 1990 الخاص بالبلدية.
- قانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- قانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
- قانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- مرسوم تنفيذي 84-378 المؤرخ في 15 ديسمبر 1984 المتعلق بشروط التنظيف والتخلص من النفايات الحضرية الصلبة.
- مرسوم تنفيذي 87-91 المؤرخ في 12 أفريل 1987 المتعلق بدراسة تأثير التهيئة على المجال.
- مرسوم تنفيذي 90-78 المؤرخ في 27 فيفري 1990 الخاص بدراسة التأثير على البيئة.
- مرسوم رئاسي 94-465 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994 المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وتحديد صلاحياته وتنظيم مهامه.
- مرسوم تنفيذي 03-477 المؤرخ في 9 ديسمبر 2003 يحدد طرق وإجراءات إثراء النشر ومراجعة المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة.
- مرسوم تنفيذي 04-410 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 المحدد للقواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول هذه النفايات على مستوى هذه المنشآت[2].

---

[1] بومدين طاشمة، **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2016، ص 119.

[2] فاطمة بوفنارة، **تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر-حالة مدينة الخروب**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 68.

3. **الإطار المؤسسي لحماية البيئة في الجزائر:** ويشتمل على الهيئات المركزية والهيئات المركزية المستقلة، بالإضافة إلى الجمعيات المعنية بالبيئة، ويمكن ذكرها كما يلي:

أ- الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية.

ب- الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب.

ت- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[1].

ث- الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE.

ج- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

ح- المعهد الوطني للتكوينات البيئية[2].

4. **الجباية البيئية:** اعتمدت الجزائر لأول مرة ضمن تشريعاتها وبنود الميزانية العامة مفهوم الجباية البيئية من خلال قانون المالية 1992، وتم إصدار أول رسم بيئي وهو ما يعرف بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة TAPD، لتتوالى التشريعات الجبائية الخاصة بالبيئة، لتصل إلى ما يفوق 9 رسوم جبائية مكونة لهيكل الجباية البيئية، وهي: رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، رسم تشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بالعلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الرسم على الوقود، الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، إتاوة المحافظة على جودة المياه.

على ضوء ما تقدم، يمكن استخلاص ما يلي:

أ- بالرغم من وجود تشريعات متنوعة لحماية البيئة وتحقيق التنمية في الجزائر، وعلى الرغم من أن هذه التشريعات غير مفعلة على الوجه المطلوب واقعيا، إلا أن عنصر التغير المستمر الذي تتميز به التشريعات الجزائرية تجعل من المستثمر الأجنبي يتخوف من تطبيق هذه التشريعات في أي وقت،

[1] عائشة بن عطاالله، **التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية بين الحاجة والضرورة**، الملتقى الدولي الأول حول: التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، 6-2012/11/7، ص ص 8-9.

[2] عبد النور ناجي، **دور الإدارة المحلية في حماية البيئة من أخطار التلوث-التجربة الجزائرية**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2016، ص 98.

وعليه سيترتب عليه ضياع فرصة استثمارية في القطر المضيف، وفسح المجال أمام المنافسين في البلد الأم للاستحواذ على السوق، وبالتالي يخسر المستثمر الأجنبي نشاطه.

ب- على الرغم من تعدد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة في الجزائر، إلا أن النتائج الملموسة تدل على عدم وجود هذه الهيئات من أصله، وبالتالي هذا قد يشجع المستثمر الأجنبي على القيام بأنشطة استثمارية ملوثة للبيئة ومستنزفة لثروات الجزائر، كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في قطاع المحروقات.

ت- إن وجود جباية بيئية في الجزائر دليل على أن موضوع البيئة هو محل اهتمام الجهات المختصة، ولكن بالنظر إلى الواقع وما هو كائن فإن هذه الرسوم تطبق على البعض ولا تطبق على البعض الآخر، وهو ما نراه جليا في ارتفاع معدل التلوث في الجزائر، فلو كانت الرسوم مطبقة على الوجه المطلوب لما عرف معدل التلوث البيئي في الجزائر ارتفاعا قارب 78 % سنة 2017.

ث- إن حجم النفايات في الجزائر يزداد يوما بعد يوم، فملايين الأطنان من النفايات تنتج سنويا، ولا تجد جهات مسؤولة عن معالجتها ورسكلتها، وهذه بحد ذاتها تعتبر فرصة استثمارية من الدرجة الممتازة بالنسبة للمستثمر، فالمؤسسات المسؤولة عن معالجة النفايات في الجزائر شبه معدومة، وعليه فإن الاستثمار في مثل هذا النوع من الصناعة مع عدم وجود منافسة، سوف يدر أرباحا طائلة على المستثمرين الأجانب، بشرط أن تهيئ الدولة الأرضية المناسبة لذلك.

ج- فضلا عن تمتع الجزائر بالطاقات غير المتجددة كالبترول، فهي ثرية بالثروات المتجددة كالطاقة الشمسية، الرياح، والمياه، ونظرا لضعف القدرات المالية والتكنولوجية للمؤسسات الوطنية، فهي تعجز عن الاستثمار في مثل هذا النوع من الصناعات المكلفة بالنسبة لها، ولكن بالنظر إلى الإمكانيات والقدرات المالية والتكنولوجية الهائلة التي تتمتع بها هذه الشركات العالمية، فالتوجه نحو هذا النوع من الاستثمارات لن يشكل عبئا عليها، بل على العكس من ذلك سوف يساعدها ذلك على تعظيم أرباحها بالنظر لعدم وجود منافسين، بل وستحظى بدعم الدولة الجزائرية التي تبحث عن من يستثمر في هذا النوع من الصناعات وبالتالي تشكل البيئة عامل جذب وطرد للمستثمر الأجنبي في الوقت عينه، وهنا يأتي دور الدولة الجزائرية في توجيه رؤوس الأموال الواردة إليها، من الصناعات المستنزفة إلى الصناعات المؤدية للنمو.

المبحث الثالث: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة القياسية.

قبل الخوض في الجانب التطبيقي للدراسة لا بد لنا من إبراز الجوانب النظرية التي تخص الاقتصاد القياسي والاختبارات التي سيتم إجراؤها بالاستناد إلى برمجية Eviews، ثم بعد ذلك سيتم إجراء مختلف الاختبارات والتوصل إلى النتائج.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.

يمكن إبرازها فيما يلي.

أولا- ماهية الاقتصاد القياسي: يمكن الاستدلال عليها من خلال ما يلي:

1. **مفهوم الاقتصاد القياسي:** إن مصطلح اقتصاد قياسي Econometrie يحتوي على كلمة اقتصاد Economie وهي جذر هذا المصطلح، وذلك لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية، والجزء الآخر من هذا المصطلح هو كلمة قياس Métrice وتعني الحساب القياسي أي أنه عبارة عن التقدير الكمي للأشياء.

إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تؤثر فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية، حيث تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى الشكل الكمي، حيث تحكمه علاقات رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية وهو ما يعرف بالنمذجة القياسية.

2. **لمحة عن الاقتصاد القياسي:** يعتبر الاقتصاد القياسي فرعا من فروع علم الاقتصاد، حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية. يعتبر هذا التعبير شاملا، حيث أن كل العلاقات الاقتصادية تهتم بالقياس إذ أننا نقيس عادة الإنتاج الوطني الخام، حجم البطالة، التوظيف، عرض النقود والطلب عليها، الصادرات والواردات، مؤشرات الأسعار وغيرها.

ويعرف الباحث مادالا Maddala الاقتصاد القياسي على أنه: تطبيق طرق الإحصاء والرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية بهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية ومن ثم قبولها أو رفضها.

ومنه فالاقتصاد القياسي يختلف عن الرياضيات الاقتصادية التي تعني تطبيق الرياضيات على تلك العلاقات الاقتصادية دون التأكد من صحة تلك العلاقات ميدانيا.

ويعتبر الاقتصاد القياسي أداة وظيفية ما بين النظرية الاقتصادية، الرياضيات الاقتصادية والإحصاء، لكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع.

يعتمد باحثوا الاقتصاد القياسي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم للنموذج القياسي، مستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات الاقتصاد القياسي، ومن ثم يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيق الاقتصاد القياسي في عدة ميادين مثل: العلوم الاجتماعية والإنسانية، الصحة، النقل ....إلخ.

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية الاقتصاد القياسي Économétrie Society المكونة عام 1930، ومن ثم إصدار المجلة الدورية عام 1933 Econométrie، تبعتها بعد ذلك عدة دوريات أخرى متخصصة في هذا الميدان مثل: مجلة العلوم الاقتصادية القياسية Journal of Econométrie وغيرها.

إن أهم ميزة في نموذج الاقتصاد القياسي للعلاقات الاقتصادية هو أنه يحتوي على الحد العشوائي (عنصر الخطأ) الذي يخترق قوانين الاحتمال، والذي نجده مهملا في النظرية الاقتصادية والرياضيات الاقتصادية.

3. **أهداف الاقتصاد القياسي:** يهدف إلى ما يلي:

أ- بناء النماذج القياسية أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وهناك طرق عديدة لبناء النموذج القياسي انطلاقا من النموذج الاقتصادي وذلك عن طريق اختيار الشكل الدالي، تخصيص الهيكل العشوائي للمتغيرات ...إلخ، تمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية الاقتصاد القياسي.

ب- تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية للاقتصاد القياسي.

ت- استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي وكذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

4. **طبيعة الاقتصاد القياسي:** يستخدم الاقتصاد القياسي النظرية الاقتصادية والعلاقات الرياضية والطرق والأساليب الإحصائية، فهو ملتقى لثلاثة ميادين هي: الاقتصاد، الرياضيات والإحصاء.

ثانيا- تحليل وتكوين السلاسل الزمنية:

إن النموذج القياسي يمكن تكوينه بالاعتماد على نوعين من المعطيات الأولية:

1. معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة زمنية معينة.

2. معطيات خاصة بظاهرة (مؤشر) واحد خلال سلسلة من الفترات الزمنية المتتالية، وهي ما تعرف بالسلاسل الزمنية.

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية الإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية في الحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تتولد منها السلاسل الزمنية وبناء على أنموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلا عن تغير بعض معلمات الأنموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية[1].

1. **تعريف السلاسل الزمنية:** السلسلة الزمنية عبارة عن مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة خلال فترة زمنية.

وتعرف السلسلة الزمنية رياضيا بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشر بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليلية T ويرمز للسلسلة الزمنية عادة $\{\mathbf{x(t)}, \mathbf{t} \in \mathbf{T}\}$ أو اختصارا $x(t)$، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو متغير الزمن والآخر هو متغير الاستجابة، وهو قيمة الظاهرة المدروسة، ويمكن التعبير عنها رياضيا كالآتي: $\mathbf{y = f(t)}$، أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب الزمن تؤثر في الظاهرة y نستخدم العلاقة الرياضية التالية: $\mathbf{y = f(t, x_1, x_2, \dots\dots, x_n)}$

ويمكن تمثيل السلاسل الزمنية على شكل بياني[2].

2. **التغيرات التي تؤثر على تطور السلسلة الزمنية:** إن معظم السلاسل الزمنية تتأثر بتغيرات عدة، وذلك نتيجة عدة عوامل منها اقتصادية وطبيعية وموسمية...إن بعض هذه التغيرات قد تؤثر على الاتجاه العام للسلسلة الزمنية في الأجل الطويل والقصير.

---

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 176.

[2] فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 17، العراق 2010، ص ص 294–295.

أ- **تغيرات موسمية (S_t) Seasonal variations**: التغيرات الموسمية هي تغيرات في مواسم أو فصول السنة، والتغيرات الموسمية عادة ما تكرر نفسها، فالعوامل الطبيعية من أهم العوامل التي تسبب التغيرات الموسمية بالإضافة إلى عوامل أخرى، كما أن الاختلاف في الفصول يعد أحد العوامل المتسببة في التغيرات الموسمية[1].

شكل رقم (4 – 2): يوضح التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية.

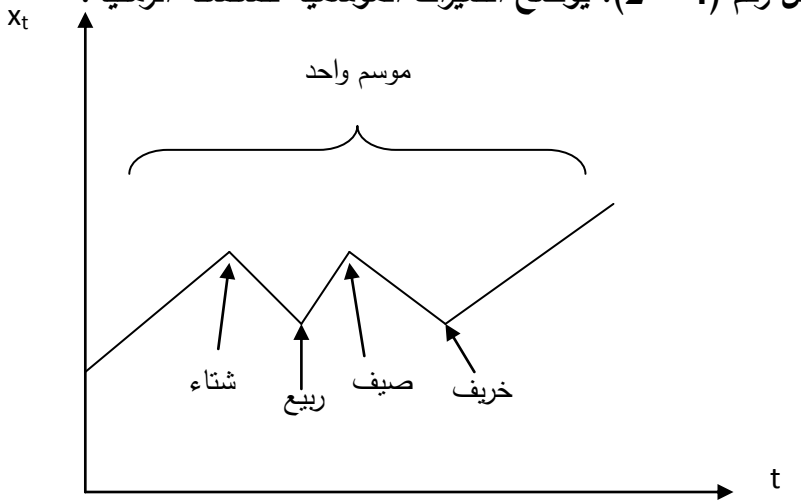

المصدر: فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق** جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 505.

ب- **التغيرات الدورية (C_t) Cycle variations**: إن التغيرات الدورية تؤثر في تذبذب السلسلة الزمنية، وأن هذه التغيرات الدورية تكون متكررة الحدوث ولكنها لا تحدث على فترات منتظمة وقد تستغرق من سنة إلى 10 سنوات أو أكثر.

[1] فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، جامعة الموصل، العراق، ديسمبر 2009، ص 505.

شكل رقم (4 – 3): يوضح التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية.

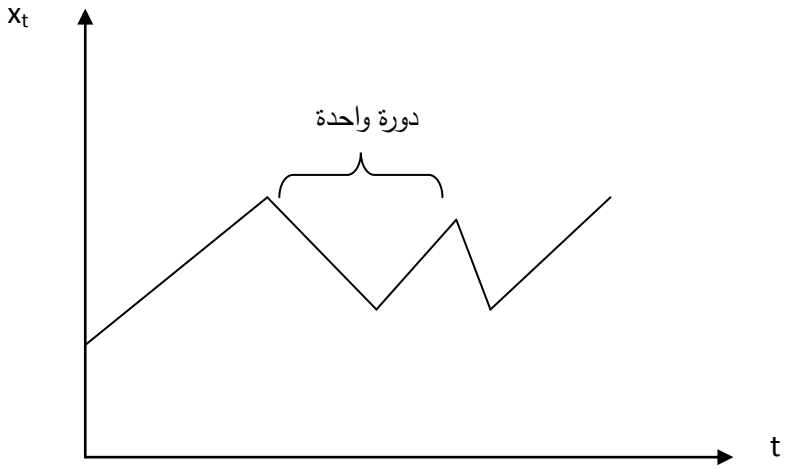

المصدر: فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 18، العراق، 2010، ص 296.

ت- **تغيرات عشوائية (E_t) Random variations**: التغيرات العشوائية تكون نتيجة عوامل عشوائية خارج نطاق السيطرة، هذه العوامل أو التغيرات لا يمكن التنبؤ بها، وهي مهمة نسبيا بالرغم من صعوبة تفسيرها، إلا أنه لا يمكن إظهار تأثيرها وهي تظهر كتذبذبات صغيرة في بيانات السلسلة الزمنية.

3. **استقرارية السلاسل الزمنية:** يمكن أن نميز بين:

أ- **السلاسل الزمنية المستقرة:** تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام strinctly stationary إذا تحققت الشروط التالية:

- ثبوت الوسط الحسابي $\mathbf{E(\propto_t) = \mu}$
- ثبوت قيمة التباين $\mathbf{Var(y_t) = \sigma^2_x}$
- امتلاك السلسلتين x_t , y_t ارتباطا مشتركا معتمدا على الإزاحة k فقط أي أن دالة التباين الذاتي المشترك: $\mathbf{y_k = cov(x_t, x_{t+k}) = E[(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)]}$، يعتمد على القيمة المطلقة لـ k فقط : $\mathbf{k = 1,2,\ldots\ldots\ldots T}$.[1]

ب- **السلاسل الزمنية غير المستقرة Non-stationary Time series:** إن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون غير مستقرة وقد نفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات

[1] علي عبد الزهرة ، عبد اللطيف حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 177.

الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالبا ما تعتبر سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لا بد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة حتى تسهل نمذجتها.

المطلب الثاني: الجانب النظري لاختبارات الدراسة.

ويمكن التمييز بين الاختبارات التالية.

أولا – اختبارات الاستقرارية: وتضم ما يلي:

1. **اختبار ديكي–فولر البسيط:** لعرض هذا الاختبار ننطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، الذي يأخذ الشكل: $\mathbf{y_t = \phi y_{t-1} + \mu_t}$

حيث u_t هو الخطأ العشوائي الذي يفترض أنه ذو وسط حسابي معدوم وتباين ثابت، وبطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة نحصل على الصيغة التالية:

$$\mathbf{\Delta y_t = (\Phi-1)y_{t-1}+\mu_t}$$

وعليه تصبح فرضية هذا الاختبار على الشكل التالي:

$H_0 = |\Phi_1|=1$

$H_0 = |\Phi_1|<1$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

أ– نموذج السير العشوائي البسيط: $\Delta y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + \mu_t$

ب– نموذج السير العشوائي مع إدخال الحد الثابت: $\boldsymbol{\Delta y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + c + \mu_t}$

ت– نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام: $\Delta y_t = (\phi_1 - 1)y_{t-1} + b_t + c + \mu_t$

وإذا تحققت فرضية العدم $\{\mathbf{H_0}: |\boldsymbol{\phi_1}| = \mathbf{1}\}$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة.

2. **اختبار ديكي–فولر الموسع ADF:** عند استعمالنا لاختبار ديكي–فولر البسيط DF قمنا بإهمال ارتباط الأخطاء أي p = 1 ، في حين أن اختبار ديكي–فولر المطور يدرج هذه الفرضية.

وتعتمد اختبارات ADF على الفرضية $\{\boldsymbol{H_1}: |\boldsymbol{\phi_1}| < 1\}$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج.

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \mu_t$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \mu_t$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + b_t + c + \mu_t$$

ويمكن تحديد قيمة p حسب معياري Akaike وSchwarz[1].

3. **اختبار فيليب بيرون The Philips-Peron:** توزيع اختبار ديكي–فولر البسيط والموسع مبني على افتراض أن حد الخطأ مستقل إحصائيا ويتضمن تباينا ثابتا، لذلك فلاستخدام طريقة ديكي–فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباينا ثابتا.

فيليب–بيرون طورا تعميما لطريقة ديكي–فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. إن طريقة فيليب–بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي–فولر ليأخذ في الاعتبار قيودا أقل على حد الخطأ.

4. **اختبار KPSS :** اختبار Kwiatkowshi-Philips-Schmidt-Shin KPSS 1992 ابتكروا اختبارا مكملا لاختبار ديكي–فولر للاستقرارية، حيث أن فرضية العدم تعني بأن السلسلة مستقرة عكس اختبار ديكي–فولر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة.

ثانيا– اختبار التكامل المشترك: التكامل المشترك هو المزج بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتقدير الانحداري الخطي لها وذلك قصد تفادي مشكل التقدير الزائف بين المتغيرات الاقتصادية ومعرفة اتجاه السببية بينهما. كما نقوم باستخدام التكامل المشترك في حالة جهلنا للنظريات الاقتصادية التي تربط بين هذه المتغيرات أو للتحقق من صحتها [2].

تعرف درجة التكامل كما قدمها غرانجر–واينكل للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل إذ يمكن القول عن المتغير y_t بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذا أمكن جعله ساكنا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك بـ I(d)، فمثلا يكون المتغير متكاملا من الدرجة الأولى ونرمز له بـ $\boldsymbol{y_t \sim I(1)}$، إذا كان $\boldsymbol{\Delta y_t \sim I(0)}$ أي أن $\boldsymbol{\Delta y_t}$ ساكن.

[1] حمود سيلم، **دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 45–46.

[2] عبد العالي صالحي، محمد تاوز، **التكامل المشترك**، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد القياسي، قسم علم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 3.

ولاختبار التكامل المشترك بين المتغيرين y_t , x_t يتم تقدير قيمة $\boldsymbol{\beta}$ بطريقة المربعات الصغرى من معادلة الانحدار الآتية : $\boldsymbol{y_t = a + \beta x_t + \mu_t}$

حيث : $\mathbf{y_t}$: المتغير التابع.

$\mathbf{x_t}$: المتغير التوضيحي.

$\boldsymbol{\mu_t}$: الحد العشوائي$\mu_t \sim (0, \delta^2_\mu)$

ونقوم بفحص البواقي لمعادلة الانحدار فيما إذا كانت ساكنة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين والعكس[1].

ثالثا– اختبار غرانجر للسببية Granger Causality Test:

يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية.

إن مفهوم غرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادية تختلف بين المتغيرين.

قدم غرانجر تعريفا عمليا للسببية إذ عرضها كالآتي: إذا كان المتغير x_t يتسبب في المتغير y_t وإذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية لـ y_t بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة لـ y_t أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في x_t يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في y_t، ففي هذه الحالة تستطيع أن تقول أن x_t تتسبب بـ y_t وهذا يعني أن إضافة x_t الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحداري يحوي القيم السابقة لـ y_t يزيد من القوة التفسيرية للنموذج، ولإجراء اختبار غرانجر للعلاقة السببية باستخدام إحصائية فيشر للقيود الخطية.

$$\boldsymbol{F = \frac{(SSR_r - SSR_u)/m}{SSR_u/(n - k_u)}} \quad (\mathbf{1})$$

وفقا لفرضيتي العدم والبديلة أي أن:

$$\boldsymbol{H_0: \sum_{i=1}^{n} x_i = 0}$$

$$\boldsymbol{H_1: \sum_{i=1}^{n} x_i \neq 0}$$

[1] ندوى خزعل رشاد، **استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، العراق، 2011، ص ص 269–270.

تتبع إحصائية F للتوزيع $F(m, n-K_u)$، حيث أن:

SSR_r: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد.

SSR_u: مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد.

K_u: عدد المعالم في النموذج غير المقيد.

M: عدد القيود.

N: عدد المشاهدات.

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معين من المعنوية، فإننا نرفض الفرض العدم، وهذا يعني أن هناك علاقة سببية باتجاهين أي أن المتغير x_t يتأثر بالمتغير y_t وبالعكس[1].

رابعا– متجه الانحدار الذاتي (VAR (vector auto regressive:

إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي، إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر في النموذج.

إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها (t = 1,2 ,……,T)، وأن مجموع المتغيرات سيتم وضعها في متجه (y) أبعاده (kx1)، إذ أن عناصر المتجه هي مجموعة المتغيرات $y_i t$.

يمكن تمثيل متجه الاتجاه الذاتي من الرتبة (p) ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره (p) بالصيغة الآتية:

$$\boldsymbol{y_t = c + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \cdots \ldots \ldots + A_p y_{t-p} + e_t} \quad \textbf{(2)}$$

إذ أن:

C: متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده (k×1).

A_i: مصفوفة ذات أبعاد (k×k) لكل i = 1,2,……,p.

e_t: متجه أبعاده (k×1) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر ($Ee_t = 0$) وأن:

$\boldsymbol{Ee_t\grave{e}_t = \Omega}$ مصفوفة تغاير متعاصرة أبعادها (n×n) وأن $\boldsymbol{Ee_{t+}\grave{e}_{t-k} = 0}$ لكل (k) أي لا يعتمد على الزمن.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 271– 272.

وللتبسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة عندما p = 2 أي Var(2) بالصيغة التالية:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} c_1 \\ c_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} A_{11} & A_{12} \\ A_{21} & A_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix} \qquad (3)$$

ويمكن كتابتها بصيغة المعادلات كالآتي:

$$y_{1t} = c_1 + A_{11}y_{1t-1} + A_{12}y_{2t-1} + e_{1t} \qquad (4)$$
$$y_{2t} = c_2 + A_{21}y_{1t-1} + A_{22}y_{2t-1} + e_{2t}$$

يلاحظ من (4) أن المعادلتين عبارة عن معادلتي انحدار للمتغيرين (y_{1t}, y_{2t}) على متغيرات خارجية مرتدة زمنيا، وعليه يمكن القول أن(p) VAR ما هو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة ظاهريا[1].

تجدر الإشارة إلى أن نموذج VAR تم اقتراحه من قبل sims عام 1981 بالاعتماد على النموذج الآتي: $\Phi(B)y_t=\mu t$

$\mathbf{y_t}$ سياق عشوائي ذو n يعد مسقرا من المرتبة 2.

$\mathbf{\Phi(B)}$ كثير حدود مصفوفي من الدرجة P بمعامل للإبطاء الزمني B يكتب كما يلي:

$\emptyset_0 \Leftarrow \mathbf{\Phi}(B) = \varphi_0 - B\varphi_1 - B^2\varphi_2 - \cdots \ldots \ldots - B^P\varphi_P$ مصفوفة أحادية من الرتبة n[2].

خامسا- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL: في نماذج السلاسل الزمنية قد توجد فترة معينة (طويلة نسبيا) في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى (طبيعة العلاقة الاقتصادية). إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي x تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في الأنموذج.

إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ (x) كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed Lag Models في ذلك، حيث أن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق الأنموذج البسيط التالي: $Y_t = \phi 0\ X_t + \phi 1\ X_{t-1} + \phi 2\ X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + \phi P\ X_{t-p} + u_t$ .....(19)

---

[1] صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، **تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، العراق، 2008، ص ص 21-22.

[2] عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، سوريا 2012، ص ص 339-340.

ويمكن أن يعبر عن السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي أن y_t يعتمد على القيم السابقة لـ (y) ويتمثل بأنموذج الانحدار الذاتي Ar(P) Autogressive Model، ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Yt = \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda 2\, Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + \lambda P\, Y_{t-p} + \boldsymbol{\mu_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية[1].

وتتميز نماذج **ARDL** بما يلي:

1. لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى، فقد تكون مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، بشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة I(2).
2. تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرائق الأخرى.
3. يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج **ARDL** يقدم أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
4. يمكن من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يمكن من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغير المستقل على التابع [2].

كما ويمكن توضيح مختلف الاختبارات وفقا لدرجة الاستقرارية من خلال الشكل التالي.

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 183-184.

[2] محمد أدريوش دحماني وآخرون، **دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي-دراسة قياسية 1980-2015**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2، 2016، ص ص 180-181.

شكل رقم (4-4): يوضح مختلف الاختبارات وفقا لدرجة الاستقرارية.

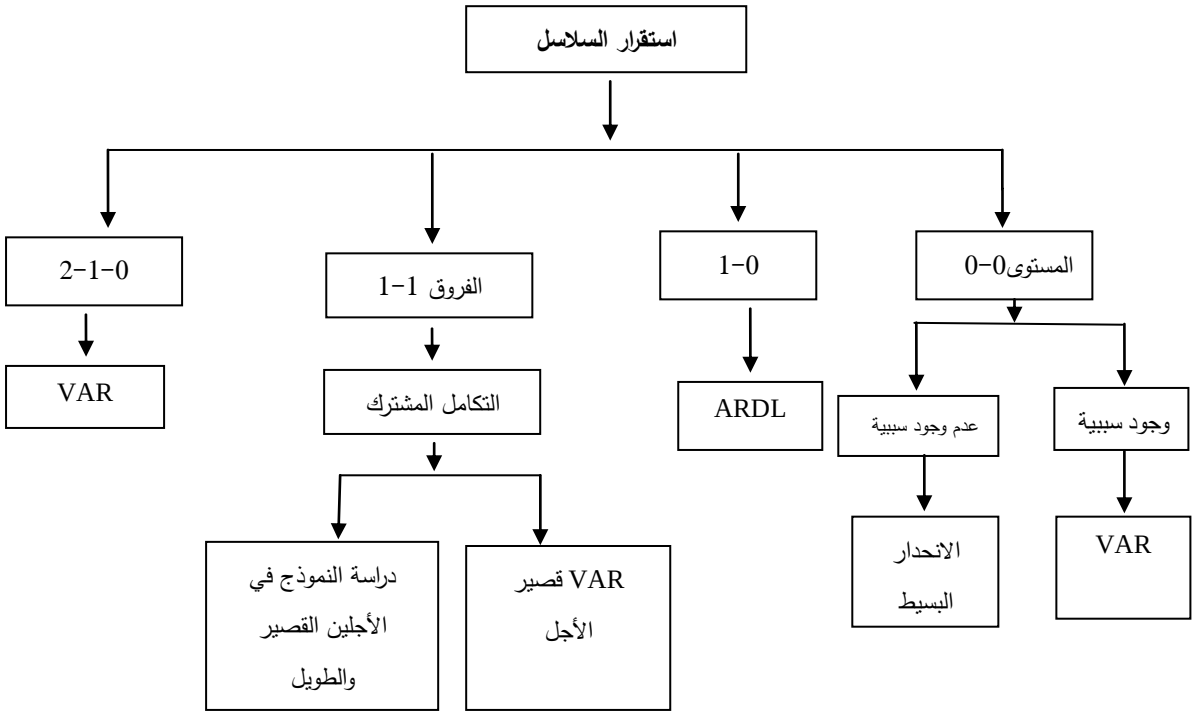

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: الاختبارات والنتائج.

سيتم فيما يلي عرض مختلف المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة استنادا إلى الأسلوب التحليلي الوصفي على امتداد مجال الدراسة 2000-2015، فضلا عن الاختبارات والنتائج.

أولا- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة: بالنظر إلى التأثير المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية، الاجتماعية والبيئية، والتأثير العكسي لهذه المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بات العديد من الباحثين يحاولون إيجاد درجة تأثير كل متغير على الآخر وذلك من خلال دراسة علاقة السببية بين كل متغير.

وسيتم الترميز لكل متغير من المتغيرات المختارة كما يلي:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر. (المتغير المستقل، الوحدة: مليون دولار).

متغيرات التنمية المستدامة:

المؤشر البيئي: Co_2: كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الوقود الحفري. وقد تم اختياره كأحد المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة، بالنظر لأنه من المؤشرات التي يؤخذ بها للتعبير عن درجة المحافظة على البيئة من التلوث.(الوحدة: كيلو طن متري).

المؤشر الاقتصادي: GTH: معدل النمو الاقتصادي.(الوحدة: %).

المؤشر الاجتماعي: HDI: مؤشر التنمية البشرية.(والذي يضم كلا من متوسط العمر، متوسط الدخل الفردي ومستوى التعليم).

وبالنسبة لنموذج الدراسة فقد شملت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015، حيث سيتم تقدير ثلاثة نماذج أساسية وكل نموذج يفسر مؤشرا واحدا للتنمية المستدامة بدلالة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي على النحو التالي:

النموذج الأول: $CO_2 = f(FDI)$

النموذج الثاني: $GTH = f(FDI)$

النموذج الثالث: $HDI = a + bFDI + u_t$

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل):** لقد عرف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تطورا ملحوظا، حيث شهدت بداية التسعينات تدفقا شبه منعدم للرأس المال الأجنبي وذلك راجع إلى الحالة السياسية، الأمنية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر أنذاك، لتعرف هذه التدفقات زيادة مطردة خلال الألفينات وكل ذلك راجع إلى الاستقرار الأمني والتطور الاقتصادي الذي شهدته بالنظر لتبنيها لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الإصلاحية، فضلا عن طرح جملة من المخططات التنموية الهادفة إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وكذا تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأمام التراجع الحاد لأسعار النفط عرف حجم هذه التدفقات انخفاضا بالنظر لكون معظم هذه التدفقات هي استثمارات نفطية.

وفيما يلي جدول رقم (4-52): يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	438	1108	1065	634	882	1082	1081	1796
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	1662	2593	2746	2571	1484	1691	1700	587-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي وضمان الاستثمار لسنوات مختلفة.

2. **النمو الاقتصادي (المتغير التابع عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة)**: ما يمكن ملاحظته من الجدول أدناه بأن هناك تذبذبا واضحا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 2.1 % كأدنى مستوى له عام 2000 و4.1 % عام 2015، ويعود هذا التذبذب إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والزراعة، ففي سنة 2006 وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع لمختلف القطاعات الرئيسة لا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية بـ 11.6%، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي تراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5 %) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي.

والجدول رقم (4-53): يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2015.

الوحدة: %.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.7	3.1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	4.6	5	4	4.5	3.3	3.2	3.3	4.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء.

3. **مؤشر التنمية البشرية (المتغير التابع الممثل للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة)**: انطلاقا من الجدول أدناه، يمكن ملاحظة أن مؤشر التنمية البشرية للجزائر عرف تغيرات ملحوظة، حيث شهد تحسنا مضطردا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2004، ليعرف تراجعا عام 2005، ليعود ويتحسن سنوات 2006، 2007 و2008 أين بلغ ذروته، ليشهد تراجعا سنوات 2009، 2010 و2011، ليعاود الارتفاع سنوات 2012، 2013، 2014 و2015.

ويشتمل مؤشر التنمية البشرية على كل من متوسط الدخل الفردي، متوسط العمر والمستوى التعليمي.

وفيما يلي جدول رقم (4-54): يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	0.644	0.704	0.704	0.722	0.728	0.651	0.749	0.754

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	0.778	0.671	0.677	0.698	0.713	0.717	0.743	0.745

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- www.radioalgerie.dz 9-12-2017 20 :05
- https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/275/5/18882 9-12-2017 20 :44
- www.arab-api.org/images/publication 9-12-2017 20 :51
- Ar.knoema.com 9-12-2017 20 :35
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تقرير التنمية البشرية.

4. كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (المتغير التابع الممثل للبعد البيئي للتنمية المستدامة): ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو أن إجمالي انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر عرف زيادة كبيرة، حيث شهد زيادة مستمرة بعد عام 2001، بعد الانخفاض الذي شهده هذا العام مقارنة بسنة 2000، أين شهد معدله نموا مستمرا على مدار السنوات من 2002 وحتى عام 2015.

جدول رقم (4-55): يوضح تطور كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر 2000-2015.

الوحدة: كيلو طن متري.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	81326.8	80245.2	84212.8	90760.8	90108.9	95952.1	100974.1	103833.2
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	108351.4	112345.5	114809.6	120043.4	129767.5	133401.1	144537.1	155948.8

Source : Ar.knoema.com 3-3-2018 16 :42

ثانيا- تحليل نتائج الاختبارات القياسية: ويمكن إبرازها كما يلي:

1. **اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Unit Root Test:** تتمثل المرحلة الأولى للتحليل الإحصائي في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمعرفة مدى سكون المتغيرات على المدى القصير، أي التأكد فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى لها، وحسب طبيعة نمو السلسلة الزمنية يمكننا التمييز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة، إذ يعد شرط السكون أو الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية وإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية بل تكون النتائج زائفة، ومن بين الاختبارات الأكثر شيوعا والمستخدمة

في معرفة درجة استقرارية السلاسل الزمنية اختبار ديكي–فولر الموسع، ويمكن توضيح نتيجة اختبار ديكي–فولر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4–56): يوضح نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل محل الدراسة.

المتغير	اختبار المُسْتَوَى بقاطع Prob*	اختبار المُسْتَوَى بقاطع واتجاه عام Prob*	اختبار الفروق الأولى بقاطع Prob*	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام Prob*	درجة التكامل I(D)
FDI	-3.389996 0.0287	-4.727720 0.0100	/	/	**I(0)**
Co_2	-1.260858 0.6134	-1.724857 0.6809	-7.791682 0.0000	-7.336581 0.0003	**I(1)**
HDI	-3.579687 0.0202	-3.471711 0.0795	/	/	**I(0)**
GTH	-2.588475 0.1167	-2.602341 0.2838	-3.872633 0.0167	-3.506997 0.0894	**I(1)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

القيم الحرجة*: 1 %، 5 %، 10 %.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- **بالنسبة للسلسلة الأولى والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر**: نقول أن السلسلة مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام عند درجة معنوية 5 و10 % أي I(0) ، بمعنى آخر أن قيمة ديكي–فولر بالقيمة المطلقة > القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.
- **بالنسبة للسلسلة الثانية والمتعلقة بكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون:** فالسلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي عند I(0) وهذا يعني أن قيمة ديكي–فولر بالقيمة المطلقة < القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
- **بالنسبة للسلسلة الثالثة والتي تمثل النمو الاقتصادي:** فالسلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي I(0) وهذا دليل على أن قيمة ديكي–فولر بالقيمة المطلقة أقل من القيمة

*حتى تكون القيم الحرجة لماكينون متساوية فإنه تم تحديد قيمة user spesified بالصفر.

الجدولية بالقيمة المطلقة، ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

- **بالنسبة للسلسلة الرابعة المتمثلة في مؤشر التنمية البشرية:** فهي مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام I(0) وهذا معناه أن قيمة ديكي–فولر بالقيمة المطلقة أكبر من الجدولية بالقيمة المطلقة.

2. **اختبار التكامل المشترك:** بعد أن توصلنا إلى استقرارية السلاسل وتكاملها في درجتين مختلفتين 0 بالنسبة للمتغير المستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع مؤشر التنمية البشرية، و1 بالنسبة للمتغيرات التابعة النمو الاقتصادي وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، هذا ما يمكننا من تطبيق علاقة التكامل المشترك، وكما هو معلوم أنه لدينا مجموعة من اختبارات التكامل المشترك والتي من بينها نجد اختبار التكامل المشترك لجوهانسون والتكامل المشترك لأنجل–غرانغر، ومن أهم شروط هاذين الاختبارين هو أن تكون كل المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يتعاكس مع النتائج المتوصل إليها، وهو أن المتغيرات مستقرة في درجتين مختلفتين هي الصفر والواحد، وعليه سنقوم بتطبيق نموذج جديد للتكامل المشترك والذي من صفاته هو إمكانية تطبيقه على الرغم من استقرارية السلاسل في درجتين مختلفتين 0 و1.

أ- **الاختبار الأول بين FDI-co_2:** بما أن درجة الاستقرارية مختلفة، فسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة في المستوى، بينما سلسلة co_2 مستقرة عند الفروق الأولى وعليه سيتم استخدام ARDL.

يتعلق النموذج بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وبما أن السلسلتين مستقرتين في مستويين مختلفين (0، 1) فإنه يمكن تطبيق نموذج ARDL وبالتالي فالاختبار القبلي محقق، بعد تحقق الشرط المتعلق بالاستقرارية نأتي إلى تقدير النموذج، والذي يأخذ الشكل:

$$d(co2) = c + co2_{t-1} + bFDI_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i}\, d(co2_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i}\, d(FDI_{t-i}) + \varepsilon_t$$

- **منهج اختبار الحدود Bounds Test:** يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل الداخل في النموذج، إذ يتم حساب (F) لاختبار فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن جميع معلمات المتغير التوضيحي المتباطئ لفترة واحدة مساوية للصفر أي أن:

$$\mathbf{H_0 : B_1 = B_2 = B_3 =\ldots= B_{K+1} = 0}$$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن معلمات المتغيرات المتباطئة لا تساوي الصفر أي أن: $H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \ldots \neq B_{K+1} \neq 0$

بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك)، وتحسب قيمة إحصائية (F) وفق الصيغة الآتية: $F = \frac{(SSR_r - SSR_u)/m}{SSR_u/(n-k_u)}$

تتبع إحصائية F للتوزيع $F(m, n-K_u)$، حيث أن:

SSR_r: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد.

SSR_u: مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد.

K_u: عدد المعالم في النموذج غير المقيد.

M: عدد القيود.

N: عدد المشاهدات.

وبعد استخراج قيمة إحصائية فيشر تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية، ونظرا لأن اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له، الأولى قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية أي في المستوى، والثانية قيمة الحد الأعلى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود بالنسبة للعلاقة بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

جدول رقم (4-57): يوضح نتائج اختبار الحدود Bounds Test.

Test statistic	Value	النتيجة
F-Statistic	10.38970	وجود علاقة تكامل مشترك
Critical Value Bonds For F-Test		
Significance level	قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)
10 %	3.02	3.51

5 %	3.62	4.16
2.5 %	4.18	4.79
1 %	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية **Eviews 10**.

يتبين من نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول رقم (4-57) أن قيمة إحصائية F تساوي 10.38970 وهي أكبر من القيمة الحرجة الدنيا عند مستوى معنوية 1 %، وعليه نستطيع رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

- **تقدير معلمات النموذجين للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:** بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل، لتستخدم النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويتم عرض نتائج التقديرات في الجدول الموالي.

جدول رقم (4-58): يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل (المتغير التابع co_2).

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(CO2)
Selected Model: ARDL(3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/19/18 Time: 22:18
Sample: 2000 2015
Included observations: 12

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CO2 (-1))	0.046249	0.201256	0.229801	0.8330
D(CO2 (-2))	-0.252660	0.140989	-1.792054	0.1710
D(FDI)	-0.022179	0.006342	-3.497179	0.0396
D(FDI(-1))	0.104058	0.020304	5.124987	0.0144
D(FDI(-2))	0.060807	0.011934	5.095161	0.0146
D(FDI(-3))	0.033571	0.006866	4.889707	0.0164
CointEq(-1)*	-2.186228	0.303326	-7.207529	0.0055

R-squared	0.985375	Mean dependent var	0.009984
Adjusted R-squared	0.967824	S.D. dependent var	4.406158
S.E. of regression	0.790360	Akaike info criterion	2.658541
Sum squared resid	3.123342	Schwarz criterion	2.941403
Log likelihood	-8.951244	Hannan-Quinn criter.	2.553815
Durbin-Watson stat	2.027790		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

يستدل من الجدول أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) تبلغ 2.186228- وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 100% من الصدمات على المدى الطويل، كما أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة ومعنوي عند 5 %، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

ومن نتائج تقدير الجدول أعلاه فإن معادلة تصحيح الخطأ ECM ستأخذ الشكل التالي:

D(CO2) = 12.436394044858 -2.186228444811*CO2 (-1) -0.183053206379*FDI(-1) + 0.046248861649 *D(CO2 (-1)) -0.252660232401*D(CO2 (-2)) -0.022178642056*D(FDI) + 0.104058422397*D(FDI(-1)) + 0.060806857854*(CO2 - (-0.08373014*FDI(-1) + 5.68851534) + 0.033571292503*D(FDI(-3))

- **تقييم النموذج القياسي المقدر اقتصاديا:** يتم تقييم ما يلي:
- **تقييم مقدرات معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير:** يستدل من نتائج تقدير نموذج ARDL في الجدول (4-58) أن معامل FDI يشير إلى وجود أثر سلبي (عكسي) ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الأجل القصير وموجب في الاجل الطويل، فقد بلغت القيمة الجزئية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (0.022179-) وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى انخفاض كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بـ 0.022179 وحدة، ليصبح العكس على المدى الطويل.
- **تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):**

يتضح من تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير في الجدول رقم (4-58) أنها تتوافق إلى حد كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات مع نتائج مقدرات الأجل الطويل، كما أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج الجدول (4-58) تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذا كانت معلمة التصحيح تأخذ الإشارة السالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 % مما يعني

أن الاختلال في التوازن الطويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 218 %، حيث أن تقديرات معلمات النموذج طويل الأجل تقيس الأثر الكلي أي الأثر المباشر وغير المباشر للتغير في المتغير المستقل (خارجيا كان أم داخليا مرتدا زمنيا) في كل متغير داخلي (معتمد)، في حين أن تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير تقيس الأثر المباشر فقط للمتغير المستقل (داخليا أو خارجيا) في المتغير المعتمد (داخلي)، وأن ما يهم واضع السياسة هو الأثر الكلي لتغيرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد.

- **تقييم النموذج المقدر إحصائيا:** أما فيما يتعلق بالمؤشرات الإحصائية يلاحظ سلامة النموذج المقدر إحصائيا بشكل عام، فالمتغير المستقل معنوي حسب اختبار (t)، كما أن قيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R-Squared قد بلغت 96 % وهي توضح جودة النموذج المقدر وهذا يدل على أن المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) يشرح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع (كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون)، وكان الخطأ المعياري للنموذج قد بلغ 0.790360 مما يؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل.
- **تقييم النموذج المقدر قياسيا:** بعد تقدير معالم النموذج للأجلين الطويل والقصير، ولأجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده تم إجراء الاختبارات التشخيصية أو ما يسمى باختبارات ملاءمة النموذج المقدر، وهي على النحو التالي:
- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test.
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Heteroskedasticity Test:ARCH
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera.

ويمكن توضيح نتائج هذه الاختبارات من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-59): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج.

الاختبار	Prob.F	F-statistic
الارتباط التسلسلي LM Test	0.6408	0.717777
ثبات التباين اختبار ARCH	0.8816	0.023465
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	0.667569	0.808225

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية **Eviews 10**.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح ما يلي:

- تشير قيمة إحصائية الارتباط التسلسلي إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، إذ أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.6408 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء.
- تشير قيمة إحصائية ثبات التباين إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.8816 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على ثبات تباينات الأخطاء.
- تشير إحصائية اختبار التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.667569 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
- **اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج (UECM-ARDL):** بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، فإن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكلين المواليين.

شكل رقم (4-5): يوضح المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM.

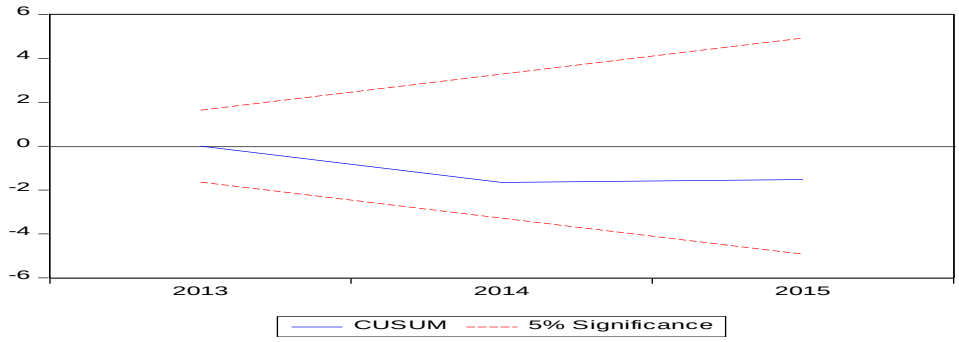

شكل رقم (4-6): يوضح المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares

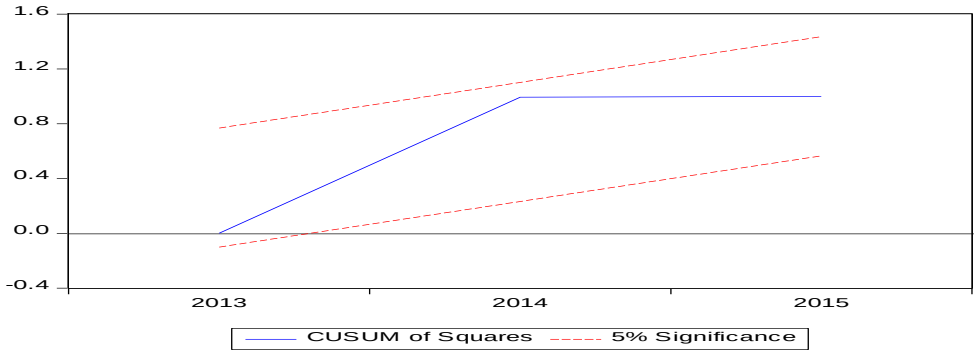

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

يتبين من خلال التمثيل البياني أن كلا من المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares عبارة عن خطوط وسطية تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، وهذا يعني استقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك استقرارا هيكليا للنموذج على طول فترة الدراسة.

بناء على الاختبارات المقدمة يمكن تقدير معادلة النموذج على النحو التالي:

CO2 = -1.13997958316*CO2 (-1) - 0.29890909405*CO2 (-2) + 0.252660232401*CO2 (-3) - 0.0221786420557*FDI - 0.0568161419259*FDI(-1) - 0.0432515645425*FDI(-2) - 0.0272355653518*FDI(-3) - 0.0335712925026*FDI(-4) + 12.4363940449

R^2 = 96 % **adjusted R-squared=86 %** **n = 12**

ما يمكن ملاحظته من خلال المعادلة هو أن قيمة معامل CO2 سالبة في التأخر الأول والثاني، في حين كانت موجبة في التأخر الثالث، أما عن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر فكان سالبا في جميع التأخرات، أما عن قيمة القاطع فبلغت 12.4363940449 وهي تعبر عن قيمة ابتدائية لانبعاث الغازات في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن قيمة R^2 قد بلغت 96 % وقيمة Adjusted R-squared قد بلغت 86 % وهذا يدل على جودة النموذج المقدّر وأن المتغير المستقل المختار(الاستثمار الأجنبي المباشر) يفسر نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع (كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون).

ب- **الاختبار الثاني العلاقة بين FDI وGTH:** بما أن درجة الاستقرارية مختلفة، فسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة في المستوى، بينما سلسلة النمو الاقتصادي مستقرة عند الفروق الأولى وعليه سيتم استخدام ARDL.

يتعلق النموذج بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وبما أن السلسلتين مستقرتين في مستويين مختلفين (0، 1) فإنه يمكن تطبيق نموذج ARDL وبالتالي فالاختبار القبلي محقق، بعد تحقق الشرط المتعلق بالاستقرارية نأتي إلى تقدير النموذج، والذي يأخذ الشكل:

$$d(GTH) = c + GTH_{t-1} + bFDI_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_{1,i}\, d(GTH_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_{2,i}\, d(FDI_{t-i}) + \varepsilon_t$$

- **منهج اختبار الحدود Bounds Test:** يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل الداخل في النموذج، إذ يتم حساب (F) لاختبار فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن جميع معلمات المتغير التوضيحي المتباطئ لفترة واحدة مساوية للصفر أي أن:

$$\mathbf{H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = \ldots = B_{K+1} = 0}$$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن معلمات المتغيرات المتباطئة لا تساوي الصفر أي أن: $\mathbf{H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \ldots \neq B_{K+1} \neq 0}$

بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك)، وتحسب قيمة إحصائية (F) وفق الصيغة الآتية: $\boldsymbol{F = \frac{(SSR_r - SSR_u)/m}{SSR_u/(n-k_u)}}$

تتبع إحصائية F للتوزيع $\mathbf{F(m, n\text{-}K_u)}$، حيث أن:

$\mathbf{SSR_r}$: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد.

$\mathbf{SSR_u}$: مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد.

$\mathbf{K_u}$: عدد المعالم في النموذج غير المقيد.

M: عدد القيود.

N: عدد المشاهدات.

وبعد استخراج قيمة إحصائية فيشر تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية، ونظرا لأن اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له، الأولى قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية أي في المستوى، والثانية قيمة الحد الأعلى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود بالنسبة للعلاقة بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (4-60): يوضح نتائج اختبار الحدود Bounds Test.

Test statistic	Value	النتيجة
F-Statistic	7.980790	وجود علاقة تكامل مشترك
Critical Value Bonds For F-Test		
Significance level	قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)
10 %	3.02	3.51
5 %	3.62	4.16
2.5 %	4.18	4.79
1 %	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية **Eviews 10.**

يتبين من نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول رقم (4-60) أن قيمة إحصائية F تساوي 7.980790 وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1 %، وعليه نستطيع رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

- **تقدير معلمات النموذجين للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:** بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل، لتستخدم النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويتم عرض نتائج التقديرات في الجدول الموالي.

جدول رقم (4-61): يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل (المتغير التابع GTH).

Variable	Coefficient	Std-error	t-statistic
FDI	0.023638	0.011524	2.051124
C	3.710933	0.252800	14.679304

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

ويستدل من الجدول أعلاه أن المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والمفسرة لحجم التغيرات في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر كانت إشارتها موجبة (المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر).

ومن نتائج تقدير الجدول أعلاه فإن معادلة تصحيح الخطأ ECM ستأخذ الشكل التالي:

Cointeq = GTH - (0.0236*FDI + 3.7109)

كما ويمكن توضيح نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (مقدرات معلمات الأجل القصير)، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-62): يوضح نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

Variable	Coefficient	Std-error	t-statistic
D(FDI)	-0.000753	0.003384	-0.222607
D(FDI(-1))	-0.025892	0.007177	-3.607527
D(FDI(-2))	-0.017506	0.006079	-2.879744
D(FDI(-3))	-0.011904	0.003772	-3.156129
CointEq(-1)*	-1.368510	0.216641	-6.316957

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية **Eviews** 10.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) تبلغ -1.368510 وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 100% من الصدمات على المدى الطويل، كما أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة ومعنوي عند 5 %، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يؤكد على وجود علاقة طويل الأجل بين المتغيرين.

- **تقييم النموذج القياسي المقدر اقتصاديا:** يتم تقييم ما يلي:
- **تقييم مقدرات معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير:** يستدل من نتائج تقدير نموذج ARDL في الجدولين (4-61) و(4-62) أن معامل FDI يشير إلى وجود أثر إيجابي (طردي) ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد بلغت القيمة الجزئية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنمو الاقتصادي (0.023638) وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 0.023638 وحدة في الأجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لمعدل النمو

الاقتصادي 0.000753- في الأجل القصير، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1 % تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.000753 %.

- **تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):**

من خلال الجدول رقم (4-62) يتضح أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) يعبّر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج الجدول (4-62) تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذا كانت معلمة التصحيح تأخذ الإشارة السالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 % مما يعني أن الاختلال في التوازن الطويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 136 %، حيث أن تقديرات معلمات النموذج طويل الأجل تقيس الأثر الكلي أي الأثر المباشر وغير المباشر للتغير في المتغير المستقل (خارجيا كان أم داخليا مرتدا زمنيا) في كل متغير داخلي (معتمد)، في حين أن تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير تقيس الأثر المباشر فقط للمتغير المستقل (داخليا أو خارجيا) في المتغير المعتمد (داخلي)، وأن ما يهم واضع السياسة هو الأثر الكلي لتغيرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد.

وفيما يلي جدول رقم (4-63): يوضح نسبة الأثر قصير الأجل وطويل الأجل في مقدرات نموذج ARDL.

المتغيرات	مقدرات معلمات الأثر طويل الأجل	مقدرات معلمات الأثر قصير الأجل	نسبة الأثر قصير الأجل إلى الأثر طويل الأجل %
FDI	0.023638	-0.000753	**3.19-**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدولين (4-61) و(4-62).

ويستدل من هذا الجدول أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير سالب في حين أن تأثيره على المدى الطويل يكون موجبا.

- **تقييم النموذج المقدر إحصائيا:** أما فيما يتعلق بالمؤشرات الإحصائية يلاحظ سلامة النموذج المقدر إحصائيا بشكل عام، فالمتغير المستقل معنوي حسب اختبار (t)، كما أن قيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R-Squared قد بلغت 41 % وهي توضح عدم جودة النموذج المقدر وهذا يدل على أن المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) لا يعبر بدرجة كبيرة عن سلوك المتغير

التابع (معدل النمو الاقتصادي)، وكان الخطأ المعياري للنموذج قد بلغ 0.665778، في حين أن اختبار (F) كان ذو دلالة عند مستوى المعنوية 1 % والبالغة 1.990757 مما يؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل.

- **تقييم النموذج المقدر قياسيا:** بعد تقدير معالم النموذج للأجلين الطويل والقصير، ولأجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده تم إجراء الاختبارات التشخيصية أو ما يسمى باختبارات ملاءمة النموذج المقدر، وهي على النحو التالي:
- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test.
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Heteroskedasticity Test:ARCH
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera.

ويمكن توضيح نتائج هذه الاختبارات من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-64): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج.

الاختبار	Prob.F	F-statistic
الارتباط التسلسلي LM Test	0.9261	0.082992
ثبات التباين اختبار ARCH	0.9463	0.253876
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	0.486228	1.442156

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية **Eviews 10**.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح ما يلي:

- تشير قيمة إحصائية الارتباط التسلسلي إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، إذ أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.9261 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء.
- تشير قيمة إحصائية ثبات التباين إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.9463 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على ثبات تباينات الأخطاء.
- تشير إحصائية اختبار التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.486228 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.
- **اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج (UECM-ARDL):** بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، فإن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكلين المواليين.

شكل رقم (4-7): يوضح المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM.

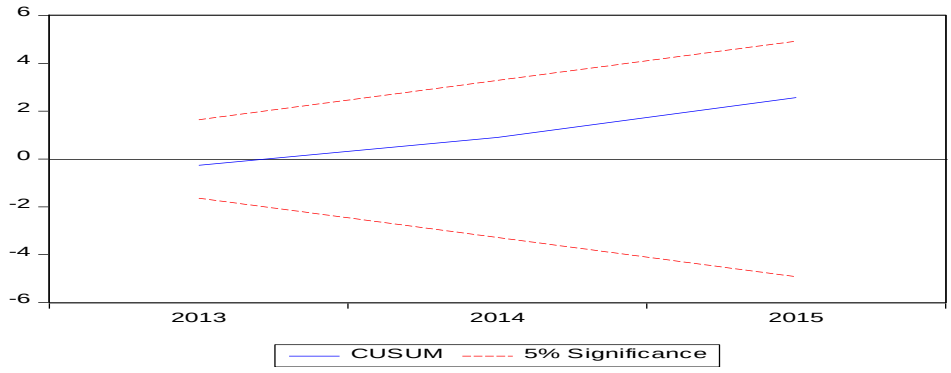

شكل رقم (4-8): يوضح المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares

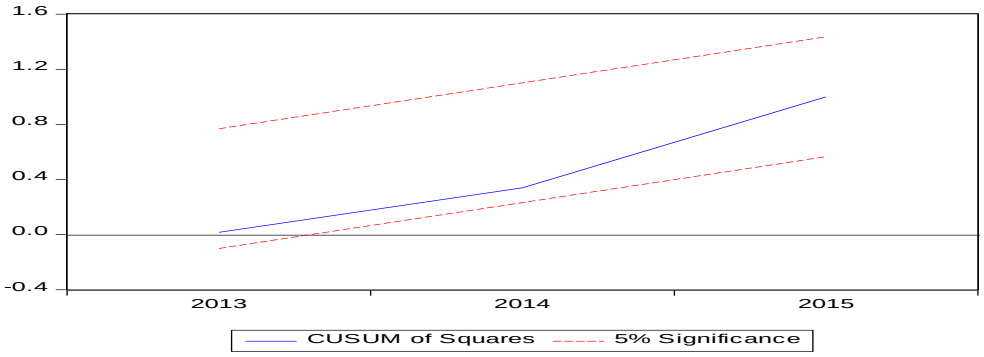

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10.

يتبين من خلال التمثيل البياني أن كلا من المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares عبارة عن خطوط وسطية تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، وهذا يعني استقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك استقرارا هيكليا للنموذج على طول فترة الدراسة.

وعليه فالنموذج المقدر يكون كالتالي:

GTH = 0.115515185307*GTH(-1) - 0.1392701822*GTH(-2) - 0.344754614336*GTH(-3) - 0.000753209776776*FDI + 0.00720978820042*FDI(-1) + 0.00838640526352*FDI(-2) + 0.00560169434397*FDI(-3) + 0.0119043026492*FDI(-4) + 5.07844714874

R^2 = 84 % **Ad-R^2 = 41 %** **n = 12**

ما يمكن ملاحظته من النموذج المقدر أن معامل النمو الاقتصادي في التأخر الأول كان موجبا في حين كان سالبا في التأخر الثاني والثالث، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد كان سالبا في التأخر الأول في حين أصبح موجبا في كل من التأخر الثاني والثالث والرابع، وبالنسبة لقيمة القاطع فقد بلغت 5.0784471474 وهي تمثل قيمة ابتدائية لمعدل النمو الاقتصادي في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما عن قيمة R^2 فقد بلغت 84 % في حين أن قيمة R^2 المصححة بلغت 41 % وهذا يدل على عدم جودة النموذج المقدر، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشرح فقط 41 % من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي، في حين أن 59 % المتبقية ترجع لعوامل أخرى.

ت- **النموذج الثالث وهو العلاقة بين FDI وHDI:**

بما أن المتغيرين درجة استقرارهما هي 0، فيمكن تطبيق اختبار شعاع الانحدار الذاتي الذي يدرس

العلاقة قصيرة الأجل.

- **دراسة السببية (سببية غرانجر):** للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ومؤشر التنمية البشرية HDI، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، في حالتنا هذه يتطلب اختبار 'غرانجر' للسببية تقدير العلاقات التالية، والتي يمكن توضيحها كما يلي.

جدول رقم (4-65): يوضح اختبار سببية غرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/29/18 Time: 12:15
Sample: 2000 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
HDI does not Granger Cause FDI	14	0.07545	0.9279
FDI does not Granger Cause HDI		0.05646	0.9454

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية **Eviews 10**.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يدل على عدم وجود سببية بين المتغيرين.

- **تحديد درجة التأخير:** من خلال إجراء هذا الاختبار يمكن معرفة أي نموذج يجب تطبيقه، سواء نموذج الانحدار البسيط أو نموذج var.

جدول رقم (4-66): يوضح اختبار درجة التأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: HDI FDI
Exogenous variables: C
Date: 04/29/18 Time: 15:18
Sample: 2000 2015
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE
0	-91.28657	NA*	865.1049*
1	-88.81727	3.950871	1072.212

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews 10.

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن درجة التأخير هي 0، وبناء عليه فالنموذج المتبع هو الانحدار الخطي البسيط الذي يأخذ الشكل:

$$HDI = a + bFDI + u_t$$

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (4-67): يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.721122	0.018655	38.65668	0.0000
FDI	-6.38E-06	1.16E-05	-0.548782	0.5918

R-squared	0.021059	Mean dependent var	0.712375
Adjusted R-squared	-0.048866	S.D. dependent var	0.037854
S.E. of regression	0.038768	Akaike info criterion	-3.545988
Sum squared resid	0.021041	Schwarz criterion	-3.449415
Log likelihood	30.36791	Hannan-Quinn criter.	-3.541043
F-statistic	0.301162	Durbin-Watson stat	1.519581
Prob(F-statistic)	0.591800		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية 10 **Eviews.**

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنمية البشرية سالب وغير معنوي، حيث بلغ 6.38E-06-، وأن قيمة R^2 بلغت 2.11 % أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 2.11 % من الاختلافات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية وأن 97.89 % هي أخطاء عشوائية.

وبناء عليه فالنموذج غير مفسر، لأن قيمة احتمالية فيشر تساوي 0.591800 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5 %.

على ضوء النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه فإن نموذجنا المقدر يكون على النحو التالي: **HDI = 0.721122144574 - 6.3772128487e-06*FDI**

حيث أن:

- قيمة القاطع (c) أو a: هي 0.721122144574، وهي تدل على قيمة ابتدائية لمؤشر التنمية البشرية في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قيمة b: هي 6.3772128487e-06 – وهي قيمة سالبة، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل سلبي على مؤشر التنمية البشرية على المدى القصير، وأن قيمة R^2 تساوي 0.021059 وهي نسبة ضعيفة جدا، حيث لا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في تحقيق الجزائر لمعدلات مرتفعة للتنمية البشرية، بل ويؤدي إلى تحقيق أثر سلبي على المدى القصير.

انطلاقا من الاختبارات التي تم إجراؤها، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن استخلاص ما يلي:

- تحقق صفة الاستقرارية للمتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) وكذا للمتغير التابع الممثل للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (مؤشر التنمية البشرية) عند مستواه الأصلي وفق اختبار ديكي–فولر الموسع، فيما تحققت صفة الاستقرارية للمتغيرين التابعين والممثلين للتنمية المستدامة في بعديها البيئي والاقتصادي عند الفرق الأول(معدل النمو الاقتصادي وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون).
- أكد اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغيرين التابعين (كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ومعدل النمو الاقتصادي) أي وجود تكامل مشترك، حيث كانت قيمة إحصائية فيشر أكبر من الحد الأعلى والأدنى للقيم الحرجة للمتغيرين التابعين.
- تبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL للأجل القصير وجود أثر سالب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ووجود أثر موجب ومعنوي له على المدى الطويل، في حين كان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر سالبا ومعنويا على كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الأجل القصير وموجبا ومعنويا في الأجل الطويل.
- إن معلمة تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذج الأول والمتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون تساوي –2.186228 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 % وإشارتها سالبة، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية

تصحيح الخطأ موجودة في النموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل، مما يعني أن الاختلال في التوازن طويل الأجل يصحح بسرعة 218 %.

- إن معلمة تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذج الثاني والمتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي تساوي 1.368510- وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 % وإشارتها سالبة، مما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل، مما يعني أن الاختلال في التوازن طويل الأجل يصحح بسرعة 136 %.
- بلغت درجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التغيرات التي تحصل في معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير 3.19- % من الأثر الكلي (طويل الأجل).
- من خلال النموذج الأول والمتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون تبين أن 96 % من التغيرات الحاصلة في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون تعود للاستثمار الأجنبي المباشر وأن 4 % المتبقية تعود إلى عوامل أخرى.
- من خلال النموذج الثاني والمتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي تبين أن 41 % من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي تعود إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وأن 59 % المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى، وأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي سالب على المدى القصير وموجب على المدى الطويل.
- بالنسبة للنموذج الثالث والمتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنمية البشرية تبين أن 2.11 % من التغيرات الحاصلة في مؤشر التنمية البشرية تعود للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن 97.89 % الأخرى ترجع إلى عوامل عشوائية، وأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنمية البشرية سالب على المدى القصير، ويمكن تصحيحه من خلال تبني الإجراءات التصحيحية المناسبة.

خلاصة: لقد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبرى منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث شهد فترات من الانكماش بعد الاستقلال، لكن في ظل الإصلاحات التي تبنتها الجزائر تعافى الاقتصاد الوطني تدريجيا، لتبدأ الدولة الجزائرية بعد ذلك سلسلة من برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف من ورائها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني والالتحاق بركب الدول المتقدمة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال سلسلة التشريعات المقدمة بهدف تشجيع دخول رأس المال الأجنبي الذي أصبح الأداة الأكثر فعالية للرقي بأي اقتصاد، حيث قامت الدولة الجزائرية بسن العديد من التشريعات المشجعة والمحفزة للمستثمر سواء المحلي أو الأجنبي، وقامت بوضع سلسلة من الحوافز بهدف استقطاب رأس المال الأجنبي إلى أراضيها، وهو ما ترجم بنجاح من خلال تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خلال الفترة التي أعقبت الإصلاحات، وهو ما يفسر نجاح الدولة ولو بشكل جزئي أو صغير في سياساتها الرامية إلى تشجيع المستثمر الأجنبي، بالرغم من المبالغ المحتشمة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مقارنة بالحوافز المقدمة والإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الترتيب المخيب للجزائر ضمن المؤشرات الدولية المقيمة لمناخ الاستثمار، حيث تحتل الجزائر مراتب متدنية في العديد من هذه المؤشرات، وهو ما يدفع بالمستثمرين للإحجام عن قرار الاستثمار في الجزائر كون هذه المؤشرات وحسب وجهة نظرهم هي الأداة الفعالة التي يؤخذ بها عند تقييم مناخ الاستثمار لأي قطر، لذلك نجد أن أثره الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر لا يكاد يذكر في بعض القطاعات ومعدوم في القطاعات الأخرى، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يسهم ولو بقدر ضئيل في تحسين الهيكل الإنتاجي للجزائر كونه لا يتوجه لهذا النوع من الصناعات، لكن نجد أن أثره يظهر بدرجة كبيرة في القطاع النفطي، حيث أن معظم الاستثمارات القادمة للجزائر هي استثمارات نفطية لا تؤدي إلى تطوير هيكل الصناعة الإنتاجية في الجزائر بل وتؤدي إلى استنزاف ثروات الجزائر وتلويث بيئتها وهدر مواردها والإخلال بالنظام البيئي الذي هو مصدر للموارد الطبيعية والمواد الخام، كما أن هذا الاستثمار لا يسهم في إنشاء صناعات تصديرية وهو ما يؤدي إلى عدم تحسين ميزان المدفوعات من جانب الإقلال من الاستيراد والتوجه نحو التصدير، أما من ناحية التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة تكاد تكون معدومة فيه شأنه شأن الناتج الداخلي الخام، وأن التحسن الذي عرفته المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية في الجزائر لم تكن بفعل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وإنما ترجع إلى التحسن الذي عرفته أسعار المحروقات خلال الفترات السابقة لسنة 2014، دون إنكار الدور التوظيفي للشركات متعددة الجنسيات، حيث بالرغم من أن حجم المشاريع

الأجنبية لا يتجاوز 1 % إلا أنها تساهم بما يقارب 12.5 % من اليد العاملة وهو ما يدل على القدرة التوظيفية لهذا النوع من الاستثمارات، أما من جانب التنمية المستدامة، فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية والمستوى المعيشي والصحي والتعليمي للأفراد، فضلا عن تزايد الاهتمام بقضايا البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وهذا ما أدى إلى تشجيع المستثمر الأجنبي على القدوم للجزائر، حيث أن المؤشرات الاقتصادية تكون أول شيء يأخذ به المستثمر عند دراسته لمناخ الاستثمار في قطر ما، فضلا عن الوضع المعيشي للأفراد، حيث أن استعداد الفرد لاستهلاك منتجات الشركات الأجنبية يعتبر مؤشرا جيدا وذلك من خلال الدخل الفردي، فضلا عن القوانين البيئية التي تم سنها في الجزائر، فما بين ما تم سنه وما يتم تطبيقه هوة كبيرة تسمح للمستثمر الأجنبي بخلق فرص استثمارية لطالما عجز القطاع المحلي عن خلقها، وهذا ما يساعد على تنمية الاقتصاد الوطني في قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات.

أما بالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، فقد أفضت الدراسة إلى وجود أثر سالب للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشر البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر والمتمثل في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على المدى القصير وأثر موجب له على المدى الطويل، في حين سجل أثرا سالبا على النمو الاقتصادي على المدى القصير، ليتحول هذا الأثر إلى إيجابي على المدى الطويل، كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنمية البشرية سلبي على المدى القصير، لكن ذلك لا يعني عدم إمكانية حدوث تأثير موجب له على المدى الطويل وذلك من خلال اتباع الإجراءات التصحيحية المناسبة والتي تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات المنتجة والتي تؤدي إلى حدوث التنمية، كما أفضت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذجين الأول والثاني، وبالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من مؤشر التنمية البشرية ومعدل النمو الاقتصادي فهو معدل ضعيف لكن يمكن أن تزداد درجة هذا التأثير إذا عملت السلطات على توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات التي من شأنها إحداث التنمية من خلال اتباع الإجراءات التصحيحية المناسبة.

الخاتمة العامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي، سواء كان ذلك بالنسبة للبلد الأم أو بالنسبة للبلد المضيف، كونه مصدرا بديلا عن القروض، فهو يلعب دورا كبيرا على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث يهدف هذا الاستثمار بالدرجة الأولى إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة وإلى الاستحواذ على الأسواق وتنشيط حركة التجارة الدولية، وهذا ما تسعى إليه الدول النامية، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن حركة لرأس المال، التكنولوجيا والمهارات التسويقية والفنية والإدارية أو بعبارة أخرى هو عبارة عن انتقال تام للعملية الإنتاجية، هذه الحركة وما يصاحبها من انتقالات لعناصر عدّة جعلت الاقتصاديين يبحثون في حقيقة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ويحاولون تفسيره حسب وجهة نظر كل مدرسة، وهو ما نجده جليا من خلال تنوع النظريات التي حاولت تفسيره، فمن التفسير الكلاسيكي إلى النيوكلاسيكي ثم التفسير الحديث نجد أن كل مدرسة حاولت إرجاع سبب القيام بالاستثمار المباشر إلى عنصر معين وتهمل عنصرا آخر، لتأتي النظرية التي بعدها وتحاول تبيان ما غفلت عنه النظرية التي قبلها، وما ذلك إلاّ دليل واضح على مدى تشعّب الظاهرة وتطورها عبر الزمن، فالاستثمار الأجنبي المباشر اليوم ليس نفسه الذي كان إبان الثورة الصناعية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم، وكذا مع توسع مفهوم العولمة وشموله على أفكار تتخطى حتى الجانب النفسي البشري، ووفقا لهذا فقد اختلفت الأشكال التي تتخذها الظاهرة وذلك حسب المناخ الاستثماري الذي يوفره كل بلد وكذا حسب الحوافز الممنوحة والأهداف المرغوب الوصول إليها بالنسبة لكل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي على السواء.

أما بالنسبة للتنمية المستدامة، فالمتتبع لمسار التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يجد بأنه قد طرأ تطور مستمر على مفهومها شكلا ومضمونا، وكان ذلك استجابة للتغيرات التي حصلت على الساحة الدولية، وكذا بالنظر للخبرات المكتسبة والمتراكمة عبر الزمن في هذا المجال، فالتنمية في المرحلة الأولى تمت معادلتها بالنمو الاقتصادي، ثم ما فتئ أن أصبح مفهوم التنمية أكثر شمولا واتساعا ليصبح مفهوما مرتكزا على الاستدامة، أو ما يعرف بالتنمية المستدامة، والسبب وراء ظهور هذا المفهوم هو زيادة حدة المشاكل البيئية، ما دفع بعلماء الاقتصاد البيئي إلى دق ناقوس الخطر والمناداة بضرورة تغيير مفهوم التنمية، من تنمية ترتكز على تحقيق التقدم الاقتصادي، إلى تنمية ترتكز على الاهتمام بالجانب البيئي والاجتماعي دون إهمال الجانب الاقتصادي.

فالتنمية المستدامة إذن هي عبارة عن تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام الموارد الطبيعية استخداما أمثلا، بهدف تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، وبالتالي العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية بصورة تكفل إشباع الحاجات الإنسانية والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من التلف والاستنزاف.

والتنمية المستدامة ترتكز على عدة أبعاد أهمها: البعد الاقتصادي الذي يأخذ في عين الاعتبار تحقيق التطور في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتصدير دون الإضرار بالبيئة والإنسان، كما أن البعد الاجتماعي يتضمن عملية تطوير البشر من حيث الصحة، التعليم والسكن، ومختلف الجوانب الاجتماعية التي تكفل الحياة الكريمة للبشر، أما البعد البيئي فهو يعمل على تقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية والثروة البيولوجية والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، دون إهمال البعد التكنولوجي الذي يكفل استخدام التكنولوجيا الأنظف التي تضمن المزيد من التطور مع ضمان الحفاظ على البيئة، كما لا يمكن تجاهل البعدين السياسي والمؤسسي، حيث يلعب كل منهما دورا في تهيئة الأرضية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال سن التشريعات ووضع السياسات الملائمة لذلك، وعليه لا يمكن فصل بعد عن آخر فأبعاد التنمية المستدامة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ضمن علاقة مؤثر ومتأثر.

وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل إلى جانب انتقال رؤوس الأموال انتقالا للتكنولوجيا والمهارات التسويقية والتنظيمية والفنية، وهو بذلك يؤثر ويتأثر بجملة المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية السائدة في الأقطار المضيفة وحتى في الأقطار المصدرة، ويكون التأثير إيجابيا كما ويكون سلبيا، بحيث أنه على سبيل المثال يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات إذا ما توجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التصديرية التي تساعد البلد المضيف على التقليل من الواردات والتوجه نحو التصدير، وبذلك تزيد فاتورة الصادرات وتقل فاتورة الواردات، وبذلك يحقق البلد فائضا في ميزان المدفوعات، فضلا عن أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذلك البلد يعني دخول العملة الصعبة وبالتالي زيادة احتياطي ذلك البلد من النقد الأجنبي، الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ومنه تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، لكن ذكر ما تقدم لا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات، حيث أن قيام المستثمر الأجنبي باستيراد المواد الأولية اللازمة للقيام بنشاطه

سوف يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد للبلد المضيف ومنه تحقيق عجز في ميزان المدفوعات، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه التي قد تفوق في بعض الحالات حجم الأموال المستثمرة ومنه خروج النقد الأجنبي من البلد المضيف، وهذا يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات في صورة عجز، كما ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة، حيث أنه إذا كان المشروع الاستثماري المقام في صورة استثمار مشترك فهذا يعني عدم زيادة القدرة التشغيلية للمشروع وبالتالي ارتفاع معدل البطالة، كذلك في حال قيام المستثمر الأجنبي بشراء مشروع قائم فهذا لا يؤدي إلى خلق مناصب شغل إضافية، كما أن اعتماد المستثمر الأجنبي على تكنولوجيا كثيفة رأس المال يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في القطر المضيف، وعلى العكس من ذلك، كما ويؤثر الاستثمار الأجنبي على البيئة السياسية للبلد المضيف ويهدد استقراره من خلال التدخل في الأمور السياسية وتهديد السيادة الوطنية من خلال خلق الطبقية التي ينجم عنها الحرب الأهلية، بفعل قوة الشركات متعددة الجنسيات حاملة لواء الاستثمار الأجنبي المباشر، التي بفضل ما تمتلكه من قدرات، أصبحت قادرة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا فرض سيطرتها على الدول المضيفة النامية، سيما في ظل ضعف هذه الدول وعدم قدرتها على مواجهة هذه الكيانات الديناصورية العملاقة، التي تسيطر على مجريات الاقتصاد العالمي، والتي تجد الأرضية المناسبة لذلك من خلال ما توفره لها العولمة من قواعد وقوانين تسهل قيامها بنشاطها دون عراقيل، كما أن نشاط هذه الشركات يؤدي إلى خلق الانحلال الثقافي والأخلاقي لدى الدول المضيفة، بفعل ما تنتجه وما تروجه من منتجات ومعتقدات، وبما تمتلكه من وسائل للإعلام والتي تستخدمها كأداة لضمان نجاح استراتيجياتها، كما وتؤثر هذه الشركات على البيئة الطبيعية للبلدان المضيفة، من خلال استخدامها للتكنولوجيا الملوثة للبيئة، ومن خلال استهدافها للنشاطات المستنزفة لخيرات البلدان المضيفة، وأمام هذه التطورات وفي ظل تصاعد الأصوات المنادية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ظهر للوجود مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي باتت تستخدمها هذه الشركات كأداة لتطهير صورتها أمام العالم، من حيث قيامها بنشاطات حماية البيئة وذلك من خلال تبني استراتيجية الإنتاج النظيف والاقتصاد الأخضر، والعمل على القيام بأعمال خيرية تساعد سكان البلد المضيف على تحسين ظروف معيشتهم كخلق وظائف أو القيام بعمليات تطوعية.

وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة ذات وجهين، وجه إيجابي في الظاهر، ووجه سلبي في النتائج، لذلك وجب على الدول النامية عند استقطابها لرؤوس الأموال الأجنبية توجيهها بما يتماشى وخطط التنمية في هذه الأقطار، فضلا عن كون هذه الاستثمارات مؤثرة بشكل متفاوت على الاقتصادات المضيفة، وذلك وفقا لطبيعة وقدرات والمناخ الاستثماري لذلك البلد، فأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها يختلف من قطر لآخر، ومن شركة إلى أخرى وحسب نوع الاستثمار المراد القيام به، فمن الدول من تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة أساسية لتمويل خطط التنمية وتحقيق تنميتها المستدامة، وبالتالي يكون أثر هذا الأخير واضحا على مختلف المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ومن الدول من تجعل منه كأداة فقط لدعم الاستثمار المحلي، ومنه يكون أثره ضعيفا على مجمل المؤشرات، أو يكون منعدما.

أما عن واقع الظاهرتين في الجزائر، فنجد أن كلا من التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر قد تطوّرا بشكل كبير عبر الزمن وذلك حسب الظروف التي عاشها الاقتصاد الوطني وكذا حسب النهج الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وكذا حسب ما يفرضه الواقع الاقتصادي الدولي على الجزائر. فالتنمية المستدامة في الجزائر كانت تعاني كثيرا من التخلف والتدهور في مختلف أبعادها، لكن ومع تبني الجزائر لبرامج صندوق النقد الإصلاحية ومع ارتفاع أسعار المحروقات وكذا التوجه نحو تطبيق سلسلة من المخططات التنموية، شهدت المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث عرفت المؤشرات الاقتصادية تحسنا كبيرا، كما أن المستوى الصحي والمعيشي للفرد الجزائري قد عرف تطورا وتحسنا كبيرين، وفي ظل هذا التحسن عرفت المؤشرات البيئية هي الأخرى تحسنا، ذات الشيء بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهد هذا الأخير تعافيا كبيرا بداية من سنة 2000 مقارنة بما كان عليه الوضع سنوات التسعينات أي كان حجمه منعدما في معظم السنوات، ولكن معظم هذه التدفقات كانت تتوجه لقطاع المحروقات أو القطاع الخدمي وهذا لا يسهم ولو بقدر قليل في تطور الاقتصاد الوطني كونها استثمارات مستنزفة للثروات الطبيعية وكذا استثمارات مستهلكة للدخول في قطاعات لا تساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني، حتى في خضّم سعي الجزائر تنويع اقتصادها وكذا سنّها جملة من التشريعات المحفّزة للمستثمر سواء الوطني أو الأجنبي فالوضع ما

زال على حاله، حيث لم يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين التنمية المستدامة في الجزائر، كونها استثمارات غير منتجة.

وبناء على ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة دولية قديمة حديثة، نمت وتطورت عبر الزمن، واستجابت للتطورات التي يمر بها الاقتصاد العالمي لتمتد وتشمل جميع أنحاء العالم، وذلك بفضل هيكله المتنوع فهو عبارة عن انتقال تام للعملية الإنتاجية، بمعنى آخر انتقال لرؤوس الأموال، والتكنولوجيا والمهارات التسويقية والتنظيمية والفنية، ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى في شقها الأول.
- قرار الاستثمار خارج البلد الأم ليس بقرار عفوي أو عشوائي، وإنما هو قرار يتم اتخاذه بالاعتماد على جملة من المحددات، هذه المحددات إن غابت فإن المستثمر الأجنبي يحجم عن قرار الاستثمار خارج بلده الأم، وإن توفرت فإنه يتخذ قراره بالاستثمار في القطر الذي يحصل فيه على أعلى عائد وأقل الخسائر، وهذه المحددات تسمى بمحددات قرار الاستثمار والتي تكوّن في مجملها ما يعرف بالمناخ الاستثماري. ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى في شقها الثاني.
- إن المناخ الاستثماري هو عبارة عن جملة الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، التشريعية، الثقافية، الإدارية والقانونية التي تؤثر على المشروعات الاستثمارية بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك تبعا لنوع المشروع الاستثماري المراد القيام به، وكذا حسب مقومات وطبيعة الاقتصاد المضيف لهذه المشروعات، فالمناخ الاستثماري هو عبارة عن السياسة الاستثمارية بالمعنى الواسع.
- التنمية المستدامة هي تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام الموارد الطبيعية استخداما أمثلا، بهدف تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، وبالتالي العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية بصورة تكفل إشباع الحاجات الإنسانية والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من التلف والاستنزاف، ومنه نثبت صحة الفرضية الثانية.
- هناك نوعان من المصادر التمويلية التي تعتمد عليها الدول لتمويل خطط وبرامج التنمية المستدامة فيها، فالمصادر التمويلية الداخلية تضم العديد من الأنواع منها الادخار والذي يعتبر أهم مصدر تمويل محلي على الإطلاق، حيث يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم لغرض الاستهلاك، حيث كلما

كان القطر مكتفيا من ناحية الادخار المحلي كلما ساعده ذلك على إقامة مشاريع تنموية دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، أما بالنسبة للتمويل الخارجي فهو يضم القروض بمختلف أنواعها إضافة إلى المساعدات والهبات والاستثمار الأجنبي المباشر، والذي بات من أهم مصادر التمويل على الصعيد العالمي سيما بعد أزمة المديونية العالمية، بالنظر للمرونة العالية التي يتميز بها في مواجهة الأزمات والقدرة على التكيف مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث وبما يمتلكه من قدرات سواء أكانت مالية أم إدارية أم تكنولوجية فهو يسهم بذلك في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل سلاحا له حدان، يمكن له التأثير بالإيجاب على مجريات التنمية المستدامة كما ويمكن له التأثير بالسلب، الشيء ذاته ينطبق على التنمية المستدامة، حيث أن المؤشرات الممثلة للتنمية المستدامة تعتبر المعايير التي يأخذ بها المستثمر أثناء دراسته لمناخ الاستثمار في قطر ما، حيث كلما كانت هذه المؤشرات إيجابية ساعد ذلك على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والعكس، ومنه يظهر بأن هناك تأثيرا متبادلا بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة.
- إن الشركات متعددة الجنسيات هي القناة الناقلة للاستثمار الأجنبي، هذا الأخير هو الأداة التي تطبق من خلالها هذه الشركات سياساتها، وعليه فالتأثير بينهما هو تأثير متبادل إيجابي وفعّال.
- عرفت التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي للجزائر تطورا ملحوظا بالنظر إلى سعي الدولة الجزائرية للنهوض باقتصادها والالتحاق بركب الدول الناشئة، حيث عملت الجزائر على تطوير مؤشراتها الاقتصادية من خلال محاولتها تنويع اقتصادها وتشجيع المنتج المحلي وتوفير المحيط المناسب له من أجل القيام بالعملية الإنتاجية والرقي بالمنتج الوطني بهدف توجيهه إلى السوق الدولي ومواجهة المنتجات الأجنبية والخروج من دائرة التصدير الوحيد المعتمد على تصدير البترول خاما على حالته الطبيعية، كذلك تعمل الجزائر على جذب رأس المال الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بسنها لجملة من التشريعات المحفّزة على الاستثمار وإبرامها لاتفاقيات في مجالات غير القطاعات الخدمية أو البترولية، ولكن على الرغم من ذلك فإن التحسن الذي عرفته الجزائر خلال الفترة 2000-2015 في مؤشرات التنمية المستدامة وحتى في حجم تدفقات الرأس المال الأجنبي لا ترجع

إلى علاقة التأثير المتبادل بينهما بل ترجع إلى التحسن في أسعار المحروقات، ومنه نثبت صحة الفرضية الرابعة.

- استهدفت الدراسة تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال أبعادها الثلاثة، بالاعتماد على تحليل منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة وهي طريقة تقنية قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة، وقد تم التوصل إلى نتائج ذات موثوقية في ظل صلاحية النماذج المستخدمة.

- يوجد أثر ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 وذلك وفقا لما أفضت به نتائج الدراسة القياسية، حيث كان أثره سلبيا ومعنويا على النمو الاقتصادي على المدى القصير، في حين كان موجبا ومعنويا على المدى الطويل، بالرغم من أن معدل تأثيره لم يتجاوز 41 %، إلا أن هناك إمكانية بأن يكون تأثيره أكبر على المدى الطويل في حال تبني السلطات الإجراءات التصحيحية المناسبة، وأن 59 % المتبقية تعود لعوامل عشوائية (الارتفاع في أسعار المحروقات)، أما بالنسبة للمتغير الاجتماعي والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية فقد كان أثره سلبيا وغير معنوي على المدى القصير وبنسبة لم تتجاوز 2 % وأن 98 % المتبقية تعود لعوامل أخرى، دون إنكار إمكانية حدوث تأثير موجب له وبمعدل مرتفع في حال تم توجيهه للاستثمار في القطاعات المنتجة، أما بالنسبة للجانب البيئي ممثلا في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، فقد كان أثره سلبيا ومعنويا في المدى القصير وموجبا ومعنويا على المدى الطويل، بمعدل وصل إلى 96 % وهذا معناه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 96 % من التغيرات التي تحصل في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وأن 4 % المتبقية ترجع لعوامل عشوائية. كما بينت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، معناه أن توجه هذا النوع من الاستثمارات إلى قطاع المحروقات أدى إلى حدوث تنمية مستدامة ولكن بشكل غير مباشر، ومنه نثبت صحة الفرضية الرئيسة.

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح التوصيات التالية:

- على الدولة الجزائرية تغيير هيكلها الاقتصادي، أي أن تقوم بجعل القطاع الإنتاجي القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال دعم المشروعات المحلية الناشئة

في مجال الإنتاج، وتقديم معونات مالية لهم والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية وسن تشريعات لحماية المنتج المحلي.

- إنشاء بنى ومرافق تحتية مثل إنشاء مناطق صناعية، وتقديم القروض للشباب في مجال الصناعة والحد من القروض الموجهة نحو الاستهلاك.
- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني بالاعتماد على رأس المال البشري كأساس لتحقيق التنمية والعمل على تأهيله وتدريبه للاستفادة من كفاءاته ومهاراته.
- عدم الاعتماد على البترول كمصدر للدخل خاصة في ظل الأزمة البترولية الحالية.
- العمل على التوجه نحو الإنتاج الموجه للتصدير والحد من الواردات بهدف التخفيف من العجز في الميزان التجاري الذي تعرفه الجزائر منذ سنة 2014.
- العمل على استقطاب استثمارات أجنبية في مجال الإنتاج وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب لها وتجنب استقطاب استثمارات نفطية لأنها استنزاف لثروة البلاد وهروب لرؤوس الأموال.
- على الدولة الجزائرية أن تولي اهتماما أكبر بالاستثمار المحلي، فهو يعتبر الأداة المحركة للنمو، ووسيلة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ومحركا فعالا للتنمية المستدامة.
- على الدولة الجزائرية أن تستثمر في النفايات كون هذا النوع من الاستثمار يعتبر مصدرا مهما للدخل فضلا عن اعتباره آلية للحد من التلوث البيئي وكذا الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتقليل من معدل انبعاث الغازات، عن طريق التوجه نحو رسكلة هذه النفايات، التي باتت صناعة قائمة بحد ذاتها، تدر أرباحا وتوظف عمالة، وبالتالي تساعد على التخفيف من البطالة، والزيادة من الدخل الوطني والتنويع في مصادر تمويله.
- تزخر الجزائر بثروة متجددة هائلة على غرار الطاقة الشمسية التي باتت اليوم صناعة يتوجه إليها بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف، وعليه تلبية احتياجات الأجيال الحالية مع ضمان حق الأجيال اللاحقة في تلبية حاجاتهم.
- إقامة مناطق حرة بهدف تشجيع العملية الإنتاجية والتصديرية وبالتالي التوجه من الاستيراد إلى التصدير، فضلا عن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، وتوظيف اليد العاملة وبالتالي التخفيف من البطالة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير-دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
2. أحمد عبد اللاه المراغي، **الحماية الجنائية للاستثمارات الأجنبية-دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
3. أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
4. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية-دراسة مقارنة: تركيا، كوريا الجنوبية، مصر**، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
5. أنمار جودت عبد النور، **الإدارة البيئية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
6. باسم علي خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
7. بركات محمد مراد، **ظاهرة العولمة-رؤية نقدية**، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، 19-2-2016 www.motobarabia.com.
8. بول هيرست، جراهام طومسون، **ما العولمة-الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم**، ترجمة: عبد الجبار فالح، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد 273، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.
9. بومدين طاشمة، **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2016.
10. تومي صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المنامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
11. ثامر علوان المصلح، **تقييم قرارات الاستثمار**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
12. جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

13. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، الألوكة للنشر والتوزيع الإلكتروني، http://www.alukah.net/library/0/74320/، 8-8-2018.

14. جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1998.

15. الجيلالي عجة، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

16. حاتم عبد الجليل الفرنشاوي، **الاستثمار في ظل العولمة-التوجهات والمتطلبات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، 2006.

17. حامد الريفي، **اقتصاديات البيئة-مشكلات بيئية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.

18. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية-اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.

19. حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد-الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.

20. حسين فهمي مصطفى، **رأس المال الاحتكاري-بحث في النظام الاقتصادي الاجتماعي الأمريكي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1971.

21. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

22. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.

23. دبليوتشارلز سوير، ريتشارد سبرينكل، **الاقتصاد الدولي**، صائغ عالمية ناشرون، بيروت، لبنان، 2015.

24. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي-المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

25. دريد محمود علي السمرائي، **النظام القانوني للشركات المتعددة الجنسية**، دار الأصالة والمعاصرة للنشر والتوزيع والإنتاج الفني، ليبيا، 2008.

26. دريد محمود علي، **الشركة متعددة الجنسية-آلية التكوين وأساليب النشاط**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

27. رانيا بلمدني، **أثر السياسات التنموية في فرص العمل–حالة الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2013.
28. رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار دنيا للطباعة والنشر، مصر، 2011.
29. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة–دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
30. رمزي زكي، **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل**، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة للمعهد العربي للتخطيط، دار كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.
31. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة–دراسة في أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1987.
32. رمزي زكي، **العولمة المالية–الاقتصاد السياسي لرأسمال المالي الدولي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999.
33. رمضان علي عبد الكريم دسوقي عامر، **الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور التحكيم في تسوية المنازعات الخاصة بها (FDI)**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2011.
34. رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
35. رواد زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
36. ريم ثوامرية، منير خروف، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية–دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990–2014**، دار النور للنشر، ألمانيا، 2017.
37. زكريا أحمد نصر، **التطور الاقتصادي–عرض لبعض النماذج التحليلية**، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، مصر، 1952.
38. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
39. زين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

40. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998.

41. سعود جايد العامري، **الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

42. سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 1992.

43. سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

44. سمير سعيفان، **مقالات في الاقتصاد والإدارات في سوريا**، سوريا، 2000.

45. سيد الهواري، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية–الاستثمار**، الجزء 6، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، 1982.

46. سيد طه بدوي، **دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

47. السيد عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية وسيادة الدولة**، دار النهضة العربية، مصر، 2005.

48. صادق مدحت، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2000.

49. صلاح الدين حسن السيسي، **الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم–دراسة نظرية وتطبيقية، قضايا اقتصادية معاصرة**، عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2003.

50. ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

51. طارق الله خان، أحمد حبيب، **إدارة المخاطر–تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة: عثمان بايكر أحمد**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003.

52. طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، ط2، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

53. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2007.

54. عبد الأمير السعد، **العولمة ... مقاربة في التفكير الاقتصادي**، سلسلة كتب المستقبل العربي– العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

55. عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
56. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
57. عبد الرزاق محمد صالح، رشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014.
58. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
59. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1993.
60. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، ط 2، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1991.
61. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001.
62. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001.
63. عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، ط 4، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، مصر، 1998.
64. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
65. عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسية**، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، 2007.
66. عبد القادر علي عيسى لطرش، **النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية–دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2017.
67. عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2013.
68. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
69. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية–منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

70. عبد المطلب عبد الحميد، **مبادئ وسياسات الاستثمار**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.

71. عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005.

72. عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014.

73. عبير محمد علي عبد الخالق، **العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطية، مصر، 2007.

74. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

75. عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية-استخدام طريقة تحويلات جونسون لتقنية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان 1991-2010**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

76. علي راشد النعيمي، إيرينا أومنلانك، **أثر تنقل العمال في التنمية المستدامة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

77. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

78. علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

79. عماد عواد، **الانعكاسات السلبية لظاهرة البطالة-البطالة الواقع والحلول**، دراسات المؤتمر الذي عقده مكتب الشكاوي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية ومشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان والهيئات والأجهزة التنفيذية والمنظمات الأهلية المعنية، 24 نوفمبر 2007-2008.

80. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

81. غازي محمد الطائي، **الاقتصاد الدولي**، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1999.

82. فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

83. فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات–دراسة مقارنة: كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين**، دار النهضة العربية، مصر، 2008.

84. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

85. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

86. ماجدة شلبي، **التوجهات الدولية والإطار المؤسسي في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2013.

87. مايكل تانزر وآخرون، **من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني–دور الشركات المتعددة الجنسيات**، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1981.

88. محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

89. محمد السيد سعيد، **الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، القاهرة، 1978.

90. محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة–دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

91. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشرى، الاسكندرية، مصر، 2010.

92. محمد صلاح غازي، **العولمة وتأثيرها على الفقر والتنمية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015.

93. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

94. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق–النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، المشكلات**، الدار الجامعية، مصر، 2010.

95. محند شلغوم عميروش، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2012.

96. محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية–أثر تنقل العمالة، سياسات تقييد التجارة الخارجية، العولمة والتكتلات الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016.

97. محيي محمد سعد، **الاستثمار والأزمة المالية العالمية–دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010.

98. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

99. مدحت أيوب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي**، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ابن دسمال، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

100. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل–التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

101. مصطفى سلمان حبيب، **الاستثمار في الترخيص الامتيازي الفرانشايز**، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

102. مصطفى يوسف، **عولمة الأسواق المالية المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

103. منير خروف، ليندة فريحة، **مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة نظرية ميدانية–حالة الجزائر**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، لبنان، 2016.

104. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

105. موسى نوري شقيري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

106. ميثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

107. ميرونوف، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة: علي تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

108. نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبعة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

109. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

110. هشام أحمد عبد الحي، **الصناديق والصكوك الاستثمارية–دراسة تطبيقية فقهية**، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه للطباعة والنشر، مصر، 2010.

111. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية–الصين نموذجا**، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.

112. يحي محمد جويدة، **المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017.

113. يوسف الصواني، **العولمة وأثرها على سيادة الدولة**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2008.

114. اليونيسكو، **التربية من أجل التنمية المستدامة**، فرنسا، 2013.

ثانيا– الرسائل والأطروحات:

1. إبراهيم محسن عجيل، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة–دراسة قانونية، اقتصادية وسياسية مقارنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009.

2. ابن عودة حساني، **أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2011.

3. أبو بكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات–حالة قطاع المحروقات**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر، 2010.

4. أحسين عثماني، **استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003.

5. أحلام زواوية، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية–دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

6. أحمد طارق بكر البشتاوي، **عقد الترخيص باستغلال براءة الاختراع**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011.

7. أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية– دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990–2003**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

8. إسلام محمد محمد البنا، **أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

9. إسمهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

10. آسيا قاسيمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

11. إلهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية–دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

12. أم السعد سراي، **دور الإدارة الصحية في التسيير الفعال للنفايات الطبية في ظل ضوابط التنمية المستدامة بالتطبيق على المؤسسة الاستشفائية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

13. آمنة بوخدنة، **السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة ميدانية لسلوك المستهلكين في ولاية قالمة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التجارة الدولية والتنمية المستدامة، غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.

14. أمينة فلاح، **دور النيباد في تفعيل دور الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

15. بلال لوعيل، **دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014.

16. بلقاسم أمحمد، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

17. بلقاسم دواح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية– دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، تركيا**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010.

18. بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية–حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

19. تهاني فهمي أحمد شمولة، **دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية–دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول النامية مع دراسة خاصة عن مصر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1992.

20. جلول مقاتل، **أثر انتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.

21. جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي–دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

22. حبيبة شعور مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

23. حسام شحاتة عبد الغني، **الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطر الصرف الأجنبي–دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2012.

24. حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

25. حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر 1998–2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

26. حمودي بن عباس، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الصين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

27. حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري–دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2009.

28. خديجة خرافي، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

29. خيرة خيالي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر–دراسة تحليلية للفترة 2000–2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

30. دعاء طارق بكر البشتاوي، **عقد الفرنشايز وآثاره**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

31. رشيد ساطور، **محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية–حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970–2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013.

32. رشيد مسعودي، **الرشادة البيئية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق وحريات أساسية، منشورة، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2013.

33. رشيدة حمودة، **استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

34. رضا مصيلحي أحمد اسماعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، مصر، 2005.

35. رفيق بن مرسلي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق–دراسة حالة الجزائر 2001–2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011.

36. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي–دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

37. زياد محمد عرفات أوليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، الأردن، 2003.

38. سارة بوسعيود، **دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

39. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

40. سمية بن هلال، **سياسات وأساليب الإدارة البيئية المتكاملة للنفايات الصلبة في إطار معايير التنمية المستدامة–دراسة حالة ولاية الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

41. سمية مساهل، **دور التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

42. سمير يحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية–حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

43. سميرة العابد، **آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1991–2005 دراسة تحليلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009.

44. سناء مصباحي، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن فرع سوق أهراس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.

45. سوسن مريبعي، **التنمية البشرية في الجزائر–الواقع والآفاق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2013.

46. سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية–دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

47. سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي–دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

48. شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر–دراسة حالة الجزائر 2000–2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر3، 2012.

49. شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

50. صلاح الدين شريط، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية–دراسة تجربة جمهورية مصر العربية مع إمكانية تطبيقها على الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر3، 2012.

51. صورية زرقين، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية–دراسة حالة الجزائر 1999–2006**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.

52. عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر 1994–2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007.

53. عبد الحق طير، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، منشورة، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2012.

54. عبد الحليم أوصالح، **استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

55. عبد الرؤوف بوشمال، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

56. عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

57. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

58. عبد القادر عوينان، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.

59. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2008.

60. عبد الله بلعيدي، **التمويل برأس المال المخاطر–دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

61. عبد الله بن صفي الدين، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، منشورة، جامعة الجزائر3، 2014.

62. عثمان بن شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية–دراسة حالة البلدية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

63. عثمان سالم علي عبد المجيد، **آثار الشركات متعددة الجنسيات على الأداء الاقتصادي في الجزائر منذ عام 1993**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2015.

64. عقيلة عز الدين محمد طه، **أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1990.

65. علاء الدين بوزناشة، **دور نظم المعلومات التسويقية في إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيمياوية ENPEC سطيف**،

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

66. علاء حامد داود نصر الدين، **أثر رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2012.

67. علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990-دراسة تطبيقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1995.

68. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

69. عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية-دراسة حالة الجزائر 1970-2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.

70. عمار طهرات، **فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية 2005-2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

71. عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر 2002-2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

72. غادة رياض السيد أحمد محمد عمارة، **تطور معدلات النمو الاقتصادي وأثرها على التشغيل في مصر بالتطبيق على قطاع الصناعات الغذائية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2016.

73. غريب بولرباح، **تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2005**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2010.

74. فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008.

75. فاروق أوشن، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة–دراسة حالة مشروع منطقة إيقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015.

76. فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

77. فاطمة بوفنارة، **تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر–حالة مدينة الخروب**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

78. فطيمة بن عبد العزيز، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية– حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

79. فيصل زمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، منشورة، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2004.

80. قمير بن ماضي، **دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

81. كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة–الصين، تركيا، مصر والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر3، 2013.

82. كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

83. لبيبة جوامع، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية–دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000–2012**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

84. لطفي قاسمي، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص–منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.

85. ليلى شيخة، **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية–دراسة حالة الصين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.

86. ليلى يماني، **أهمية الاستثمار الوقفي ودوره في تخفيف مشكلة الفقر–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

87. محمد الأمين ولد مايابي، **دور سعر الصرف في جذب الاستثمارات الأجنبية–دراسة قياسية لحالة موريتانيا 1992–2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2010.

88. محمد البشير مفتي، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993–2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

89. محمد الشريف منصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، تخصص إدارة الأعمال، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

90. محمد الياميين موساوي، **دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية–دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.

91. محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر3، 2011.

92. محمد بالخير، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية–دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنظيم والعمل، منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

93. محمد جبوري، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

94. محمد حامد محمد فتيحة، **المفاضلة بين التنافس الضريبي والتنسيق الضريبي في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الإشارة إلى مصر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المالية العامة، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2016.

95. محمد داودي، **السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر–حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

96. محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي–التجربة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

97. محمد رحالي، **النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية–دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

98. محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

99. محمد ساحل، **تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية–دراسة مقارنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2008.

100. محمد سيد أبو السعود جمعة، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج في مصر–دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2006.

101. محمد عبد الباقي، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، منشورة، جامعة الجزائر، 2010.

102. محمد عثمان عبد الواحد السيد، **إمكانية تفعيل نظم المناطق الحرة لتحقيق أهداف السياسة الجمركية المصرية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2016.

103. محمود رجب محمود، **الدور المالي للمحليات في معالجة مشاكل التلوث الصناعي بمحافظة الاسكندرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية العامة، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009.

104. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، منشورة، جامعة الجزائر، 2009.

105. مراد بن ياني، **سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة قياسية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

106. مريم بوعشير، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

107. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة–حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

108. معتز أكرم حسن فروانة، **تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995–2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنمية الاقتصادية، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.

109. مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، منشورة، الجزائر، 2012.

110. موسى سعدواي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

111. مولود طابوش، **أثر الشركة متعددة الجنسية على التشغيل في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

112. مي محسن مبروك إبراهيم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر 1991–2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2012.

113. نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي–دراسة نظرية وقياسية 1970–2008**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر3، 2012.

114. نسرين محمد المحمدي، **دور الدولة في تعزيز القدرة التنافسية في مجال جذب الاستثمار المباشر مع الإشارة إلى حالة مصر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية العامة، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2015.

115. نصيرة سالم، **التنمية المحلية وإشكالية البيئة–دراسة ميدانية لآراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع البيئة، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

116. نفسية ناصري، **أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية– دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

117. نفيسة بامحمد، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016.

118. نهاد محمد أحمد خضر، **التطور العمراني للتجمعات الواقعة جنوب محافظة جنين واقتراح إقامة مركز خدمات مشترك**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

119. نوارة حسين، **الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013.

120. نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر–دراسة تقييمية للفترة 2000–2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010.

121. نور الدين يوسفي، **جبر ضرر التلوث البيئي–دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

122. نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد البيئة، منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.

123. نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي–دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي 1992–2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في بحوث العمليات، منشورة، جامعة سانت كليمانتس، 2012.

124. هدايا عبد الستار عبد المنعم، **دور السياحة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة–دراسة حالة منطقة البحر الأحمر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2013.

125. هودة عبو، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية 1970–2006**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008.

126. وسام عمر كامل العماري، **دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

127. وسيلة بوراس، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر–حالة الصين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

128. وليد معمري، **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، منشورة، جامعة الجزائر 1، 2011.

129. وهيبة بن داودية، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب وتونس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

130. ياسمينة زرنوخ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، منشورة، الجزائر، 2006.

131. ياسين عبيدات، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل-دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

132. يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

133. يحي مصلة، **دور تحسين مناخ الاستثمار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

134. يحي ولد محمود ولد جدو، **الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر3، 2012.

135. يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة تحليلية للواقع والآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر3، 2010.

ثالثا- الملتقيات:

1. إبراهيم بن علي، **التحفيزات الجبائية لترقية الاستثمار في الجزائر**، ملتقى وطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10.

2. أحمد جميل، عاشور حيدوشي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

3. أحمد مخلوف، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في استمرار منظمات الأعمال–دراسة تطبيقية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.
4. أحمد هدروق، سليم موساوي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.
5. الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، **الاستثمارات الأجنبية في السودان والرؤيا المستقبلية**، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى الاستثمار الزراعي الأول، الخرطوم، السودان، مارس 2005.
6. أسماء كرغلي، مريم قلال، **تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.
7. آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول: السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي–التحديات، التوجهات، الآفاق، باجة، تونس، 26–27 أفريل 2012.
8. أمال تخنوني، بلال ملاخسو، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، 18–19 نوفمبر 2015.
9. أميرة إدريس، مريم بوحسون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.
10. أمينة زكي شبانة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق**، المؤتمر السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1994.
11. بختة بطاهر، **أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.

12. بلقاسم قسمية، **الجزائر بلد جاذب للاستثمار**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10.
13. ثريا الماجي، **استراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، ملتقى دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
14. جعفر شريقي، **دور المناخ الاستثماري في جلب الاستثمارات حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.
15. جمال بلخباط وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.
16. جمال مدات وآخرون، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.
17. حكيمة حليمي، نبيلة ساسان، **الاستثمار في الجزائر-تقييم لمناخه وقراءة في ملامحه**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10.
18. حمزة العرابي وآخرون، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.
19. رزيقة مخوخ، **الاستثمارات الأجنبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.
20. رسلان خضور، **المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، 25-1-2011-6-28/2011.

21. الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، **التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنطقة العربية**، اجتماع الخبراء حول أولويات التنمية والبيئة في المنطقة العربية، القاهرة، مصر، 11-2007/11/13.

22. زوينة ريال، أمال بوقاسي، **الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

23. زين الدين بروش، جابر دهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات- دراسة حالة شركة الاسمنت**، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22-23 نوفمبر 2011.

24. سامية خرخاش وآخرون، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص الشغل في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

25. سعد محمد الكواز، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية**، ملتقى دولي، 14-15 أكتوبر 2005.

26. سكينة شيخ، مراد بودية، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة نعمة أم نقمة؟**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

27. سمية بوغدو، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

28. سمير عماري، جمال الدين يخلف، **سمات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومتطلبات ترقيته**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

29. شريف غياط، عبد المالك مهري، **المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر-واقع وآفاق**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10.

30. شعبان فرج، فهيمة حدادو، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

31. صبرينة بوطبة، أحمد رشاد مرداسي، **محددات مناخ الاستثمار وعلاقتها بالتنافسية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

32. صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري-قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

33. عائشة بن عطاالله، **التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية بين الحاجة والضرورة**، الملتقى الدولي الأول حول: التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، 6-2012/11/7.

34. عبد الحفيظ خزان، آسيا بن عمر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

35. عبد الرحمان صبري، **الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار**، ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، الأردن، سبتمبر 1997.

36. عبد الرحمن محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-2011/11/16.

37. عبد الرزاق كبوط، عبد الرزاق بن الزاوي، **أثر التمويل الدولي على الاقتصاديات النامية**، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006.

38. عبد اللاوي عقبة وآخرون، **المناطق الحرة الصناعية للتصدير كمدخل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية-دراسة تجربة الهند في إقامة المناطق الحرة**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

39. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن بن سانية، **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الإسلامي–الواقع.... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23–24 فيفري 2011.

40. عبد الله خبابة، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7–8 أفريل 2008.

41. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية**، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21–22 نوفمبر 2006.

42. علي حبيش، نسيمة بن يحي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.

43. عمار زيتوني، خديجة تافساست، **مؤشرات تقييم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن 2009–2014**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9–2014/12/10.

44. عمر عبو، هودة عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول: مدى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر–واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

45. غريب بولرباح، عبد الباقي بضياف، **دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، 25–26 نوفمبر 2013.

46. غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال–التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، 10–2009/11/11.

47. فاتح حركاتي، **إسهامات الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية-حالة مصر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

48. فاطمة الزهراء عراب، **المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في التنمية في الدول النامية**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2011.

49. فاطمة بودية، فتيحة كحلي، **طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، تونس، 27-29 جوان 2013.

50. فرحات عباس، وسيلة سعود، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

51. فؤاد جدو، **التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر**، ملتقى حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

52. قادة أقاسم، أمال زاوي، **الفقر في الدول العربية والإقلال منه**، ملتقى دولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، 8-2014/12/9.

53. كاسر نصر المنصور، **إدارة المخاطر واستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 نيسان 2007.

54. كمال رزيق، ياسين قاسي، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 8-9 مارس 2005.

55. لخضر مرغاد، لبيبة جوامع، **دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10.

56. لويزة فرحاتي، نرجس معمري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

57. مبارك لسلوس وآخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية لتمويل المشاريع الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

58. مجدي الشوربجي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إشكالية النمو في دول المينا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.

59. محمد البشير لبيق، وهيبة قداري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة من حيث الأداء**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

60. محمد براق، نور الدين كروش، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

61. محمد بوناب، لطفي بوناب، **واقع وتقييم تجربة التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10 ديسمبر 2014.

62. محمد زرقون، بوحفص رواني، **نظام الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الوطني الثالث حول: تسيير المؤسسات"المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2007.

63. محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2013.

64. محمد ساحل، **المنطقة الحرة في الجزائر بين الإلغاء ومقومات وإيجابيات الإحياء**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

65. محمد شعباني، حمزة كبلوتي، **الاستثمار الأجنبي المباشر-العوائد والمحددات**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

66. محمد نوارة، علي باكرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

67. محي الدين مكاحلية، سمية سريدي، **تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر ومدى استقطابه للاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

68. مراد صاولي، حسين كشتي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرصة المناخ الاستثماري-دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10.

69. مسعود كسرى، علي طهراوي دومة، **تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-12/10/ 2014.

70. المعز لله صالح أحمد البلاع، **ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012.

71. منور أوسرير، محمد مداحي، **إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير-المنطقة الحرة بلارة نموذجا**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

72. منير خروف، ريم ثوامرية، **التجارب الإقليمية والعالمية في مجال المناطق الصناعية الحرة للتصدير- تجربة إيرلندا، المغرب وماليزيا**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

73. منير خروف، ريم ثوامرية، **المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 25-26 أفريل 2017.

74. موسى الباهي، صلاح الدين قدري، **إشكالية الاستفادة من تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، ملتقى وطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-10 ديسمبر 2014.

75. ميلود بوعبيد، جمال بن عروس، **الاستثمار الأجنبي المباشر بين تعظيم المنافع وتقليل التكاليف**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

76. نبيلة عرقوب، محمد بوشة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

77. نبيلة فالي، **التنمية-من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

78. نسرين زيدان غربي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المناولة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.

79. نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، **ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

80. هشام ذباح، سمية حاجي، **التحفيزات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي–حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.

81. وريدة لرجان، زهوة خلوط، **الدور الإيجابي لإنشاء المناطق الحرة–إشارة لتجربة العراق والسودان**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.

82. ياسمين دروازي، فتيحة الجوزي، **المناطق الحرة الصناعية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.

83. ياسين حريزي، **أداء التجارة العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25–26 ماي 2016.

رابعا– المقالات:

1. إبراهيم عبد الجليل السيد، **الإدارة البيئية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006.

2. إبراهيم محمد القعود، **الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 8.

3. أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 3، ورقلة، الجزائر، 2004.

4. أحمد يوسف وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد الأول، السودان، 2015.

5. إلياس بومعراف، عمار عماري، **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2009–2010.

6. آمنة ياسين بلقاسمي، محمد مزيان، **العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب المراهقين الجزائريين–دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جوان 2012.

7. إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، **تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية 2004: ISO 14001–دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات**، معمل بابل1، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، 2008.

8. إيمان محمد إبراهيم علي، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة–دراسة تطبيقية لقانون أوكن على مصر 1980–2012**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 52، العدد 2، جامعة الاسكندرية، مصر، يوليو 2015.

9. بغداد كربالي، محمد حمداني، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2010.

10. بلال لوعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 1995–2007**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008.

11. بلعيد بعلوج، **الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002.

12. بلقاسم أمحمد، **بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، 2011.

13. بلقاسم زيري، عبد الكريم البشير، **أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية–حالة الجزائر دراسة قياسية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، 2010.

14. جمال طباش، سعيدة شطباني، **محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد 11، جويلية 2016.

15. الجيلالي بوضراف، **التجديد ونقل التكنولوجيا**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 9، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2011.

16. حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2017.

17. حدة رايس، مروة كرامة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية–دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

18. حدة فروحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2009–2010.

19. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر–تعاريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العام الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

20. الحسين طلباوي، دلندة عيسى، **أثر النمو الاقتصادي، معدلات التمدرس والتغطية الصحية على الولادات في الجزائر 2000–2015**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017.

21. حمود سيلم، **دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

22. حيدر علوان كاظم، **أثر نظم ضمان الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 8، العدد 23، العراق.

23. خالد بن جلول، **محددات الفقر في الجزائر–دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR 1980–2014**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 9، جويلية 2015.

24. دينا أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، العراق، 2007.

25. رحيم حسين، **نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية–إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر.

26. رمضان الشراح، **مجالات وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية–حالة الكويت**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جامعة عين شمس، مصر، 2000.

27. زوينة بن فرج، **استخدام المحاسبة البيئية ضرورة في قياس التنمية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 5، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

28. زياد زنبوعة، منى خالد فرحات، **بدائل تمويل عملية التنمية في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 28، العدد 2، 2012.

29. زين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

30. زينب زموري، **ماهية التنمية الثقافية–دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، مارس 2014.

31. سامية دحماني، جميلة الجوزي، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015.

32. سليم مجلخ، **آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 17.

33. شريف بقة، عبد الرحمن عايب، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة–حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008.

34. شريفة جعدي وآخرون، **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري 2006–2012**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، ديسمبر 2014.

35. شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005.

36. شهرزاد زغيب، لمياء عماني، **البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 6، جامعة مسيلة، الجزائر، 2011.

37. شوقي جباري، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 49، 2015.

38. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية وإدارية، العددان 43–44، 2008.

39. صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحي، **تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 14، العراق، 2008.

40. صندرة لعور، **استدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديمغرافي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جوان 2017.

41. طلال زغبة، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، المسيلة، الجزائر، 2011.

42. عابد بن عابد العبدلي، **هل يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو اقتصادي في الدول الإسلامية؟–دراسة تطبيقية على الدول الإسلامية خلال الفترة 1970–2013**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 52، العدد 2، جامعة الاسكندرية، مصر، يوليو 2015.

43. عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 9، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014.

44. عبد الحميد برحومة، عنترة برباش، **مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد 2000–2012**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.

45. عبد الحميد صديق، **المحددات المحلية والدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب زيادة تدفقاته إلى مصر–دراسة مقارنة**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، جامعة عين شمس، مصر، يناير 2004.

46. عبد الرحمن محمد الحسن، **دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان**، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة، الجزائر، 2013.

47. عبد الرزاق حبار، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.

48. عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، غرداية، الجزائر.

49. عبد القادر بابا، خيرة أجري، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014.

50. عبد المجيد راشد، **في مفهوم التنمية الإنسانية**، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 2115، 2007.

51. عبد المعطي رضا أرشيد، نواف أحمد سالم الغصين، **أثر مخاطر الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة تحليلية 2000–2010**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 13، العدد 2، الجزء 2، بورسعيد، مصر، 2012.

52. عبد الناصر موسى، آمال رحمان، **الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2008.

53. عبد النور ناجي، **دور الإدارة المحلية في حماية البيئة من أخطار التلوث–التجربة الجزائرية**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2016.

54. عبد الكريم أحمد عاطف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، مجلة القانون والعلوم الإدارية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، مارس 2014.

55. عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، سوريا، 2012.

56. عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.

57. علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، **الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ماي 2003.

58. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013.

59. علي عطية مسعود، **التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 36، السنة 21، جامعة أسيوط، مصر، يونيو 2004.

60. علي نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ماي 2005.

61. فارس مسدور، **أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2009–2010.

62. فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 17، العراق، 2010.

63. فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، جامعة الموصل، العراق، ديسمبر 2009.

64. فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 18، العراق، 2010.

65. فاطمة لعلمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–بين عوامل الجذب وعوامل الطرد**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 2، العدد 3، جويلية 2012.

66. فطيمة مبارك، **التنمية المستدامة–أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، يناير 2016.

67. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 1، ماي 2013.

68. كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

69. كريم نعمة، نوزاد عبد الرحمان هيتي، **الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلس التخطيط، قطر، 2006.

70. لمياء فاروق مهدي عيسى، **أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.

71. محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

72. محمد أدريوش دحماني وآخرون، **دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي–دراسة قياسية 1980–2015**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2، 2016.

73. محمد الأمين جبلي، **نقل التكنولوجيا وحماية البيئة وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقطبة له–دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 7، جانفي 2016.

74. محمد الأمين مكاوي، عابد شريط، **قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية–دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 7، العدد 12، جانفي 2017.

75. محمد الغربي، **تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

76. محمد بن عزوز، **الفساد الإداري والاقتصادي-آثاره وآليات مكافحته-حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016.

77. محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقال-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

78. محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008.

79. محمد عدنان وديع، **العولمة والبطالة-تحديات التنمية البشرية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2007.

80. محمد مرابط، **تحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة-دراسة قياسية 1995-2015**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، مارس 2017.

81. محمد مسعودي، **آليات دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2، جامعة أدرار، الجزائر، جوان 2014.

82. محمد نائف محمود، **دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة للدول العشرة الأولى في قارات العالم**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد 116، 2014.

83. محمد يسري إبراهيم دعبس، **الادخار والعوامل المؤثرة فيه**، سلسلة المعارف الاقتصادية والإدارية، العدد 7، 1997.

84. مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010.

85. مشتاق باركر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 9، مركز النشر الاقتصادي، الرياض.

86. مكتب برامج الإعلام الخارجي، **تحديات العولمة**، المجلة الإلكترونية يو أس أي، وزارة الخارجية الأمريكية، و. م. أ، فبراير 2006.

87. منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة مشروع منطقة بلارة**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.

88. مؤسسة التمويل الدولية، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، العدد رقم 5، واشنطن، 1997.

89. موسى رحماني، نجاة مسمش، **نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي كأداة للتراكم–إشارة خاصة إلى الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007.

90. مؤيد وهيب، **أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة آفاق، المجلد 27، العدد 107، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

91. نبيل هاشم الأعرجي وآخرون، **دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفات العالمية للبيئة الإيزو 14001**، جامعة بابل، 2010.

92. نجاة عبد الوالي محمد، **التنمية المستدامة وأهميتها في العالم العربي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 1، العدد الأول، جامعة عين شمس، مصر، يناير 2012.

93. ندوى خزعل رشاد، **استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19، العراق، 2011.

94. نورة بيري، عبود زرقين، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب محددات وآثار– دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآنية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جوان 2014.

95. نورة بيري، عبود زرقين، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب–دراسة قياسية 1996–2012**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67–68، 2014.

96. نورة بيري، عبود زرقين، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب–دراسة قياسية 1996–2012**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2014.

97. هاجر عبد الكريم، كمال قاسمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

98. هاني محمد الدمرداش، عماد محمد الليثي، **محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية–دراسة تطبيقية باستخدام نماذج الـ Panel Data**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد 3، جامعة طنطا، مصر، سبتمبر 2015.

99. هدى بدروني، نصيرة قريش، **أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 10، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.

100. وصاف سعيدي، محمد قويدري، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر–بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، الجزائر، 2008.

101. يحي عبد الغني أبو الفتوح، **تحليل معوقات الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية–بحث ميداني**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 2، جامعة الاسكندرية، مصر، جويلية 2009.

102. يحي وناس، **التخطيط البيئي المحلي في الجزائر–التطورات الراهنة والإشكاليات القانونية والمادية التي يثيرها**، مجلة الحقيقة، العدد 6، ماي 2005.

103. يوسف بالنور، **المقاربات النظرية في معالجة مشكلات التنمية المستدامة**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014.

104. يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2008.

خامسا– التقارير:

1. إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، **العولمة الاقتصادية–فرص أم تحديات؟**، دائرة المالية، حكومة دبي، 2007.

2. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2010**، نيويورك، جنيف، 2011.

3. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2012**، نيويورك، جنيف، 2013.

4. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2013**، نيويورك، جنيف، 2014.

5. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2014**، نيويورك، جنيف، 2015.

6. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2017**.

7. الأونكتاد، **فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر**، جنيف، سويسرا، 25–27 جوان 2003.

8. ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، هيئة تخطيط الدولة، 2004.

9. لجنة معايير المحاسبة، **معيار المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية–الفقرة 137–138**، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، السعودية، ديسمبر 1998.

10. محمد حسين عبد القوي، **البطالة–المشكلة والعلاج**، مركز الإعلام الأمني، البحرين.

11. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، العقارات الاستثمارية**، المادة 2–16، IFRS، لندن، 2009.

12. وزارة التجارة، **ترجمة للحوصلة الإجمالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال 2007، الجزائر**.

13. وزارة تطوير القطاع العام، **أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها**، الأردن، أذار 2015.

سادسا– مراجع أخرى:

1. الإذاعة الوطنية القناة الأولى: (91.9) 21–9–2014.

2. الإذاعة الوطنية القناة الأولى: 24–11–2014.

3. الأمانة العامة للحكومة، **قانون الاستثمار**، الجزائر، 2007.

4. تقارير التنمية البشرية لسنوات مختلفة.

5. صورية شنبي، **مفاهيم حول التنمية المستدامة**، مطبوعة لطلبة الماستر إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

6. قناة الوطن الجزائرية: 23–8–2014.

7. نبيل براهمية، **نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر–نظرية دورة حياة المنتوج**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر في مقياس الاستثمار الأجنبي المباشر، تخصص تجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، 11–1–2015.

8. نشرة الثامنة: 5–8–2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

المراجع باللغة الفرنسية:

قائمة المراجع

1. Hammid.A. Temmar،**L'éconmie De L'algerie :Les Startegies De Développement**،Tome 1،Office Des Publications Universitaires، Alger،2015.

2. J.L Muchielli، **Les Firmes Multinationales : Mutation Et Nouvelles Perspective**، Economica، Paris ،1985.

3. J.L Muchielli، M Sollofaub ، **L'échange International Fondements Théoriques Et Analyses Empiriques**، Economica، Paris، 1981.

4. Omar Guerid ، **L'investissement Direct Etranger En Algerie : impacts،opporttunities et entraves**، Revue Du Recherches Economiques Et Manadériales، n° :3، Université Mohamed Khider، Biskra، Algerie، Juin 2008.

5. Polloix Christian، **L'internalisation Du Capital** ، Eléments، Critique ،Paris ،1975.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Denisia Vintilia، **Foreign Direct Investment Theories : An Overview Of The Main Fdi Theories** ، European Journal Of Interdisciplinary Studies، Volume 2، Essue 2، December 2010.

2. Frank AG، **Critique Andanticritique**، Essay On Dependence And Reformism، London، 1984.
3. John Robinson ، **The Accumulation Of Capital**، Macmillan، London، 1956.
4. Michal Kalecki، **Theory of economic dynamic**، **an essay on cyclical and long-run changes in capitalist economy**، George Allen &unwind، London ،1954.
5. media bank،n° :70،2004.
6. Palma. G. Dependency ، **A Formal Theory Of Underdevelopment Or Mythodology For The Analysis Of Concreate Situations Of Underdevelopment In World Development**، Vol 1، 1978 .
7. Seersd، **The Political Economy Of Nationalism**، London University Press،London، 1983.
8. UNCTAD ،**World Investment Report 1998** ، New York، Geneva، 1999.
9. UNCTAD، **World Investment Report 2015**، New York، Geneva، 2016.
10. UNCTAD، **World Investment Report 2000**، New York، Geneva ،2001.
11. UNCTAD، **World Investment Report 2011**، New York، Geneva، 2012.
12. UNECTAD، **World Investment Report 2016**، New York ،Geneva، 2017.
13. UNECTAD، **World Investment Report 2016**، New York ،Geneva، 2017.
14. UNECTAD، **World Investment Report 2017**، New York ،Geneva، 2018.
15. Vernonn R، **International investment and international trade in the product cycle**،quartly journal of economicsharvard graduate school of business administration.

مواقع الإنترنت:

قائمة المراجع

1. أحمد مبروك محمد خليفة، إبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الحالة المصرية 1970–2010**، المركز الديمقراطي العربي، من خلال الموقع: democraticac.de/?p=609

2. إيمان بوشنقير، شبيرة بوعلام عمار، **قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة**، مقالة منشورة عبر الموقع:
rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx

3. جابر سطحي، **تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 2005–2013**، مقالة منشورة عبر الموقع: https://www.asjp-cerist.dz

4. جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، مقالة منشورة عبر الموقع:
www.univ-alger3.dz/laboslabo_mondialisation...article_3pdf

5. حجيلة رحالي، رفيقة بوخالفة، **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، مقالة منشورة عبر الرابط: www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/.../article-3-n3.pdf

6. حريري بوشعور، صليحة فلاق، **مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية**، مداخلة منشورة عبر الرابط:
iefpedia.com/.../مسببات-ظهور-البطالة-وآثارها-الاقتصادية-د.-حرير

7. سعاد حفاف، مليكة بوضياف، **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول**، مقالة منشورة عبر الموقع:
www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/.../article-9-n4.pdf

8. صورية فرج الله، **علم الاجتماع ومعالجة مشكلة البطالة**، مقالة منشورة عبر الموقع:
https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/.../1Ferdjellah_soria.do..

9. علي فلاق، رشيد سالمي، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية**، مقالة منشورة عبر الموقع:
www.enssea.net/enssea/majalat/253.pdf

10. فاتن عامر، **البطالة**، مقالة منشورة عبر الموقع:
Faculty.ksu .edu.sa/75499/doclib5/بحث%20البطالة.doc

11. فاطمة مرنيز، جيلالي ماينو، **دور الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية**، مقالة منشورة عبر الموقع: www . univ-media.dz

12. فضيلة عاقلي، **البطالة تعريفها، أسبابها وآثارها الاقتصادية–سياسة التشغيل في الجزائر**، مداخلة منشورة عبر الرابط:

iefpedia.com/.../البطالة-تعريفها-أسبابها-وأثارها-الاقتصادية-سيا

13. كريم عبيس حسان العزاوي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي–الأهمية والفرص المتاحة:** مقالة منشورة عبر الرابط: www.uobabylon.edu.iq/edition7/economy7_6.doc

14. محمد أحمد محمد الحسن، **المحاسبة البيئية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مجلة المال والاقتصاد، عبر الموقع: www .fibsudan.com

15. نصر عارف، **في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها**، أنظر الموقع:

www.wasatia.org/storage/book3/4.pdf

16. نصر عارف، **مفهوم التنمية**، أنظر الموقع:

faculty. Ksu.edu.sa/belaichi/clases/…/ مفهوم% 20التنمية .pdf

17. نورة العجلان، **أبعاد ومؤشرات التنمية**، أنظر الموقع:

www.lahaonline.com/static/laha.../dimensions_development.pdf

18. يحي سعيدي وآخرون، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة في الوطن العربي**، مقالة منشورة عبر الموقع:

www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab574/

19. يحي سعيدي، صورية شنبي، **نظريات التنمية المستدامة**، مقالة منشورة عبر الموقع:

iefpedia.com/.../نظريات-التنمية-المستدامة-د.-سعيدي-يحيى،-شنب

20. يحي سعيدي، **ظاهرة القفر في العالم العربي–أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها**، مقالة منشورة من خلال الرابط: www. Kant akji/com/media/3958/2107.doc

21. Ajazairlyoum.com

22. Ar- mideast youth.com

23. Ar.knoema.com

24. Ar-actualix.com

25. Faculty.ksu.edu .sa

26. firmetheories.e-monsite.commediasfiles4.pptx
27. http:// preneur-masr.com
28. http://alarab.uk/?id=65766
29. http://kawngroup.com/kyoto-protocol/
30. http://mawdoo3.com
31. http://political-encyclopedia.org
32. http://thaqafat.com/2016/10/66918
33. http://www.alukah.net/culture/0/106505/
34. http://www.maaber.org/issue_may04/books6.htm
35. http://www.maqalaty.com/6082.html
36. http://www.mominoun.com/articles
37. http://www.unic-eg.org/15582
38. https:// ar.wikipedia.org
39. https:// ar.wikipedia.org/wiki/ تنمية_اجتماعية
40. https:// digiurbs.blogspot.com/2012/blog-post_6734.html
41. https://alborsanews.com/2015/01/05/639615
42. https://ar.wikipedia.org/wiki
43. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88
44. https://ar-wikipedia.org
45. https://books.google.dz
46. https://books.google.dz/books?id=xxWpDAAAQBAJ&pg=PT75&lpg=PT75&dq

https://googlegroups.com/group/…/DE87~1.doc

47. https://www.almesryoon.com/story/413527/ التنمية-الاقتصادية-وكيفية-تحقيقها
48. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/275/5/18882
49. https://www.eliktisad.com
50. https://www.elwassat.com
51. https://www.imf.ofg
52. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
53. http://www.alukah.net/culture/0/82338/#ixzz508DxDcYJ
54. Ibrahem-assalea-3abber.com/post/150946

55. iefpedia.com/.../المسؤولية-الاجتماعية-للشركات-المتعددة-الجنسيا...
56. iefpedia.com/.../نظريات-التنمية-المستدامة-د.-سعيدي-يحيى،-شنب
57. Islamfin.go-forum.net
58. m5zn.com/newuploads/2012/.../doc/m5zn_38b6f9277454247.doc
59. politics-constantine.yolasite.com/.../التنمية%20الاقتصادية.docx
60. site.iugaza.edu.ps/arafati/files/2010/02/1السياسة-النقدية.doc
61. Tazawad.yoo7.com/t14156-topic
62. Wdi.worldbank.org
63. www .andi.dz
64. www. Cpas- egypy.com/pdf/baher/dr/002.pdf
65. www. Mahaarat.com/ ?p=
66. www.alaraby.co.uk
67. www.aleqt.com
68. www.amf.org-ae/.../20%
69. www.ammc.ma/ar/espace-epargnants/difference-entre-epargne-et-investissement
70. www.arab-api.org
71. www.arab-api.org/images/publication
72. www.ausde.org/ausde/750
73. www.bank-of-algeria.dz
74. www.djazairess.com
75. www.elbassair.net
76. www.elkhabar.com
77. www.ons.dz
78. www.radioalgerie.dz

الملحق رقم (1): يوضح نتائج اختبار الاستقرارية وفقا لاختبار ديكي–فولر المطور.

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.389996	0.0287
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.727720	0.0100
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.436785	0.0021
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: GTH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.588475	0.1167
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15
Null Hypothesis: GTH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.602341	0.2838
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: GTH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.343187	0.5441
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: D(GTH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.872633	0.0167
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	

	10% level	-2.728985

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

Null Hypothesis: D(GTH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.506997	0.0894
Test critical values:	1% level	-5.124875	
	5% level	-3.933364	
	10% level	-3.420030	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

Null Hypothesis: D(GTH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.050660	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.792154	
	5% level	-1.977738	
	10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

Null Hypothesis: HDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.579687	0.0202
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: HDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.471711	0.0795
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: HDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.404080	0.7872
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: CO2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.260858	0.6134
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: CO2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.724857	0.6809
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: CO2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.931699	0.8953
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: D(CO2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.791682	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: D(CO2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.336581	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Null Hypothesis: D(CO2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.472385	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

الملحق رقم (2): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج الذي يربط كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.253876	Prob. F(8,3)	0.9463
Obs*R-squared	4.844373	Prob. Chi-Square(8)	0.7741
Scaled explained SS	0.211185	Prob. Chi-Square(8)	1.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.082992	Prob. F(2,1)	0.9261
Obs*R-squared	1.708271	Prob. Chi-Square(2)	0.4257

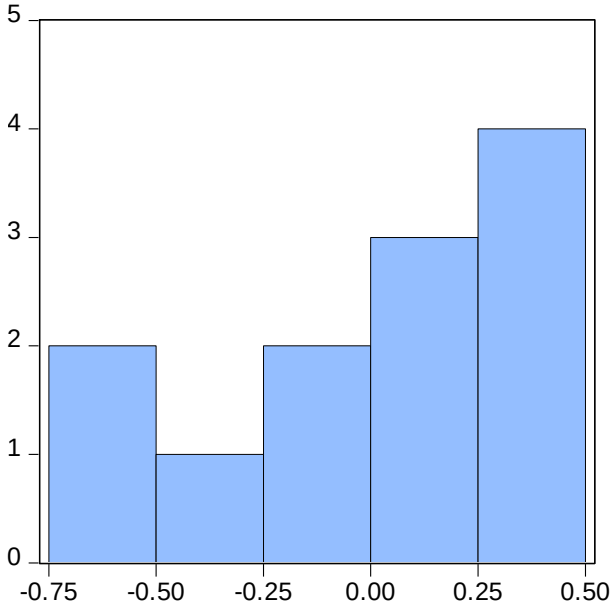

Series: Residuals	
Sample 2004 2015	
Observations 12	
Mean	-9.81e-16
Median	0.053689
Maximum	0.361970
Minimum	-0.652905
Std. Dev.	0.347691
Skewness	-0.793456
Kurtosis	2.395003
Jarque-Bera	1.442156
Probability	0.486228

الملحق رقم (3): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج الذي يربط كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر وكمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.717777	Prob. F(2,1)	0.6408
Obs*R-squared	7.072991	Prob. Chi-Square(2)	0.0291

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.023465	Prob. F(1,9)	0.8816
Obs*R-squared	0.028605	Prob. Chi-Square(1)	0.8657

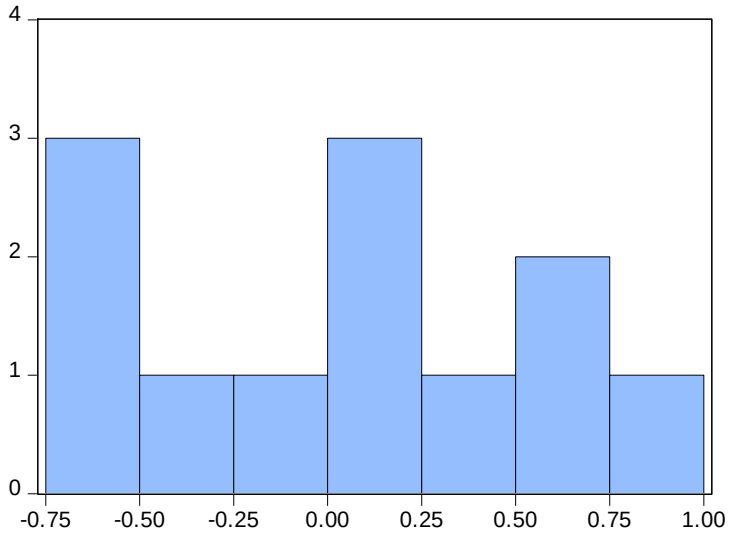

Series: Residuals	
Sample 2004 2015	
Observations 12	
Mean	3.39e-15
Median	0.064665
Maximum	0.815729
Minimum	-0.740946
Std. Dev.	0.532860
Skewness	0.012084
Kurtosis	1.728833
Jarque-Bera	0.808225
Probability	0.667569

الملحق رقم (4): يوضح نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل للمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GTH
Selected Model: ARDL(3, 4)
Date: 02/05/18 Time: 09:04
Sample: 2000 2015
Included observations: 12

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
D(GTH(-1))	0.484025	0.170721	2.835183
D(GTH(-2))	0.344755	0.156733	2.199634
D(FDI)	-0.000753	0.003384	-0.222607
D(FDI(-1))	-0.025892	0.007177	-3.607527
D(FDI(-2))	-0.017506	0.006079	-2.879744
D(FDI(-3))	-0.011904	0.003772	-3.156129
CointEq(-1)	-1.368510	0.216641	-6.316957

Cointeq = GTH - (0.0236*FDI + 3.7109)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
FDI	0.023638	0.011524	2.051124
C	3.710933	0.252800	14.679304

الملحق رقم (5): يوضح نتائج اختبار الحدود.

المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

ARDL Bounds Test
Date: 02/05/18 Time: 09:09
Sample: 2004 2015
Included observations: 12
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.980790	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المتغير التابع(كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون).

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.38970	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

الملحق رقم (6): يوضح نتائج تقدير معادلات نموذج ARDL.

النموذج الأول.

Dependent Variable: CO2
Method: ARDL
Date: 03/19/18 Time: 22:11
Sample (adjusted): 2004 2015
Included observations: 12 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20

Selected Model: ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CO2 (-1)	-1.139980	0.246967	-4.615927	0.0191
CO2 (-2)	-0.298909	0.268058	-1.115091	0.3461
CO2 (-3)	0.252660	0.319595	0.790565	0.4869
FDI	-0.022179	0.009414	-2.356029	0.0998
FDI(-1)	-0.056816	0.017041	-3.334041	0.0446
FDI(-2)	-0.043252	0.015809	-2.735858	0.0716
FDI(-3)	-0.027236	0.011690	-2.329907	0.1022
FDI(-4)	-0.033571	0.009493	-3.536400	0.0385
C	12.43639	2.991152	4.157728	0.0253

R-squared	0.962108	Mean dependent var	4.647087
Adjusted R-squared	0.861062	S.D. dependent var	2.737400
S.E. of regression	1.020350	Akaike info criterion	2.991874
Sum squared resid	3.123342	Schwarz criterion	3.355554
Log likelihood	-8.951244	Hannan-Quinn criter.	2.857227
F-statistic	9.521483	Durbin-Watson stat	2.027790
Prob(F-statistic)	0.045192		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

النموذج الثاني.

Dependent Variable: GTH
Method: ARDL
Date: 03/19/18 Time: 22:43
Sample (adjusted): 2004 2015
Included observations: 12 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GTH(-1)	0.115515	0.245230	0.471049	0.6697
GTH(-2)	-0.139270	0.263452	-0.528636	0.6337
GTH(-3)	-0.344755	0.224862	-1.533186	0.2228
FDI	-0.000753	0.004850	-0.155312	0.8864
FDI(-1)	0.007210	0.007015	1.027702	0.3797
FDI(-2)	0.008386	0.007394	1.134264	0.3391
FDI(-3)	0.005602	0.006854	0.817332	0.4736
FDI(-4)	0.011904	0.005762	2.066172	0.1307
C	5.078447	1.244786	4.079774	0.0266

R-squared	0.841488	Mean dependent var	4.008333
Adjusted R-squared	0.418791	S.D. dependent var	0.873299
S.E. of regression	0.665778	Akaike info criterion	2.137984
Sum squared resid	1.329780	Schwarz criterion	2.501664
Log likelihood	-3.827906	Hannan-Quinn criter.	2.003337
F-statistic	1.990757	Durbin-Watson stat	1.416049

Prob(F-statistic)	0.308816

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.